صالح الكشو

النّحو التّحويلي العربي

الاسم والفعل والحرف

مركز النشر الجامعي

صالح الكشو

النّحو التّحويلي العربي

الاسم والفعل والحرف

تونس 2012

الاشتقاق

.0

المتداول في الاشتقاق أخْذ كلمة من كلمة من قبيل: كلّم 〉 كلام و: كرُم 〉 كريم صفة واستقام 〉 مستقيم صفة واسم فاعل ويُسمّى عند ابن جنّي بالاشتقاق الأصغر وعنده الاشتقاق الأكبر[1] وهو أخذ أصل من أصل من قبيل (ك ل م) 〉 (ل ك م) و(ك م ل) إلخ...

ويختصّ الاشتقاقان بكونهما للفظ مفرد وبكون التّغيير فيهما إمّا قلب مكانيّ للحروف دون حذف أو زيادة:

كلم زيد عمرا

مق لكم زيد عمرا

بالنّسبة إلى الاشتقاق الأكبر أو مجرّد زيادة دون حذف بالنّسبة إلى الاشتقاق الأصغر.

ولعلّ من اختصاص الاشتقاق الأكبر وحده —حسب ابن جنّي– صيانة الدّلالة[2] فيه، عبر جلّ أصوله. ولا ندري إن كان هذا ممّا يتمحّله ابن جنّي أم حقيقة في اللّغة، ونراه يتطلّب تقييماً شاملاً؛ والذي لا مراء فيه، من جهة غير هذه، أنّ الحروف في الاشتقاق الأكبر، حروف معلومة وأنّ وجوه تقليبها غير متروكة للمتكلّم.

.1

اللّغة لفظ مفرد ولفظ مركّب، ويمكن —دون اعتباط أو تجنّ– إضافة أنّها اشتقاق. فإذا قلنا: اللّفظ المركّب هو الجملة، وحدّدنا الجملة بما يحدّها به ابن جنّي من أنّها "ما استقلّ لفظه بنفسه وأفاد معناه"[3] فهذا يعني أنّ

---

1 ابن جنّي، **الخصائص**، ج 1، ص ص 5–...، ج 2، ص ص 133.
2 **نفسه**، ج 2، ص 13.
3 ابن جنّي، **الخصائص**، ج 1، ص 17.

اللّفظ المفرد لا يستقلّ بنفسه، فإن استقلّ بها فمعزولاً وليس المعنى المراد، وإنْ أفاد معناه —على الأوضاع التي يذكرها ابن جنّي— فقد يختلط ومرادفه من لفظ آخر، وليس ذا بال لأنّه لا بدّ من الجملة كي يتميّز منه:

(لفظ + نطق) الكلام
مق (لفظ + *نطق) النّواة

كذلك قد لا يكون ذا بال عندما نقول: اللّغة لفظ مفرد مع السّكوت عن «واللّغة لفظ مركّب" لاشتمال المركّب على المفرد ولأنّه لا نعلم معنى غير مركّب!

يبقى أنّنا نريد بالمعنى المركّب المعنى القائم على التّوليف، أي توليف الكلمات على معنى حدّ الجملة؛ وإذا ما قصدنا الاشتقاق فالمراد إخراج الجملة من الجملة وهو أصل وفرع وليس أصلاً على أصل. أمّا صيانة الدّلالة فمبدأ محفوظ في اشتقاق الجمل، على نحو من التّكافؤ في المعنى الأوّل. نقول:

1. فاوض زيد عمرا
= 2. دخل زيد في مفاوضات مع عمرو.

فلا **نشتقّ** مباشرة «مفاوضات» من «فاوض» وإنّما من 2 – على حيالها. ونحن بإزاء جملتين: 1 – فيهما هي الأصل و2 – الفرع. وقد يُرى العكس لأسباب تتعلّق بأفضليّة الحذف (حذف «الزّائد» على مادّة 1 –) على الإدراج (إدراج «المطلوب»[1] الذي هو «دخل» وأشياء أخرى كـ: «في» و«مع»).

كذلك نثبت العلامة «=» لإفادة التّكافؤ بين الشّكلين 1 – و2 –، على أنّ المعنى الأوّل هو المعنى الحاصل من 1 –، ولا نعتدّ —في هذا المستوى— **بجهة** الشّروع لأسباب تتعلّق بالفروق بين المعنى الجهيّ والمعنى المعجميّ وذلك على نحو ما يُرى في النّفي والاستفهام في مثل:

هل فاوض زيد عمرا؟
لم يفاوض زيد عمرا

حيث لا يجادل مجادل أنّ «زيد» فاعل في كلتا الحالتين تماماً كما في «فاوض زيد عمرا» معنى أوّلاً.

---

1 نقول «المطلوب» على معنى «الطّلب» الذي «تستقدمه» الكلمة المصاحبة التي هي «المفاوضات».

ومن اشتقاق الجمل قولنا — على سبيل المثال:

فعلتَ حسناً

مُخرَجة من:

فعلتَ فعلاً حسناً

بحذف «فعلاً». والشّكلان متكافئان، لا شكّ. كذلك نقول:

يقرأ زيد اللّيلَ كلّه

= يقرأ زيد أشياء اللّيل كلّه

«أشياء» = E[1]. ويتّسع هذا الاشتقاق إلى مثل:

وصل الرّجل # مررت بالرّجل

= وصل الرّجل الذي مررت به

بأخذ «التّكملة»[2] (= الصّلة) من جملة ثانويّة يختصر فيها «الرّجل» إلى «الذي» لإحالته على ذكر سابق[3].

وإلى مثل:

انطلقت المباراة (في الوقت)

= انطلاق المباراة (كان في الوقت)

ممّا هو بمنزلة الجملة، وذلك عن طريق تحويل الأصل إلى جملة «اسميّة»[4]. وعلى هذا النّحو يتمّ الاشتقاق من الشّكل الأوّل إلى الشّكل الثّاني جملتين قائمتين برأسهما ويختلف عن اشتقاق الاسم من الفعل مباشرة.

---

1 Empty وتفيد الحذف. وانظر هاريس (1991) HARRIS، ص: 7.

2 مقابل modifieur، والمراد «التّوابع» في العربيّة.

3 انظر هاريس (1991) HARRIS، ص 81.

4 تأمّل جملة هاريس (1991) HARRIS.

حاولوا التّوقّف عن التّدخين — They attempt to stop smoking

محاولتهم التّوقّف عن التّدخين فشلت — Their attempt to stop smoking failed

وقوله: "والمختار اعتبار الشّكل التّالي نفس الجملة محوّلةً إلى اسم تحت عامل لاحق".

« The preferred alternative would be to take the second form as being the same sentence nominalized under a further operation », p. 34

ولعلّ ما يبرّر هذا التّوجّه أنّه قد يعرض من الكلمات ما لا أصول اشتقاقيّة لها كالقهقرى والقرفصاء والهوينى:

؟ قرفص 〉 القرفصاء
= جلس القرفصاء
؟ قهقر 〉 القهقرى
= رجع القهقرى
؟ هان 〉 الهوينى
= مشى الهوينى

ولا فعل لها يجري عليها من لفظه حسب المعاجم، ناهيك عن الأسماء من قبيل: رويدك ولبّيك ودون وَهيهات:

؟ أرود 〉 رُويدَ
= سار (E + سيرا) رويداً
؟ ألبّ 〉 لبّا
= (لبّيك + لا أنأى عنك) اللّهَ!
؟ دان 〈 دون
= (دونك + خذْ) الدّرهمَ
؟ هيه 〉 هيهات
= (هيهات + بعُد) السّلام

لأنّها إمّا لم تؤخذ من فعل أو هي في موضعه، بل إنّ سيبويه يذهب إلى حدّ اعتبار «سَبَّحَ» 〉 سبحان أنّها أي «سبحان» "بمنزلة قوله قد دَعْدَعَ... إذا سمعته يلفظ بدَعْ... ويدلّك على ذلك قولهم هلَّلَ إذا قال: لا إله إلاّ الله[1]". فهو مجرّد محاكاة والعبرة فيه بالجمل وكأنّها الحدَث الأوّل.

والأمر نفسه بالنّسبة إلى ما كان من الجماد كالزّرابي والنّمارق والطّنافس، على سبيل المثال، فلا هي من المصادر تقام مقام الفعل ولا هي مأخوذة من فعل أصلاً ومع ذلك نقول:

بَسَط الزّربيّة في البيت

---

1 انظر سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 354. وانظر لجميعه ص ص 243 و252 و353.

و

بَثَّ (النّمارق + الطّنافس) في البيت

والمراد

؟ زرب البيت

و

(نَمْرَقَ + طَنْفَسَ) البيت

وقد درجت اللّغة على استيعاب الكثير منه سواء وهو دخيل:

؟ ماض 〉 موضة

= (عرف + اتّبع + لابس) الموضة

أو وهو من المحاذاة في العبارة:

؟ دار 〉 دور

= (قام + اضطلع + مثّل) زيد (بـ) دور البطل

.2

لقد أفضى هذا التّناول بالنّظريّة –النّحو المعجم– إلى فرضيّة كبرى تعتبر الجملة الأوّليّة (= البسيطة) La phrase élémentaire (= simple) وحدة دنيا للمعنى لا اللّفظ المفرد أي اللّفظ «النّاقص» مق «التّامّ» حسب ابن جنّي[1] إذ التّامّ عنده الجملة "من نحو ... رويدَ و... لَبِّ"[2] والنّاقص "نحو: زيد ... وكان أخوك"[3]. ويَعني المحتاج إلى «خبر» أي في اصطلاح آخر: المحتاج إلى محمول (ونقول: حمل) Prédicat: *زيد # أو *كان أخوك #.

والملاحظ أنّ «رويدك» و«لبّيـ(ـيك)» ونظائرهما ممّا هو "في معنى الجملة"[4] من قبيل ما تقدّم منه في ذلك ألفاظ تثير عند المتكلّم حدساً متجدّدا بأنّه إزاء جملة لا تثيره ألفاظ من نحو: كان أخوك # أو زيد # أو إنْ # ولعلّ العلّة في ذلك ما استقرّ في النّفس من أنّ الفعل ظاهراً أو مقدّراً من حيّز الجملة

1 ابن جنّي، **الخصائص**، ج 1، ص 17.
2 **نفسه**، ص 17.
3 **نفسه**، ص 17.
4 **نفسه**، ص 17.

حرّة أو متجمّدة[1].

والسّؤال عندئذ هو إلى أيّ مدى يمكن للأشكال أعلاه أو فيما هو من التّمثيل لها، أن تعدّ جملاً أوّليّة بسيطة حتّى تشملها فرضيّة المعنى التّوليفيّ الأوّل؟

نذكّر أنّ حديثنا منصبّ على الاشتقاق الذي يطال علاقة الجمل فيما بينها بحيث يمكن أن يقال: هذه الجملة مشتقّة من تلك؛ وفي هذا الصّدد ذكرنا أنّ الألفاظ التي لا أصول لها في الاشتقاق الأصغر قد تكون ممّا يعزّز فكرة اشتقاق الجمل بعضها من بعض، ثمّ أوردنا ما يورده النّحو العربيّ نفسه في تقديره لبعض العبارات شبه المتجمّدة والتي إمّا تخفي أفعالاً تحتها أو تقوم مقامها.

أمّا أمر «البساطة» في مثل ما أوردناه من العبارات فهو مرتهن —على كلّ حال– بالاستدلال على وضعها من الأفعال التي تعلّق بها؛ ويقتضي البتّ في طبيعة هذه الأفعال أوّلاً بأوّل.

لن نخوض في جزئيّات هذا الاستدلال لأنّنا نتركه إلى القسم حول «الفعل» من هذا الكتاب ونكتفي منه بالتّالي:

أ. ننظر إلى الأفعال المؤوّلة بها الأسماء التي عرضت على أنّها أفعال من فئة محدّدة خاصّتها أنّها لا تحمل حدثاً. فقولنا في «جلس»: «جلس القرفصاء» «القرفصاء» فيه نوع جلوس مفعولاً مطلقاً كأنّنا قلنا: «قرفص القرفصاء» وإن اختلف بعض الشّيء عن:

جلس الجلوس (E + الذي تعلم)

لأنّ هذا يفيد فيما يفيد

جلس جلوس الأمراء

وإن احتمل —بصفة مستقلّة– «الجلوس القرفصاء» ولا تفيده «القرفصاء» التي "لا تحتمل إلاّ معناها دون: «جلوس الأمراء»".

والقول نفسه في «رجع» مع «القهقرى» و«سار» مع «رويدا». وتورد المعاجم في «رجع القهقرى» أنّ القهقرى الرّجوع إلى الوراء ومادّته قهقر قهقرة،

1 انظر م. قروس (1984) M. GROSS، ص ص 153–156.

وتقهقر: رجع إلى الوراء. ويغلب عليها –فيما نرى– أنّه نوع رجوع لا كلّ رجوع؛ وعلى أيّة حال فـ«القهقرى» في

(رجع + عاد) القهقرى
= تقهقر القهقرى

مفعول مطلق، بل ويصحّ في «تقهقر» إزاء «القهقرى» ما قاله سيبويه في «سبّح» إزاء «سبحان» من أنّه "إنّما أراد أن يخبرك أنّه قد لفظه بسبحان... فصار هذا بمنزلة قوله: قد دعدع... إذا سمعته يلفظ بدَعْ" وقد استشهدنا به[1]. ويستفاد منه أنّ «تقهقر» الخبر منه لفظُ «القهقرى» كما أنّ «رجع» الخبرُ منه لفظ «القهقرى».

كذلك: «مشي الهوينى» و«سار رويدا» يكرّر فيهما اللّفظ اللّفظ على نحو ما يكرّر فيه اللّفظ اللّفظ في المفاعيل المطلقة، لهذا جاز في هذه كونها مفاعيل «داخليّة»[2] تحمل عبء الخبر كما تحمله الأفعال من قبيل «سار» في العبارة كـ: «مشى» و«خطا» و«تنقّل» إلخ... ولا غرابة في جنس هذه العلاقة بين الألفاظ، ومنها:

قفل راجعاً
= رجع
نهض قائماً
= قام
مشى بالنّميمة
= نَمّ

فتكون بذلك الأفعال من نحو: «جلس» و«رجع» و«سار» و«قفل» و«نهض» و«مشى» ومثيلاتها أفعالاً شبه «فارغة» من الدّلالة.

ب. نصنّف: «نأى» و«أخذ» و«بعُد» في المعطيات التي يوردها النّحو العربي بطريقة مختلفة عن تصنيف المعطيات في (أ) فهي لا تُدرَج مع عباراتها أي هي لا تدخل عليها وإنّما هي بمعناها؛ فإذا قيل:

1 انظر الإحالة قبل هذا.
2 انظر صالح الكشو (2003).

بعُد، هيهات السّلام

أو

خذ، دونك الدّرهم

لا أنأى عنك، لبّيك الله!

فهو تراكب جملتين لا جملة واحدة ولا يجوز فيهما حتّى التّركّب على صورةٍ ج «أنْ» ج. ويفسّره أنّ العبارة في الحقيقة بدل من اللّفظ بالفعل أصلاً، ويكون تصنيفها على التّجمّد وعدم التّصريف، في حين تكون أفعالها المؤوّلة بها أفعالاً حقيقيّة؛ على غير ما هي عليه الأفعال في (أ).

ويسلمنا التّصنيفان إلى مسألتنا في معرفة البسيط / الأوّل من الكلام: أهو الكلمة المفردة أم الجملة موصوفة ذاك الوصف ومعدّة لتكون أصلاً لاشتقاق الجمل بعضها من بعض.

أمّا الجملة البسيطة فحدّها –مؤقّتا– ما لا يتضمّن الكلام فيها أكثر من حمل واحد على نحو من البنى المعلومة في اللّغة المدروسة. ونستعمل كلمة «حمل» توسّعاً إلى غير الفعل عندما يكون محطّ الحدث إذ قولنا: «جلس القرفصاء» أو «رجع القهقرى»، محطّ الحدث فيهما «القرفصاء» و«القهقرى» وهما اسمان؛ كذلك «لبّيك» و«دونك» و«هيهات» أسماء. أمّا عندما نقول: «مشى الهوينى» فمركز الحدث في «الهوينى» ونراه «ظرفاً»، كذلك نرى «رويدا» «ظرفاً» في عبارة «سار رويداً» أو في: (E + سار) رويداً رويداً.

أمّا إذا قلنا: «سار سيراً رويداً»[1] فهو صفة. ولعلّه اسم في:

رويدك!

وقد مرّ أنّ الأفعال المصاحبة لـ«القرفصاء» و«القهقرى» و«الهوينى» ليست بالأفعال الحقيقيّة بسبب عدم حملها للحدث إذ الحدث في موقع غير موقعها، وبه يستقيم أنّ الجمل التي نحن بإزائها جمل بسيطة وهي القسمة الأولى. وقد مرّ كذلك باعتبار القسمة الثّانية أنّ ما يُعتدّ به فيها هو العبارة نفسها لا ما التُمس له من غير لفظها وكان معناه على ما رأينا من

1 تأمّلٍ كلام سيبويه: "ويكون رويداً أيضاً صفة كقولك ساروا سيراً رويداً. ويقولون أيضاً: ساروا رويداً فيحذفون السّير ويجعلونه حالاً به وَصَفَ كلامَه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول «ساروا» عن ذكر السّير"، **الكتاب**، ج 1، ص ص 243–244.

«نأى»ى و«أخذ» و«بعد»، وصُنِّفت به العبارة، تبعاً لذلك، تصنيف المتجمّد وهي أي العبارة، على اسميتها، فيها روائح الفعل لأنّها من أسماء الأفعال وحكمها حكم ما تؤوّل به؛ فإذا صحّ أنّه أينما كان الفعل أو ما هو بمعناه كانت الجملة. فنحن —ههنا— بإزاء جملة، ولم يثبت إلاّ كونها بسيطة لأنّه قد رأيناها —مع ما هي بمعناه من الأفعال— مركّبة.

والحاصل أنّ عباراتنا جميعها —فيما مرّ بنا— وحدات معنويّة دنيا يعتدّ بها جملاً بسيطة أوّليّة على نحو ما يعتدّ به من الفعل والفاعل (والمفعول) يشتقّ فيها المختزل من غير المختزل[1].

3.

إنّ اشتقاق الجملة من الجملة وجعلَ غير المختزل أي ما لم يطله حذف أصلاً للمختزل تصوّر معيّن لمفهوم التّحويل، إلاّ أنّ لغير المختزل من الكلام أوجهاً كثيرة؛ فإذا قلنا على «التّفسير»[2] لـ:

مرحبا وأهلا

رحبت بلادك وأهِلت

ثمّ زدنا تفسيراً لردّهم: «وبك»:

أنت عندي ممّن يقال له هذا لو جئتني

فليس ممّا يتعدّ به أصلاً لتحويل ما في الحالتين من التّفسير وإن كان «المعنى» (!) هو ذاك، إلاّ ما كان من **حذف** الفعل (= «رَحُبَ» و«أهَل») وكأنّ «مرحبا» و«أهلا» صارا بدلاً منه[3].

كذلك إذا قلنا على «التّرادف» من قبيل ما رأيناه في «لبّيك» التي تساوي أستجيب لك[4] أو من قبيل:

1 للفظ انظر **نفسه**، ج 1، ص ص 319 و322.
2 انظر للفظ —أيضاً— **نفسه**، ج 1، ص 353، وهو في تفسير لبّيك وسعدَيك. والأمثلة والتّمثيل لها للمصنّف.
3 **نفسه**، ج 1، ص 295.
4 **المنجد**، مادّة: (ل.ب.ي.).

مررت بالبيت

= جزت الدّار

أو حتّى

قدم الرّجل

= جاء عبد الله

على أنّ «عبد الله» هو «الرّجل» فهو قول لا يعتدّ به على التّحويل لأنّ اللّفظ غير اللّفظ وإن حصل «المعنى».

وتدخل الأضداد تحت التّرادف فيُرى أنّ من أصول اشتقاق:

بعتُ الفرس

على سبيل المثال:

= اشتريتَ الفرس

وقد ساد جدال حول التّحويل فقيل إنّ:

قطعتُ اللّحم بالسّكّين

من:

قطعتْ السّكّينُ اللّحمَ

وقيل العكس، وسواء صحّ هذا أو ذاك ففيه إرباك لمجرى التّعرّف على اللاّمتغيّرات الصّرفميّة الضّروريّة في العلاقة بين الجملة والجملة.

وقد يختلف الأمر في تناول المجاز مق الحقيقة لأنّ اللّفظ واحد، على الأقلّ فيما هو من الفعل

استقام الرّجل

مق استقامت العصا

لاحظ تباين المعنيين في:

استقام الرّجل في سلوكه

* استقامت العصا في سلوكها

ويبرز دور الفضلة في «استقامة» الجملتين من عدم استقامتها.

إنّ المعنى توليف، كما مرّ، والتّحويل من اللّفظ؛ فإذا كان قيده هذا فهو –عندئذ– شرطه.

والتّحويل، على معنى أخْذ جملة من جملة، في كلّ الأحوال تسلسلُ

أحداث تطرأ على اللّفظ[1] إنْ بالزّيادة أو النّقصان:

أتساءل إنْ كان زيد سيقيم عندنا أم زيد سوف لا يقيم عندنا.
← أتساءل إن كان زيد سيقيم عندنا أم سوف لا يقيم عندنا.
← أتساءل إنْ كان زيد سيقيم عندنا
← أتساءل: هل زيد سيقيم عندنا؟
← أتساءل: هل سيقيم زيد عندنا؟
← هل سيقيم زيد عندنا[2]

والمراد بتسلسل الأحداث الطّارئة مراحل الاشتقاق نفسها ويلاحظ أنّ "الجملة الأصليّة غير المختزلة باقية عبر كلّ التّغييرات [الطّارئة] ... [كذلك تنطوي الجملة [المختزلة] على أصلها"[3].

وعادة ما تتراتب مراحل الاشتقاق بحيث لا تتقدّم مرحلة على أخرى أو تتأخّر عنها؛ فإذا حصل أن تداخلت المراحل فقد يكون أثر ذلك إمّا لاحناً:

*أتساءل: إنْ كان زيد زيد سيقيم عندنا
أو غير مرغوب فيه لأنّه يرفع من كلفة الاشتقاق:
هل سيقيم زيد عندنا؟
← أتساءل: هل سيقيم زيد عندنا؟
← أتساءل: هل زيد سيقيم عندنا؟
← هل زيد سيقيم عندنا؟
هل سيقيم زيد عندنا؟

ولهذا نجد هاريس يتحدّث عن «تاريخ التّحويل» بهذا المعنى أي باعتبار ترتيب المراحل فيه. يقول: "إنّ تاريخ تحويل الجملة يوحي بالاشتقاق بصفة جدّ قويّة لأنّ الجملة المشتقّة تبقى في أغلبها بناء موازياً

---

1 انظر: هاريس (1990) Harris، مجلّة *Langages*، عدد 99، وم. قروس (1997)، *Langages*، عدد: 128.

2 انظر هاريس (1991) Harris، ص 213، وهاريس (1969) Harris، ص 58.

3 نفسه، قوله:
« The original unreduced sentence remains present in all reshapings … [and so] the source of the sentence is inside that sentence itself », p. 237.

[للجملة الأصل]»[1].

وعلّة التّراتب —بالإضافة إلى هذا— أنّ التّحويل من هـذا النّـوع تجـرى تطبيقاته أبداً على حاصل التّطبيق السّابق، ومن ههنا كونه «موازياً». التّحويل الموازي —إذن— تحويل يحافظ على المعنى الأصليّ[2] ولا يضيف إعلامـاً زائـداً على الإعلام المضمّن في النّواة الحمليّة وهذه الخاصّة جانب من حدّه.

هب، في إطار هذا الحدّ، الأصول التّالية مصحوبة بمشتقّاتها:

رأيت صديقاً وتحدّثت مع صديق (E + والصّديقان هما نفس الصّديق).
← رأيت صديقاً وتحدّثت مع صديق آخر
← رأيت صديقاً وتحدّثت معـ(ـه + الصّديق)

لقيت زيداً ولقيت عمرا
← تلاقينا
لقيت زيداً ولقيني عمرو
← لقي بعضنا بعضا

ولا مجال لأن يحتمل المشتقّ أكثر ممّا في أصله: فلا يمكن في الأولى مع «لقي» إلاّ أن نقول:

لقي أحدنا الثّاني
= تلاقينا

أمّا الثّانية فلا يجوز فيها إلاّ:

لقيت زيداً ولقيني ولقيت عمرا ولقيني ولم يلق عمرو زيـداً (ولا زيد عمرا!)

---

1 « L'histoire transformationnelle d'une phrase suggère la dérivation, plus fortement, parce que la phrase dérivée demeure en grande partie paraphrastique »، هاريس (1990) HARRIS، مجلّة *Langages*، عدد 99، ص 14. ونقول في تعريب paraphrase كذلك: الإطناب.

2 هـــاريس (1969) HARRIS، مجلّـــة *Langages*، ص 71، وهـــاريس (1991) HARRIS، ص 211.

.4

وممّا تكشفه هذه الأصول أنّها تقوم في بنيتها على مجموعة من الجمل (الأوّليّة) وأنّ جلّ ما يطال هذه الجمل من التّطبيقات المتوالية للتّحويل إنّما يطال الحشو فيها وقد استُنتج منه —فيما آلت إليه النّظريّة (التّحويليّة)—:

- أنّ الجمل الأوّليّة حمل[1] وموضوع Sujet-prédicat.
- وأنّ التّحويل أساسه الاختصار Réduction.

إنّ قوام العلاقة بين الحمل والموضوع انتقاء الأوّل للثّاني وإذا كان الحمل الفعلَ أوّلاً فهو أيضاً الاسم والصّفة والظّرف إذا كان منها حمل. أمّا الموضوع فالفاعل والمفعول وبقيّة المفاعيل أيًّا كانت بنيتها، على أنّ الانتقاء نظام من القيود ولا تستدعي القيود إلاّ ما يستدعيه تخيّر اللّفظ للفظ أي ما يؤلّف بين عنصري الجملة إلى درجة تمحّض بنية الجملة إلى بنية ما يكمن فيها من قيود.

وقد كان من شأن هذا الفهم أن عدّل من النّظرة إلى التّحويل نفسه، فلم يَعد يُنظر إليه على أنّه قواعد متناثرة تتكاثر بتكاثر ما يعتقد أنّه قيد على حدة، وإنّما أصبح ملخّصاً في الحذف والأدراج والاستبدال بل في الحذف «الموسّع» ويسمّى اختصاراً والاستبدال الموقعيّ ويسمّى نقلاً وإعادة بناء Restructuration وسنراه في المتن. ونكتفي ههنا ببعض الإحالات[2].

وفي هذا السّياق لا يستبعد م. قروس "أن تكون التّحويلات مجرّد آليّة تجريبيّة تخوّل الكشف عن القيود النّحويّة التّركيبيّة وتُعيّن مواقعها"[3].

أمّا باعتبار الاشتقاق فالقيود العاملة في الجملة الأصول هي نفسها العاملة في مشتقّاتها. تبقى الجمل المركّبة أي المتضمّنة لأكثر من حمل، فهذه لها وضع خاصّ؛ فإذا أخذنا صورتها المعياريّة التّالية:

---

1 ونقول أحياناً: عامل وموضوع Opérateur et argument و«العامل» —تقريباً— هو «الحمل».

2 انظر هاريس (1976) HARRIS، الفصل III، وكذلك هاريس (1991) HARRIS، ص ص 109–114 (وخاصّة ص 113).

3 قروس م. (1975) GROSS, M.، ص 9.
« Les transformations pourraient n'être qu'un dispositif expérimental qui permet de découvrir et de localiser des contraintes syntaxiques ».
ذكره هاريس (1991) HARRIS، ص 231.

ج1 «أن» ج2
فـ«أن» عامل في ج1 وج2:
أن (ج1، ج2)

أي أنّ كلاّ من موضوعينا هما في هيئة الجملة ولكلّ من الجملتين (ج1 وج2) بنية أوّليّة. بعبارة أخرى: إنّ «أنْ» تعمل في بنيتين أوّليّتين ومضمونهما موضوعان لـ «أن»:

بأن (أمر زيد عمرا، يخرج عمرو)
= أمر زيد عمراً بأن يخرج

والحقيقة أنّ التّأصيل للاشتقاق مردود، في الجملة، إلى مثل:

أمر زيد عمراً بالشّيء الذي هو «أن» يخرج عمرو
الشّيء الذي هو = E
أمر زيد عمراً بأن يخرج عمرو
عمرو = الضّمير (المستتر)
أمر زيد عمراً بأن يخرج

ويفيد الرّمز E الاختصار (= الحذف)، ويمكن أن يُرى في تحويل «عمرو» إلى ضميره، نوع اختصار (والضّمير، في العربيّة، اختصار للاسم). مجمل هذه الاختصارات تحويلات «بسيطة». أمّا ما تريه «أنْ» من خلال إعمال ج1 في ج2 هو أنّنا إزاء تحويل ثنائيّ الحدّ لأنّه يتناول جملتين اثنتين خلاف ما يبرزه التّحويل «البسيط» الذي لا يتناول بالتّغيير إلاّ جملة واحدة[1]. وهذا الفرق بين النّوعين من التّحويل هو ما يسبغ على التّحويل الثّنائيّ الحدّ صفة الوضع الخاصّ، إلاّ أنّ ما ينتج عنه يبقى في حدود «البسيط»، على الأقلّ فيما يرى م. قروس (1990)، قوله: "إنّ التّحويلات الثّنائيّة الحدّ... تؤلّف بين بنيتين أوّليّتين لتعيد من جديد بنية أوّليّة واحدة[2]؛ فإذا صحّ —ولا نخاله إلاّ كذلك لأنّه، في نهاية المطاف، لا ينمّ عن تبديل لعلاقات الانتقاء فيه، ولأنّ ج2 في

1 انظر م. قروس (1990) *Langages*، عدد: 99، ص ص 42، و45.
2 « Les transformations binaires [...] combinent deux structures élémentaires pour redonner une structure élémentaire ».
نفسه، ص 42.

البنية $ج_1$ «أنْ» $ج_2$ هي بمنزلة«التّكملة»– إذا صحّ، إذن، فهو يدلّ على أنّ اشتقاق البسيط من «المركب» أمر ممكن، على الأقلّ عند التّعامل مع البنى — وهو ظاهرُ كلام م. قروس– وهو غير التّعامل مع الجمل المنطوق بها على وجه الحقيقة وإنْ من باب التّمثيل.

وسواء كان هذا أو ذاك فالدّلالة حاضرة؛ ولا حاجة إلى الاحتجاج لها بحضورها فيما هو من مكوّنات النّظريّة أي المعجم؛ فالمعجم حاضر؛ نعم، وهو حضور تبرّره مباشرة ضرورة استيفاء مادّة اللّغة للاستدلال على فرضيّاتها، إلاّ أنّ الدّلالة هذه تبقى للمفردات ويبدو الاحتجاج بالمعاني المؤلّفة أولى ويعكس قيدُ المحافظة على الدّلالة عبر التّحويل هذه المعاني كما تعكسها فرضيّة الجملة البسيطة كوحدة دلاليّة دنيا ويُنظر إلى هذه الجمل على أنّها بمنزلة المداخل النّحويّة لنموذج هاريسيّ في النّحو هو النّحو المعجم. وطالما تعلّق الأمر بالدّلالة، فإنّه يمكن الجزم عندئذ أنّ حوسبة المعاني لا تكون من خارج الجمل لأنّها الحجّة في اعتماد حدس المتكلّم لروز المعطيات.

وهذا التّناول تقتضي خطّة العمل فيه الاستدلال على شيئين: أوّلاً إظهار أنّ الكلمات المفردة لا استقلال لها دلاليًّا ولا تركيبيًّا وأنّ من خصائصها إدراجها في جملها الأوّليّة؛ ثانياً إثبات أنّ الجمل المركّبة قابلة للتّحليل إلى جمل أوّليّة بسيطة[1].

لقد حاولنا في هذا الكتاب الاقتصاد في المصطلح وكان هاجسنا تقريب المادّة واجتناب الإسقاط فاستأنسنا بالنّحو العربيّ وبمعطياته ليقيننا أنّ اللّغة العربيّة متّصلة المادّة وأنّها ككلّ اللّغات تحتمل أكثر من نظريّة أي أكثر من نحو واحد ولا نخال النّظريّات —في كلّ الأحوال– منقطعة إحداها عن الأخرى ولا هي، في تاريخ العلوم النّحويّة، ممّا ينشأ في قطيعة عن أصوله القريبة والبعيدة.

كذلك يطمح هذا الكتاب إلى أن يكون عرضاً لنحو عربيّ تحويليّ يجعل من اشتقاق التّحويل خيطاً متّصلاً من المدخل حتّى «الملحق» المخصّص للجامد،

1 انظر م. قروس (1988) مجلّة *Langue française*، عدد: 77، ص 47.

الاسم والفعل والحرف فيه عبارة عن أبواب ثلاث يفتح كلّ منها على الآخر.

وقد تخيّرنا أن نبدأ بالفعل بدل الاسم على صورة حدّ الجملة لنوهم (!) أنّنا لسنا إزاء عرض لأقسام الكلام المترتّبة ذاك التّرتيب المعروف ثمّ لأنّنا لا نرى في مثل هذا النّحو المقترح مكاناً لأقسام الكلام في تناولها التّقليديّ وإنّما هي بالأساس عوامل وموضوعات متداخلة، فالأسماء عادة ما تكون موضوعات إلاّ أنّه قد تكون من العوامل، كما يدخل الفعل (وفاعله) ضمن الموضوعات[1]. وهذا يعني أنّها أي الأسماء والأفعال بمنزلة المتغيّرات بينما يكون الحرف بمنزلة اللاّمتغيّر[2].

وبهذا المعنى تبرز فئة من الأفعال تعرف في النّظريّة بأفعال العماد كما تبرز فئة مصاحبة من الأسماء تعرف بالأسماء الحمليّة وهو ما ساعد على تقبّل الخروج من التّناول التّقليديّ لأقسام الكلام، فكان أن صيغ الباب الأوّل من الكتاب حول العماد كما صيغ الباب الثّاني حول الاسم الحمليّ وكذلك تركّز القسم الثّالث في الحرف حول «عبارة العقد» لتضمّنها اسماً حمليّاً.

مجموع هذه الأبواب من هذا النّحو تسهم في إبداء رأي في اللّغة ككلّ يقوم على فكرة أنّها اشتقاق وتجمّد في آن لذلك أُطّرت أبوابنا ذاك التّأطير.

---

1 انظر م. قروس (1976) .GROSS, M ضمن «التّقديم» لهاريس (1976) HARRIS، ص 7. والمراد الجملة عندما تندرج تحت «الفعل».

2 انظر م. قروس (1988) .GROSS, M، مجلة *Langue française*، عدد: 77، ص 47.

الفعل

الفعل في النّحو العربيّ كلمة مركّبة من الحدث وزمان هذا الحدث[1]، والحدث عندهم المصدر ويُحْدثه الاسم الذي هو الفاعل[2] إذ لا بدّ في الضّرْب من ضارب، لهذا استدلّ على تركّب الفعل من هذه الجهة كونه الحدث مع فاعله[3] وهي غير الجهة الأولى. والمصدر —عندهم— من حيث هو اسم "كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل"[4] ويتميّز منه الفعل كون الزّمان في الفعل من اللّفظ الذي يقترن به في لفظه وهو المقصود بالتّحصيل: لفظ الفعل مع لفظ الزّمان ويتمثّل لفظ الزّمان في زوائده الدّالّة على "ماض أو مستقبل أو مبهم في الاستقبال والحال"[5] وسنراه مباشرة في 0.

والفعل في اللّغة العربيّة باعتبار مرتبته من أقسام الكلم ثانيها بعد الاسم وقبل الحرف إلاّ أنّه الأوّل في الكلام، وهو الحدّ:

ف فا مفـ

= ضرب زيد عمرا[6]

ويصحّ في الجملة «الاسميّة» بإدخال الفعل عليها:

رأيت عبد الله منطلقاً[7]

---

1 وهو الشّيء نفسه في التّراث الفلسفيّ، انظر: أرسطو *Organon*، ص 81 وبور روايال: **النّحو**، ص ص: 66–...

2 انظر السّيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج 1، ص ص 54–55.

3 وهو في صميم الخلاف بين البصرة والكوفة حيث تتّفق المدرستان على جهة التّركّب هذه وتختلفان من جهات أخرى؛ ولا شكّ أنّ هذه الجهة في التّركّب هي التي أملت كون الفعل في حيّز الجمل.

4 السّيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج 1، ص 53.

5 **نفسه**، ج 1، ص 54.

6 "إذا بنيت الاسم على [الفعل] قلت: ضربتُ زيداً، وهو الحدّ [...] كما كان الحدّ: ضرب زيد عمراً"، سيبويه، ج 1، ص 80.

7 "إذا قلت: عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً أو قلت: كان عبد اله منطلقاً"، **نفسه**، ج 1، ص 24.

ولا يغيّر في هذا الحدّ أي في موقع الفعل شيء إذا قلنا:

عمرو [ضربه زيد]

عبد الله [رأيته منطلقاً]

أو

عبد الله [كان منطلقاً]

ولرتبة الفعل بهذا الاعتبار وباعتبار لفظ الزّمان انعكاس على منحى الدّراسات المتناولة للتّركيب في اللّغات الطّبيعيّة عموماً وعلى اللّغة العربيّة خصوصاً، لهذا سننظر أوّلاً في الزّمان في النّحو ثمّ، فيما تعلّق بالأفعال، في الفعل التّوزيعيّ أو الخاصّ ثمّ في الفعل العامّ وأخيراً في الفعل «العماد».

0. الأزمنة النّحويّة

الأزمنة النّحويّة الماضي والمستقبل والحال وقد تلخّص باعتبار الماضي فيقال "ماض أو غير ماض"[1]، وللماضي لفظه أي زوائده وهي متأخّرة على لفظ الفعل. أمّا غير الماضي فله لفظ واحد مشترك بين المستقبل والحال أي الزّوائد نفسها وتكون في أوائل لفظ الفعل.

1.0 التّمثيل للزّمان

وقد دأب اللّسانيّون[2] على التّمثيل للزّمان في القواعد النّحويّة على الشّكل التّالي (بالنّسبة إلى اللّغات ذات الرّتبة فا ف مف):

ا ز ف W

ا = الاسم الفاعل

ز = زوائد الزّمان

ف = الفعل

W = المفعول

---

1 "... الدّلالة على الزّمان هو ما يدلّ عليه الفعل بلفظه من زمان ماض وغير ماض"، **نفسه**، ص 53.

2 ن. تشومسكي (1957) و(1965) CHOMSKY, N. وكذلك م. قروس (1968) و(1975) GROSS, M.

ولا يتلاءم، بطبيعة الحال، والرّتبة التي عليها اللّغة العربيّة فيكون التّمثيل لها عندئذ كالتّالي:

ف ز ا w

ولا من ضرورة[1] أن يكون موقع ز بين ف وا (الزّمان بين الفعل والفاعل)، على أن يُنقل ز في مرحلة (تحويليّة) لاحقة إلى موقعه السّطحيّ حسب قاعدة النّقل (الموقعيّ) permutation (عند م. قروس) أو affix hopping (عند التّوليديّين) التّالية:

ف ز
1 2 ← # 1 + 2 #

كما في:

ضرب + مضارعٍ # زيد # عمرو
يضرب زيد عمراً

وهي قاعدة إجباريّة في هذه الحالة أي مع المضارع إلاّ أنّها تُعطّل مع الماضي:

ضرب + ماض # المتكلم # عمرو
← ضربتُ عمرا

إذا أخذنا في الاعتبار مجرّد الموقع الخطّيّ للزّائدة: كونها مع الماضي في آخر الفعل. ويكون التّصريف عندئذ «مكانيًّا» in situ دون الحاجة إلى افتراض نقل «ارتقائيّ» (مق الفعل «الانحداريّ» كما هو الحال مع المضارع) كما أنّه —أي التّصريف المكانيّ— بجنّب اللّجوء إلى قاعدتين إحداهما للمضارع والثّانية للماضي ويتماشى وبنية اللّغات: ف فا مفـ المسطّحة flat structure في مقابلة مع بنى اللّغات فا ف مفـ «المدرّجة» staged structures، ومع هذا فالزّوائد الزّمانيّة، تقدّمت أو تأخّرت، ليست مجرّد لواصق مستقلّة في ذاتها تتّصل بالفعل وتهيّؤه للكلام فحسب وإنّما هي في حركتها بعض من بنية الفعل الصّائتيّة في التّصريف:

يـَ # ضـْ ر ِ ب ُ

---

1 للاستدلال على هذه الضّرورة انظر: ن. تشومسكي (1957)، ص ص 44–... ون. تشومسكي (1969)، ص ص 133–... والهامش 23 (ص 136).

ضـَـ رـَـ بـْـ # ت ـُ

وبعضٌ من بنية الجملة في علاقة عناصرها بعضها ببعض خاصّة مع الفاعل في أوجه مطابقته للفعل.

وما يمكن الاعتداد به في صياغة الزّمان في النّماذج التّوليديّة المتأخّرة هو اعتبار الزّمان رأساً للجملة ككلّ بحيث لا يولّد الزّمان في مستوى الفعل وإنّما في مستوى مورفيم أعلى له يعلو حتّى الجملة ويسمّى رأسها ويطال في هذا الموقع، لا محالة، الأسماء في علاقتها بالفعل[1]، بل إنّ هناك من النّماذج ما افترض أنّ الأزمنة بمنزلة الأسماء تخضع لما تخضع الأسماء له من قيود في توزيعها بحسب علاقاتها بحمولها. ولعله لا يبعد —في التّصوّر على الأقلّ دون المعالجة— عن تناول الجملة كبنية حمليّة حيث الأسماءُ موضوعات لها:

حمل (موضوع، موضوع...)

ولا نعلم، على وجه الدّقّة الفائدة اللّسانيّة من وراء هذه الفرضيّة في هذه النّماذج، اللّهمّ ما كان من الجمل المركّبة إذا أخذنا الزّمان المركّب فيها على أنّه مما يعمل بعضه في بعض أو كون بعضه موضوع بعض[2].

2.0 الزّمان عند هار يس

لا تخرج مقاربة زوائد الزّمان كأشكال لسانيّة عند هاريس عن مقاربة الأشكال الأخرى حتّى الكبرى منها كالأسماء والصّفات في علاقتها بالأفعال. وهذا يعني إحالة تامّة على منهج الاشتقاق الموسّع، الإطنابيّ paraphrastique المحدِّد لمفهوم النّحو عند هاريس.

ويعتبر تحويل الاختصار (أو الحذف) في هذا السّياق الوجه الآخر للعُملة نفسها من نظام الاشتقاق المطنب لأنّه —أي هذا النّظام— اشتقاق واختصار وهو نفسه حذف (اختصار) وإعادة بناء (تقدير؟) reconstruction ويقوم على العلاقة عامل–موضوع.

يقول هاريس: "إنّ إقامة [الـ] اشتقاقات لكلّ جملة في بنيتها وعليه

---

1 انظر: ن. تشومسكي (1989) و(1992).

2 انظر: القسم الأخير من هذا الكتاب (الحرف).

افتراضاً لكلّ جملة يبيّن أنّ نوعاً بسيطاً من العلاقة المتمثّلة في الاختصار المبنيّ على عالي درجات التّواتر أو الإعلام في مستواه المنخفض كما يحصل بين العوامل والموضوعات كاف لاشتقاق أشكال كلّ الجمل [...] انطلاقاً من الجملة الأصل (القاعديّة)"[1].

فإذا قلنا على سبيل المثال:

ف $ا_0$

= نزلتْ الطّائرة

ف = الفعل

$ا_0$ = الفاعل

فاشتقاقه خطوة خطوة[2] واقع في مثل:

أُوردُ نزولها

حيث «أوْرد» من فئة أفعال الإنجاز classe des verbes performatifs، ثمّ في:

كان نزولها قبل أن أُورد (هذا)

حيث «كان» من فئة أفعال الحدوث العامّة؛ وهي أي «كان» للماضي، و«قبل» عامل opérateur (في التّرتيب الزّمنيّ للأحداث (الأفعال)):

"أورد في الحال أنّ نزول الطّائرة قد حصل قبل أن أورد (هذا)".

ثمّ في:

أورد نزولها الذي حصل قبل

وفي:

أورد أنّ الطّائرة نزلت قبل

وأخيراً بعد حذف «قبل» و«أُورد»[3]

الطّائرة نزلت

---

1 « Establishing [...] derivations for every sentence structure, and so presume every sentence, shows that a single kind of relation, namely reduction based on high frequency or low information as between operations and arguments suffices to derive the forms of all sentences [...] from the base sentence ».

هاريس (1991) هاريس HARRIS، ص 112.

2 **نفسه**، ص 39.

3 انظر لتبرير هذا الاشتقاق: هاريس (1976) HARRIS، ص ص 158–164.

ونعتبر أنّ التّرتيب الحاصل في الجملة ههنا هو من آثار إدراج العامل الأعلى (= أوردُ) إذ لا يوجد مثل:

* أوردُ أنّ نزلت الطّائرة

والجملة (= الطّائرة نزلت) عندئذ من «بقايا» résidu التّحويل (= الإدراج ههنا)؛ وهذا يعني أنّنا لا نرى فيها صياغة موازية في خطّية الكلام، أي في العلاقة بين عامل وموضوع. لاحظ:

أوردُ أنّه نزلت الطّائرة

وعليه يُشتقّ في بناء موازٍ[1] en paraphrase دون فائض إعلام:

نزلت الطّائرة

أورد أنّه E

هب الآن الجملة التّالية:

علموا أنّ الطّائرة ستقلع

وفيها ترتيب معيّن لحدثين موضوعيّين (مق الحدث الذّاتيّ الميتالغويّ الذي هو نقل النّاطق المتلفّظ للحدثين). ويكون الاشتقاق على النّحو التّالي:

← أوردُ أنّهم علموا أنّ الطّائرة ستقلع

← أوردُ علمهم # أورد (حدث) إقلاع الطّائرة

← أوردُ علمهم # أورد (حدث) إقلاع الطّائرة الذي حصل بعد علمهم

← كان علمهم قبل أن أورد أنّ الطّائرة ستقلع بعد

← كان علمهم أنّ الطّائرة ستقلع

← علموا أنّ الطّائرة ستقلع

ويحتمل التّمشّي نفسه (1) إدراج الجملة في حملْها الأوّل والثّاني تحت العامل الأعلى «أُوردُ» (2) التّحويل إلى الاسم[2] (3) إدراج «الذي حصل». والعامل الزّمنيّ «بعد»[3] (4) إدراج العامل الزّمنيّ «قبل» في تطبيق أعلى

---

1 ومن قبيل هذا ما يذكره هاريس (1991) HARRIS في مثال: Its wording is mine (صياغة ذلك شخصيّة) مق I worded it (صغت ذلك)، ص 340.

2 وحدُه العلاقة بين جملتين: ج1 ← ج2 (علموا ← كان منهم علم؛ 〉 علمهم؛ ستقلع الطّائرة ← كان من الطّائرة إقلاع 〉 إقلاع الطّائرة).

3 وتتعاقبان إلاّ أنّنا أجريناها في مرحلة واحدة.

والأخذ في الحذف[1] (5) حذف العاملين الزّمنيّين «قبل» و«بعد» وحذف العامل الأعلى «أورد».

ما يكشف عنه هذا الاشتقاق في جانبه الخاصّ بزوائد الزّمان هو أنّ هذه الزّوائد ليست مجرّد وحدات لغويّة تتعلّق —فيما يميّزها من غيرها— بالأزمنة المتواضع عليها: الماضي الحال والاستقبال وإنّما هي —في الأنظمة اللّسانيّة وفي المنهج الاشتقاقيّ التّحويليّ الهاريسيّ بطبيعة الحال— مختصرات (أي إفراز من تحويل الاختصار) للعوامل الأمبيريّة (المتعلّقة بالمعطيات) الموضوعيّة: «قبل» و«بعدَ» و«الآن» المعبّرة عن التّرتيب الزّمنيّ في التّركيب[2].

وبالإضافة إلى كون الزّوائد الزّمانيّة هي هذه المختصرات المنحدرة من قبلَ وبعدَ والآنَ فهي في لفظها المنتهية إليه مؤشّر على العامل operator indicators الذي هو إمّا قبلَ أو بعدَ أو الآنَ لا الفعل قسماً من أقسام الكلم، على الأقلّ فيما هو من اشتقاق الزّمان.

والزّمان، بهذا المعنى، هو زمان الجملة، إلاّ إذا سلّمنا بأنّ الفعل هو نفسه الجملة أو من حيّزها كما يقال غالباً، ويُرى هذا، أي كون الفعل من حيّز الجمل أو أنّه مركزها، في أنّ الزّوائد الزّمانيّة لمّا كانت من اللّفظ ولم يكن لها بدّ من الاتّصال —نظراً إلى طبيعتها المورفوفونيميّة— اتّصلت بالفعل ولم يكن ليسعها أن تتّصل بغيره فاختصّت به وليست الجهات aspects كذلك وسنراه بعد هذا.

أمّا قبلَ وبعدَ والآنَ —بغضّ النّظر عن حضورها في تراتب الأحداث عند الاشتقاق وعن أنّها العوامل فيه، يَجري بعضها على بعض— فلها نظائرها في اللّغة منذ القدم كأمس وغد واليوم في النّحو العربيّ مع السّهيلي[3] وغيره فلِكلّ واحد منها —عنده— وقتٌ للآخر ومخصّص له[4] وإن كان الفعل لا يدلّ عليها لا

---

1 وكان يمكن إدماج هذه المرحلة مع سابقتها: كان علمهم قبل أن أورد # أورد (حدث) إقلاع الطائرة الذي حصل بعد؛ وقد طال الحذف جملة «علمهم» الاسميّة (علمهم ← E). وكان يمكن إرجاء هذا الحذف إلى المرحلة الموالية مع المحافظة على حذف «الذي»: كان علمهم قبل أن أورد # أورد (حدث) إقلاع الطائرة بعدَ.

2 انظر: هاريس (1976) HARRIS، ص 158.

3 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 22.

4 **نفسه**، ص 119.

بلفظه ولا ببنيته[1]، إلاّ أن أعرف الأوقات ما يسند إلى المتكلّم وفي نفسه معناها.

يقول السّهيلي: "فإذا قلت سيقوم زيد غداً دلّت السّين على أنّ الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله وليس قبله إلاّ حالة المتكلّم"[2] ولا تدلّ بحال على أنّ معناها أي الاستقبال مسند إلى «زيد».

ويرى ابن الطّراوة –وهو أستاذ السّهيلي– أنّ أمس وغد واليوم في تلبّسها بالحدث، الأحوال الثّلاثة أي ما مضى منه "وما ينتظر وما هو كائن في حال الخبر"[3] يعني حال حديث المتكلّم. يقول: "فقولك: «قعد» دليل على قعود انقضى بعد وجود و"سيقعد" دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم و«يقعد» دليل على قعود في حال حديثك"[4]، إلاّ أنّ لفظ «قعد» غير لفظ أمس و«سيقعد» غير لفظ غد و«يقعد» غير لفظ اليوم[5].

أمّا السّيرافي[6] فالماضي عنده "كلّ فعل صحّ الإخبار عن حدوثه في زمان زمان **بعد** زمان حدوثه [...] والفعل المستقبل هو الذي يحدّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا **قبله**"، أمّا الحال فـ"هو الفعل الذي يكون زمانُ الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده [...] [أي] الزّمان الذي يقال عليه **الآن** الفاصل بين ما مضى ويمضي [وهو الـ] كائن في وقت النّطق".

أمّا اللّغات الأخرى غير العربيّة فالأنحاء التّقليديّة فيها كانت تنحو مفهوميًّا، النّحو نفسه؛ وقد غلب على تصوّر الزّمان فيها التّصوّر الثّلاثيّ الخطّيّ المحيل على زمان التّلفظ وزمان المتكلّم المرجعيّ وزمان الجملة[7]. وقد

---

1 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 388، والمقصود كونها ظروفاً. ويضيف السّهيلي: "وإنّما يدلّ [الفعل] ببنيته على اختلاف أحوال الحدث وبلفظه على الحدث نفسه". ومختلف أحوال الحدث الماضي والمستقبل.

2 **نفسه**، ص 121.

3 ابن الطّراوة، **رسالة الإفصاح**، ص 21.

4 **نفسه**، ص 21.

5 انظر **نفسه**، ص ص 62–63.

6 السّيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج 1، ص ص 56–57.

7 انظر: REINCHEN BACH, H. (1947) : *Elements of symbolic logic*, New York, Free Press.

استكمل امبس[1] IMBS (......) هذا التّصوّر بالنّسبة إلى الفرنسيّة بأنّ رسم هذا الخطّ البيانيّ الذي ننقله إلى العربيّة، ويشير إلى أنّ كلاً من الماضي (1) والمستقبل (2) يمكن لهما أن يشكّلا مصدرين للزّمان المرجعيّ كالحال (3) بالنّسبة إلى (1) و(2) بحيث يكون للماضي ماض (4) ومستقبل (5) كما يكون للمستقبل ماض (6) ومستقبل (7)؛ والماضي عندئذ له ما قبله وما بعده وقد يمتدّ إلى الحال كما أنّ المستقبل له ما قبله –وقد يكون في الحال– وما بعده وهو مستقبل المستقبل!

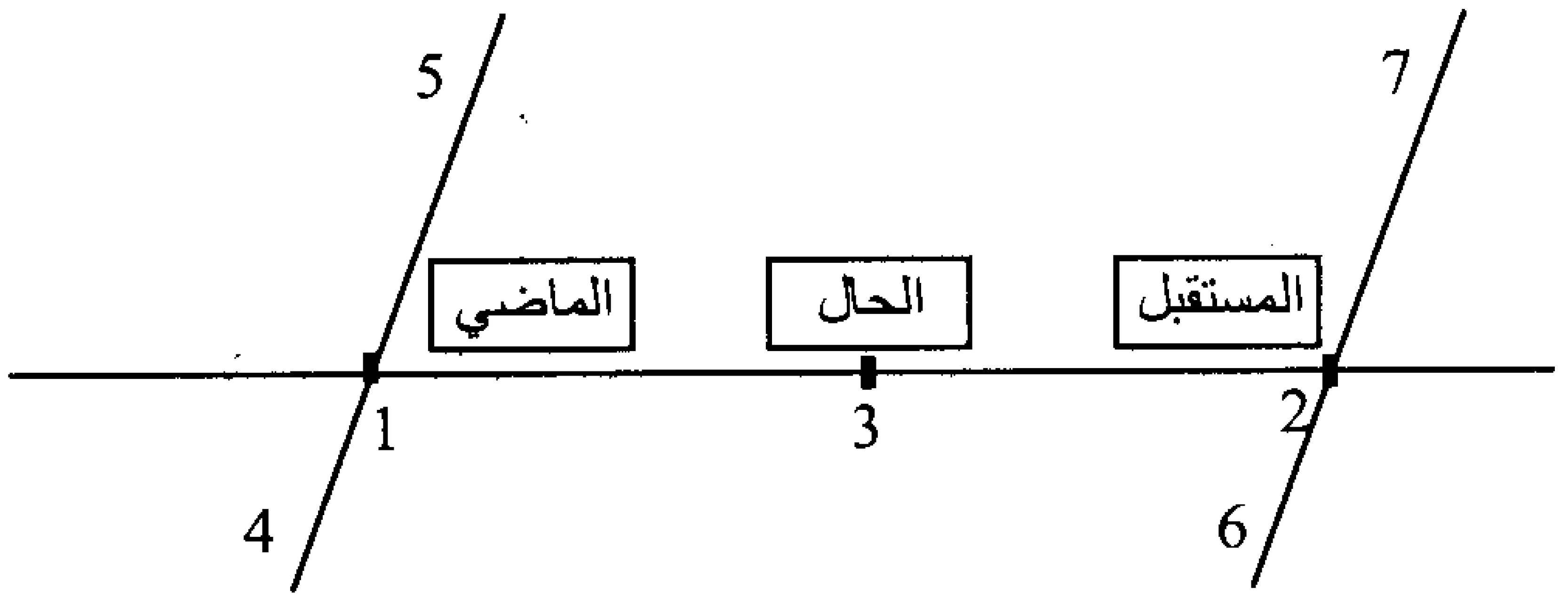

لما جاء (1) زيد قال (3) إنّه سيخرج (2)

= مجيء زيد أمس (1) كان قبل قوله اليوم (3) إنّ خروجه سيكون غداً بعد (2) قوله

= مجيء زيد أوّل أمس (4) كان قبل قوله أمس (1) إنّ خروجه سيكون بعد أمس (5) بعد قوله

عندما يجيء زيد (6) سيقول (2) إنّه سيخرج (7)

= مجيء زيد قبل غد سيكون قبل قوله غداً إنّ خروجه سيكون بعد غد (7) بعد قوله

وواضح أنّ العربيّة لا تشتمل على الأزمنة المركّبة وإنْ أسعفها التّعبير عن ذلك بوسائل مغايرة. ويستخلص من جميعه أنّ: جاء زيد –على سبيل المثال– الحدثُ فيها خصيصة الزّمان السّابق على زمان النّطق وأنّه في: سيخرج زيد خصيصة الزّمان اللاّحق على زمان النّطق، وأنّ زمان النّطق معقود على تخيّر النّاطق في أيّ زمان يجعل حديثه، لهذا كان لفظ أمس وغد واليوم لا يختصّ

1 IMBS, M. P. (1954) : *L'emploi des temps verbaux en français moderne.*

بمسمّى دون آخر، فأيّ الجنس كان فهو مسمّى بذلك الاسم[1].

3.0 الجهة

ليس في التّراث النّحويّ العربيّ اهتمام خاصّ بدراسة الجهة فلم يخصّص لها باب أو مسألة وإن كان من مفرداتها ضمن هذا التّراث الشّيء الكثير ولعلّ الأمر مردود في ذلك إلى غياب زوائد لها، في حين أنّ للزّمان زوائده.

والجهة محمولة في الحقيقة على الزّمان إلاّ أنّها غير «معيّنة» ولا ميقات chronologie للحدث فيها باعتبار الأزمنة —الماضي وغير الماضي— وباعتبار زمان النّطق؛ وقد يكون لحدث ما، في جريانه، بداية ونهاية من قبيل الانطلاق والوصول ولا يُعزى ذلك إلى قيمة زمانيّة فيه نقول: انطلق القطار، وهو سيصل لا محالة! كما نقول وصل القطار، ولا بدّ أن يكون قد انطلق حتّى يصل! بل لا يكاد يقال: ؟ بدأ القطار في الانطلاق أو؟ بدأ في الوصول؛ فهل نحن بإزاء قيم معجميّة كامنة في جذور الكلمات؟ وما بالها عندئذ —إن كان الأمر كذلك— لا تتلاءم وإدخالَ فعل مثل «بدأ» عليها، ما دامت معاني البداية (والنّهاية) عند أصل الأحداث فيها؟ وإذا قارنّا ذلك بأحداث من قبيل القراءة والكتابة. فهذه —ولا تبعد عن الأولى— تقبل إدخال «بدأ» عليها: بدأ في (القراءة + الكتابة) كما تحتمل إدخال «انتهى»: انتهى من (القراءة + الكتابة) ولا يحتمله الانطلاق والوصول.

كذلك بالنّظر إلى فعل مثل: أوشك. نقول:

أوشك القطار على (الانطلاق + الوصول)

ولا نقول:

* أوشك زيد على (القراءة + الكتابة)

وقد نتبيّن —حدساً— الفرق بين بدأ (وانتهى) وأوشك إلاّ أنّه ليس هناك ما يعضد هذا الفرق بصفة منتظمة لا من اللّفظ ولا حتّى من المعنى فلا يمكن الاعتداد به. ومن «أوشك» في المضارع:

يوشك زيد أن يموت

وتورد القواميس أنّ:

1 انظر: السّهيلي، **نتائج الفكر**، المسألة 22.

أوشك زيد أن يموت

في الماضي، أقلّ استعمالاً[1]: وقولهم:

(أشرف + يشرف) زيد على الموت

الذي يساوي:

(أوشك + يوشك) زيد على الموت

يبدو الحسّ فيه أكثر تقبّلاً له منه مع «أن ج»:

؟ * (أشرف + يشرف) زيد أن يموت

فمثله مثل «قارب»:

؟ (قارب + يقارب) زيد أن يموت

في حين:

(قارب + يقارب) زيد الموت

وحركة الدّنوّ في «أشرف» من عل؛ بينما هي في «قارب» هي إلى جانب، أمّا في «أوشك» فهي حركة محايدة ولعلّها أميل إلى التّأويل بالزّمان منه بالمكان.

ومهما يكن من أمر فالذي يمكن الانتهاء إليه —والحال هذه— أنّ الجهة ليست من الزّمان، إذ لا لفظ لها يسلّمها إلى أبنية دون أخرى ولا هي من التّوزيع المعجميّ المحض بحيث يُتنبّأ بمجرّد صيَغه بالجهة فيه؛ يبقى أن نخلص إلى أنها من التّركيب وهو ما يوحي به ما أوردناه في شأن أوشك وأشرف وقارب إلخ... إلاّ أنّ هذا هو ما يمكن أن يقال في كلّ شيء ولا يفلت منه حتّى زمان الأفعال المحصّل كما في مثل:

لِمَ تضربون أطفالكم صغاراً[2]

حيث التّحصيل في الفعل بلفظ المستقبل والوقت للماضي والجهة فيه على التّكرار. أو مثل:

متى جاءك زيد قال لك كذا وكذا[3]

حيث «قال» بلفظ الماضي والمراد الحال أو المستقبل باعتبار حدث المجيء

---

1 **المنجد**، مادّة (و.ش.ك.).

2 على منوال الآية: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ (البقرة 2: 91).

3 على منوال كلام لابن خلدون أورده دافيد كوهين (COHEN, DAVID (1989. والكلام: "ومتى اتّصلت الأيّام [...] حذق أولئك الصّنّاع في صناعتهم". ص 84.

والجهة إمّا الحين أو المعاقبة.

ومن مفردات الجهة الأساسيّة والملابسة للزّمان جهتا الانقضاء l'accompli وعدم الانقضاء l'inaccompli وتتلاءمان والأفعال الدّالّة على الانقطاع من مثل خرج ودخل أو الدّالّة على الاستمرار من مثل أكل وشرب وتقع الأولى تحت الزّمان القليل à un instant والثّانية تحت الزّمان الكثير pendant une période والمقصود: اللّحظة مق المدّة أو النّقطة مق القطعة، وهي عند هاريس[1] موضوعات للمورفيمات العوامل: قبل وبعدَ والآن. نقول: حدث هذا (لحظة + مدّة) (قبل + بعد + آن) ذاك، وفيه إيجاز للمراد إذ الإجراء يتمثّل في إعمال قبل وبعد والآن في الأفعال بوساطة الأسماء الملابسة الجهيّة والتي هي: زمان ووقت وحين ومدّة وفترة ولحظة وساعة إلخ... ثمّ يتمّ حذفها في الاشتقاق لكثرة الاستعمال أو لسعة انتقائها كما في الاصطلاحٍ إذ لا بدّ للأحداث منها وإنْ بقيد: (ضرب + أكل + ... + شار + نام) طويلاً مق (خرج + دخل + ... + سقط + وصل) طويلاً[2]. والجهة محدودة هذا الحدّ عند هاريس (1976). يقول في هذا السّياق من أسماء الجهة: "إنّما يرد عادة كلّ فعل (أو يُنتقى) مع بعض [هذه الأسماء]: وهذا الانتقاء هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم الجهة[3]":

وصل زيد قبل عمرو
= وصل زيد في وقت هو قبل وقت أن يصل عمرو
= وصل زيد في وقت هو قبل وقت وصول عمرو
= وصل زيد في وقت قبل وقت وصول عمرو
= وصل زيد قبل وقت وصول عمرو
= وصل زيد قبل عمرو

ذكرنا أنّ الجهة كغيرها من المعاني قد تكون –في النّهاية– ممّا يستفاد

1 انظر: هاريس (HARRIS (1976، ص 164.
2 انظر نفسه، ص ص 164–165، وكذلك هاريس (HARRIS (1991، ص ص 74–75.
3 « Tout verbe apparaît normalement (est sélectionné) uniquement avec certains d'entre eux. C'est cette sélection que nous pouvons appeler aspect » p. 164.

من التّركيب ويُرى هذا من خلال روائز كثيرة منها إدخال الأفعال الجهيّة في معالجة الحمل، وقد رأينا بعضها ومنها إدراج الظّروف من قبيل «طيلة» و«فجأة» مع بعض الأفعال المستمرّة أو المقصورة في الزّمان:

قدم الضّيف فجأة

* قدم الضّيف طيلة النّهار

* مكث الضّيف فجأة

مكث الضّيف طيلة النّهار

إلاّ أنّ أفعالاً أخرى قد تحتمل الرّائزين معاً:

(تكلّم + فكّر) (فجأة[1] + طيلة النّهار)

ويعني أنّ خاصّة الجهة متدرّجة في آجالها[2]. أمّا كونها متعلّقة –على وجه التّحديد– بالتّركيب، ونقصد علاقة العامل (الحمل) بموضوع(ات)ـه فيُرى في أنّ مثل قدم وتكلّم وفكّر هي –عند التّحليل– موضوعات لـ«فجأة» كما أنّ مكث وتكلّم وفكّر موضوعات له «طيلة» وتظهر هذه العلاقة كذلك في مثل:

* وصل الضّيف طيلة اللّيل

مق وصل الضّيوف طيلة اللّيل

ونظيرها في الانقليزيّة ما يذكره هاريس HARRIS (1991)

*The guest arrived throughout the afternoon

the guests arrived throughout the afternoon[3]

ثمّ يقول: "ولا يعني أنّ عامل «التّزامن» [= الآن] arrived (وصل) أصبح استمراريًّا وإنّما أنّ عاملاً تزامنيًّا مع فاعل في الجمع the guests (الضّيوف)) يمكن أن يشكّل جملة استمراريّة، [ثمّ يُضيف] إنّ الاستمراريّة أمر انتقائيّ، وهي على هذا النّحو خاصّةٌ للكلمة وموضوعاتها معاً"[4].

---

1 ... فكّر فجأة أنّه ينبغي أن يخرج.

2 انظر HARRIS (1991)، ص 75.

3 هاريس HARRIS (1991)، ص 75.

4 « this does not mean that the "momentaneous' operator arrived has become "durative", but that a momentaneous operator with a plural subject (the guests) can constitute a durative sentence. Durativity is selectional; it is thus a property of a word together with its arguments », p. 75.

وتختصّ العربيّة باضطلاع الزّوائد الصّرفيّة بمثل هذه المعاني الجهيّة:

* تواصل قدوم الضّيف (E + طيلة اللّيل)

مق تواصل قدوم الضّيوف (E + طيلة اللّيل)

وتعني: "تواصل قدوم الضّيوف" لوحدها الاستغراق في الزّمان مدّة قد تطول وقد تقصر (انظر للزّوائد الصّرفيّة هذا الكتاب حول "ما ليس باسم ولا فعل")[1].

1. في تصنيف الأفعال

تصنّف الأفعال باعتبارات عدّة ومنها اعتبار الجهة وسوف يعترضنا في هذا العرض حديث عنها ولا يخرج عن العلاقة المؤسّسة للمعاني المستفادة من التّركيب: عامل–موضوع على قاعدة قيود انتقاء الألفاظ بعضها من بعض.

ومن هذه الاعتبارات التي يذكرها النّحو العربيّ الزّمان لأنّه من مقوّمات الأفعال كما مرّ، لذلك كان منها ما هو ماض وما هو مستقبل وما هو حاضر ومن الاعتبارات التّمام والنّقصان. فالنّاقصة أفعال العبارة[2] وأفعال المقاربة[3] ونحمل عليها أفعال القلوب.

ومن الاعتبارات كذلك اللّزوم والتّعدّي والمقصود، كما هو معروف، الاكتفاء بالموضوع الأوّل (الفاعل) أو تجاوزه إلى الفضلات (الموضوعات الثّواني). وهذه غير النّاقصة (التّامّة بفاعلها)[4].

وننظر أوّلاً في بعض خصائص الأفعال اللاّزمة والمتعدّية ثمّ في خصائص الأفعال النّاقصة.

1.1 في بعض خصائص اللاّزم والمتعدّي

يمكن أن ينظر إلى هذا الاعتبار في التّصنيف على أنّه تصنيف باعتبار

1 وانظر كذلك: دافيد كوهين COHEN, D. (1989), *L'aspect verbal*، ص ص 31–32.

2 كان وأخواتها. انظر ابن يعيش، ج 7، ص 89.

3 وهي محمولة على باب كان في بعض خصائصه. انظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 115.

4 وهناك اعتبار آخر يقف عنده النّحاة العرب وهو مضارعة الأفعال للأسماء ولم يكن لهم بدّ منه لتصوّرهم الأسماء سابقة على الأفعال؛ ولا نقف عنده.

عدد المفاعيل التي تحصل للفعل دون حذف أو استغناء ودون توقّف عند أحوال هذه المفاعيل أهي أسماء أم جمل؛ فإذا نُظر إلى خاصّة عدد المفاعيل فلا يقابله شيء في عدد الفاعلين:

؟ دخل وخرج زيد
دخل زيد وخرج

أمّا إذا نظر إلى أحوالها فلهذا النّوع من التّصنيف باعتبار الموضوعات (فاعلين ومفعولين) ما يقابله ونقصد: الفعل المعلوم والفعل المجهول أي المعلوم أو المجهول فاعله. فإذا ما استحضرنا أنّ من الاستعمال ما غلبت عليه خاصّة دون أخرى (سُقِط أو أُسْقِط في يده) تبيّن أنّه ليس من الابتذال مراعاة أحوال الفاعلين والمفعولين في التّصنيف. هب فعلين كلّ منهما لازم ومتعدّ إلى واحد وأنّ هذا الواحد (حال التّعدّي) غير معيّن كأن نقول: كتبت (E + شيئاً) فإنّه يمكن —يؤكّد هاريس[1]— اشتقاق الثّاني من الأوّل بحذف المفعول، بعبارة أخرى، إنّه لا شيء يمنع الحلّ الذي يشتقّ فيه اللاّزم من المتعدّي؛ كذلك إذا افترضنا في المتعدّي مفعولين بدَل المفعول الواحد وزدنا على الافتراض علاقة ما بين المفعول الأوّل والمفعول الثّاني كأن يكون من أحوال أحدهما أنّه الثّاني فإنّ من تبعات هذه الاعتبارات في الفعل أن يصنّف بطريقة ما دون أخرى وهذه هي الحالة التي عليها ظنّ (وأخواتها) مق أعطى (وكسا) ونشتقّ —تبعاً لهاريس—:

أعطى زيد عمرا

من:

أعطى زيد عمراً شيئاً

بحذف «شيئاً». أمّا «ظنّ» فلا يجوز فيها

ظننت زيداً

فلا يُشتقّ من:

ظننت زيداً أحدهم

مثلُ:

---

1 هاريس (1991) HARRIS، ص 34.

* ظننت زيداً

ويكون لفظ «أحدهم» عندئذ محيلاً عكس «أحدهم» في:

ضُربَ زيد، ضَرَبَه (أحدهم + مجهول)

ويتكافأ في «أعطى» و«كسا» مثل:

أعطى زيد عمراً كتاباً

= أخذ عمرو كتاباً من زيد

كسا زيد عمراً بذلة

= لبس عمرو بذلة من زيد[1]

ولا نظير له مع «ظنّ» لأنّ أصل مفعولَيها —حسب النّحو العربيّ– في الجملة بعد الفعل والفاعل اللّذين دخلا عليها:

ظننت زيداً قادماً:

= ظننت أمرا: قدم زيد

= ظننت أمرا: قدوم زيد

= ظننت أمرا: زيد قادم

وتساوي:

زيد قادم في ظنّي[2]

إذ الظّنّ متعلّق بقدوم زيد أي بالقدوم المنسوب إلى زيد كذلك مع «وجد»

وجدت زيداً بخير

= زيد بخير، فيما أجد[3]

ونعود إليه في 2.1

ومن فئة «أعطى»: سأل وسلّم ومنح ومنع وكسا وألبس. وعلّم إلخ... وقد لاحظنا أنّ جملة: أعطى زيد عمراً كتاباً (أعلاه) «عمرو» فيها فاعل في المعنى ويستتبع أنّه يتقدّم في المرتبة على نحو ما رأينا مع «أخذ» التي في مقابلة «أعطى» وليس هذا التّقدّم من جنس ما يحصل بين المفعولين من

---

1 انظر: ابن يعيش، ج 7، ص 69، وكذلك قروس ق. (GROSS, G. (1989. ونقول في قلب الموضوعات وإعادة بنائها: كست البذلة عمراً. ومنه: وصلت الأزمة النّهاية. ← وصلت النّهاية وازدحمت السّاحة بالأحداث ← ازدحمت الأحداث (الجزيرة في 2009/9/11).

2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 85.

3 **نفسه**، وهو —أي فيما أجد كما في ظنّي– في تقدير ظرف، ص، 85.

(إمكان) استبدال المواقع حال استعمال الواسطة:

سلّم زيد عمراً حقيبة
سلّم زيد إلى عمرو حقيبة
سلّم زيد حقيبة إلى عمرو

* سلّم زيد حقيبة عمراً

ولا يجوز عند الاقتصار على أحد المفعولين سوى:

سلّم زيد حقيبة

دون:

* سلّم زيد عمراً

ونشتقّ «سلّم زيد حقيبة» من *سلّم زيد حقيبة عمراً بالاستغناء عن «عمرو» في دور المستفيد وهو إجراء (نعني المرور عبر الأشكال اللاّحنة) معمول به في الأنحاء التّحويليّة؛ أمّا إذا اعتمدنا في الاشتقاق ما تعدّى بواسطة فنفضّل ما كان المستفيد فيه آخراً بحذفه مع الواسطة.

وقد يرد المفعول الثّاني جملة في هيئة «أن ج» متحوّلة إلى الجملة «الاسميّة»[1]

منعت زيداً أن يخرج
← منعت زيداً الخروج

سألت زيداً أن أخرج
← سألت زيداً الخروج

ويكون تقدير الإضافة فيه عندئذ على صورته:

منعت خروجِ زيد
سألت زيداً خروجي

أي كون «خروج زيد» و«خروجي» جملتين على حيالهما وليسا كـ: باب المسجد وسوق المدينة.

وكان أبو علي الفارسي يرى في «يقول» من: «سمعت زيداً يقول» جملة

1 انظر هذا الكتاب قسم «ما ليس باسم ولا فعل».

في موضع المفعول الثّاني[1] مع أنّ «سمع» ليس ممّا يطلب مفعولين. يقول ابن يعيش: "ولا أراه صحيحاً [...] فإذا قلت: سمعت زيداً يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد و«يقول» في موضع الحال"[2] ولا يعنينا الخلاف بقدر ما يعنينا أنّ «قول زيد» بمنزلة «يقول زيد»:

سمعت أمراً: يقول زيد
= سمعت قولاً: يقول زيد
= سمعت زيداً يقول

أمّا كون «يقول» في موضع الحال، فالحال «ظرف» فيكون من قبيل: زيد قادم في ظنّي، حيث «في ظنّي» ظرف؛ كأنّنا نقول:

زيد القائل فيما سمعت

فيتساوى ظنّ وسمع، على هذا النّحو، في التّعدّي إلى المفعولين؛ ويعنينا كذلك أنّ «القول» ممّا يقتضيه السّماع لذلك صحّت جملة «سمعت زيداً يقول» ولم تصحّ: «سمعت زيداً يضرب»[3] ممّا يعني أن «يقول» جملة ينتقيها الفعل «سمعت»، فلم تكن جملة «تقول» من خارج كما تكون الحال، ونميل إلى الاعتقاد أنّ «يقول» في «سمعت زيداً يقول» ليست مجرّد حال. وإنّما هي مفعول ثان في هيأة الجملة حالاً (؟)، بل لقد وردت الجملة في موضع المفعول الثّالث مع الأفعال التي تطلب الثّلاثة المفعولين، من ذلك:

أعلمت زيداً عمراً يقيم عندنا

وقد يترجّح أنّه كذلك لأنّه ممّا وقع به الفعل لا فيه، فيغلب حينئذ كونه مفعولاً ثالثاً لا حالاً يمكن الاستغناء عنها. ومهما يكن من أمر فإنّه كما لا يجوز في «علم»:

علمتُ زيداً (E* + يقيم عندنا)

أي بالاقتصار عل المفعول الأوّل، فإنّه لا يجوز في «أعلم»:

أعلمت زيداً عمراً (E* + يقيم عندنا)

أي بالاقتصار على الثّاني دون الثّالث. يقول أبو علي "لأنّ الثّالث في باب

1 ذكر ابن يعيش وأسنده إلى أبي علي، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 62.
2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص ص 62–63.
3 الجملة لابن يعيش، **نفسه**، ص 62.

«أعلمت» هو الثّاني في باب «علمت»"[1] إلاّ أنّه يجوز في «علم» مجرّد: علم زيد وفي «أعلم» مجرّد أعلمتُ زيداً إذ «زيد» المفعول في باب «أعلم» هو الفاعل في باب «علم»[2] إلاّ أنّ الإجراء برمّته —الحذف والاقتصار– لا يصيّر ذا الثّلاثة من فئة ذي الاثنين ولا ذا الاثنين من فئة ذي الواحد ولا حتّى ذا الواحد من فئة اللاّزم في أنفسها؛ فالثّاني والثّالث في ذي الثّلاثة كـ«أعلم» والأوّل والثّاني في ذي الاثنين كـ «علم» كتلة واحدة إن طال الإجراء أحدهما طال الثّاني ويختلف عن ذي الاثنين من فئة «أعطى». نقول أعطيت وأعطيت عمراً وأعطيت كتاباً، وعن ذي الواحد من فئة ضرب حيث نقول: ضربت كما نقول ضربت عمراً وقد رأينا شرط اشتقاق اللاّزم من المتعدّي عند هاريس.

يقول ابن يعيش: "والثّلاثة نهاية التّعدّي"[3].

وإذا التفتنا إلى الحروف المعدّية فـ: (أعلمت + أخبرت) زيداً عمراً يقيم عندنا هي في معنى:

(أعلمت + أخبرت) زيداً عن عمرو يقيم عندنا

كذلك مع الأفعال من قبيل: «أرسل»، نقول:

(أرسل + أبرق) زيد بالخبر (E + عن عمرو) إلى بكر

ويُكتفى بأبرق في معنى: أرسل برقيّة ومنه بَرنسه وبَرقعه و... بنطله والمراد البرنس والبرقع والبنطلون ألبسه إيّاها فلبسها وهي مفاعيل داخليّة ملابسة من لفظ الفعل كالمفاعيل المطلقة.

2.1 في بعض خصائص الأفعال النّاقصة

الأفعال النّاقصة في النّحو العربيّ كان وأخواتها وهي صار[4]، ظلّ، ليس، ما دام، ما انفكّ، ما فتئ، ما برح إلخ... وكاد وأخواتها وتنقسم

1 أبو علي الفارسي، **المسائل الحلبيّات**، ص ص 70–71.
2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 68.
3 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 68. وانظر بالنّسبة إلى الفرنسيّة:
Gross, M. (1994) 1، م.قروس، *La structure d'argument des phrases élémentaires*، ص 10.
4 وما هو بمعناها: رجع، راح، استحال، تحوّل، عاد، ارتدّ، تقلّب، تبدّل إلخ...

قسمين: قسم أفعال المقاربة: كاد وأوشك وقسم أفعال الشّروع: أنشأ، طَفِقَ، أخذ، ابتدأ، بدأ، جعل، قام، انبرى إلخ... والنّقص فيها –على حدّ كان– كامِنٌ في ضمور دلالتها على الحدث دون الزّمان ونحمل على هذا الحدّ ما عُرف بأفعال القلوب[1] وما كان منها على معنى صار للتّحويل[2].

ونعتبر ضمور الدّلالة في اللّفظ ضرباً من الإنحاء يتشظّى له المعنى «الأوّل» إلى معان متعدّدة قد يهيّئ إحداها لاستعمال دون آخر فيكون منه المساعد (على التّصريف) auxiliaire أو شبه المساعد semi-auxiliaire كما يكون منه الجهيّ aspectuel وهذه أشياء متداخلة في معانيها وفي وظائفها.

ونودّ ههنا –التّوقّف عند المراد بالمساعدة على التّصريف، إذ المعروف عن صرافم التّصريف المعتادة أنّها المساعِدة على ذلك؛ أمّا كون الأفعال النّاقصة لها خاصّة المساعِد فهو الأمر غير المعتاد؛ صحيح أنّه ليس في العربيّة نظائر من قبيل avoir (فعل الملك) وêtre (فعل الوجود) اللّذين يدخلان في تصريف الأزمنة المركّبة في الفرنسيّة إلاّ أنّنا –وإن لم يكن مبحثنا– ننظر إلى أنّ من استعمالات «كان» ما قد يسدّ مسدّ بعضها:

لو نصحتَه لسمعك
مق لو كنتَ نصحته لكان سمعك
= لو كنت نصحته في زمان ماض قبل أن أحدّث لكان سمعك بعد أن نصحت

ويذكر ابن يعيش أنّه لا يحسن:

؟ كان زيد خرج

يقول: "تقول كان زيد يخرج إلاّ أنّه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواتها لأنّ أحد اللّفظين يغني عن الآخر"[3]، والمقصود أنّ مجرّد «كان» كفيلة بتمحيض مجمل الكلام إلى الماضي ويُرى في الشّرطيّة:

كان زيد إن تحسن إليه يشكرك
= كان زيد في الماضي قبل حديثي إنْ تحسن إليه في الماضي

1 ظنّا: خال، حسبَ، جعل، عدّ، زعم، ويقيناً: علم، رأى، وجد، درى، ألفى.
2 صيّر، ردّ، ترك، تخذ، اتّخذ، جعل.
3 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 97.

يشكرك في الماضي بعدَ إحسانك إليه

والشّرط إن كان مستقبلاً[1] فهو فيه مستقبل فيما مضى.

ولكان النّاقصة استعمالات أخرى من قبيل ما تورده المعاجم كما في مادّة (ن .ق.ص.) على سبيل المثال:

نَقَصْتُ زيداً حقّه

= جعلته يكون حظّه ناقصاً[2]

فمثلما أنّ «نصح» (أعلاه) هو الحمْل وأنّ «كان» هو المساعد له كذلك «ناقصاً» هو الحمل و«يكون» مساعده، وهو «كائن» بعد «جعْل».

1.2.1 الشّروع

من الجهات الأساسيّة في الأحداث (والأحوال) قولنا في الشّروع:

شرع يضرب

ولا يقال فيه:

* شرع العرق يتصبّب
* شرعت حاله تسوء

ويتطلّب عاقلاً كما نرى؛ وليس كبدأ:

بدأ يضرب

بدأ العرق يتصبّب

بدأت حاله تسوء

وتصلح«أخذ» في جميعه

أخذ يضرب

أخذ العرق يتصبّب

أخذت حاله تسوء

ونظراً إلى أنّ الشّروع حال فإنّه لا يصحّ:

* (شرع + بدأ + أخذ) ضرب

---

1 انظر ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ج 1، ص 26.

2 **المنجد**.

* (شرع + بدأ + أخذ) العرق تصبّب
* (شرعت + بدأت + أخذت) حاله ساءت

ويلاحظ من حيث كونه للجهة ومن حيث كونه على غرار المساعد أنّ الفعل فيه يعمل في الفعل بنفسه؛ وليس قولنا:

(شرع + بدأ) الأمرَ[1]

من قبيله، لذلك كان من اللّغو:

* زيد الأمرُ

الاسم مع الاسم، بينما يقال:

زيد يضرب

العرق يتصبّب

زيد حاله تسوء

ثمّ تدخل عليه الفئة من أفعال الشّروع دون إحداث دلالة جديدة فيه إلاّ ما كان من تحقيق حدث الفعل الذي هو الضّرب والتّصبّب وسوء الحال لأنّه مضمون الخبر في الكلام، ويبقى الشّروع معنى جهيًّا مساعداً على «تصريف» الخبر هذا التّصريف وقولنا «الخبر» عامّ وهو إخبار وإعلام[2].

ومن خصائص فئة أفعال الشّروع تجرّد فعل الحال بعدها من «أنّ» بحيث لا ترد في سياق: — أن ج، نقول:

أخذ (يقول + يتحدّث + يتكلّم + يهذي...)

ولا يصحّ فيه:

* أخذ أن يهذي

وإن كان مقبولاً أن يقال:

أخذ في الهذيان

على معنى:

زيد داخل فيه

التي بمنزلة:

زيد يهذي

و«أخذ» لمجرّد تحقيق الدّخول في الفعل، يقول ابن يعيش: وقد "أخرجوا

1 **نفسه**، مادّة (ش.ر.ع.).
2 "والإخبار إعلام"، ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 66.

الفعل فيه مخرج اسم الفاعل ولم يذهبوا به مذهب المصدر"[1].

وتختلف هذه التّراكيب عن التّراكيب المصدريّة التي تختصر الجمل الفضلات أن ج من قبيل:

(شاء + تمنّي + ...) أن يُغنّي
= (شاء + تمنّي + ...) الغناء
* زيد داخل فيه

ويعزّز هذا الاختلافُ معنى المساعدة في التّصريف. يقول موريس قروس GROSS M. (1999): "ولا يمكن لفعل مساعد أن يكون فعل الجملة الوحيد وإلاّ فسيكون فعلاً أساسيًّا"[2]. ويلاحظ أنّ الفعل المساعد عند المؤلّف يغطّي في خصائصه الأفعال الجهيّة في الفرنسيّة بل ويشمل بهذه الخصائص دورَ الظّرف في علاقته بحدث procès الجملة. يقول: "إنّ للمساعد دوراً دلاليًّا ثانويًّا، ويمكن القول إنّه ظرفيّ بالقياس على الظّرف. وفعلاً، فإنّ [الأفعال] المساعدة والظّروف لا تزيد عن إدخال توضيحات (أو موجّهات modalités) تخصّ الحدث الأساسيّ الموافق للفعل"[3]:

ابتدأت الخنساء تبكي
= تبكي الخنساء في البدء

ولعلّه أبين في أصل الوضع من أخوات كان: أصبح وأضحى وأمسى... أو غدا وراح:

غدا زيد ماشياً
راح محمّد راكباً

«يريد الإخبار عنهما –يقول ابن يعيش[4]– بهذه الأحوال في هذه الأزمنة".

1 نفسه، ج 7، ص 127.

2 « Un verbe auxiliaire ne peut pas être le seul verbe d'une phrase, sinon il serait verbe principal ». p. 8.

3 م. قروس GROSS, M.، نفسه.
« L'auxiliaire a un rôle sémantique secondaire, on pourrait dire circonstanciel par analogie avec l'adverbe. En effet, auxiliaires et adverbes ne font qu'introduire des précisions (ou modalités) pour le procès principal qui correspond au verbe », p. 8.

4 ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 7، ص 90.

وقد رأينا مع ظنّ ما هو من قبيله في مثل:

(ظننت + حسبت) زيداً قادماً
= زيد قادم في (ظنّي + حسباني)
= زيد قادم فيما استقرّ في (ظنّي + حسباني)

2.2.1 الانتهاء

ذكرنا أنّ الشّروع من الجهات الأساسيّة في الأحداث؛ ومن هذه الجهات أيضاً جهتا الانتهاء والاستمرار. فإن كان الانتهاء نقيض الشّروع فإنّ الاستمرار رابط بينهما، ولا يخصّهما النّحو العربيّ بتصنيف معيّن. نقول على غرار الشّروع:

كفّت تبكي

و

استمرّت تبكي

وعلى غير هذا المنوال الشّكلُ:

طلى زيد البيت على السّاعة السّادسة

ولا تبدو الجملة مقبولة لعدم تلاؤم «الوقت» مع «المدّة» التي يستغرقها حدث الطّلي والانتهاء منه، إلاّ أنّه لا إشكال في الجمل:

I (أنهى + أتمّ + أكمل[1] + فرع... من + خلا... من) زيد طلى البيت على السّاعة السّادسة

II (واصل + تقدّم... بـ + استمر... في)[2] زيد طلي البيت حتّى السّاعة السّادسة

لتلاؤم عناصرها إذ «الوقت» فيها متعلّق بنهاية الحدث في المجموعة الأولى من الجمل وبالتّحديد بالأفعال أنهي وأتمّ إلخ...

(انتهى + تمّ) الطّلي على السّاعة السّادسة

وبامتداده واستمراره في المجموعة الثّانية أي بالأفعال واصل واستمرّ... في إلخ...

---

1 وكمّل واستكمل.

2 وفي المنجد مادّة (م.ر.ر.) استمرّ: جاز وذهب ودام وثبت واطّرد على طريقة أو حالة واحدة. وهو من غير انقطاع.

(اتّصل + استمرّ...) الطّلي حتّى السّاعة السّادسة

يقول م. قروس GROSS, M. (1999) مستنتجاً ما لم يكن من استنتاجه بدّ من مثل هذه الوقائع في اللّغة الفرنسيّة: "إنّه من الطّبيعيّ عندئذ تصوّر [هذه الأفعال كأفعال مساعدة"[1].

ويعني أنّ الحمْل الذي يؤخذ به في الجمل أعلاه هو «الطّلي» نفسه وأنّ هذا الحمْل في مضمونه «كالعوض»[2] من الحدث الغائب أصلاً في «كفّ» للانتهاء و«اتّصل» للاستمرار ونظائر كلّ منهما. وننظر إلى «المقاربة» من حيث هي من ملابسات الجهة على أنّها حالة خاصّة في الانتهاء كما أنّ «النّيّة» حالة خاصّة في الشّروع؛ ولا مجال للمقايسة فالأعمال تبدأ وتنتهي، أمّا ما تستغرقه فآجال محصّلة.

هب الفعل التّالي: «ناهز»[3] وهو للمقاربة مثل كاد وأوشك. نقول:

ناهز (البلوغ[4] + السّتّين)

ولا نقول:

* ناهز (E + أنْ) يبلغ سنّ (الرّشد + البلوغ)

والبنيتان مختلفتان لا محالة. ويذكّر قولُنا: ناهز البلوغ أو السّتّين بقولنا آنفاً: شرع الأمرَ وقد رأينا أنّه لا خلاف في مثل: شرع يكتب على سبيل المثال؛ ومع ذلك ففي «ناهز» من الشّروع[5] ما في شرع وأخذ وبدأ إلخ... بقطع النّظر عن معنى المقاربة فيه؛ ويستفاد منه أنّ الأمر لا يتعلّق بالمعاني وإن تجاورت أو كانت على لفظ مختلف وإنّما الأمر مرتهن بالخصائص التّركيبيّة للكلمات.

هب الآن الأفعال: داني وجانب وبعُد للمقاربة تشبيهاً لها بكاد وأوشك فإنّه إن كان يقال مع هذين:

---

1 « Il est donc naturel d'envisager [ces verbes] comme des auxiliaires », p. 13.

2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 90.

3 **المنجد**، مادّة (ن.هـ.ز.).

4 انظر: The Hans Wehr Dictionnary. مادّة (ن.هـ.ز.)

5 أو ما هو فيه من قبيل المبادرة والنّهوض والإسراع والجدّ. **المنجد**، مادّة (ب.د.ر.) و(ن.هـ.ز.).

(كاد + أوشك) زيد (E + أن) يقدم[1]

فإنّه قد لا يبعد أن يقال ذلك مع داني وجانب وبعُد

(داني + جانب + بعُد) زيد (E + أن) يقدم

وكذلك قد يقال تشبّها بيكاد ويوشك

(يداني + يجانب + يبعد) زيد (E + أن) يقدم

يقول ابن يعيش في هذا السّياق "فقولهم يوشك أن يفعل أي يشرع وضدّه يبطئ أي يبعُد ومعنى أنْ فيه صحيح لأنّه في معنى يقرب أن يفعل"[2].

ويصحّ عندئذ ذلك مع: بادر وباشر إلخ للشّروع، أختين لأخذ وجعل وطفق إلخ... يقول ابن يعيش في السّياق نفسه: "اعلم أنّ هذه الأفعال[3] تستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد... تقول كاد يفعل بمعنى قرُب... ولم يسمع فيه «أنْ» ولا يمتنع معناه من ذلك... وأنت لو قلت قرب أن يفعل لكان صحيحاً"[4].

والذي ينمّ عنه هذا السّلوك لهذه الأفعال مجتمعة أنّها للدّلالة الجهيّة أكثر منه للدّلالة المعجميّة، وقد يطالها الإلغاء فلا يتغيّر لذلك «الخبر» في جوهره، على معنى: زيد يقدم وعلى حدّ الاستقبال أي ما هو آت بعد الحال وقد يتحقّق هذا الخبر وقد لا يتحقّق؛ أمّا مع وجود هذه الأفعال فلعلّ الخبر للحال أقرب إلاّ أنّه خبر لم يقع بعد وكأنّه لا زمان بين أن يقع وألاّ يقع. وهذا -في حدّ ذاته- يفسّر «تزامن» الاستعمالين المجرّد من «أن» والمقترن بها؛ فالمقترن بها أقرب إلى الاستقبال[5] منه إلى الحال وإن تلبّس الاستقبال والحال بعضها بعضاً؛ والمجرّد أدنى إلى الحال. يعضد هذا أنّه يقال في الماضي:

(داني + جانب + بعُد) زيد يقدم أمس

وفي المستقبل:

(يداني + يجانب + يبعد) زيد يقدم غداً

---

1 وإن غلب على كاد التّجرّد من أنْ وعلى أوشك الاقتران بها.

2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 127.

3 والمقصود أفعال الشّروع. وابن يعيش في واقع الأمر يصنّف أفعال الشّروع والمقاربة تصنيفاً واحداً... للمقاربة.

4 **نفسه**، ج 7، ص ص 126-127.

5 يقول ابن يعيش: "وأنْ تصرف الكلام إلى الاستقبال"، **نفسه**، ج 7، ص 119.

والمراد الكلام برمّته أي إمكان حصول فعل القيام إمّا فيما مضى أو فيما يستقبل، فإن كانت حاجة إلى مزيد توقّع وجود المقاربة في المستقبل فمثل:

(يداني + يجانب + يبعد) زيد أن يقدم

ممّا يسوّغ، في مقابلة المنتظر حصولُه أو مقاربتِه، الحصولَ في الحال على نحو:

(داني + جانب + بعُد) يقدم

ومهما يكن من أمر فإنّ إسقاط «أنْ» فيما يعنينا منه يدنيه من استعمال هذه الأفعال أي داني وجانب وبعُد وأبطأ وأسرع استعمالَ المساعد أو شبه المساعد كأنّنا قلنا قرُب وقارب. لنتأمّل:

قارب زيد أن يقدم

و

قارب أن يقدم زيد

فالأولى تتكافأ و:

قارب زيد القدومَ

على الاختصار و«أن ج» فيها فضلة وتتكافأ الثّانية و:

قارب القدومَ زيد

على التّقديم والتّأخير ولا فرق بينها وبين الأولى من حيث الاختصار ومن حيث كانت «أن ج» فضلة؛ ولنتأمّل في المقابل:

أوشك زيد أن يقدم

و

أوشك أن يقدم زيد

فالأولى بمعنى:

قارب زيد القدومَ

مع الإجراء نفسه، أمّا الثّانية –والإجراء واحد– فبمعنى:

قَرُب قدومُ زيد

أو بمعنى:

قارب القدومَ زيد[1]

---

1 يقول ابن يعيش: "فيجوز لك في ذلك وما كان نحوه وجهان أبداً أحدهما أن يكون أن والفعل في موضع مرفوع وأن يكون في موضع منصوب بأنّه خبر مقدّم"، **نفسه**، ج 7، ص 118. وفي الحديث عن عسى ولم يعدموا مقارنتها بكاد وأخواتها.

فالذي قَرُب في المعنى الأوّل هو «القدوم» والذي على وشك ذلك في المعنى الثّاني هو زيد؛ فهذه معان لطيفة لعلّ حقيقة لفظها تكمن في لزوم الفاعل للفعل وكأنّه هو بتقديم المفعول على الفاعل وكأنّه أقرب من الفاعل إلى الفعل، لاحظ في معاني «القرب»:

يكاد زيد يكسل أن يقدم

مق يكاد يكسل زيد أن يقدم

وفيه دخول لفظ على لفظ والذي عادة ما يكون من وظائف «المساعد». ولا يقال:

* يكاد زيد أن يكسل أن يقدم

* يكاد أن يكسل زيد أن يقدم

3.2.1 الاستمرار

ننظر فيما هو من أخوات كان على معنى الاستمرار من نحو: ما زال وما برح وما انفكّ وما فتئ وما دام.

لا تخرج هذه الأفعال في تجريدها من الحدث عن الأفعال النّاقصة أو شبه النّاقصة الأخرى ويتوازى هذا التّجريد فيها وتخصيص دلالتها على الزّمان[1]، وقد ألمحنا أنّ هاتين الميزتين –التّجريد من الحدث والتّمحيض إلى الزّمان– هما ما هيّأ هذه الأفعال إلى الدّخول على ما يسمّى المبتدأ والخبر في النّحو العربيّ لأنّ الخبر من حيث هو المعبّر عن الحدث –في هذه التّراكيب– عوض في الكلام من قصور الحدث في الأفعال النّاقصة، وقد أشرنا إلى هذا كذلك. ما ينبغي إبرازه في موازاة ذلك هو أنّ الزّمان واختصاص هذه الأفعال به هو المبرّر في دخولها على كلام تامّ سابق تُصرّفه إلى ما تتصرّف إليه الأفعال عادة وما تصنَّف بمقاييسه التّصنيف المعروف؛ وقد استحقّت لذلك وصفها بالأفعال اللّفظيّة[2] وكأنّها مجرّد مؤشّر على الزّمان، أعدّها إلى هذا الدّور وقوّاها فيه غيابُ الحدث منها.

نقول:

---

1 انظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص ص 108–109.

2 يقول ابن يعيش: "فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلاّ من جهة اللّفظ والتّصرّف"، **نفسه**، ج 7، ص 89.

ما زال زيد يقيم عندنا

= ما زال زيد مقيماً عندنا

ومعناه أنّ «مُقامة» "استمرّ فيما مضى من الزّمان" حسب قول ابن يعيش[1]. ويضيف المصنّف في موقع آخر: "والغرض بـ[هذه الأفعال] إثبات الخبر واستمراره"[2].

أمّا "ما مضى من الزّمان" فيُرى في «مقيماً» منقولاً من «ما زال» للماضي إذا سلّمنا أنّ «مقيماً» لم تختصّ في نفسها بزمان؛ وهذا يعني أنّ فعل «يقيم» زمانه في الخطاب متسرّب إليه من «ما زال» فإذا قلنا:

لا يزال زيد (يقيم + مقيماً) عندنا

ففيه الماضي بلفظ الاستقبال بل الحال، إذ لا يدفعه مثل:

لا يزال زيد يقيم عندنا حتّى الآن

كما لا يدفعه مثل:

ما زال زيد يقيم عندنا حتّى الآن

وهو الحال بلفظ الماضي.ولعلّ حضور «يقيم» للاستقبال سببه أنّه لم يسمع مثل:

* (ما زال + لا يزال) زيد أقام عندنا

أمّا معاني الاستمرار، والمقصود "استمرار الفعل بفاعله في زمانه" حسب الزّمخشري[3]. فقد رأينا أنّ زمانه الماضي أي عند نقطة ابتداء الحدث؛ وقد يمتدّ. نقول:

ما انفكّ زيد يعمل حتّى نجح وإنْ بعد طول وقت

لن نبرح محتجّين حتّى يستجاب لنا أبداً

وقد يكون في الاستمرار اتّصال أو انقطاع أو تكرار. ولا نعرض له ههنا (انظر القسم الثّاني حول «الاسم»).

نريد أن نؤكّد —ونحن بصدد الحديث عن استمرار الأحداث— أنّ الحدث ليس مجرّد الشّروع فيه أو الانتهاء منه بل هو في سماكته ما امتدّ بين

1 **نفسه**، ج 7، ص 106.
2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 109.
3 الزّمخشري، **المفصّل**، يذكره الشّارح، **نفسه**، ج 7، ص 106.

هذا وذاك، وقد يكون غير ذي بال لأنّ الوقائع تفنّده (انظر ما نؤجّل النّظر فيه حول «الاسم»)؛ أمّا ما لا يمكن أن يفنّده شيء فهو الإحساس أنّ الحدث —من حيث هو حدث لسانيّ– إنّما يعكس حقيقته لزوم الفعل لفاعله وتعدّيه إلى غيره —أي إلى غير الفاعل– عند الاقتضاء وهو ما أراده الزّمخشري بمعنى "استمرار الفعل لفاعله" (أعلاه) وما يريده م. قروس (GROSS, M. (1999 بقوله: "إنّ الحدث هو المضمون الدّلاليّ للجملة الأوّليّة (البسيطة)"[1]. ولعلّ الإحساس باستمرار الأحداث الذي نتحدّث عنه مصدره هذه العلاقة الدّائمة بين الحمول وموضوعاتها أي بين الأفعال وفاعليها ومفعوليها. لنأخذ فعل «ما دام» الذي معناه «الدّوام» لأنّ ما + الفعل فيه يختصرهما المصدر المفيد للزّمان[2] (= الدّوام، الوقت الدّائم). نقول:

آتيك ما دمتَ تدعوني

= آتيك زمن دوام دعوتك

أي دوام زمن الدّعوة. فمجمل «ما دمت تدعوني» ظرف و«آتيك» متعلّقه، لهذا لا يقال:

* ما دمتَ تدعوني

والتّأويل عندئذ أنّ استمرار «الإتيان» متعلّق باستمرار الدّعوة زمناً لا علّة وأنّ هذا الاستمرار قيدُه في الحقيقة وصْلُ وجود بوجود وهذا —في حدّ ذاته– يلقي ضوء جديداً على استمرار الفعل بفاعله إلى استمرارهما بغيرهما: الجملة بالجملة. ولا يتعارض و:

لم آتك ما دمت لم تدعني

بطبيعة الحال؛ فـ«ما دام» برمّتها للإيجاب مع «دام» للماضي، ولم يرد مثل:

* يعمل الإنسان ما يدوم حيًّا

3.1 الأفعال العامّة

1.3.1 أفعال الحدوث

---

1 « Le procès est le contenu sémantique d'une phrase élémentaire »، ص 8، الهامش: 2.
والسّياق هو شدّة علاقة الفعل بفاعله وبمفاعيله الأساسيّة.

2 انظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 111.

رأينا فيما تقدّم أنّ مقاييس تصنيف الأفعال في النّحو العربيّ التّمام والنّقصان ونسجّل أنّه إذا كان الفعل التّامّ تامًّا بفاعله، فهذا يعني أنّ النّاقص عندئذ ما ليس له فاعل أي ما لم يحتجْ إلى الإخبار عن فاعله لتسليمنا أنّ لكلّ فعل فاعلاً. نقول مع أمّ الباب «كان»:

قد كان عبد الله

كما نقول معه على بنية مغايرة:

قد كان عبد الله منطلقاً

فالاستعمال الأوّل "«كان» فيه تامّة والاستعمال الثّاني «كان» فيه ناقصة، وما نريده منه مباشرة هو أنّ «كان» الأولى فعلاً عامًّا «بمعنى الحدوث»[1] ولفظه كثير وإنْ مثّل فئة محدودة. نقول:

قد خُلِق[2] عبد الله

وتساوي: قد كان عبد الله ومنه على معنى وجد:

ج مذ كان الإنسان

= ج مذ وُجد[3] الإنسان

ووقع وحصل وتجدّد ودام وثبت

إذا كان الشّتاء فـ ج

= إذا وقع[4] الشّتاء فـ ج

كان الحدث

= حصل[5] الحدث

كان العهد

= تجدّد[6] العهد

قد كان فلان[7]

---

1 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 97.
2 سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 46.
3 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 97.
4 ابن جنّي، **كتاب اللّمع**، ص 88.
5 **نفسه**، ص 88، الهامش: 2.
6 ابن برهان العكبري، **شرح اللّمع**، ج 1، ص 48.
7 سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 46.

= قد (دام + ثبت) فلان

وهذه الأفعال المكتفية بفاعلها بمنزلة غير المتعدّي[1] وتسمّى بأفعال الحدوث في الأدبيّات اللّسانيّة إلاّ أنّ دورها يتجاوز كونها —من حيث دلالتها— لمجرّد الحدوث وإن اتُّسع في الحدوث إلى مختلف الجهات فيه كالاستمرار (دام، ثبت...) والتّكرار (تجدّد) والبدء (حدث، خلق) والغاية (وقع، حصل). ولهذه الأفعال مرادفاتها بمعان كثيرة من قبيل بُعث وحلّ وأتى وجاء وأقبل، ...، وفعل وعمِلَ وصنع وقدّ، ...، وتحوّل وانتقل و«تلوّن» و«لابس» إلخ... ويضعنا أمام مهمة تحقيق.

2.3.1 الأفعال العامّة مق الأفعال الخاصّة

الأفعال الخاصّة في مقابلة العامّة ضرب وقتل وسار وسمع[2] وجلس وقعد وانطلق[3] وأكل وشرب ونصر[4] إلخ... فما يجمع بين هذه وما كان منها أنّه يصحّ فيها توكيد الفعل بالفعل:

أكلت أكلت

أو التّوكيد بالمصدر:

أكلت أكلاً

كما أنّه يخبر على الحال عن هذا المصدر فيقال:

(انطلقت + سرت + ...) سريعاً

= (انطلقت انطلاقاً + سرت سيراً) سريعاً

كذلك يجمع بينها كلّها أنّها ممّا يبنى لغير الفاعل والمقصود —بطبيعة الحال— ما كان منها متعدّياً. في المقابل فإنّه لا فائدة مع فعَل، فعلاً عامًّا، أن يقال:

فعلتُ فعلتُ[5]

أو:

فعلتُ فعلاً

1 يقول ابن يعيش: "فهي في عداد الأفعال اللاّزمة"، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 98.

2 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 73.

3 **نفسه**، المسألة، ص 34.

4 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 1، ص 93.

5 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 73، والمثال له.

أو:

فعلتُ حسناً

= فعلت فِعلاً حسنا

فالمثال الأوّل غير ذي فائدة لأنّ فَعَل —وهو أعمّ الأفعال العامّة حسب السّهيلي[1]— شائع فاعلُه، مَثَله مَثَل النّكرة من حيث لا تؤكّد ولا يخبر بها فكذلك الفعل العامّ، فما بالك بأعمّه. وليس كـ:

– هل اغتسلت؟

– نعم، لقد فعلتُ

ففَعلَ هذا فعلٌ خاصّ بمعنى «اغتسل» ويستجيب لحدّهم الفعل العامّ بكونه "ممّا لا يخلو منه فعل"[2]، وقد ثبت —عندهم— أنّ "الفعل في الحقيقة ما دلّ على حدث و[أنّ] الحدث الفعل الحقيقيّ"[3]، وفَعَل (أو كان (التّامّة)) وما هو من نحوه فِعلُ حدوث، مجعول لأن يكون من كلّ فِعل بمجرّد اقترانه بفاعله، لهذا كان مضمون «فَعَلَ» مضمون الأفعال جميعها فشاع ذاك الشّيوع.

ويفسّر في حدّ ذاته سببَ انعدام الفائدة في المثال الثّاني (= فَعَلْتُ فِعلاً) إذ المصدر هو الحدث وكذلك ههنا. يقول السّهيلي: "وفعلتُ... لا تتعدّى إلاّ إلى حدَثٍ"[4]؛ فإنّ «كان» من لفظه (= فعلتُ فِعلاً) فهو عامّ أمّا إن كان من غير لفظه

فعلتُ ضرْباً

فهو خاصّ، والضّرب ممّا يُفعل (=فِعْل الضّرب). وفي حركة الفاء منه تحقيق: فالصّيغة على فتح الفاء (= فَعْلا): فعلتُ فَعْلاً مصدر أمّا على كسر الفاء (فِعْلاً) فهي مفعول مطلق، لهذا فُقِدت الفائدة في مثل: فعلتُ فِعلاً أي بإرادة التّوكيد بالمصدر وليس هناك من مصدر؛ ولا نخال هذه الفائدة إلاّ متوفّرة مع قصد المفعول المطلق لأنّه يتناسب في إطلاقه وعمومَ فَعَل وعمِل وصنع وسائر أخواتهنّ.

وعلى هذا النّحو من غياب الفائدة يجري تأويل المثال الثّالث (=

1 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة، 73.
2 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 1، ص 93.
3 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 89.
4 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 73.

فعلت فِعلاً حسناً) حيث لا يكون بعد فَعَل إلاّ مفعول، وحيث القيـاس[1] مـع لفظ المصدر الفتح، أمّا بالنّسبة إلى الصّفة فيـه فـلا حاجـة إليهـا لأنّ المصـدر حقّه، بل حدّه، أن يكون غير محدود[2].

لننظر في «عَمِل» وهو فعل ينافس فَعَل عمومَه. هب الجملة التّالية:

أعجبني عمل عملتَه
= عملتَ عملاً (أعجبني + يعجبني + معجب لي)

وتفترَض الجملة حتّى تصلح فائدتها أن يكون «العمـل» ممّـا تختلـف أنواعـه بحيث يكون فيه المعجب وغير المعجب، من ثمّ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ○ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[3] ونظيره، فعـلاً خاصًّا: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا...﴾[4]، بدليل أنّهم يقولون: عَمَلُ الصّـالحات 〈 مَنْ عَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا...) فكأنّهم قـالوا: الأعمـال الصّـالحات 〈 الأعمـال الخيريّة والمنزليّة واليدويّة إلخ...)؛ والمصادر لا يكون منها جموع.

فإذا قارنّا بين عمِل وفعل —من هذه الجهة— وجدنا أنّـه يقـال: فعـلُ الخير وعمل الخير في حـين —ونحـن نستحضر الآيـة: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ {المؤمنون 23: 4}— لا يكاد يقـال عمـل الزّكـاة، أمّـا فعـل الزّكـاة، وباعتبار الآية، فلا نخاله إلاّ على تأويل الفعل الخـاصّ ممّـا تختلـف أنـواع مصادره فيخبر عمّا أريد منها كما يُمكن وصفها وجمعها:

مَن فعل الزّكاة فهو خير له
= من فَعَل الزّكاة ففعله خير له

من فعل الزّكاة فـ (E + هو) (حسن + جميل + محمود)
= من فعل الزّكاة ففعله (حسن + جميل + محمود)

من فعل الزّكوات فهي (خير له + محمودة)

1 لأنّه قد تتّحدّد بحركة عينه على السّماع مثل: قال حيث يقال: القول والقيل والقال "والقول... قد يتناول نفسه في بعض الكلام وقد لا يتناول إلاّ المقـول بعـده" **نفسـه**، المسألة 73.

2 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة، 72.

3 الزّلزلة 99: 7–8.

4 الجاثية 45: 15.

= من فعل الزّكوات فأفعاله (خير له + محمودة)

وعلى هذا النّحو يتأوّل السّهيلي الحديث: صلّوا كما رأيتموني أصلّي فيقول وليست "بمعنى المصدر هنا... لأنّ الفعل ههنا خاصّ غير عامّ"[1]. وسنعود إلى دور «ما» مباشرة في (3.3.1).

3.3.1 خصائص الأفعال العامّة

تقدّم أنّ الأفعال العامّة —عند من اختار تعريفها– هي ما خالط كلّ الأفعال؛ وهذا ما يمكن تمحيضه —توسّعاً– إلى الحدث لأنّه أي الحدث "الفعل الحقيقيّ"[2]. وقد رأيناه، ولا يخلو تراث نحويّ من الإشارة إليه وقد يلخّص في فعل الوجود être (كان (التّامّة)).يقول جامس هاريس HARRIS, J. وهذا الفعل "كائن ضمنيًّا في كلّ الأفعال الأخرى"[3].

وأذهبُ في التّعريف أن يقال: وهذا الفعل —أي كان– إمّا متغيّر وإمّا غير متغيّر فإنْ كان متغيّراً كان محصّلاً في الزّمان (= كان الخلق ضعيفاً) وإنْ لم يكن متغيّراً كان مطلقاً فيه (= كان الخلق)، وحديثنا عن غير المتغيّر، لهذا ينبغي إضافة أنّ "الفعل يصير عامًّا بعموم فاعله"[4] وهو الذي يدخله حيّز الزّمان في الكلام، وهذا ما سنعتمده لبيان خصائص الفعل العامّ التّركيبيّة.

وواضح من استعمال «كان» النّاقصة والتّامّة، أنّه لا وجود لفعل تامّ في نفسه مقابل الفعل النّاقص في نفسه. ونحن مخيّرون في واقع التّصنيف بين أحاديّة الفعل مع تعدّد استعمالاته أو تعدّده —وإن كان اللّفظ واحداً؛ ونفضّل الحديث عن تعدّد مداخل الفعل بتعدّد خصائصه لا سيّما إذا لم يتيسّر ردّ خاصّة إلى خاصّة، من ثمّ نقول في «كان» ما يقولونه فيها: كان النّاقصة مق كان التّامّة، لأنّه لا سبيل إلى جعل علاقة بين...

ضعُف الخلق

---

1 نفسه، المسألة 34.

2 « Il est implicitement contenu dans tous les autres verbes ». Hermès ou recherches philosophiques sur la grammaire universelle. p. 83.

3 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 89.

4 **نفسه**، ج 1، ص 14.

على سبيل المثال و:

(كان + وجد + خلق) الخلقُ

وإن كان الفاعل واحداً، إلاّ أنّه —أي الفاعل– ليس هو في نفسه بقدر ما هو في السّياق من التّركيب. «فالخلق» في الجملة الأولى فئة من المخلوقات وفي الجملة الثّانية كلّ الخلق، مع الإحاطة والعموم؛ ولمّا كان الأمر كذلك في تغليب الاستعمال على المعاني المفردة أو خصائصها وهي مفردة —يعضده استعمالُ ابن يعيش فعل «صار» في الشّاهد– فإنّ الحاجة إلى تقليب التّركيب تصبح ملحّة[1]، خصوصاً أنّهم قد يسمون الفعل «فارغاً»[2] إذا خلا من فاعله.

لنتأمّل:

ساءني ما (فعلتَ + عملت + صنعت)

فبغضّ النّظر عمّا رأيناه من شيوع أخوات «فعل» فإنّ فعْل «ساء» بإسناده إلى مبهم يصير هو نفسه شائعاً لإمكان وقوعه على كلّ شيء، كأنّنا قلنا:

ساءني شيء (E + فعلتَه)

وهذا «الشّيء» –كما مرّ– هو المصدر (= ساءني فعلٌ (E + فعلته))، إلاّ أنّه لمّا كانت الجملة هي: ساءني ما فعلت مع «فعلتَ» صلة لـ «ما» ارتفع بعض إبهام «ما»؛ وقولنا «بعض» يبرّره أنّ مضمون الصّلة جاء بلفظ «فعَل» المنحدر من فئة الأفعال العامّة التي لا تخلو من العموم أبداً وإنْ أسندت في الجملة إلى مخاطب قارن مع:

* ساءني ما (جلست + انطلقت + ...)

وصارت جرّاءه «فعلتَ» مع «ما» بمنزلة مفعول أي غير مصدر؛ كما يبرّر قولَنا «بعض» أنّ «ما» نفسها وإنْ وُصلتْ تبقى هي أيضاً على شيء من إبهامها[3] مثلُها مثل فعَل وأخواتها العامّة.

لنتناول:

أيُّ مستجير استجارك فأَجِرْهُ

مق أيَّ مستجير أجرتَه فَأَجْرُك على الله

---

1 ونقصد من جهة المنهج.

2 ابن السّرّاج، **الأصول في النّحو**، ج 2، ص 228.

3 انظر السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 34، ص 180.

حيث «أيّ» يَدلّ على فاعل عامّ غير متعيّن لـ«استجار» في الجملة الأولى خلافاً لتاء الضّمير المخاطب الدّالّة على فاعل «أجار» في الثّانية[1] إذ الضّمائر من المعارف؛ لهذا صحّ أنّ الفعل حسب فاعله إمّا عامّ أو خاصّ؛ ثمّ إنّ «أيّ» مضافة إلى نكرة في المثال نعم؛ والمفروض أنْ تتخصّص بعض تخصيص، إلاّ أنّ هذا لا يحدث فلا ترفع الإضافة عنها عمومها، كذلك إذا قلنا:

أيّ المستجيرين استجارك فأجِرْه

مق أيّ المستجيرين أجرتَه فأجْرُك على الله

وإنْ كانت الإضافة إلى المعرفة؛ وعلى منواله:

أيّهم جاءك فسلّم عليه

مق أيّهم جئتَه فسلّم عليه

وكذلك الشّأن عندما تكون «أي» نكرة موصوفة من قبيل:

مررت بأيّ مُعْجب لك[2]

ولنا أن نقارن جميع هذه الحالات بـ«مَنْ»:

مَنْ من المستجيرين استجارك فـ ج

مَنْ من المستجيرين أجرته فـ ج

مَنْ منهم جاءك فـ ج

مضنْ منهم جئته فـ ج

ويقالُ:

مررت بِمَنْ مُعْجب لك

وإن كان «غير مسموع»[3] ولا يقال مع «أيّ» المضافة إلى النّكرة (= (أيُّ + أيَّ) مستجير (استجارك + أجرته) فـ ج فلا يقال غير:

ما مِنْ مستجير (استجارك + أجرْتـه) إلاّ (أجَرْتَـه + وأجـرُك على الله)

دون:

* مَنْ من مستجير إلخ...

---

1 انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 1، ص 14.
2 انظر: ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ج 1، ص 79.
3 **نفسه**، ، ج 1، ص 79.

جملة هذه الملاحظات خلاصتها أنّ الفعل العامّ —ما دام الحديث عنه— مقيَّد بقيد الفاعل غير المتعيِّن، فإن تعيّن الفاعل تعيَّن له الفعل.

ومن خصائص الفعل العامّ —ولعلّها أهمّ خصيصة— وجوب حذفه فيما يرد ضمنه من تراكيب وعدم جواز إظهاره عند التّقدير[1]، وهو نفسه؛ من هذه التّراكيب

ا0 ظرف[2]

= زيد عندنا

ا0 حرف ا[3]

= زيد في الدّار

= زيد من الكرام

= المال لزيد

والتّقدير على التّوالي:

زيد [كائن + موجود + مستقرّ + حادث + واقع[4]) عندنا

زيد (كائن + مستقرّ) في الدّار

زيد (كائن + ثابت) من الكرام

المال (كائن + حاصل[5]) لزيد

وعلى ما ذكرنا آنفاً فالأفعال العامّة المقدّرة يجب أن تكون مطلقة غير مقيّدة فلو أخذنا نقدّر في: زيد عندنا على سبيل المثال نحو:

زيد (آكل + شارب[6] + ...) عندنا

لَمَا كان مقبولاً على أنّه ممّا يقدّر؛ وقد يكون الكلام مقبولاً إلاّ أنّه عندئذ ممّا لا يمكن فيه حذفُ لا «آكل» ولا «شارب» لأنّه خاصّ مقيّد ولا دليل عليه من مقال أو مقام إن حذف كما يحذف في مثل:

---

1 يقول الأستراباذي: "ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً"، **شرح الكافية**، ج 1، ص 93.

2 ا0 إشارة إلى الاسم وهو في موقع العمدة (القرينة الصّفر) والإشارة عادة ما تكون إلى فاعل (مق الفضلة)؛ وقد قصدنا التّوسّع والتّعميم ههنا.

3 حرف ا = ما اصطلح على أنّه الجار والمجرور.

4 لفظا حدث ووقع يذكرهما ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 1، ص 90.

5 لفظ «حاصل» يذكره ابن يعيش، **نفسه**، ج 8، ص 9.

6 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 1، ص 93.

من (E + يضمن) لي (ب) المسامح الكريم

وإذا كان الوجود مذكوراً فلا بأس[1] من نحو:

زيد موجود آكل شارب عندنا

ولصيانة تعلّق الظّرف (= عندنا) بـ«موجود» نرجّح أنّه يتعذّر حذف الفعل العامّ في هذا المقام ويوازي إمكانَ حذف «يضمن»، فعلاً خاصًّا (آنفاً). أمّا حال الحذف فالظّرف قائم مقام الفعل العامّ إذ لا يخلو فعل من أن يكون فيه ظرف من زمان أو مكان أو غيرهما، بالإضافة إلى أنّ الفعل العامّ المحذوف بمنزلة المنطوق به حتّى أنّه صار كالأصل المرفوض وبقيت المعاملة مع الظّرف[2].

ومن التّراكيب التي يحذف فيها الفعل العامّ السّياق:

لولا ا ج

= لولا زيد لاستبقيتك

والسّياق:

كلّما $ج_1$ $ج_2$

= كلّما جئتَ رحّبت بك

والأصل على التّوالي:

لولا زيد موجود[3] لاستبقيتك

كلّما وُجد مجيء منك رحّبت بك[4]

فمع لولا ـــــ «موجود» هو الإعلام من وراء ذكر «زيد» ولولاه لما تعلّق آخر الكلام بأوّله ويلاحظ في عدم صحّة:

* لولا أنّ زيداً لاستبقيتك

التي تتطلّب لتمامها إيراد «موجود» وجوباً:

لولا أنّ زيداً موجود لاستبقيتك

أنّ وجوب «موجود» من أصل مرفوض. وليس من قبيل الوجوب للوجوب:

لولا (قيام + قعود) زيد لاستبقيتك

1 يقول ابن يعيش: "فإن ذكرت [المحذوف] أوّلاً وقلت زيد استقرّ عندك لم يمنع منه مانع"، **شرح المفصّل**، ج 1، ص 90.

2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 1، ص 90.

3 ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج 1، ص 273.

4 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 1، ص 14.

〉 لولا أنّ زيداً (قائم + قاعد) لاستبقيتك[1]

حيث «القيام» و«القعود» خاصّان، واجب ذكرهما، ولا يغيب عنهما «الوجود» و«الحصول» و«الثّبوت»:

لولا ثبوت (قيام + قعود) زيد لاستبقيتك

لولا أنّ زيداً قائم قد ثبت لاستبقيتك

ويجوّزون على الحكاية:

لولا أنّ «زيداً قائم» لاستبقيتك

أي حديث ثابت.

أمّا مع «كلّما ــ فيمكن تعويض «وُجد» بكان التّامّة أو «حصل» أو «حدث؛» ومن ناحية ثانية فـ«ما» مع «جئت» بعدها تفيد المصدر أي «المجيء» مسنداً إلى المتكلّم (= مجيء منك)، إلاّ أنّه مع ذلك مجيء مطلق بسبب لفظ الإحاطة «كلّ» (وقد رأينا بعضه، مع أيّ) ويساوي: كلّ مجيء كان أو يكون منك، وتشتمل هذه العبارة على «كان منك مجيء» وهو ما نؤجّل الخوض فيه إلى الفقرة 2.

ومن المعطيات التي تتوفّر عليها المدوّنة النّحويّة العربيّة والتي يضمر فيها الفعل العامّ:

هو زيد معروفاً

= هو زيد (أحقّه + أقرّه + أعرفه) على تلك الحال

ما لك واقعاً؟

= ما تلابس في هذه الحال؟

أمعلّماً مرّة، وتاجراً أخرى؟

= (أتتحوّل + أتنتقل) معلّماً مرّة وتاجراً أخرى؟

وهي أفعال عامّة، جميعُها على معنى الثّبوت: فـ«عرف» المرادفة لـ «أحقّ» و«أقرّ» لا يصحّ فيها:

* عرفت زيداً قائماً

مع:

---

1 نفسه، ج 1، ص 273.

علمتُ زيداً قائماً

لأنّ «قيام زيد» ليس مفعولاً لـ«عرف» وإنْ كان زيد على حِدته و«القيام» على حدته كلّ منهما مفعول له[1]. ويستفاد منه أنّ «عرف» كما يقول السّهيلي: "أصلُ وضعها لتمييز الشّيء وتعيينه حتّى يظهر للذّهن منفرداً من معنى زائد عليه"[2] ويتلاءم وما يمكن أن يستنتج من جملة: هو زيد معروفاً مع "معروفاً" للحال المحقّقة وعلى هذا يصحّ في عرفت زيداً قائماً أنّ «قائماً» –على معنى– حال، صاحبها زيد؛ ومعِ ارتكاب الأصل المرفوض نقول:

عرفت زيداً (أحقّه + أقرّه + أعرفه) قائماً (E + في ذلك الوقت + أبداً + غير قاعد).

أمّا «لابس» فمرادفها «صنع» في الجملة فيما يذكر[3] من تقديرهم للفعل العامّ؛ وكلاهما يرادف اللاّم مع الضّمير أي الكاف ههنا؛ واللاّمِ –وهي في معنى الشّأن– إمّا استحقاق من طريق الملابسة كقولنا «طريقي» أي «الطريق لي»، وهي أدناها وإمّا للصّيرورة كأنّنا قلنا: ما شأنك هذا الصّائر إلى حال الوقوف؟

وقد استعملت «الملابسة» حذفاً وتقديراً للفظ حيناً ولتبيّن المعنى حيناً آخر وكأنّه للتّمثيل وذلك في تراكيب مختلفة من النّحو العربيّ كما في سياق «الواو» التي للمصاحبة:

ما لك وزيداً؟[4]

= ما لك (ولملابستك + لابست) زيداً؟

أو سياق «كيف»، ويختارون له «كان»

كيف أنت وزيداً

= كيف كنت وكان زيد؟

كما قد يختارون لـ: ما لك وزيداً:

---

1 انظر: السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 69.
2 **نفسه**، المسألة، 69.
3 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 58.
4 والمقصود ما دام الحديث من النّحو العربيّ، تبرير النّصب في المفعول معه من طريق تقدير «لابس»، أي جعل هذا الفعل عاملاً النّصب في هذا المفعول.

ما كان لك وكان لزيد؟[1]

وعلى هذا النّحو يكون: ما لك واقفاً؟

= ما لك ولملابستك الوقوف؟

= ما لك والوقوف حالاً تلابسك؟

وتستخدم اللّسانيّات الحديثة علاقات الملابسة les relations d'appropriation في وصف بعض المعطيات نبسط الحديث فيها في موقعه وهي من قبيل ما يجمع الفعل ومفعوله المطلق من مثل:

قعدت جلوساً

= قعدت فجلست جلوساً[2]

يبقى الفعل «تحوّل» من حيث هو فعل عامّ في المثال أعلاه وهو غير الفعل «تحوّل» المحمول على «صار» من أخوات «كان» إذ يختصّ ببنية معيّنة غير تلك التي يختصّ بها الفعل النّاقص، وهو الفرق بين الأفعال العامّة والأفعال النّاقصة وإن كان الفعل في اللّفظ واحداً. «فتحوّل» النّاقص في:

تحوّل الحصرم عنباً

يدخل على جملة «فينسخها» إلى جملة أخرى: أمّا «تحوّل» فعلاً عامًّا في:

أقائماً قاعداً؟

= أتتحوّل قائماً قاعداً؟

فلا يدخل على جملة ولا يُغيّرها إلى شيء، بل ولا يسمّى ذلك منه «دخولاً». وليس الدّخول على الجمل المميّز الوحيد للتّفريق بين الأفعال العامّة والأفعال النّاقصة، فقد لا يدخل النّاقص على الجمل

تحوّل زيد إلى بنزرت

(= * زيد إلى تونس) ولا يغادر —مع ذلك— فئته، غير أنّ هذا الفعل يصير عندئذ إلى «المكان» (مق الحال والهيئة) و«تحوّل» الذي يعنينا أي المتروك إظهاره لأنّه فعل عامّ لا يكون للمكان وإنْ جازت فيه النّسبة إليه:

أسوسة حيناً وبنزرت حيناً آخر؟

---

1 انظر: الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 1، ص 197.

2 انظر: صالح الكشو (2006): *Reduction in language* (2006), *The case of Arabic*

= أسوسيًّا حيناً وبنزرتيًّا حيناً آخر؟
= أتتحوّل سوسيًّا حيناً وبنزرتيًّا حيناً آخر؟

فهذه أي الدّلالة على المكان من عدمها قيمة إضافيّة في الحقيقة للتّمييز بين هاتين الفئتين من الأفعال، العامّة والنّاقصة.

وطالما أنّ الحديث عن الأفعال العامّة وخصائصها وبالتّحديد خاصّة حذفها فقد تحذف الأفعال دون أن تكون من الأفعال العامّة

بُعداً لك
= أبْعَدك الله بعداً

إنّ له صوتَ صوتَ غراب
= إنّ له صوتاً (يصوّت + يخرجه + يمثّله) صوتَ غراب

أوْ فرقاً خيراً من حبّ
= أو أَفْرقك فرقاً خيراً من حب[1]

وهذا كثير وهو على شيء من «التّجمّد» ولقد أفردنا له ملحق هذا الكتاب، كما أنّ الدّلالة على المكان –التي يختصّ بها استعمال دون آخر بين الأفعال النّاقصة والمنحصرة في حالات ازدواج المداخل– قد تكون من معاني بعض الأفعال العامّة كاستقرّ وإن لم نلحظ ذلك مع «تحوّل» مثلما أسلفنا أو مع نظرائه كاستحال وانقلب وتبدّل إلخ...

إنّ أصل وضع استقرّ الاستقرار في المكان، وهذا ممّا قد يؤهّله عند التّركيب فعلاً عامًّا أو فعلاً خاصًّا. ولعلّه حالة خاصّة لهذا السّبب أو هو حالة خاصّة لتعدّد مداخله ولا تتعلّق المسألة في زعمنا بمجرّد الاستعمال الحقيقيّ مق الاستعمال المجازيّ: المكان مق الهيئة وإنّما بأطر منهجيّة أوسع، إمّا إطار طبقات الأشياء[2] les classes d'objets أو النّحو المعجم le lexique grammaire.

ففي قلونا:

---

1 يقول ابن يعيش: "ولو رفع لجاز كأنّه قال: أو أمري فرق خير من حبّ"، **شرح المفصّل**، ج 1، ص ص 113–......

2 العودة إلى ق. قروس (1994) و(1996) GROSS, M.. العددان: 115 و121.

زيد في البيت

= زيد مستقرّ في البيت

= استقرّ زيد في البيت

وظيفة «استقرّ» الأولى فعلاً عامًّا غير وظيفته الثّانية: فعلاً خاصًّا بما أنّ «مستقرّ» بمنزلة «كائن» هناك بينما لا يجوز هذا الفعل العامّ في: «استقرّ زيد في البيت»، ثمّ إنّه لا يجوز في هذا المثال لا حذف «استقرّ» إذ يستتبع حذفُ الفعل حذفَ الفاعل:

في البيت

ولا تأخيره:

زيد استقرّ في البيت

إذ هو يؤدّي إلى جملة: زيد في البيت مع تقدير الفعل العامّ في صيغة الفعل. والنّحاة العرب لا يجوّزونه على هذه الصّيغة كما لا يجوّزونه على صيغة المصدر:

* زيد استقرار في البيت[1]

ومعنى «استقرّ» في: استقرّ زيد في البيت عندئذ لا يعدو أن يكون: ثبت وسكن أو أيّ معنى يفيده توارد الألفاظ كما في:

استقرّ الماء في النّهر

حيث استقرّ = ترسب وسكن، أو في:

استقرّ الجوّ (E + على الخليج)

حيث استقرّ = هدأ وكفّ عن التّقلّب، أو في:

استقرّت الشّركة في تونس

حيث استقرّت = أخذت لها مقرًّا[2] وعلى هذا النّحو تأوّل الأستراباذي الآية:

﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾[3]

يقول: "فمستقرّ معناه ساكناً غير متحرّك وليس بمعنى كائناً"[4]

أمّا إذا دار الحديث على الفاعل إبهامه من تعيّنه وأثره في طبيعة الفعل عمومه من خصوصه فلا شكّ أنّ للفاعل هذا الدّور وأنّ الفعل بدون

1 انظر السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 77، فصل في متعلّق الخبر إذا كان ظرفاً.

2 صالح الكشو (1998) *Les verbes en arabe : A propos des verbes dits généraux.*

3 النّمل 27: 40.

4 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 1، ص 93.

الفاعل كلا شيء إلاّ أنّ الأمر مردود —في هذا الصّدد– إلى نسبة ارتفاع انتقاء الفعل لموضوعاته ومنها إبهام الفاعل نفسه فكلّما علت هذه النّسبة مال الفعل إلى العموم وكلّما انخفضت كان الفعل خاصًّا.

ويضاهي حضور المفعول (الموضوع الثّاني) من غيابه حضور الفاعل في هذا السّياق؛ نقول:

– ما تصنع؟
– أصنع ما أصنع

وليس كقولنا:

– أصنعُ بابا

يقول السّهيلي: "[تقول] فعل زيد وعمل زيد ولا تقول: فعل زيد عمراً إلاّ أن يكون الفاعل هو الباري سبحانه"[1] لأنّه ينقله من العموم إلى الخصوص.

2. أفعال العماد

هب البنية التّالية

ف $_{ا0}$ w

حيث w = فضلة حرفيّة = : حرف $_{ا1}$

= قام زيد إلى الضّيف

و

= قام زيد بـ (الرّدّ + التّصوير)

وللتّأكيد من أنّنا لسنا بإزاء فعل واحد (= قام) في الجملتين يمكن للّجوء إلى تعويض هذا الفعل بـ «وقف»:

وقف زيد إلى الضّيف

* وقف زيد بـ (الرّدّ + التّصوير)

أو بـ «تكفّل» (= ضمن):

* تكفّل زيد إلى الضّيف

تكفّل زيد بـ (الرّدّ + التّصوير)

---

1 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، المسألة 75.

والنّتيجة اختلاف الجملتين لاختلاف الفعلين. وسوف نرى لاحقاً أسباب هذا الاختلاف عند النّظر في خصائص العماد ونكتفي الآن بعرض المعطيات.

لننظر في فعل «أدّى» وهو قريب من فعل «قام»[1]. نقول:

(أدّى + قام... بـ) الرّجل زيارة إلى المستشفى

و

أدّى زيد (اليمين + القسم + الدّيْن + الرّسالة + الصّلاة + الزّكاة + الحجّ + الخراج + الضّريبة) إلخ...

وكلّها بمعنى: أداء الشّيء على وجه القيام به سواء أكان عهداً أو فريضة

= قام زيد بأداء (يمين القسم + فريضة الحجّ)

ويلاحظ أنّ جلّ «الأعمال» من عهود وفرائض تابعة لنفس الميدان الدّلاليّ ممّا يعني أنّ فعل «أدّى» يتلاءم وهذه الأعمال أو بعبارة أخرى أنّ فئة هذه الأفعال من قبيل «أدّى» و«قام» مقيّدة بضرورة انسجامها مع الأسماء المصادر المتواردة وإيّاها، من مثل: قسم وديْن ورسالة وصلاة، ...، وضريبة إلخ... التي تشكل —في حدّ ذاتها— ميداناً دلاليًّا يختصّ به هذا الفعل دون ذاك: ومن هذه الفعال نذكر —على سبيل التّقريب للمعطيات— فعلَ: «ارتكب»:

ارتكب زيد (ذنباً + جرماً + جريمة + خطأ + خطيئة + إثماً + جنحة + حماقة) إلخ...

وميدان تطبيق هذا الفعل متداول ونظائره: ركب واقترف وافترى وهي بدائل له وملحقة بلائحة الأفعال التي تعنينا وعلاقة «ارتكب» بـ «أدّى» ظاهرة من خلال:

ارتكب الدّينَ[2] ضدّ أدّى الدّيْن

ولا يبعد أن تكون لبدائل كلّ منهما العلاقة نفسها.

لنتناول فعلاً متداولاً كـ «ضرب»، نجد أنّه لدينا:

---

1 نعتبر أنّ الاستعمال من قبيل: قام على الأمر (راقبه) وقام إلى الصّلاة (شرع فيها) وقام اللّيلَ (سهره) استعمال مغاير لما ننظر فيه. وتورد المعاجم مثال: قام بالأمر في معنى تولاّه، وهو نظير: قام بـ (الرّدّ + التّصوير) مع الأمر = الرّدّ والتّصوير؛ ويدخل في اهتماماتنا.

2 انظر: **المنجد**، مادّة: (ر.ك.ب.).

ضرب زيد (موعداً + حصاراً + طوقاً + ...)

إلى جانب الاستعمال العاديّ له: ضرب زيد عمراً. كذلك بالنّسبة إلى فعل متداول آخر كـ: «أكل»

أكل الشّيءَ[1]

بمعنى: «أفناه» إلى جانب معنى: التّناول؛ وحتّى «تناول» نفسه فيكون من نحو:

تناول بـ (الدّرس + النّظر + التّحقيق)

ومن نحو: تناول الطّعام أي «أكله». ولا يقتصر تحليل استعمال هذه الأفعال على حدود الحقيقة والمجاز وإنّما يطال السّلوك النّحويّ لها (أي لهذه الأفعال) في علاقتها بموضوعاتها أي فاعليها ومفعوليها، بل لعلّ النّظر في هذه العلاقة، هو أيضاً، لا يمكن أن يكتفي بمجرّد عرض مصدر الاشتقاق في العبارة كأن نقول في تناول بالدّرس = درس وفي تناول بالنّظر = نظر وفي تناول بالتّحقيق = حقّق[2] أو في: ضرب حصاراً = حاصر أو في ضرب طوقاً = طوّق لأنّه لا تخلو المعطيات من أن تكون على تناول أكثر تعقيداً كما في ضرب موعداً إذ «وعَد» على معنى مغاير والمقبول «واعدً» و«إنْ كان «موعد» من مصادر «وعد» وكان مصدر «واعد» «مواعدة» كما أنّه لا تخلو اللّغة من معطيات لا يتوفّر فيها المقابل الاشتقاقيّ

(قام[3] + اضطلع) زيد بدور لا يحسد عليه

حيث لا يُشتقّ من «قام بدور» مثلُ: «دار» حتّى إنْ جعلنا فِعْل «مثّل» من بدائل «قام» و«اضطلع».

مثّل زيد دوراً في المحادثات لا يحسد عليه

إذ قد يُتأوّل لهذه بـ: «أدار» أي «تعاطى»!

ومهما يكن من أمر فإنّ الزّوج المؤلّف من فئة الأفعال قيد الدّرس والأسماء المنقولة من المصادر كيان مركب يجمع بين خصائص الفعل، ونسمّيه فعل عماد وخصائص الاسم معه. وسنحاول في هذا القسم دراسة هذا الفعل

1 **المنجد**، مادّة: (أ.ك.ل.).
2 لاحظ أنّه لا يقال: * ؟ تناوله بالأكل) أكل.
3 وفي شرح كلمة «المُمَثِّل» في المنجد: "القائم بدور من أدوار الرّواية التّمثيليّة على المسرح"، مادّة: (م.ث.ل.).

على أن نخصّص على وجه التّسهيل القسم حول الأسماء لدراسة الا سم الذي يقتضيه العماد.

1.2 خصائص العماد العامّة

1.1.2 طبيعته

ونقصد بطبيعته الطّبيعة الدّلاليّة التي يكون عليها في صلته بالاسم معه وهو عندئذ بحسب أصناف ثلاث من الحمول —فيما يسلّم به اللّسانيّون[1]— **الأحداث والأعمال والأحوال** وينضوي تحت كلّ صنف عدد من أفعال العماد التي لا يمكن حصرها إلاّ بإقامة نحو معجم خاصّ به، أي بهذا الصّنف.

– الأحداث: نقول باستعمال «قام»

قام المتظاهرون بأعمال شغب
(= حدثت أعمالُ شغب)

قام العلماء باكتشاف هامّ
(حدثَ اكتشاف هامّ)

وباستعمال «أدّى»

أدّت الأمطار إلى انزلاقات أرضيّة
(حدثت انزلاقات أرضيّة)

– الأعمال. ونقول مع «قام»

قام الأطبّاء بالعمليّة في المستشفى
(تمت[2] العمليّة في المستشفى)

قام الجنود بمداهمة البيوت أمس
(تمت المداهمات أمس)

ومع «أجرى»

أجرى الباحثون تجاربهم في المخبر

1 قروس ق. GROSS, G. (1996)، مجلّة *Langages* عدد 121.
2 أو جَرَتْ.

(تمّت التّجارب في المخبر)

- الأحوال. وترد بواسطة «اللاّم»

لي أمل في لقائك
(عندي أمل)

لي الشّرف أنْ ج
(أتشرّف بأنْ ج)

أو بواسطة «في»

أنا في حيرة من أمري
(أنا «كائن في» حيرة)

أنّا في مفترق الطّرق من كلّ هذا
(أنا «كائن في» مفترق الطّرق)

يتبيّن من الأمثلة أنّ للأحداث فعلاً نمطيًّا عامًّا كما أنّ للأعمال فعلها النّمطيّ العامّ وكذلك بالنّسبة إلى الأحوال وهي على التّوالي: حدث وتمّ و«عند» و«كائن» ويسمّيها ق. قروس[1] أفعال العماد العامّة؛ ثمّ يتوزّع كلّ عماد عامّ إلى عمده الخاصّة بحسب ميدان تصنيفه.

ويلاحظ من خلال الأمثلة أعلاه أنّ فعل «قام» من حيث هو عماد خاصّ قد يستعمل للأحداث والأعمال معاً لسعة انتشاره في الحقيقة وقد يتراكب والعمادَ «أجرى» إذ يقال:

قام الباحثون بتجاربهم في المخبر

إلى جانب العماد «أجرى»:

= أجرى الباحثون تجاربهم في المخبر

كما أنّ فعل العماد الخاصّ قد يتداخل وفعل العماد العامّ نقول:

قام الأطبّاء بالعمليّة في المستشفى

= أجرى الأطبّاء العمليّة في المستشفى

ولعلّ هذه الظّاهرة هي ما يفسّر قولنا:

---

1 قروس ق. (1994) GROSS, M.، مجلّة *Langages* عدد 115.

= قام الأطبّاء بالعمليّة في المستشفى
وتفسّر الظّاهرة كذلك قيام العماد العامّ مقام العماد الخاصّ في لفظه:
أجرى الباحثون تجاربهم في المخبر
= جرت التّجارب في المخبر

أمّا «عند» و«كائن» وما قابلهما «من» و«في». فـ«عند» بمنزلة الاسم للمتاع إلاّ أنّه «ظرف» اتّسع فيه من المكان (عند الباب) والزّمان (= عند المغيب) إلى الحضرة القريبة والبعيدة. يقول السّيرافي: "وتوسّعوا في [عند] وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وإن كان أصلها للحاضر، فقالوا عندي مال وإن كان بخراسان وفلان عنده علم وإن لم يعنوا به الحضرة"[1] ومعنى «المتاع» المجرّد ظاهر في مثل:

يتمتّع زيد بصحّة جيّدة
التي تتكافأ و:
= لزيد صحّة جيّدة
حيث «اللاّم» عماد خاصّ يتناسب و«عند» عماداً عامًّا يفيد الاستحقاق كأنّنا قلنا:
= لزيد (متاع + متعة) الصّحّة الجيّدة
ولا يبعد عن حمول الأحوال في صيغتها:
زيد في صحّة جيّدة
يراد بها صفة النّفس الثّابتة
= زيد في حالة مستقرّة من الصّحّة الجيّدة
= زيد كائن في صحّة جيّدة

لقد تخيّرنا لأفعال العماد العامّة طبقاً للحمول الكبرى «حَدَث» للأحداث و«جرى» للأعمال و«عند» و«كائن» للأحوال وقد تتكشّف الأبحاث —إذا قُدّر لها أن تكون— عن عُمد تكون أولى، فأفعال «الحدوث» كثيرة: وقع، حصل، كان التّامّة... كذلك عُمد «الأعمال» المنبئة عن حركة الفاعلين وعُمد الأحوال المعبّرة عن هيآت العاقلين إلى درجة قد تتحوّل الأحداث عند المتكلّمين إلى أعمال، مثل:

---

1 السّيرافي، **شرح الكتاب**، ج 1، ص 211.

قام المتظاهرون بأعمال شغب
= ((حدثت + جرت) أعمال شغب)

قام العلماء باكتشاف هامّ
= ((جرى + حدث) اكتشاف هامّ)

والعكس:

قام الأطبّاء بالعمليّة في المستشفى
= ((حدثت + جرت) العمليّة في المستشفى)

ولا تسلم حتّى الأحوال من هذا التّحوّل

زيد في فترة نقاهة
= (زيد «كائن» في فترة نقاهة)
= (زيد «كائن في» # جرت فترة نقاهة)

والمعنى: صار زيد إلى فترة علاج أخرى.

2.1.2 دور فعل العماد في الجملة

ومن خصائص فعل العماد العامّة دوره في تحديد زمان الجملة الواقع بها.

ونذكّر بالوقائع التّالية:

مرّ زيد بالطّريق
= زيد مارّ بالطّريق
= كان زيد مارًّا بالطّريق

لا يختلف أهل العربيّة في أنّ زمان هذه الوقائع هو الماضي، على الأقلّ بالنّسبة إلى الجملة الأولى، وذلك لما استقرّ في الوعي من صيغة «مرّ»؛ أمّا «مارّ» التي للحال أو الاستقبال فتحتاج في تحصيل زمانها إلى قرائن كأنْ نقول للماضي:

مرّ زيد بالطّريق جاوزه عمرو وهو مارّ بها

وهي قرائن حال في الحقيقة؛ كذلك بالنّسبة إلى:

كان زيد مارًّا بالطّريق

وهي للجملة الثّالثة، فالقرينة فيها من اللّفظ وتتمثّل في «كان»، فـ«كان» عندئذ هي التي «تصرّف» «مارّ» إلى الماضي. فإذا لازمنا مبدأ أنّ الجملة الواحدة لا تقوم إلاّ على إسناد واحد وهي الجملة البسيطة فإنّ الخيار بإزاء

«كان» و«مارّ» أنّ الحدث حاصل في «مارّ» وأنّ الزّمان في «كان» ومنه يتسرّب إلى «مارّ». ولم يخطئ النّحاة العرب لهذا السّبب في جعل «كان» فعلاً ناقصاً إذ ينظر إليه على أنّه ليس فعلاً «حقيقيًّا»[1] وقد رأيناه ويقتضي في حدّ ذاته أن تتعلّق فضلة «بالطّريق» بـ «مارّ» لا بـ«كان»:

كان زيد [مارًّا بالطّريق]

أي بالحديث وإنْ مقدّراً

= كان زيد [E بالطّريق]

= كان زيد بالطّريق

يمكن أن نستنتج –تبعاً لهذا– أنّ «كان» فعل فارغ الدّلالة ولا يخرج عن تأكيد أنّه ناقص أو فعل غير حقيقيّ وهو تأكيد يضعنا على طريق أفعال العماد في خاصّة من أهمّ خصائصها الدّلاليّة التي تفسّر دورها في الجملة.

لم تتوصّل النّظريّات في العماد إلى حدّ أفعال العماد على أساس فراغها من الدّلالة إلاّ بعد تبيّنها وظيفةَ هذه الأفعال داخل الجملة إلى درجة أنّ الدّراسات في تقاليدها من بلاد إلى بلاد أطلقت عليها –أي على هذه الأفعال– اسم «الأفعال الوظيفيّة» كما في ألمانيا أو اسم الأفعال «الخفيفة» light verbs كما في أمريكا أو بعض جامعاتها ولم يتمحّض اسم العماد support في فرنسا (وأمريكا) إلاّ شيئاً فشيئاً؛ وقد أريدَ من الاسم أن يكون دالاًّ في نفسه بالقول إنّه عماد لغيره ولا نبالغ إذا قلنا: سُمِّي العماد عماداً لأنّ معناه في غيره؛ والإشارة واضحة وسوف نعود إليها.

فإذا عدنا إلى وظيفة العماد، وهي تتلخّص –كما ذكرنا– في تحديد زمان الجملة، فإنّ هذه الوظيفة تقوم على نوع من المعاملة اللّفظيّة بين عنصرين في الجملة البسيطة هما –في إطار نظريّة النّحو المعجم LE LEXIQUE GRAMMAIRE– العماد، أي طبقة الأفعال التي تعنينا وحمله أي الاسم بعده. نقول:

سيُجري زيد تحقيقاً في الموضوع

لم يوجّه زيد تحذيراً لعمرو

لن يشمل زيد عمراً برعايته

---

1 ابن السّرّاج، **الأصول في النّحو**، ج 2، ص 266.

لقد قام زيد بتسديد دينه

إلخ... فإذا سأل سائل ما زمان ذلك؟ فقد يبدو غير دالّ أن يُفهم من السّؤال أنّه متعلّق بالفعل: أجرى أو وجّه أو شمل أو قام إذ أنّ ما يتبادر للفهم أنّ المراد بالسّؤال زمان الحدث والحدث: التّحقيق أو التّحذير أو الرّعاية أو التّسديد والجواب: زمان ذلك أي زمان هذه الأحداث إمّا الماضي أو المستقبل ويستقرآن من الأفعال: أجرى ووجّه وشمل وقام إلخ... وهذا يطرح مسألة نظريّة غير مبتذلة من قبيل: كيف يتمّ هذا الاستقراء؟ أو: كيف يتسرّب الزّمان بين الألفاظ؟

أوّلاً. لنقارن بين مجموعتي التّضايف التّاليتين:

المجموعة الأولى:

تحقيق زيد W [1]

تحذير زيد W

رعاية زيد W

تسديد زيد W

وذلك بناء على أنّ «زيد» هو الفاعل «الدّلاليّ» للتّحقيق والتّحذير والرّعاية والتّسديد ويُرى ذلك في الاقتران الإحاليّ مع فاعل العماد الذي هو «زيد» في الحالتين:

المجموعة الثّانية:

؟ إجراء زيد W

؟ توجيه زيد W

؟ شمول زيد W

؟ قيام زيد W

بناء على أنّ «زيد» هو الفاعل النّحويّ لأجرى ووجّه وشمل وقام. وتُظهر هذه المجموعة ما لا تظهره المجموعة الأولى:

- أنّ W في الأولى = في الموضوع ولعمرو وعمراً ودينه على التّوالي بينما تساوي في الثّانية تحقيقاً في الموضوع وتحذيراً لعمروا وعمراً برعايته

1 نذكّر بأنّ W = الفضلة (ههنا: في الموضوع، لعمرو، عمرا، دينه).

وبتسديد دينه.

- أنّ W في الثّانية، المقبول فيها أن تكون على نحو:

إجراء زيد تحقيقاً W

توجيه زيد تحذيراً W

شمول زيد برعايته W

قيام زيد بتسديد W

مع W = في الموضوع، لعمرو، عمراً[1] ودیْنه[2]، ويستنتج منه أمران: أنّ العماد والاسم معه كالكتلة الواحدة وأنّ الاسم في هذا الكيان ليس فضلة على الحقيقة وأنّ الفضلة الحقيقيّة (= W)، كلّما وجدت، هي فضلة لهذا الاسم، لذلك اقتضاها ولم يقتضها فعل العماد.

الأمر الثّاني ويستتبعه الأمر الأوّل، أنّ الفعل العماد والاسم معه، لمّا تركّبا ذاك التّركيب كان لا بدّ أن ينحصر فيهما ما تتقوّم به الأفعال المحضة (نقول «التّوزيعيّة») أي الزّمان والحدث وأنْ يختصّ كلّ من العنصرين أحدهما بالحدث والثّاني بالزّمان لأنّه إن لم يكن كذلك واضطلع بهما الفعل —في افتراض أوّل— فهذا نتيجته أن يكون الاسم فضلة لهذا الفعل وهو غير ما يحدث؛ فإن اضطلع الاسم بهما أي بالحدث والزّمان معاً فهذا في حدّ ذاته افتراض غير ممكن لأنّه لا صلة له بالواقع اللّغويّ الذي جعل من الأفعال أوعية مهيّئة لاستقبال الزّمان بحكم صيغها وجعل من الأسماء أوعية مغايرة بحكم صيغها الخاصّة بها والتي قد تفيد الحدث إلاّ أنّها لا تفيد الزّمان لوحدها، في استقلال عن الأفعال؛ يبقى أن يستبدّ الزّمان (النّحويّ) بالأفعال وأن يلتصق الحدث بالاسم في هذا الكيان وهو الافتراض المقبول لأنّه —مرّة أخرى— إن كان يصحّ من الأفعال الزّمان والحدث («أحداث» أو «أعمال» أو «أحوال») كما في الأفعال التّوزيعيّة[3] من قبيل أكل خبزاً وشرب ماء فإنّه لا يصحّ من الأسماء الزّمان، أي التّصريف بالمعنى الذي تُصَرَّف به الأفعال أمّا الحدث فقد يصحّ من بعض الأسماء كما في عباراتنا بحيث تسمّى هذه الأسماء

1 لن يشمل زيد برعايته عمراً 〉 لن يشمل زيد عمراً برعايته على التّقديم والتّأخير.

2 وW فيها = بتسديد دَيْنه وتسديد الدَّين كقولنا: حزام الأمان والرّوح المعنويّة إلخ...

3 وتسمّى هذه الأفعال بالتّوزيعيّة لأنّها التي تتوزّع إليها فضلاتها وتنتقيها بحيث تكون من متعلّقاتها هي.

بالحمليّة كما تسمّى الأفعال المصاحبة لها عندئذ بالعماد لأنّها تعمّدها زمنيًّا، ومنها «يتسرّب» الزّمان إلى الأسماء معها.

وكما هو متوقّع أبستمولوجيًّا فلهذه الظّاهرة في «التّسرّب» نظيرها ويتمثّل في النّاسخ في ميدان تطبيقه ممّا هو في الأصل مبتدأ وخبر في النّحو العربيّ ولا حاجة إلى التّذكير بدور «كان» الزّمانيّ أو بدور «الخبر» من حيث ينظر إليه على أنّه عوض من الحدث ويفسّر «نقص» «كان» من جهة كما يفسّر «نقص» العماد من جهة أخرى؛ وكان يمكن دون لجاج منّا أن نطلق اصطلاح «النّاسخ» على العماد.

في المحصّلة، يمكن القول إنّ استقراء الزّمان في هذه العبارات يتمّ من الفعل إلى الاسم، إلاّ أنّه لا فعل بدون فاعل فتكون الجملة عندئذ ميدان «التّسرّب» والفاعل شرط هذا التّسرّب، بل لا زمان بدون فاعل، والمقصود الفاعل النّحويّ:

إجراء زيد تحقيقاً مق أجرى زيد تحقيقاً

ما نريد العود إليه في هذا السّياق هو ما يمكن أن يستفاد من قولنا — آنفاً— إنّ معنى العماد في غيره، وهو يستدعي أشياء:
- أنّ الحروف هي التي معناها في غيرها، ونحن نعتدّ بمثل هذا.
- أنّ الفعل العماد ينحو نحو الحرفيّة.
- وأنّه أقرب إلى المقولة النّحويّة منه إلى المقولة المعجميّة.

«الحروف» في إطار نظريّة النّحو المعجم مقولات «مغلقة»[1] ولها وضع اللاّمتغيّر[2] داخل الجملة؛ فمن ناحية كونها مغلقة يعني أنّها محدودة في عددها وتوليفها كما أنّه لا معجم لها بحيث لا تشكّل مداخل في حوسبة الجمل (البسيطة) مثل الأفعال والأسماء؛ من ههنا كونها كاللاّمتغيّر في ميادين أخرى وتدرج على حيالها في مجالات ظهورها من البنى النّحويّة كما في البنية التّالية مع «إلى» على سبيل المثال:

---

1 م. قروس (2002) Gross, M.: مجلّة *Langages* عدد: 145.
2 م. قروس (1988) Gross, M.: مجلّة *Langage française* عدد: 77.

ف ا₀ إلى ا₁

= (نظر + احتاج + استمع + ...) زيد إلى عمرو

بالإضافة إلى هذا فكون الحروف من اللامتغيّرات يعني لسانيًّا أنّها لا تَردُ في موقع الموضوع البتّة، لا فاعلاً ولا مفعولاً، وقد تَرِدُ في موقع العامل (opérateur).

نحن لا ننظر إلى «الحروف» في ذاتها وإنّما للاستنارة بها لفهم بعض الخصائص العامّة لأفعال العماد في إنحائه نحو الحرفيّة.

أن ينحوَ الفعل العمال نحو الحرفيّة لا يعني أنّه سيؤول حتماً إلى الحرف وإنْ أخذ من بعض سلوكه من جهة الوظيفة على الأقلّ. ولعلّ أقرب وظيفة من الحرف والعماد معاص وظيفة المساعد (l'auxiliarité) في لغات كالفرنسيّة والإنقليزيّة

Luc (a + avait) fait un voyage

((قام + كان قام) لوك بسفرة)

= Luc (a + avait) voyagé

((سافر + كان سافر) لوك)

Peter (has + had) a walk

((قام + كان قام) بيتر بنزهة)

= Peter walk - ed

(تنزّه بيتر)

حيث a fait، وavait fait (قام وكان قام) 〉 وhas وhad (قام وكان قام) هي التي تحوّل «الاسم» (un voyage وa walk) إلى فعل وتصوغه إلى الزّمان المتعيّن. تقول دالادياي (1996) Daladier: "وفي هذا التّحليل يمكن لزائدة زمان الفعل العماد أن «تعْلق» ببعض الأشكال التي تتحوّل على هذا النّحو إلى أفعال"[1].

والمراد «بالأشكال» الأسماء الحمليّة ويلفت الانتباه أنّ هذا التّحويل لا يحدث إلاّ بعد أن تعلق الزّائدة بهذه «الأشكال» وليس لها أن تعلق بها إلاّ

---

1 « Dans cette analyse la flexion de temps des verbes supports peut être attachée à certaines formes qui se transforment ainsi en verbes ».
نفسه، وانظر المراجع ذات الصّلة في البحث.

على وجه من انصهار العماد فيها[1] كما يلفت البديل take a walk (قام بنزهة) الانتباه حيث الزّائدة المجرّدة ed – هي التي تحوّل take إلى took للماضي و« a walk » في He took a walk إلى He walk-ed.

وقد رأينا آنفاً أنّ العماد يضطلع بمثل هذا الدّور «المساعد» وهو ما ينزع به في حدّ ذاته نحو الحرفيّة ويبتعد به من خاصّة الأفعال المحضة.

هب البنية الموضوعيّة التّالية لفعل «أقام»:

أقام (و، س، ي)

= أقام الإسرائيليّون جداراً على أراض فلسطينيّة

و = ا$_0$؛ س = ا$_1$؛ ي = ا$_2$

هذه البنية لا تصلح لفعل «أقام» في تركيب معمّد

* أقام (و، س، ي)

= أقام زيد الحجّة على عمرو

البنية المناسبة هي التّالية:

الحجّة (و، س)

و = ا$_0$ (= زيد)؛ س = ا$_1$ (= على عمرو) كأنّنا قلنا: حاجَّ زيدٌ عمراً. وتبعاً لهذه البنية فإنّ «الحجّة» ليست مفعولاً حقيقيًّا في الجملة، لهذا مثّلت الحمْل في البنية، وكان العماد (= أقام) بمنزلة avoir / have المساعدين لـ to walk / voyager. ومن مجموع «أقام» + «الحجّة» كان فعل «حاجّ» بمعنى «خاصم» = «أقام الحجّة» الذي يكون للماضي والحال والاستقبال بحسب زائدة الزّمان في «أقام» التي بها يتحوّل لفظ «حجّة» إلى «حاجّ» كما ترى ذلك دالادياي DALADIER في الشّاهد.

وهكذا إذا انطلقنا من وظيفة العماد الأساسيّة والتي تتمثّل في نقل الزّمان إلى الاسم معه واعتددنا بالزّمان كمقولة نحويّة خالصة فإنّه لا غرابة أن يأخذ العماد من الزّمان بعضاً من صفته هذه ليتميّز بها –بدوره– كمقولة نحويّة. فإذا كان الأمر كذلك فإنّ دور العماد كـ«رابطة» connecteur يبدو معقولاً يربط ما بينه وبين الاسم كالحروف المعتادة رابطة بين الأسماء والأفعال

---

1 انظر مفهوم «الدّمج» la fusion لاحقاً.

وكحروف العقد[1] تربط بين الجملة والجملة.

أمّا «الحروف» -على الأقلّ تلك التي قد يُرى أنّها بمنزلة «المساعد» وهي «اللاّمِ» و«في» (وحتّى «على» و«الباء») فإنّنا نقدّر أنّها تخفي بالأحرى فعلاً عماداً في هذه الوظيفة على نحو:

«كان» حرف س

= زيد «كائن» في خطر

= زيد «كائن» على سفر

س = فئة الأسماء من قبيل «خطر» مع «في» وفئة «سفر» مع «على»، أو على نحو:

حرف... «كائن» س

= لزيد «كائن» مال

= بزيد «كائن» مرض

وتقديرنا هذا وفي إطار هذه المعطيات التي يقوم فيها الحرفُ مقام العماد يجعلنا نقرّ بنوعٍ من الإنحاء يطال أفعال العماد.

ولا تخرج «عند» في زعمنا عن هذا التّأويل في مثل:

عندي دينار واحد

= عندي «كائن» دينار واحد

أمّا في مثل:

لم يكن عند (نصحك له + حسن ظنّك به + رأيهم)

أو مثل:

عندي أنّ ج

عند (ذلك + ها) ج

فلعلّ التّحليل الأمثل يستدعي أدوات أخرى أكثر تجريداً من قبيل (E + بـ + على) حَسَبَ بمعنى «مقدار» اسماً تصنيفيًّا في معنى ما عندك[2].

---

1 انظر قسم «الحروف» من هذا المؤلّف.

2 انظر دالادياي (1996) Daladier إلى enfant (الطّفل) و+ étrangers (الأجانب) في مثل (عند هذا الطّفل الخوف من الأجانب مَرَضِيّ) Chez cet enfant la peur vis-à-vis des étrangers est pathologique. على أنّهما موضوعان بسيطان للعاملين الحرفيّين chez (عند) وvis à vis (من) على التّوالي. دالادياي (1996)، مجلّة *Langages*، عدد 121، ص 45.

وقد رأينا أنّ أفعال العماد خالية من المعنى، وهذا ينأى بها عن المقولات المعجميّة الملأى وسنرى لاحقاً خاصّةالعماد في الحذف التي يبرّرها فراغه الدّلاليّ، وجميعه لا محالة يجعل العماد أقرب إلى المقولة النّحويّة منه إلى المقولة المعجميّة.

2.2 خصائص العماد النّحويّة

قد يستنتج من خاصّة التّصريف العامّة للعماد أنّه مجرّد موجّه للزّمان في الجملة عبر الاسم الحمليّ، إلاّ أنّ مهمّة التّصريف هذه هي تصريف للجنس والعدد أيضاً فإذا قلنا على سبيل المثال:

نهضتُ بالمهمّة على أحسن وجه

فـ«المهمّة» مهمّة المتكلّم ودليله في تصريف «نهض» إلى ضمير المتكلّم وهو للمفرد المذكّر أو المؤنّث، ويُرى كلّه في لفظ «نهض».

ويكون على النّفي بـ«لم» و«لن» كما يكون للأمر، نقول:

(لم + لن) أنهضْ بالمهمّة على أحسن وجه
انهض بالمهمّة على أحسن

والمقصود أبداً «المهمّة». ومن أمثلة البناء لغير الفاعل

أُلقي القبضُ على الجاني
أُجريت تعديلات على الحكومة

و:

التُقِطت صورة للعريس

وجميعها بمنزلة «قُبِض» و«عُدِّلت» و«صُوِّرَ» ويلاحظ بالنّسبة إلى «مهمّة» أنّه لا بديل مورفولوجيًّا لها في صيغة الفعل في المعنى نفسه، كما يلاحظ من جهة أخرى أنّه يصحّ في المشتقّ التّوزيعيّ في علاقته بفضلته فيكون للحال أو المستقبل أو الماضي:

أنا مُلق القبضَ على الجاني الآن اليوم أو غداً
لا أراه إلاّ قد أدّى الصّلاة أو مؤدّيا إيّاها بعد حين
تفكّري يا سيّدتي أنا مرتكب كلّ إثم من قبلُ ومن بعدُ

إذا كان «التّصريف» إذن على هذه الدّرجة من التّعقيد في حدّ ذاته فكيف يمكن أن يطال الحذفُ الفعلَ العمال وهو المتحمّل لعبء هذا التّصريف بجميع مكوّناته؟ وكيف يمكن للجملة الواقع بها الحذف ألاّ تفقد مع ذلك وضعها كجملة؟

1.2.2 حذف العماد

نقول:

(1) وضع زيد خطّة للهروب

(2) الخطة التي وضعها زيد للهروب

(3) خطّة زيد للهروب

وفي مرحلة أولى لحذف العماد يتوسّل اللّسانيّون –كما نرى– بشبه جملة الموصول، وهو إجراء يضع الاسم الحمليّ في موقع العائد لهذا الموصول ثم"، في المرحلة الموالية يُصار إلى الحذف نفسه (= «التي وضعها زيد» = E) ويُسمّى في الأدبيّات باختصار العماد[1] ويفضي إلى مركّب إضافيّ يشكّل فيه الاسم الحمليّ الاسمَ المضاف والفاعلُ الدّلاليّ للاسم الحمليّ الاسمَ المضاف إليه.

هذا يعني أنّ العلاقة (1) = (3) قائمة عبر (2) وأنّها تساوي:

خَطَّط زيد للهروب

لأنّه يشتقّ منها (1) و(3) وقد يتعذّر هذا الاشتقاق لغياب الشّكل الصّرفيّ للفعل إلاّ أنّه لا يشكّك في قيمة الاستدلال الاشتقاقيّ عموماً في لغة كالعربيّة.

ولا يعتَبر التّوسّل بالموصول حالة خاصّة بهذه المعطيات وإنّما يُلجأ إليه عادة في وصف معطيات أخرى كالتي تحتمل «التّكملات»[2] من قبيل الصّفات والبدل إلخ...

الغصن الأخضر

الغصن الذي في لون الأخضر

مع «الذي في لون» = E ويشمل الحذف كلمة «لون» من حيث هي من الأسماء

---

1 انظر م. قروس GROSS, M. (1981), *Réduction du verbe support* = [Red. V Sup.].

2 ونقصد les modifieurs. انظر باب «التّوابع» في النّحو العربيّ وانظر هاريس HARRIS (1991)، ص ص 89 و101 في حذف « which is » (الذي (هو)).

الملابسة[1] التي من طبيعتها أنّها قابلة للحذف.

ونأتي إلى الجواب عن التّساؤل حول طبيعة حاصل هذا الكلام بعد الحذف؛ نحن نسلّم أنّه كلام غير قائم على «تصريف» بما أنّ عماد «التّصريف» قد تمّ حذفه إذ أنّ من آثاره المتبقّية في مثل: «خطّة زيد للهروب» إسناد «الخطّة» إلى «زيد» وتعلّق فضلة الهروب «بالخطّة»، خطّة زيد؛ صحيح أنّ «زيد» مجرّد فاعل دلاليّ لأنّ حذف «التّصريف» يستتبع حذف الفاعل النّحويّ، ولا يُضعف من دور الفاعل الدّلاليّ شيئاً أنْ يقال إنّ الفاعل النّحويّ يقوم على كونه دلاليًّا، على الأقلّ فيما هو من اللّفظ، لهذا كان هناك فرق بين من ناحية:

خطّة زيد للهروب

وبين

خطّة زيد للهجوم

التي تتميّز بكون فاعل «الخطّة» غير فاعل «الهجوم» من ناحية أخرى، بمعنى أنّنا نقبل

خطّة هروب زيد

ولا نقبل

؟ * خطّة هجوم زيد

إذ حين تقتضي «خطّة زيد للهروب اقتراناً إحاليًّا تامًّا[2] يعكسه في الحقيقة كون الفاعل للـ«خطّة» و«الهروب» واحداً ولا تقتضيه «خطّة زيد للهجوم».

خطّة زيد$_0$؛ هروب زيد$_0$

وتعني هذه الدّلالة الإحاليّة أنّ مثل: «خَطَّط زيد للهروب» آنفاً تعادل:

خطّط زيد$_0$؛ هروب زيد$_0$

وطالما أنّنا ننظر فيما يُجمله التّركيب «خطّة زيد للهروب / خطّة هروب زيد» فـ«الجملة» فيه جملتان بناء على وجود الفاعلين اللّذين وإن اتّحدا يبقيان عنوان وجود الجملتين أصلاً. نزعم إذن أنّ «للإضافة المصدريّة» وضعَ الجملة

---

1 ونقصد اصطلاح les noms appropriés كما نشير إلى أنّ «الذي في لون» = «الذي هو كائن في لون».

2 ونقصد بالاقتران الإحاليّ التّامّ أنّ «خطّة زيد للهروب» تساوي «خطّة زيد لهروبه» / * خطّة زيد لهروبك.

الاعتباريّ ونقصد بالإضافة المصدريّة ما كان المضاف إليه فيها مصدراً

خطّة زيد للهروب 〉 خطّة هروب زيد

مق خطّة زيد للهجوم 〉 خطّة زيد لهجوم اللاّعبين[1] ؛

أمّا تحويليًّا فأصل مجرى التّركيب: (خطّط + خطّة) زيد للهروب ففي:

(خطّط + خطّة) زيد لأنْ يهرب

ولا تغيب هذه الظّاهرة عمّا تُظهره الدّراسات التي تتناول اللّغتين الإنقليزيّة والفرنسيّة على سبيل المثال ونذكر من الإنقليزيّة:

John's winning astonished me

(أعجبني انتصار جون)

بما أنّ هاريس [2] HARRIS (1991) يدرج هذا المثال تحت العامل Oon (ع ع ا) أي العامل (ع = astonish) المتطلّب لجملة (– ع = John's winning) في موقع الفاعل والاسم (– ا = me) في موقع الفضلة.

ومن الفرنسيّة واعتباراً بالعماد avoir (اللاّم)

Luc a l'espoir qu'il réussira

(للوك الأمل في أن ينجح)

= Luc a l'espoir de réussir

(للوك الأمل في نجاحه)

ويصطلح م. قروس[3] GROSS, M. على التّحويل الذي يُجريه في هذا السّياق بالاختصار إلى المصدر réduction infinitive.

يفضي بنا هذا إلى التّساؤل الأوّل عن كيفيّة جواز حذف العماد وقد نيطت به مهمّة تصريف الاسم الحملّي الذي بدونه –أي التّصريف– يصبح الاستدلال على تمام الكلام أمراً مطلوباً، وهو ما حاولنا القيام به وسنزيده تحقيقاً في خضمّ البحث عن تبرير حذف العماد.

مبدئيًّا إنّ تسليمنا بعدم قيام المحذوف عمادُه على «تصريف» لا يتعارض وزعمنا أنّ للبقيّة الباقية منه وضعَ الجملة الاعتباريّ لأن الأمر

---

1 تتكافأ «خطّة زيد لهجوم اللاّعبين» و«خطّة زيد الهجوميّة للاّعبين».

2 هاريس HARRIS (1991)، ص 59.

3 GROSS, M. (1975, 1981).

لا يخلو من أن يكون كذلك سواء أأُدرجت هـذه البقيّـة تحـت عامـل يعلوهـا opérateur d'un niveau supérieur من قبيل: سجّل ودوّن وخَبر:

خَبِرْتُ خطّة هروب زيد
= خبرتُ # خطّط زيد هروبه

أم أُعطيتْ خبراً نمطيًّا من قبيل: كائن وحاصل وواقع:

خطّة هروب زيد أمر حاصل

وإذا اعتبرنـا هـذه البقيّـة بمنزلـة الجملـة المحوَّلـة إلى اسـم une nominalisation de phrase وأنّها عندئذ —على حيالها— تقوم مقـام الموضـوع[1] argument فإنّ أمرها فاعلةً ومفعولةً ممّا تعزّزه الوقائع بل إنّ الخـبر النّمطـيّ في اللّفظ لا يخرج عن سياقه:

خطّة هروب زيد خطّط لها $زيد_0$
= خطط $زيد_0$ لخطّة هروب $زيد_0$

ويحيل على ما تقدّم.

إنّ هذه الاعتبارات هي التّوجّه الثّاني لمسألة حذف العماد. فما كان لنا أن نناقش مسألة وضع الكلام بعد الحذف لو لم يكن يطرح هذا الحذف قضيّة الخلوّ من الزّمان.

وما يمكن الاعتداد به في هذا السّياق أنّ هذه القضيّة نسبيّة ويعـني أنّ عواملها متعدّدة وإنْ اختصّ الفعل (العمـاد) بزوائـد التّصـريف فيهـا؛ بعبـارة أخرى «التّصريف» نفسه متعدّد العوامل. وفي ضوء هذا التّقرير ليس من المبتذل تصوّر حضور الزّمان مع غياب موجّهه والبحث، من خلال معاينة المعطيات، عن «الألفاظ» المرشّحة لتجسيد هذا الحضور.

ونبدأ بحدّ التّصريف بعرض بعـض متطلّباتـه ومنهـا الجملـة البسـيطة

1 يقـول هـاريس (1991) HARRIS: « nominalysed sentences are sentences appearing as arguments » "الجمل المحوّلة إلى اسم جمل قائمة كموضوعات"، ص 121. وانظر كذلك ق. قروس GROSS, G. (1993): Trois applications de la notion de verbe support ضمن *L'information grammaticale*، عدد 59. و(1996)، ضمن *Langages*، عدد 121.

ونقول أيضاً الأوّليّة élémentaire، تماماً كما نقول الأسماء الأوّليّة في إشارة إلى الأسماء الجامدة (مق المشتقّة) أي التي لا تكون في موقع الحمل:

أعطيته من كتبي وأقلامي

مق أعطيته من نصحي وإرشادي

والجملة البسيطة في النّظريّة —أي في النّحو المعجم— هي الوحدة المعنويّة الدّنيا كما رأينا. ويلاحظ أنّها توليفيّة بالأساس مقابل الكلمة المفردة، لهذا كانت ميدان جريان التّصريف وإحدى متطلّباته النّظريّة؛ ونقول «النّظريّة» لأنّ الأمر يتعلّق بمدى قبولنا لفكرة الجملة الأوّليّة وحدةً معنويّة دنيا دون سواها، كما نقول «دنيا»، صفة لهذه الوحدة المعنويّة، لأنّه ينظر إلى الجملة «المركّبة» على أنّها الوحدة المعنويّة «القصوى» والميدانُ الموسّع للتّصريف كما في:

خبرت خطّة زيد للهروب

خطّة هروب زيد أمر حاصل

أعلاه.

وقد دعا هذا ق. قروس GROSS, G. (1981)، إلى اقتراح مفهوم الاستعمال emploi، به تتعلّق خاصّة «التّصريف»[1]. على أنّ «الاستعمال» عنده مجموع ما أحاط بالكلمة، جوارها النّحويّ القريب والبعيد، ويُلخّص عادة في الشّكل الحامل للحَمْل أيضاً أكانت صيغته الصّرفيّة اسماً أم فعلاً أو حرفاً شرطه أن يكون القائم على انتقاء موضوعات الجملة في حدودها القصوى dans son extension maximale أي باستيفاء الفضلات منها، إلاّ أنّ هذا «التّلخيص» ليس بالضّرورة اختصاراً كما في حالات التّعميد الاسميّ أو الظّرفيّ أو النّعتيّ (أي حالات تعميد الصّفة) التي لا يمكن أن تُختصر إلى الاسم أو الظّرف أو الصّفة وإن كانت تمثّل الحمل في الجملة.

الاستعمال إذن بالمعنى المشار إليه مقيّد بمحدّدات عدّة منها ما يتوارد مع التّصريف من «تعريف» détermination وظروف adverbiaux ومعان جهيّة وجميعها يساهم في التّأويل «التّصريفيّ» للحمل وسنراها على حدة.

أمّا الآن فنريد، في إطار مفهوم الاستعمال وعلاقة الكلمات داخل

---

1 ق. قروس GROSS, G. (1998)، « Pour une véritable fonction "synonymie" dans un traitement de texte », *Langages*, n° 104, p. 104.

الجملة البسيطة، أن نعرض —من جديد— لعلاقة العماد باسمه الحمليّ في ضوء الحلّ عن طريق الدّمج la fusion الذي يتصوّره م. قروس (1981) GROSS, M.[1].

والدّمج في مثل:

قال زيد صارخاً: أريد خبزاً
= صرخ زيد: أريد خبزاً
نظر إليه محدّقاً أنْ ج
= حدّق إليه أن ج[2]

صَهْرُ «قال» في «صارخاً» و«نظر» في «محدّقاً» بحيث يُتحصّل على فعلين مشتقّين من «صارخ» و«محدّق» على التّوالي ولعلّهما من حاصل عمليّة «الصّهر» وهو الدّمج.

كذلك الدّمج في مثل:

شقّ زيد طريقه دارجاً نحو الشّهرة[3]
= درج زيد (E + طريقه) نحو الشّهرة

صهرُ «شقّ (طريقه)» في «دارجاً (طريقه) وأخْذُ «درجِ (طريقه)» من «دارجاً (طريقه)»، والأوْلى أن يقال: وأخْذُ «درج (طريقه)» من عمليّة الصّهر / الدّمج نفسها، وهي فيما يُسلّم به عمليّة تحويليّة يمتدّ تطبيقها إلى التّراكيب المعمّدة وبالتّحديد ما كان الحمل فيها اسماً. نقول:

أسدى زيد النّصح لعمرو
أنحى زيد باللائمة على عمرو
ألقى الوضع بظلاله على المدينة

وتشكّل الأسماء (الحمليّة): «النّصح» و«اللائمة» و«الظّلال» مادّة لاستخلاص الأفعال: «نصح»، و«لاَمَ» و«أظَلَّ» بعد الدّمج. ويعني الدّمج عندئذ

1 انظر م. قروس (1981) GROSS, M.، ص ص 17، 45–48.
2 جمجم في عذره (الأغاني) ↔ اعتذر مجمجماً.
3 سلكوف، م. (1988) SALKOFF, M.: « *Analysis by fusion* »، ضمن L. I, tome XII/1، ص ص 49–84.

انصهار العماد في الحمل، وهذه هي الفرضيّة الأنسب، على الأقلّ بـالنّظر إلى آثار التّحويل من حذف للعماد واعتبار الحمل قاعـدة للاشـتقاق، إلاّ أنّ هـذا تحويل غير موجّه لأنّه في هذا السّياق تحويـل إلى فعـل verbalisation (Nv) وفي سـياق آخـر هـو تحويـل إلى اسـم nominalisation (Vn)، والتّوجيهـان ممكنان مع اختلاف ناتجهما؛ وبالطّبع تعدّ الجمل المعمّدة أعلاه تحـويلاً إلى الاسم أي جملاً اسميّة انطلاقاً من الجمل الفعليّة:

نصح زيد عمراً
لام زيد عمراً
أظلّ الوضع المدينة

وفي التّوجيه يقول م. قروس [GROSS, M. (1981)] "يَمزج التّحويل إلى الاسم [العنصر الحمليّ] ب ف عماد (أو يدمج ف عماد بـ فا، وهو ما يبدو سواء)"[1].

ملاحظات:

1. يعترض التّأويلَ إلى الفعل معوّقات ذات صلة بالمعطيات من قبيـل: وضـع في الصّورة ولعب دوراً وقـد ذكرنـاه أو: فسـح المجـال > *جـال واضـطلع بالمسؤوليّة > *سأل وأدّى الخراج > *أخرج وليست مؤشّراً بالضّرورة علـى أية «ثغرة» في الاشتقاق وإنّما على تطوّر في المعنى وإن كان اللّفظ واحداً:

يُسأل الرّجل لأنّه من اضطلع بالمسؤوليّة
فسحت له المجال فجال
أخرج من ماله

والمسألة في حاجة إلى دراسة مستقلّة تقوم على جرد المعاجم وبنوك المعطيات.

2. تتوفّر معطيات في اللّغة العربيّة، كما في لغات أخرى من قبيل:

وضع زيد كلام عمرو محلّ شكّ
وضع زيد حجر الأساس للمشروع

حيث الاسم الحمليّ عبارة مركّبة وتفترض هـذه العبـارة مبـدئيًّا أن تلقـى حلاً قبلَ الدّمج وكذلك بالنّسبة إلى مثل:

أنا من قام بوضع كلام عمرو محلّ شكّ

---

1 « La nominalisation incorpore [l'élément prédicatif] au V sup, (ou fusionne V sup et V-n, ce qui semble équivalent », p. 17.

أنا من قام بوضع حجر الأساس للمشروع

3. هناك من المعطيات من قبيل:

أطلق صاحب الشّرطة سراح الجاني

نيط أمْن المدينة بعهدة الجيش

ما يتكافأ و:

أطلق صاحب الشّرطة الجاني[1]

يناط أمن المدينة بالجيش[2]

والحال أنّها وقائع لا تخرج عن إطار التّحليل المقترح:

سرّح صاحب الشرطة الجاني

عُهِدَ بأمن المدينة إلى الجيش

أمّنَ الجيش المدينة

هذه المعطيات جميعها تتطلّب الحصر والتّحليل لرفع «المعوقات» عن حلّ الدّمج التّحويليّ.

2.2.2 خصائص أخرى

من هذه الخصائص خاصّة «الاستخراج» l'extraction وتتناول مقطعاً من مقاطع الجملة فتنقله من مكانه إلى الصّدر تحت إنّ + ضمير الشّأن والحديث. نقول في العموم للتّمثيل لهذا الضّمير:

إنّه زيد ذاهب

إنّه زارني زيد

إنّه من يأتنا نأته[3]

ونقول في التّمثيل للاستخراج على العموم:

إنّه في بيتي زارني زيد

1 «عمليّة الإطلاق» مق «عمليّة التّسريح».

2 «يناط بالجيش» عن قناة الجزيرة، 2010/2/1.

3 انظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 3، وقوله: "ويجيء هذا الضّمير مع العوامل الدّاخلة على المبتدأ والخبر نحو إنّ وأخواتها..."، وكذلك قوله: "اعلم أنّهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسميّة أو الفعليّة قد يقدّمون قبلها ضميراً..."، ص 114.

التفارك من.

زارني زيد في بيتي

ويتناول النّقلُ فيه فضلة «في بيتي» كما يمكن أن يتناول كلّ «المركّبات عدا المركّبات الفعليّة»[1]. نقول:

إنّه زيد زارني في بيتي

اكتفينا إلى هذا الحدّ بالتّمثيل «للاستخراج» كظاهرة عامّة لها بعض الانتظام، ويمكن إضافة بعض التّمثيل القائم على «مجهول» (وضمير الشّأن مجهول من وجوه) من قبيل:

دُعِي ناس كثيرون إلى هذا الحفل

و:

تبيّن أنّ ناساً كثيرين دُعوا إلى هذا الحفل

ولا نعرض له مع أنّنا نزعم أنّ لهذا القبيل علاقة بتقبّلنا لناتج الاستخراج الذي مثّلنا له أعلاه. التّمثيل الموالي ونراه محمولاً على الأوّل قولُنا:

هو زيد (من + الذي) زارني في بيتي

إنّه زيد (منْ + الذي) زارني في بيتي[2]

= هو زيد (من + الذي) زارني في بيتي

وقولنا، في التّمثيل له، هو على وجه التّحديد والتّفريع ما يصطلح عليه في الأدبيّات بالاستخراج في إطار، هو الذي، ويُحيل على صياغته عند م. قروس (GROSS, M. (1975)[3].

هو... الذي ف، W[4]

إلاّ أنّه لا يقال:

* (هو + إنّه) في بيتي الذي زارني زيد

بنقل «حرف،» وإنْ كان يقال:

(هو + إنّه) في بيتي زارني زيد

---

1 انظر م. قروس (GROSS, M. (1975)، ص 34.

2 والضّمير «هو» هو نفسه في إنّ + ـه: هو زيد منطلق = إنّه زيد منطلق. انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 3، ص 114.

3 ص 34 والهامش 14 وخاصّة: ...C'est... qu SNV.

4 ونذكر أنّ W = كلّ فضلة ممكنة.

ولعلّ هناك من يقبل مثل:

(هو + إنّه) بيتي الذي زارني فيه زيد

بمعنى: ولم يزرني في مكتبي، وهو على منوال:

(هو + إنّه) عمرو من دعاه زيد

بمعنى: ... ولم يَدْعُ بكراً

وباعتبار التّراكيب المعمّدة التي تعنينا نذكر:

أطلق زيد المبادرة مع عمرو

= * إنّه مع عمرو أطلق زيد المبادرة

والجملة غير مقبولة، ولعلّ المبنيّ لغير الفاعل ممّا يحسّن هذه المقبوليّة كما في مثل:

إنّه مع القويّ تُطلق المبادرات

إنّه على الغائب تُقام الصّلاة

إنّه مع الشّركات الكبرى تُبرَم العقود

إنّه على المؤمن يُلقى السّلام

ويحَسّنها كذلك ما كان فاعلاً في اللّفظ مفعولاً في المعنى من قبيل:

إنّه على الجميع تقع السؤوليّة

إنّه إلى الله يكون المآب

ويطابق التّفخيمُ فيه التّفخيمَ في ضمير الشّأن.

أمّا الاستخراج في إطار «إنّه... الذي» وهو الذي يكون فيه النّقل بين «إنّه» و«الذي» فلا يجوز فيه إلاّ ما كان على صورة:

(إنّه + هو) القويّ من تُطلق معه المبادرات

(إنّه + هو) الغائب من تُقام عليه الصّلاة

(إنّه + هو) الشّركات الكبرى التي تبرم معها العقود

(إنّه + هو) المؤمن من يُلقى عليه السّلام

(إنّه + هو) الجميع من تقع عليه المسؤوليّة

(إنّه + هو) الله يكون إليه المآب

لقد صيغ الاستخراج عامّة للتّمييز بين الأفعال العماد والأفعال التّوزيعيّة على الأقلّ بالنّسبة إلى الدّراسات الفرنسيّة التي تخضع فيه الجمل المعمّدة لهذا

التّحويل ولا تخضع له فيها الجمل غير المعمّدة[1]، ويبدو —في غياب الدّراسات المقنعة— أنّ حظّ العربيّة على غير هذا الاتّجاه بل قد لا يكون هذا التّحويل فارقاً بين الفئتين المذكورتين من الأفعال خاصّة في إطار صياغته المتداولة في الفرنسيّة ولغات أخرى غير العربيّة، ولا تكمن قيمته عندئذ إلاّ في ما يتيحه من إقامة فئات في التّكافؤ بين الجمل بغضّ النّظر عن تصنيف الأفعال فيها.

لنأخذ، لمزيد النّظر الجملتين:

انتهز زيد الفرصة للتّصوير
أحبَّ زيد الفرصة للتّصوير

حيث الفعل في الجملة الأولى فعل عماد مقابل الفعل التّوزيعيّ في الجملة الثّانية؛ يسلمنا تطبيق الاستخراج العامّ:

[الاستخراج]:

إنّـ(ـه + ها)[2] الفرصة للتّصوير انتهزها زيد
إنّـ(ـه + ها)الفرصة للتّصوير أحبّها زيد

ويلاحظ أنّ الحاصل عربيّ، يكاد أن يكون جيّداً، وإنْ على قدْر من «البلاغة» وذلك سواء كان النّقل كتلة واحدة، الحمْل مع فضلته، أو منفرداً أي بفصل الفضلة عن حملها[3]. أمّا الاستخراج في إطار «إنّه... الذي» فيسلمنا:

إنّه اهتمام ملحوظ ذاك الذي أبداه زيد بعمله
إنّه اهتمام ملحوظ بعمله ذاك الذي أبداه زيد

وحاصله، على هذا النّحو، لا غبار عليه، إلاّ أنّ ما يسترعي الانتباه أنّه كذلك أيضاً مع الأفعال العاديّة على الصّورة أعلاه:

---

1 يقول م. قروس (GROSS, M. (1975:
« Les différences entre phrases à extraction sont caractéristiques de ces différences entre V sup et autres V.
C'est avec Luc que Max est en discussion
* C'est avec Luc que Max désavoue cette discussion »
«الفروق بين الجمل ذات الاستخراج من خصائص ما يميّز الفرق بين ف عماد وف الأخرى: إنّه مع لوك أنْ يكون ماكس في نقاش
إنّه مع لوك أنْ ينكر ماكس هذا النّقاش».

2 انظر ابن يعيش، قول صاحب الكتاب "ويجيء مؤنّثاً"، **شرح المفصّل**، ج 3، ص 114.

3 لاحظ مع ذلك: إنّـ(ـه + ها) الفرصة انتهزها زيد للتّصوير
مق؟ إنّـ(ـه + ها) فرصة أحبّها زيد للتّصوير.

اهتمّ زيد بعمله (اهتماماً ملحوظاً)
= إنّه بعمله اهتمّ زيد (اهتماماً ملحوظا)
= إنّه عمله (ذاك الذي + ما) اهتمّ به زيد (اهتماماً ملحوظاً)

أمّا على الصّورة المعياريّة «إنّه... الذي» ونقل «حرف ا» برمّته فلا نخاله مقبولاً، بحيث لا مجال للتّفريق بين العماد والتّوزيعيّ بواسطة الاستخراج وإن كان التّحويل في حدّ ذاته مغرياً بل «جميلاً»:

لا يكترث زيد بعمله (الاكتراث المطلوب)
= * إنّه بعمله الذي لا يكترث زيد (الاكتراث المطلوب)

لا يُظهر زيد الاكتراث المطلوب بعمله
= * إنّه الاكتراث المطلوب الذي لا يظهر زيد بعمله
= * إنّه الاكتراث المطلوب الذي لا يظهر زيد

الخاصّة الموالية بعد الاستخراج وهي خاصّة الاستفهام أقرب إلى الرّائز منه إلى التّحويل، والمتوقّع —ههنا أيضاً— أن يشكّل هذا الرّائز حدًّا بين العماد والتّوزيعيّ، إذ يشمل الاستفهام فئة العماد ولا يشمل فئة التّوزيعيّ:

طرح زيد المسألة على الحاضرين
– ؟ ماذا طرح زيد على الحاضرين؟
– * المسألة / ؟ طرح المسألة

مق طرح زيد الكتاب على السّرير
– ماذا طرح زيد على السّرير؟
– الكتاب

هب الآن الفعل «وضع» من:

وضع زيد منديله في جيبه
وضع زيد تصوّره في أسبوع
وضع زيد يده في الطّعام[1]

يُستفهم في الجملة الأولى عمّا وضع زيد في جيبه ولا يستفهم عمّا وضع في أسبوع

1 بمعنى «أكله». انظر: **المنجد**، مادّة (و.ض.ع.).

إذ لا يكاد يقال: ماذا وضع زيدٍ في أسبوع؟ — * ؟ تصوره، أما الاستفهام عن اليد في الطّعام فغير متوقّع أصلاً، إذ الجواب عن مثل: ماذا وضع زيد في الطّعام؟ لا يكون بغير: «التّوابل» وما كان منها؛ ويبيّن نوعَ «العلاقة» بين الفعل العماد واسمه الحمليّ (= الجملة الثّانية) مقارنة بالجملتين الأولى والثّالثة، إحداهما (= الأولى) مع فعل توزيعيّ حرّ والثّانية (أي الجملة الثّالثة) في تركيب «متجمّد» figé إذ تمثّل تلك العلاقة المبرّر الوحيد لسلوك الاسم الحمليّ عندما يُتناول بالاستفهام؛ ويؤكّده —بصفة مستقلّة أي من خارج رائز الاستفهام— دور العماد في سياق المقارنة نفسها من مثل:

وقع زيد في النّهر
وقع زيد في حبّها
وقع زيد في حيص بيص

سقط زيد فوقع في النّهر
(*سقط + رآها) زيد فوقع في حبّها
(*سقط + تهوّر) زيد فوقع في حيص بيص

لا يخرج البناء المعمّد عن نظام اللغة ككلّ في شيء، بل هو جزء لا يتجزّأ منها مثله مثل البناء الحرّ —لا محالة— والبناء المتجمّد —وسنراه في المشهد الأخير من هذا الكتاب—. لهذا إذا لخّص مُلخِّص أنّ اللّغة مجموعة من القواعد والرّوائز فإنّه يجري منها على هذا البناء ما يجري على ذاك بغضّ النّظر عن الحاصل؛ ومن هذه القواعد والرّوائز المعلومة الحذف والتّحويل إلى الاسم والتّحويل إلى الفعل و«الموصول» والاستخراج و«المجهول» والاستفهام وقد عرضنا لها وهناك التّحويل إلى الضّمير pronominalisation، وننظر فيه في سياق «التّعريف» الموالي.

3. قيود «التّعريف»

المقصود بـ«التّعريف» في هذا السّياق تعريف الاسم الحمليّ المصاحب للفعل العماد ووسائله، سواء في هذا السّياق المحدّد أو في السّياق العامّ، واحدة إلاّ أنّها مع الاسم الحمليّ تبدو أكثر تقييداً منها مع الاسم العاديّ. ونكتفي

بالنّظر في هذه القيود دون المسألة لذاتها[1].

لقد ألمحنا في ما تخلّل هذا العرض إلى الاقتران الإحاليّ الذي يميّز فاعل العماد ومصحوبه. نقول:

أوْلى زيد عناية بالموضوع

وفيه فاعل «أولى» هو نفسه فاعل «عناية» ويشتقّ من هذه الميزة، عادة، ميزة التّعريف بالإضافة التي يكون عليها الاسم الحمليّ، فلا يقال على سبيل المثال:

* أوْلى زيد عنايتك بالموضوع

أوْلى زيد عنايته (الفائقة) بالموضوع

وعلى هذا النّحو تؤوّل «الزّيارة» في نصّ كـ:

كانوا يزمعون القيام بزيارة المتحف، إلاّ أنّ ذلك تعذّر عليهم ما عدا زيداً فقد قام وحده بالزّيارة

زيارة زيد 〉 زيارته

لنأخذ الجملة التّالية:

أعرب زيد عن أمله في لقائك

استرعت خطبتك اهتمام زيد

وضع زيد حدًّا للّقاء

لا شيء مبدئيًّا يعارض قولنا (انطلاقاً من الجملة الأولى):

أعرب زيد عن أمل الجميع في لقائك

وهو ما تؤيّده الجملة الثّانية والثّالثة وإن كانت هذه الأخيرة تستدعي الإشارة إلى أنّ الاسم الحمليّ فيها «محايد»:

* وضع زيد حدّ (ـه + ـنا + الجميع) للّقاء

ومصدر هذه الصّفة كون الاسم الحمليّ ههنا نكرة.

* وضع زيد الحدّ (E + المتعارف عليه) للّقاء

والسّؤال عندئذ بالنّسبة إلى «استرعى» و«وضع»: هل نحن بإزاء فعليّ عماد؟[2]

1 انظر: صالح الكشو (1997)، **مظاهر التّعريف في العربيّة**.

2 « La coréférence entre sujet du V sup et le sujet du N préd est obligatoire ». انظر Kubler, N http://wal.lussicu.fr/~kublr/these/N

نرجّح أنّ صفة «التّجمّد» هي الغالبة عليهما، ويعزّزه الاستفهام[1] غير الجائز

- * ماذا استرعت خطبتك؟
- * اهتمام زيد.
- * ماذا وضع زيد للّقاء؟
- * حدًّا

وتعريف التّحويل إلى الضّمير لا يشتقّ مباشرة من اتّحاد الفاعلين بين ف $_{عماد}$ وا $_{حملي}$ مثلما اشتقّ منه التّعريف بالإضافة من طريق الضّمير، وقد عرضنا للإضافة (إلى الضّمير) أوّلاً حتّى يُرى أنّها غير التّحويل إلى الضّمير. نقول في هذا الأخير:

أخذ زيد قرار العودة إلى الوطن

ولا نقول:

= * ؟ أخذه زيد

أي القرار، والفرق أنّ الإضافة إلى الضّمير تبقى إضافة ولا تتناول الاسم الحمليّ بما أنّه الاسم المضاف (بالضّمير المضاف إليه) في حين أنّ التّحويل إلى الضّمير يتناول الاسم الحمليّ وهو الموضوع للتّحويل أصلاً، ثمّ إنّ الإضافة تمرّ على التّدريج بمراحل هي:

أخذ زيد القرار

[الموصول]:

القرار الذي أخذه زيد (حاصل)

[اختصار ف $_{عماد}$ و[تشكّل الإضافة]:

قرار زيد (حاصل)

[الإضافة إلى الضّمير]:

قراره (حاصل)

ولا يمرّ بها التّحويل إلى الضّمير الذي لا يمكن أن يمرّ على أيّة حال من الأحوال بالعماد بما أنّ الضّمير إنّما يتّصل به هو وإن كان الاستفهام المتناول

1 يرى بعض الباحثين أنّ "الرّائز الذي يمكن الاطمئنان إليه أكثر من غيره لمعرفة أنّنا بإزاء عبارة حمليّة هو الاستفهام".
« Le test le plus fiable pour déterminer que l'on a bien affaire à une expression prédicative soit celui du questionnement .»

انظر BATOUX D.

Fila://c :windows\desktop\mybriefcase\vsup.htm

للفاعل حاصلاً:

– من أخذ قرار العودة؟

[التّحويل إلى الضّمير]:

– * ؟ أخذه زيد

ولا نراه مقبولاً، قارن:

– من أخذ القلم؟

– أخذه زيد

* (النّظّارات + الميدعة) يحملها زيد

والعربيّة تساوي في لفظ الضّمير بين الأمرين في الحقيقة[1]، الضّمير المتّصل بالاسم (= تحويل الإضافة إلى الضّمير fonction du possessif) والضّمير المتّصل بالفعل (= التّحويل إلى الضّمير pronominalisation) ولعلّ ما يبرّر ذلك أنّنا في الحالتين بإزاء تمثّل واحد للغة يقوم على العائد l'anaphore. ومنه:

أخذ زيد قراراً ثمّ ألغى القرار

= أخذ زيد قراراً ثمّ ألغاه

يقول ابن هشام "وعبرة هذه [الألف واللاّم] أن يسدّ الضّمير مسدّها مع مصحوبها"[2] وهي الألف واللاّم التي للعهد الذّكريّ. ويمكن باستعمال الإشارة القول:

= أخذ زيد قراراً ثمّ ألغى هذا القرار

أخذ زيد قراراً وهو أمر أحبّ (E * + * ذلك + ـه)

= أخذ زيد قراراً وأنا أحبّ ذلك (E + الأمر)

أسلفنا أنّ «التّعريف» في إطار البنى المعمودة عنصر من عناصر تصريف العماد لحمله، وهذا يعني أنّ لـ«تعريف» الاسم دوراً في تشكّل معنى الجملة ويتراوح هذا «التّعريف» بين التّعريف والتّنكير والتّخصيص بحسب العماد والحمل:

ألقى زيد (خطاباً + الخطاب)

ألقى زيد نظرة (E + ازدراء + مزدرٍ) إلى عمرو

---

1 انظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 3، ص 85– ....

2 ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج 1، ص 50.

أدلى زيد بـ (* شهادة + شهادته) لدى القاضي
أدلى زيد بـ (تصريح + تصريحه) إلى الصّحافة
أبدى زيد (غضباً + غضبه + * الغضب) ممّا سمع
أبدى الاقتصاد (انتعاشاً + * انتعاشه) بعد ركود
لزيد انطباع (E * + حسن + سيّئ) عن عمرو
لزيد أسهم (E + كبيرة) في البورصة
بزيد (هوس + * الهوس)
بزيد مسّ (E + من الجنون)
زيد على حقّ (E + * تامّ)
زيد على مسافة (E * + كبيرة)
زيد في (حرج + * ؟ الحرج) ممّا يدور
زيد في (حرج + الحرج) إلى حين

ويلاحظ في الجملتين الأخيرتين تدخل الفضلة في انتخاب الكلام المقبول من غير المقبول.

وعلى هذا النّحو من تشكّل المعنى العامّ للجملة فإنّ دور «التّعريف» فيه يبدو جهيًّا أكثر منه معجميًّا أو دلاليًّا، والمسلّم به والذي عليه تبنى النّظريّات في تفكيك مكوّنات المعنى أنّ المعاني مركّبة في حدّ ذاتها.

4. التّناسب الجهيّ

والجهة l'aspect مكوّن من هذه المكوّنات وتُدرج تحت عنوان «التّعريف» من حيث هو من خصائص الأسماء وذلك لبيان العلاقة بمركز الحمل الذي هو الاسم الحمليّ ههنا ويمكن القول إنّ طبيعة الأسماء الدّلاليّة في نهاية المطاف هي المحدّد للجهة وإن احتمل الحمل الواحد أكثر من عماد وبدا العماد لذلك المحدّد للجهة لا مجرّد الشّريك:

زيد في (شغل + * أشغال) (عن عمرو)
لزيد (شغل + أشغال) (يقوم به / ها)
زيد في (همّ + * هموم) (من نفسه)
لزيد (همّ + * هموم) (يـ/تقعده)
أولى زيد كلّ (نشاطه + * أنشطته) لعلمه

قام زيد بكلّ (نشاطه + أنشطته) على أحسن وجه

وفي

قام زيد بفحوصاته المعتادة

أجرى زيد فحوصاته المعتادة

تشترك الصّفة والإضافة إلى الضّمير وصيغة الجمع في إضفاء جهة المعاودة l'aspect itératif على قيام زيد بفحوصاته وإجرائه إيّاها بغضّ النّظر عن دور العماد في ذلك (قام مق أجرى)؛ والأَوْلى أن يقال: «جهة التّكرار في الفحوصات» لأنّها الموصوفة والمضافة و«المجموعة» وهي «الحدث».

وقد سبق أن قلنا في تصنيف الحمول إلى أحداث وأعمال وأحوال أنّه ينضوي تحت كلّ صنف من هذه الحمول عدد من أفعال العماد وقد لا يحسن الاستنتاج أنّه يقع تحت كلّ صنف من الحمول عماد من ذات الصّنف. فاللّغة أكثر تعقيداً من ذلك وفعلاً فإنّه بقطع النّظر عن ورود أكثر من عماد واحد لكلّ حمل وتأثّر التّأويل الجهيّ — إلى حدّ ما- بكلّ عماد منتخب يحصل أن تتوفّر الوقائع على «تناسب» تختلف ميادين العمد فيه عن ميادين الحمول إلى جانب التّناسب المتوقّع:

أجرى زيد حديثاً مطوّلاً مع المدير العامّ

← زيد في حديث مطوّل مع المدير العامّ

وفي المثالين انتقال من فعل الأعمال إلى فعل الأحوال؛ ولنا في المثالين المواليين انتقال من الأحداث[1] إلى الأعمال[2]:

اضطلع زيد بمهامّ المدير العامّ

← قام زيد بمهام المدير العامّ

وينعكسان. ومن الأحوال[3] إلى الأحداث:

زيد على دين قومه

← يَدين زيد بدين قومه

= اتّخذ زيد دين قومه ديناً

1 ونذكّر أنّ المقصود في الاصطلاح ما قابل le procès أو l'événement.

2 = l'action

3 L'état.

= اعتنق زيد دين قومه

ونعتبر «دان» و«اتّخذ» و«اعتنق» -بعد موريس قروس[1]- توسّعاً في مفهـوم العمـاد، إلاّ أنّه توسّع لا يخرج عن الخصائص المتداولة للعماد في شكله المعياريّ.

والتّبرير الذي يمكن تقديمه ونحـن ننطلـق مـن الصّـورة «فعَـل الفعْـل» (= ضرب الضّرب» و«دان بالدّين») أنّنا بإزاء فضلة «داخليّة»[2] أي مـا يـوازي المفعول المطلق لإطلاقه، وهذه الفضلة الدّاخليّة هي بمعنى من المعاني صورة لما عليه الحمل الاسميّ بإزاء العماد على الأقـلّ في كـون العمـاد والاسـم الحملـيّ كالكتلة الواحدة؛ ونتبنّى في هذا السّياق موقفاً تركيبيًّا يتجاوز ظاهرة الاشتقاق الصّرفيّ التي تجعل من المفعول المطلـق مطلقـاً لكونـه يؤخـذ مـن لفـظ الفعـل[3] لنعتدّ، في المقابل، بالحذف، إمّا حذف العماد (في نظريّـة العمـاد) أو حـذف الفعل في الصّورة «فعَل الفعْـل» ولعـلّ هـذه الصّـورة، هـي نفسـها مـردودة إلى «العماد والحمل».

ضرب زيد عمراً ضربَ الحمير

= كان من زيد ضربٌ لعمرو ضَرْبَ الحمِير[4]

كما نعتدّ بخاصّة الاقتران الإحاليّ التي تجعل من فاعل العماد فاعلاً للحمل[5] وهو ما يلاحظ كذلك بالنّسبة إلى التّراكيب المعمّدة تعميداً موسّعاً وبالنّسـبة إلى التّراكيب «الدّاخليّة».

ومن الأفعال التي يُتوسّع بها والتي تحظى بتأويل جهيّ يؤثّر في معنى الجملة العامّ أخوات كان وأفعال الشّروع والتّحويل وأفعال أخرى:

أضحى زيد معتنقاً دين قومه

لزيد حنين إلى وطنه

= أصبح زيد يعاوده الحنين إلى وطنه

---

1 م. قروس (GROSS, M. (1981، ص 33-....

2 انظر صالح الكشو (2006).

3 وإن قيل مثل: جلس قعوداً وجلس القرفصاء.

4 انظر سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 34. («هذا باب الفاعل الذي تعدّاه فعله إلى مفعول»).

5 انظر م. قروس (GROSS, M. (1981، ص 33.

فعل زيد مكروهاً
= تفاقم فعلُ زيد المكروهَ

وتُعدّ هذه الأفعال أفعالاً عاملة[1] تدخل على الجمل البسيطة ذات العماد (كما تدخل على الجمل البسيطة العاديّة) فتجعل منها جملاً مركّبة:

زيد في نوم عميق
= (دخل + غطّ) زيد في نوم عميق

مارس زيد ضغطاً على عمرو
= أنهى زيد ممارسة ضغطه على عمرو

يتمتّع زيد بثقة كبرى في نفسه
= (أعطى + أفقد) $_{0}$ زيداً الثّقة في نفسه

وغالباً ما يشير م. قروس Gross, M. إلى هذه العوامل وهي مصحوبة بفواعلها، والمراد –عندئذ– أنّ العامل الجملة مكوّنة من الفعل العامل المتعيّن مع فاعله[2]، وسواء كان العامل الفعل (ضمن فئته المخصوصة في هذا السّياق من التّعبير عن الجهة) أو الفعل مع فاعله، فالإعلام الجهيّ المقصود هو نفسه. وسنعود إلى المسألة في القسم الموالي الخاصّ بالاسم.

1 انظر م. قروس (1983) Gross, M.: *Syntaxe et localisation de l'information*، تعريب صالح الكشو، ضمن **في النّحو التّحويليّ**، ص 192–...
2 م. قروس (1981) Gross, M.، ص 23–....

الاسم

0. في بعض المقدّمات

عادة ما تمثّل الأسماء والأفعال في التّقليد النّحويّ فئتين منفصلتين ثمّ تكرّس نظريّات أقسام الكلام هذا التّوجّه وتعطيه بعداً غير متوقّع يتجاوز الاهتمامات البيداغوجيّة بل والنّحويّة إذ لا يعدو أن يكون التّمثيل للاسم بكونه «رجل وفرس وحائط»[1] مجرّد إحالة إلى الموجودات الخارجيّة التي نعرفها بالتّجربة إزاء الفعل الذي لا يعرف لا بالمعاينة ولا بالمقابلة.

لقد بات من المبتذل أن يُقال إنّ اللّغات أكثر تعقيداً من كلّ الأنظمة النّحويّة حتّى المتقدّم منها فما بالك بالتّبسيط التّعليميّ البيداغوجيّ.

وتطرح مسألة معرفة الاسم من الفعل قضايا لسانيّة هامّة.

1.0 الجملة الاسميّة مق الجملة الفعليّة

لا حاجة إلى التّذكير بأنّ الجملة الاسميّة في النّحو العربيّ ما كانت صدارة الكلام فيه للاسم بقطع النّظر عمّا «يخبر» به وبأنّ الجملة الفعليّة ما كانت الصّدارة فيه للفعل؛ «فالخبر» مقدّم في هذه ومؤخّر في تلك؛ وقد يعتدّ بمفهوم «الخبر» من حيث هو الممثّل للحمل le prédicat إذ أنّ هذا الحمل هو الذي يحتمل صفة الاسميّ أو الفعليّ بغضّ النّظر عن موقعه من الجملة فـ:

ضرب زيد عمراً

جملة فعليّة لأنّ الحمل في فعل «ضرب» في حين أنّ «ضرب» في:

ضرب الجيش طوقاً أمنيًّا حول المدينة

فعل عماد وليس فعلاً عاديًّا (= توزيعيًّا) أمّا:

قام زيد بضرب عمرو

---

1 سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 12.

فجملة اسميّة لأنّ الحمل في اسم الـ«ضرب» و«قام» فعل عماد، كما تقدّم في القسم الأوّل حول «الفعل» من هذا الكتاب، ومثلما دار جدل في النّحو العربيّ حول أحقّية الجملة الاسميّة أم الجملة الفعليّة بالأولويّة في الكلام —وقد أوفيناه حقّه في مؤلّف سابق[1] ولا نزيد عليه– فإنّه يمكن أن يجري النّقاش حول معرفة إن كانت الجملة الاسميّة ذات الحمل الاسميّ هي الأولى أم الجملة الفعليّة ذات الحمل الفعليّ. ويتطلّب أشياء:

أ) أن يكون بين أيدينا تصنيف كاف للأفعال

ب) وتصنيف للأسماء لا يقلّ كفاية

ج) وتصنيف للجمل الدّنيا تكون كفيلة بالكشف عن بنية المعجم العربيّ.

هذا كلّه ممكن إلاّ أنّه لم يحصل شيء منه ولا نعرف بالضّبط «فوطوغرافيا» المعجم الذي نتحدّث عنه ولا حتّى الصّورة «القمريّة» (!) للأسماء، فيما يعنينا منها مباشرة. وما يمكن التّأكيد عليه، في سياق الاشتقاق التّركيبيّ للجمل وطبيعة هذه الجمل، هو حاجتنا إلى قائمة الأسماء الحمليّة ذات العلاقة الاشتقاقيّة بأفعال كلّ منها وقائمة الأسماء «المعزولة»[2] أو «المستقلّة»[3] أي تلك التي تبدو غير ذات صلة اشتقاقيّة بفعل أخذت منه وأخيراً بقائمة الأسماء الجامدة؛ ولا شكّ أنّ شرط إمكان توفّر هذه القائمات يقوم بدوره على رصد مجموع البنى النّحويّة التي تؤطّر عناصر القائمات الثّلاث في جمل دنيا أوّليّة minimales élémentaires.

وفيما يخصّ عناصر القائمات الثّلاث هذه فإنّه لا يمكن البتّ في حجم كلّ منها بشيء إلاّ ما كان من الفرضيّات السّائدة من أنّ العربيّة لغة اشتقاقيّة ممّا يعني توافقاً اشتقاقيًّا بين الأسماء والأفعال بحيث تعدّ الحمول الاسميّة التي لا مقابل لها بين الأفعال، بمعنى من المعاني مجرّد ثغرة معجميّة يستدرك عليها في الوصف بلوائح على حدة.

ومع ذلك فالقضيّة ذات بال، بل لعلّها حاسمة لمعرفة بنية المعجم العربيّ لأنّه إذا افترضنا —على سبيل المثال– أنّ الحمول الاسميّة غير المشتقّة

---

1 صالح الكشو (2000).

2 قروس، ق. (1986) GROSS, M.، ضمن *Langue française*، عدد 69.

3 قروس، م. (1981) GROSS, M.، ضمن *Langages*، عدد 63.

أكثر عدداً من نظائرها المشتقّة فهذا يعني أنّها —مع عُمَدها– الأولى قبل الأفعال أصلاً بحيث إذا استحضرنا مثل:

وضع زيد حدًّا للمشاورات

وضع زيد مشروعاً للإصلاح

وضع البرلمان دستوراً للبلاد

يكون الوضع الاعتباريّ لكلّ من «الحدّ» و«المشروع» و«الدّستور» مختلفاً مورفولوجيًّا عن صاحبه إذ قد يمكن قبول:

حَدَّ زيد المشاورات

بديلاً للجملة الأولى وليس مسلّماً به لاختلاف المعنى وهو معنى غير جهيّ

حدّ زيد المشاورات بلقاء واحد

* وضع زيد حدًّا للمشاورات بلقاء واحد

ولا يمكن قبول:

(شرّع + أشرع) زيد الإصلاح

بمعنى «الأمر المشروع [أي] ما بدأت بعمله»[1] نظيراً للجملة الثّانية؛ أمّا مثل:

؟ * دسْتَر البرلمانُ البلادَ

فلا وجود له؛ وله —إذا ثبت– وَقْعُه على نظام المعجم وكيفيّة مقاربته؛ والمراد بكيفيّة مقاربة النّظام المعجميّ مقاربة لا تأخذ في الحسبان أنّ الحمول الاسميّة غير المشتقّة مع عمدها أصل على حيالها فحسب بل أيضاً أنّ للحمول الاسميّة المشتقّة وعمدها الأولويّة على الأفعال، ويستتبع أنّ الجمل الاسميّة أصل من ناحية ومصدر التّركيب للجمل الفعليّة من ناحية أخرى على نحو:

أدلى زيد بصوته

← صوّت زيد

ولنا عودة إليه.

2.0 الكلمة مع الجملة

ما يمكن الاحتفاظ به في المقاربة المشار إليها هو —على الأقلّ– أنّ الجملة تمثّل الوحدة الدّنيا في التّحليل اللّسانيّ لا الكلمة؛ فسواء كان التّعاطي

1 انظر: **المنجد**، مادّة: (ش.ر.ع.).

مع الأفعال أو الأسماء فالمبدأ يبقى قائماً ؛ ومادام حديثنا متعلّقاً بالأسماء فالأمر منسحب عليها جميعاً بفئاتها المختلفة ممّا له مقابل لأنّه مأخوذ من لفظ فعله :

مارس زيد حقّه

أو ممّا لا مقابل له في الدّلالة المقصودة

مارس زيد الكرة

التي تفيد اللّعبة المعروفة وإن اشتقّ بعضهم الكلمة من «كور»[1] أو ممّا لا مقابل له أصلاً لأنّه دخيل :

مارس زيد الجنباز

أمّا الجامد فله شأن آخر في النّظريّة.

الجملة إذن أداة تحليل يعرف بها التّوليف الأدنى la combinatoire minimale للكلام، بغضّ النّظر عن طبيعة هذه الجملة أفعليّة كانت أم اسميّة ، أمّا الكلمة فلا تعدو أن تكون مكوّناً من مكوّناتها إلى جانب مكوّنات أخرى ولا أقلّ معرفة مقولة كلّ كلمة على حدة وعلاقتها بصاحبتها. هب كلمة «دستور»، فهي في مثل :

وضع البرلمان دستوراً للبلاد

(آنفاً) غيرها في :

مزّق زيد دستور البلاد

التي هي أقرب إلى المكتوب والمسجّل منه إلى المحفوظ في محلّه الأرفع ؛ وبين هذه وتلك مثلُ :

داس السّلطان دستورَ البلاد

كذلك بالنّسبة إلى كلمة «صوْت» في مثل :

أدلى زيد بصوته

(آنفاً) فإنّ أثر المكوّنات الأخرى المجاورة قد يفيد في «ترجمة» البديل اللّفظيّ من غير جذره إذ قولنا :

أدلى زيد بصوته في الانتخابات

مصدر

---

1 أي لفّ وأدار.

انتخب زيد

بل يبدو، في ضوئه، قولنا:

صوّت زيد في الانتخابات

على قدر من الحشو.

والمسلّم به في التّراث النّحويّ أنّ الأسماء تشتمل على الصّفات لأنّ هذه ليست قسيماً للأفعال لذلك تصنّف الجمل:

زيد غاضب

عمرو مغضوب عليه

بكر طويل القامة

إلخ... على أنّها جمل اسميّة تبعاً لصدورها لا محالة كما رأينا إلاّ أنّها وصفيّة أي قائمة على الصّفة باعتبارها مركز الحَمْل في هذه الجُمَل، وقد يرى أنّها تابعة لتوسعة اسميّة ظاهرة أو مقدّرة:

؟ زيد رجل غاضب

عمرو رجل مغضوب عليه

بكر رجل طويل القامة

بحسب رأي من سألناهم حدسهم، فتكون عندئذ اسميّة لا وصفيّة، كذلك:

زيد قامته طويلة

اسميّة لا وصفيّة. وفي كلّ الأحوال فإنّه لا مبرّر للتّفريط في علاقة (تحويليّة) تربط بين صيغ هذه الجمل المختلفة إذ الشّعور بكونها من مجرى واحد يبدو متمكّناً. وفي هذا السّياق من استغلال العلاقات التّحويليّة بين الجمل فإنّه كما يتمّ الرّبط بين الجمل الفعليّة والجمل الاسميّة (ذات العماد) واشتقاق الأسماء مباشرة من هذه الأخيرة فإنّه بالإمكان، بل لعلّه أكثر كفاية في الوصف[1]، الرّبط بين الجمل الاسميّة (بالمفهوم أعلاه) والجمل القائمة في حملها على الصّفة، ممّا يعزّز الشّعور بتبعيّة الصّفات إلى الأسماء (كما يصنّفها النّحو العربيّ)، وهي تبعيّة لا تلغي، مع ذلك، كون القائمة على الصّفة وصفيّة لا اسميّة:

غمّ زيداً ما يرى

= زيد في غمّ ممّا يرى

1 انظر م. قروس (1996) GROSS, M.، مجلّة *Langages*، عدد 121.

= زيد مغموم ممّا يرى

حَذِر زيد في عمله

= توخّى زيد الحذرَ في عمله

= زيد حذر في عمله

ونعتبر مثل:

(أصبح + بات + أمسى) زيد حذراً في عمله

توسّعاً جهيًّا لـ: «زيد حذر في عمله».

ومهما يكن من أمر، بقطع النّظر عن أنّ المسألة تتطلّب دراسة لذاتها، فإنّ ما رمينا إليه هو مجرّد الإشارة —في هذا السّياق— إلى أنّ الحمول تتوزّع إلى أكثر من اسميّة وفعليّة وإلى أنّ الوقوف على مقولة كلّ قسم من أقسام الكلام يتطلّب هو نفسه تحليلاً مسبقاً وإنْ بالحروف الأولى وينجرّ عنه بكلّ تأكيد ضرورة بيان البنى المتحكّمة في هذه الأقسام بمختلف صورها الموضوعيّة باعتبار كلّ حمل، ونذكر بالصّورة العامّة:

حمل (موضوع$_1$، موضوع$_2$، ...)

وبترجمتها إلى البنية

حمل ا$_0$ ا$_1$ W

وليست أقلّ عموماً وفيها يساوي الموضوع ا$_0$ الفاعلَ والموضوع ا$_1$ المفعول وW المفاعيل الضّروريّة في توسّع أقصى لكلّ الموضوعات الممكنة: كما فيما تقدّم من جملة:

صوّت زيد

= أدلى زيد بصوته

= أدلى زيد بصوته في الانتخابات

أو في:

(نال قسطاً + أصاب شيئاً) من الرّاحة

= استراح

عندما تكون الفضلة ضروريّة.

ويلاحظ بعد الاعتداد بالجملة قبل الكلمة أنّنا تخيّرنا الجملة الفعليّة أصلاً للكلام لقناعتنا أنّ أحقّية الجملة الاسميّة (بالمفهوم الذي تبنّيناه) بالأولويّة على الجملة الفعليّة ما زال أمراً مرتهناً بالاستدلال عليه.

1. ظاهرة الأسماء الحمليّة

1.1 الظّاهرة نحويًا

الظّاهرة في حدّ ذاتها ليست جديدة على العربيّة (انظر في القرآن {النساء 4، الآية 48} ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ ونعتبر بروزها نتيجة للمنهج. فإذا أخذنا مثال:

افْتَرَى إِثْمًا

فالقول بأنّ كلمة «إثم» من أَثِمَ قول نصطلح عليه بالاشتقاقيّ. فهل العلاقة بين «أَثِمَ» 〉 «الإثم» مباشِرةٌ أم غير مباشِرة؟ نراهن على أنّها غير مباشرة. فإذا كانت غير مباشرة فما هي الوسائط في ذلك؟

نقول:

1. أَثِمَ الإنسانُ

ونقول:

2. (افترى + ارتكب + أتى) الإنسان إثماً

والجملتان في تقريب أوّل تتعادلان دلاليًا بحيث إذا اعتبرنا الإضافة: «إِثْمُ الإنسان» فإنّ الجملة الثّانية تبدو على علاقة أقرب بهذه الإضافة من الجملة الأولى إذ اشتملت على الاسم المراد في الصّيغة المرادة.

وتُعتبر الجملة 2 من الوسائط في العلاقة بين الفعل «أَثِمَ» والاسم «إِثْم». بعبارة أخرى إنّ أصل التّحويل إلى الاسم la nominalisation مصدره العلاقة بين جملتين (كما في 1 و2). وهذا موقف في التّحويل (= الموقف التّحويليّ) غير الموقف الاشتقاقيّ الذي يشتقّ اللّفظ المفرد من اللّفظ المفرد «أَثِمَ» 〉 «إِثْم» أو كما هو الحال عند التّوليديّين الذين يشتقّون مثل «إِثْم الإنسان» مباشرةً من «أَثِمَ الإنسانُ» لسابق افتراضهم مثل «أَثِمَ» 〉 «إِثْم».

يستنتج منه أنّ:

1. التّحويل إلى الاسم هو الذي قاد إلى الدّراسات حول الأسماء ومنها الحمليّة.
2. دراسة الأسماء (ومنها الحمليّة) لا تتمّ إلاّ في إطار الجملة كما مرّ والجُمل

وحدها هي المفسرة لاستعمال الكلمات المفردة.

3. بروز «الظّاهرة» اللّغويّة عموماً يحتاج إلى «النّظريّات» والمناهج حتّى يتنبّه إليها إذا لم نقل حتّى تُفسَّر.

ولهذه الظّاهرة وبروزها من جهة أخرى علاقة متينة بدراسة الأفعال. فالأفعال في يوميّات البحث في إطار النّحو – المعجم دراستها متقدّمة على دراسة الأسماء. ولمّا كانت خصائص الأفعال منوطة في هذه الدّراسات بتوزيع موضوعاتها في مختلف البنى المكنة فإنّ النّظر في خصائص الأسماء في هذا الصّدد لم يَلبث أن أخذ أبعاداً جديدة بل إنّه يتنازع اليومَ اللّسانيّين موقفان يتمثّل أحدهما في القول بأنّ الأفعال هي التي تنتقي موضوعاتها وهو قول ناتج عن المرحلة الأولى في التّركيز على دراسة الأفعال ويتمثّل الثّاني في القول بأنّ التّفريع المقوليّ La sous-catégorisation للأفعال حاصل من طريق موضوعاتها.

ولا يبعد أن يكون التّسليم بتفاعل كلّ عناصر الجملة أنسبَ في إبراز خصائصها جميعها: أسماءً وأفعالاً.

2.1. فئة الأفعال U عند هاريس: تذكير

وننظر في بعض الإفرازات الخاصّة النّاتجة عن دراسة الأفعال وتصنيفها وبالتّحديد في فئة من الأفعال تعتبر لصيقة لفئة الأسماء التي تعنينا.

إنّ دراسة الأفعال وخصائصها منوطة بتوزيع موضوعاتها كما أسلفنا، ويشير إلى دور الأسماء. فإذا اعتبرنا بعض عناصر الإعمال في الجمل النّواة[1] من نحو إعمال الجملة:

I deny (أنكر) في الجملة He came (قَدِمَ) ← I deny that came (أنكر أن يكون قد قدم) فإنّ هذا الإعمال حسب هاريس يختلف عن الإعمال الموالي:

He studies eclipses → He is a student of eclipses
He studies eclipses → He makes studies of eclipses

هو يدرس علم الفلك (الكسوف / الخسوف)
← هو دارس (طالب) في علم الفلك

---

1 انظر هاريس (1964) HARRIS، الفقرة 2.

هو يدرس علم الفلك

← هو يقوم بدراسة علم الفلك

كما أنّ كليهما يختلفان عن الإعمال الثّالث التّالي:

He studies eclipses
He is studying eclipses

هو يدرس علم الفلك

← هو بصدد دراسة علم الفلك.

فالإعمال الأوّل —ويصطلح هاريس عليه بالإعمال W يتناول كامل النّواة K أي He came (قَدِمَ): الفعل والفاعل ويعمل جملة في جملة.

أمّا الإعمال الثّالث وهو بواسطة فعل العبارة to be (ولا يؤثّر في الإنقليزيّة إلاّ في الفعل بتصريفه للحال: be–ing) فيشار إليه بالإعمال Y. وقد يعنينا أمره في العربيّة إذا اعتبرنا الأسماء من قبيل: «صدد»[1] عناصر عماد اسميّة. وهذا مرتَهن بالاستدلال عليه في البحث[2].

وأخيراً الإعمال الثّاني وهو الإعمال الذي يعنينا ويصطلح عليه بالإعمال ∪. يعنينا هذا الإعمال لأنّ فئة (أو فئات) الأفعال فيه من إفرازات الدّراسات حول الفعل، ثمّ هو يعنينا لأنّ الأسماء الحمليّة ممّا يصاحب هذه الأفعال. هذا الإعمال بالمقارنة مع الإعمالين السّابقين يؤثّر —حسب هاريس— في الفعل وفضلته:

$$N\,t\,V\,\Omega \rightarrow N\,t \cup V\,n\,(P)\,\Omega$$

ا ز ف Ω ← از ∪ ف$_1$ (حرف) Ω ف$_1$

حيث: ا = الاسم

ز = الزّمان (زمان الفعل)

ف = الفعل

Ω = الفضلة

وحيث: ∪ = فئة أفعال الإعمال من الفئة المتعيّنة

1 داري صَدَدَ داره، أي قبالته وقربَه (ظرفاً) (**المعجم الوسيط**).

2 انظر IBRAHIM, A. H. (1996), *« Peut-on reconnaître automatiquement les supports lexico-sémantiques du non-fini en français et en arabe ? »*

ف$_{ا}$ = الفعل المحوّل إلى الاسم أي الاسم الحمليّ (ا = اسم).
الحرف = وهو عموماً of في الإنقليزيّة وإلاّ فهو يساوي صفراً أي مجرّد الإضافة في العربيّة.
() = الاختيار

انظر:

He studies eclipses
→ He makes studies of eclipses
→ His studies of eclipses

هو يدرس الفلك
هو يقوم بدراسة للفلك
← دراسته للفلك.

ويظهر تأثير الإعمال ∪ في الفعل وفضلته عن طريق تحويل الفعل إلى الاسم (ف ← ف$_{ا}$ = V_n → V) و«إضافة» الاسم المحوّل (= المشتقّ) إلى الفضلة[1] (بواسطة أو بغير واسطة).

ونذكّر أنّ هذا الاسم المحوّل / المشتقّ هو ما يتعارف عليه بالحمليّ كما أنّ فعل الإعمال l'opérateur في هذا الصّنف من الإعمال هو ما تمحّض لاحقاً إلى فعل عماد .V. sup في الاصطلاح واختصّ مفهوم «العامل» بأفعال الجعْل[2] أو المحمولة عليها كـ: تسبّب وأثار وأعطى عندما تدخل على الجملة من قبيل:

أثار زيد غضب عمرو
= أثار زيد # غضِب عمرو

ملاحظات:

1. الأسماء الحمليّة ليست أبداً أسماء حمليّة. بعبارة أخرى: الاسم الواحد إمّا حمليّ أو غير حمليّ. والأمر في ذلك يتعلّق بالاستعمال l'emploi:

قمت بالزّيارة مق (برمجت + أعلنت عن) الزّيارة.

---

1 درَس علم الفلك ← دراسة علمِ الفلك
ف Ω «الفضلةَ» ف$_{ا}$ الفضلة مضافة إلى ف$_{ا}$.
دَرَسَ علم الفلكَ ← دراسةُ علم الفلكِ.

2 انظر: م. قروس (1981) .GROSS, M، ص ص 25–30.

2. بعض الأسماء في استعمالها الحمليّ ليس لها مقابل فعليّ أي هي غير مشتقّة من فعل يكون معناه في معنى هذه الأسماء.

تولّي (الأمر + المسؤوليّة)، اضطلع بالمهمّة، قام بدور (/ لعب دوراً)، أدّى الأمانة، فسح المجالَ.

3. نقول في: قام الرّئيس بزيارة إلى قصر المعارض
زيارة الرّئيس إلى قصر المعارض
ولا نقول: قيام الرّئيس إلى قصر المعارض
كذلك لا نقول في مقابل: زيارة قصر المعارض
* قيام قصر المعارض
لأنّ «قام» فيه من معنى «انتصب»:
قام قصر المعارض على أنقاض بيت الحكمة
وليس هذا المقصود من جملتنا. وسوف نعود إليه.

3.1. في طبيعة الأسماء الحمليّة

تختلف هذه الأسماء عن الأسماء العاديّة ordinaires في كونها حمليّة. فطبيعتها إذن تتمثّل في كونها حاملة للحمل. ولتحديد معنى الحمل يمكن القول إنّه الحدث، إلاّ أنّ هذا لا يكفي نحويًّا لأنّه إن سلّمنا حدساً بأنّ «الضّرْب» مثلاً حدث في مقابل «الكتاب» فإنّه لا يعلم من مجرّد كلمة «الضّرب» لا ممّن قام به ولا ممّن وقع عليه، وقد لا يُحتاج إلى مثل هذا «الإعلام» في كلمة «الكتاب» بينما يحتاج إلى ذلك في كلمة «الضّرب» فإنْ كان حدث «الضّرب» في حدّ ذاته لصيقَ هذا الإعلام فهذا يعني أنّه في حاجة إلى أن يُستعمل في الكلام كي يتحدّد؛ لهذا نقول في حدّ الحمل: إنّه كلّ عنصر معجميّ ممّا إذا ظهر في الكلام كان في حاجة إلى موضوع له على الأقلّ ويمثّل له على النّحو التّالي:

الحمل (س، (ي))
= القيام (س): قيام زيد
= الضّرب (س، ي): ضرب زيد عمراً (ضرْب زيد عمراً).

ويسمّى تمثيلاً للبنية الموضوعيّة للحمل. ومعلوم في هذا السّياق أنّ المصادر ترث بناها الموضوعيّة عن أصولها التي في الاشتقاق، على الأقلّ في النّحو العربيّ.

وواضح أنّ مثل هذا لا يتوفّر في كلمة «كتاب» فقولنا مثلاً:

كتاب زيد

لا يستفاد منه أنّ زيداً «فاعلُ» الكتاب (اسمًا «عاديًّا»)؛ كذلك بالنّسبة إلى الاسم العلَم «زيد» في الفروق الحدسيّة بينه وبين حدث الضّرب مثلاً، فإنّه لا يُفهم من زيد مفرداً ما يفيد الحدث مبدئيًّا، ولعلّه لا يُفهم منه ذلك أيضاً وإن أُدْرِج في الكلام كما في حال «الضّرب» ومع هذا فللأعلام وضع خاصّ بين الأسماء إذ تعتبر -عند اللّسانيّين وأهل المنطق- حمولاً في التّسمية des prédicats de dénomination لأنّها منتهية إلى قولنا في مثل:

(هذا) زيد

= (هذا) صاحب هذا الاسم الذي هو زيد[1]

فكأنّنا قلنا: سمّي هذا الشّخص زيداً.

كذلك يوحي قولنا في حدّ الحمل الاسميّ وضرورة وقوعه مصحوباً بموضوع له أنّ بعض الفئات الخاصّة من الأسماء (مثلها مثل الأسماء الأعلام) تحتاج أبداً إلى موضوع لها. وفي هذا السّياق يذكر ف. كيفر (2000) F. KIEFER أربع فئات:

- الفئة الأولى تتضمّن «**أسماء القرابة والنّسب**»: الأخ والعمّة والزّوج والجدّ
- الثّانية «**الجهة الملازمة**» كالطّرف والجانب والوسط
- الثّالثة «**الأصل والصّورة**» كالنّسخة والنّظير والشّبه والزّوج
- والرّابعة «**المناسبة**» كالعرس والحفل والميلاد والمئوية إلخ...

وكلّها ألفاظ تفيد إسناد النّسبة إضافة أو عطفاً. ويورد ف. كيفر F. KIEFER الأمثلة التّالية في ذلك:

? le frère est malade vs le frère de M. est malade

(؟ الأخ مريض مق أخو م. مريض)

? la fin a été intéressante vs la fin du film a été intéressante

(؟ النّهاية كانت مفيدة مق نهاية الفيلم كانت مفيدة)

والواضح -بهذا المعنى- أنّ المقصود بالحمل ههنا -فيما يذكره ف. كيفر F. KIEFER ويحتجّ له- الحملُ الدّلاليّ لا الحمل النّحويّ، إذ قولنا

1 انظر: ابن جنّي، **الخصائص**، III/27–28. وانظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، I/27. وانظر: ف. كيفر (2000) KIEFER F.، نشريّة Bulag، عدد خاصّ.

تجويداً للكلام

نهاية الفيلم

بدل

النّهاية

مثلاً لا يعدو أن يكون انعكاساً في اللّفظ لما هو من المسلّمات في الوجود، فالنّهايات نهايات الأشياء؛ كذلك «الأخ» لا يكون أخاً حتّى يكون أخاً لأخيه ولا يكون «الطّرف» طرفاً حتّى يكون له مقابل، و«النّظير» لا يكون نظيراً حتّى يكون له أصل، كذلك المئويّة مئويّة لشيء مّا أبداً، ويعني أنّ الفضلة، موضوعاً ضروريًّا ههنا (كالمضاف إليه على سبيل المثال) غيرُ الفضلة في مثل:

ضرْب زيدٍ عمراً يزعجني

فـ«عمرو» فضلة ضروريّة في التّعدّي كذلك «زيد» فضلة أي مضاف إليه، إلاّ أنّها «فاعل» في المعنى أي فاعل دلاليّ. ومن حيث هي كذلك —أي فاعل— يصحّ فيها كونها موضوعاً ضروريًّا؛ ولا إشكال أنّ الفاعل النّحويّ في قولنا:

يزعجني ضرْبُ زيدٍ عمراً

هو «الضّرب». وهذا في حدّ ذاته يثبت أنّ زيداً في الجملة الأولى ليس فاعلاً نحويًّا لأنّه لا يكون فاعلان (نحويّان) للجملة الواحدة وإلاّ تحوّلت الجملة إلى جملتين ولزم البحث عن فعل لهذا الفاعل الثّاني.

ويلاحظ أنّ الأسماء أعلاه من قبيل الأعلام أو الفئات الخاصّة من الأسماء التي يذكرها كيفر KIEFER ليست أحداثاً طارئة événementiels وإنْ اعتبرت من الحمول ويلزم منه أنّه من الحمول ما لا يعبّر عن الحدث الطّارئ وإن كان الجاري أن يعبّر الحمل عن مثل هذا الحدث، أي ما كان طارئاً ووقع.

وللتّركيز على الأسماء المشتقّة (المحوّلة) déverbaux نؤكّد على ما دأبت عليه الأنحاء الهاريسّيّة في اعتبار الاشتقاق اشتقاقَ الجملة من الجملة وهذا منسحب على التّحويل إلى الاسم —لا محالة—؛ لهذا كان غيرَ كاف، في المصادر نفسها، أن يُحدّ معنى الحمل فيها من أنّه الحدث. وفي هذا السّياق ينبغي العود إلى الملاحظتين الأولى والثّانية المتعلّقتين بتصنيف هاريس للإعمال:

ذكرنا (في الملاحظة الأولى) أنّ الاسم المشتقّ اسم حمليّ (مق الاسم الجامد) وقلنا إنّه كذلك أبداً (في التّركيب) كما في المثال الذي أوردناه من نحو:

قام بزيارة

مق برمج زيارة

نضيف، فيما يتعلّق بمفهوم الحدث، أنّ لفظ «الزّيارة» في كلتا العبارتين «قام بزيارة» و«برمج زيارة» يفيد حدثاً إلاّ أنّه يلاحظ أنّه ليس في هذا ما به نميّز بين «الزّيارتين»، فكان لا بدّ من التّفكير فيما يميّز بينهما: من ههنا القول بضرورة اللّجوء إلى التّركيب أي النّظر إلى جملة العَلاقات التي تربط بين الألفاظ في الجمل البسيطة أصلاً: كالعلاقة بين «برمج» و«الزّيارة» و«قام» و«الزّيارة» مثلاً أي العلاقة بين الحمل وفضلته إذ نقول: «برمجة الزّيارة»

في مثل:

برمج الرّئيس زيارة إلى قصر المعارض

ولا نقول «قيام الزّيارة» في:

قام الرّئيس بزيارة إلى قصر المعارض

كذلك نقول:

البرمجة إلى قصر المعارض

ولا نقول:

* القيام إلى قصر المعارض.

فهذا الإمكان من جهة والامتناع من جهة ثانية يفيد، بالنّسبة إلى كلمة «الزّيارة» في علاقتها بالفعل ومن حيث هي فضلة، أنّ الواقع أنّنا بإزاء مدخلين لنفس الكلمة أي بإزاء استعمالين لها ومضمونهما أنّ الحدث، مع فعل «قام» ينحصر في «الزّيارة»؛ وهو حدث يفيد الحمل بينما هو مع فعل «برمج» لا يفيد حملا بل الحدث في فعل «برمج»؛ وواضح –بهذا– أنّ الحدث مفهوم معنويّ، في مقابل المفهوم الدّلاليّ النّحويّ الذي هو الحمل.

ومن الفروق بين المدخلين في «الزّيارة» أنّ الزّيارة مع «قام» هي المنتقية للفاعل (الرّئيس) وأنّها مع «بَرْمَجَ» (= «برمج زيارة») غير منتقية له، إذ يضطلع بهذا الدّور فعل «برمج».

كذلك بالنّظر إلى الفضلة أي «الزّيارة» فلا تبدو هذه الكلمة فضلة لـ«قام» مثلما تبدو فضلة لـ«برمج»؛ فهي مع «قام» أقرب إلى فضلة المفعول المطلق (انظر: قام القيام الطّويل) أو الفضلات الملابسة objets appropriés (انظر:

أرهقت زيداً ⟨ أرهقت أعصاب زيد ونال التّعب من زيد ⟨ نال التّعب من (نشاط +، حيويّة) زيد) منها إلى المفعول به كما هو مع «برمج» في «برمج زيارة». إذن ليس الحدث وحده مقياساً لمعنى الحمل وإن كان الحمل في ذاته حدثاً وليس دوراً، إذ المقصود تخليص الأحداث بعضها من بعض بإقحام مفهوم التّركيب / الاستعمال أي الجملة البسيطة في النّهاية.

وقبل النّظر في تصنيف الأحداث نشير بالنّسبة إلى الملاحظة الثّانية المتعلّقة بغياب المقابل الفعليّ لبعض الأسماء الحمليّة والتي قد تدحض فرضيّة اشتقاق الجملة من الجملة بل وانسحابَ ذلك على التّحويل إلى الاسم نشير إلى أنّ المسألة تعود إمّا إلى شغور حقيقيّ في اللّغات الطّبيعيّة ومنها العربيّة أي إلى ثغرات فيها —وهذا ممكن– وإمّا إلى تطوّر الألفاظ داخل اللّغات أي إلى إنحاء grammaticalisation معيّن يشمل صلة الأفعال بالأسماء. ويلاحظ في كلتا الحالتين أنّ الأمر منوط بالبحوث التّاريخيّة التّزمّنيّة diachroniques للاستعمال اللّغويّ ونعني—من هذا المنظور– تحوّل العَلاقات في التّركيب بين جملة وجملة. فإذا أخذنا على سبيل المثال الاسم الحمليّ التّالي: «الفرصة» (= التّجربة) في عبارة:

(تحيّن + استغلّ + اغتنم + انتهز) الفرصة

وإذا نظرنا في المعجم (الوسيط مثلاً) وجدنا ما يوحي بمثل ذلك التّحوّل الذي نفترضه من قبيل أنّ التّركيب في الأصل:

أَفْرَصَتْهُ الفرصة

أمكنته، و

«افترص الفرصة»

انتهزها، ثمّ تحوّل إلى العبارة المعمّدة؛ ولا يعني هذا التّحوّل تطوّراً في الزّمان أبداً، فقد يتعاصر الشّكل المفرد synthétique (= أَثِم) والشّكل المعمّد (= افترى إثماً) وحتّى الشّكل «المطلق» والشّكلين المفرد والمعمّد (جرى مجراه = جرى = أخذ مجراه).

4.1 في تصنيف الأحداث

يصنّف اللّسانيّون، منذ فاندلار ز. VENDLER Z.[1] الأحداث les procès إلى «أحداث حالات» états و«أحداث أعمال» activités و«الأحداث المتحقّقة» les procès accomplis و«الأحداث المنتهية» les procès achevés.

أ. **الأحداث الحالات**: تتمتّع الأحداث المعبّرة عن أحوال الذّات[2] بدوامها؛ فهي لا مبتدأة ولا منقطعة في الزّمن وذلك ساعة الحديث. فقولنا:

الهادي بليد

مثلاً لا يحتمل التّأويل الظّرفيّ من نحو:

؟ نجل جارنا كسلان (اللّيلة + في لمح البصر)؛

وكي يكون مثلُ:

الهادي بليد اللّيلةَ

مقبولاً ينبغي انتخاب ظروفٍ تداوليّة خاصّة من قبيل:

الهادي اللّيلةَ بليد على غير عادته

ممّا يعني الخروجَ عن قيد وقت التّلفظ. ولعلّه أظهر مع الصّفة في مثل:

نجل جارنا البليد لا ينتبه بكرة

حيث الصّفة «ثابتة لازمة»[3] وهي غير الصّفة المنتقلة كما في باب الحال. ويلحق فاندلار VENDLER أسماء الصّفات المعبّرة عن العادة والتّقليد بالأحوال القارّة[4].

ب. **الأحداث الأعمال**: الأحداث المعبّرة عن الأعمال تجري في الزّمن دون انقطاع؛ فهي إذن متّصلة وغير محدودة من هذه الجهة. وفي التّحقيق يمكن القول إنّ اتّصال هذه الأحداث في الزّمن أمر مفهوميّ. ومن هذا المنظور فإنّ الأعمال مثلها مثل الأحوال الطّارئة ينبغي أن تكون غير متّصلة. وعلى

---

1 فاندلار VENDLER Z., (1967)

2 انظر: ابن يعيش، باب الصّفة.

3 ابن يعيش، 64/II. تأمّل دور الألف واللاّم في التّفرقة بين الثّابت وغير الثّابت من الصّفات.

4 لاحظ أنّ الأفعال المعبّرة عن الحال verbes statifs في هذا السّياق أفعال لا تفيد الحدث الطّارئ من نحو «أحبّ» و«عَلِمَ» و«شَمِلَ» و«مَلَكَ» و«وَجَبَ» و«لَزِمَ» و«أَمْكَنَ» فهي من الأفعال الموجّهة verbes modaux.

عكس ذلك فالأحوال القارّة الثّابتة هي وحدها المتّصلة وغير المحدودة أي غير المقصورة، أمّا الأعمال فكلّ حدث مستقلّ بذاته في الخارج وكان [+ دينامي] [+ dynamique] [- مقصور] [- Ponctuel]. (انظر أفعال الحركة) ومن هذه الأحداث الأعمال ما كان علاجاً أي ما افتقر في وجوده إلى استعمال جارحة ونحوها من قبيل: الأكل والشّرب والمشي والجري[1]، وإن كان منها ما يكون معاوداً Répétitif كما في الضّرب والرّكل.

وكذلك ما كان غير علاج من هذه الأحداث وهو ما تعلّق بالقلب مثل: الفهم والذِّكْر حيث لا يتصوّر ذكر غير متّصل أو فهْم محدود زمناً (لا عقلاً لأنّ الفهم المحدود من جهة العقل أمر شائع!).

ج. **المتحقّق من الأحداث**. وهذه الأحداث هي من نحو: أكل خبزاً ومشى شوطاً وصلّى ركعة، وهي محدودة في الزّمن أي أنّ لها في ذلك بداية ونهاية عكس الأحداث المعبّرة عن الأعمال إلاّ أنّها على غرار هذه الأخيرة غير مقصورة [- ponctuel] في الزّمن، قابلةٌ للاستمرار فيه: * المشي شوطاً في الثّامنة مقابل المشي شوطاً في ربع ساعة. قارن بـ:

il écrit une page en un ¼ d'heure.

(يكتب صفحة في ربع ساعة)

* il écrit une page à 8 heures

(يكتب صفحة في السّاعة الثّامنة)

د. **الأحداث المنتهية** وهي من قبيل: الإقلاع والانفجار والاندلاع والمرور إلخ... فهذه جميعها عكسُ أحوال الذّات التي تُعتبر لا محدودة (= لا مقصورة). بعبارة، يعتبر المنتهي من الأحداث [+ مقصور] و[+ دينامي][2] بينما تعتبر الأحوال [− دينامي] غير ذات حركة.

جميع هذه التّصنيفات للأحداث دلاليّة جهيّة، وتبدو حدسيّة وهذا صحيح. لذلك هي في حاجة إلى الرّوائز التي تثبّتها لسانيًّا. فنحن لا نقول

1 ومنها ما كان متعلّقاً بالحواسّ كالإبصار والمشاهدة.

2 انظر أفعال الحركة.

على سبيل المثال:

* الوضع بصدد الانفجار

ولا نقول:

* أخذ الوضع في الانفجار

إذ تعتبر كلمة الانفجار –أو هكذا نتقبّلها– نتيجةً للتّفجّر، لهذا نقول:

الوضع آخذ في التّفجّر

ولا نقول:

* هو آخذ في الانفجار

وإلى مثل هذا يشير كيفر ف. F. KIEFER (2001) من نحو:

La destruction de la ville par les bombardements est le but de l'ennemi

(هدم المدينة بإلقاء القذائف هو هدف العدوّ)

Le pays a subi de terribles destructions

(أصاب المدينة هدم مروّع)

حيث تفيد كلمة destruction (هدم) في الجملة الأولى الحدث الذي من جنس العمل والحركة بينما تفيد في الثّانية النّتيجة أي الحالة المنتهية.

قارن بـ:

بناؤك الدّار لا يعجبني

مق بناء الدّار لا يعجبني

وكذلك:

بناء الدّار على هذا النّحو لا يعجبني

مق ؟ بناء الدّار على هذا الشّكل لا يعجبني.

وواضح أنّ الرّائز الصّدديّ لا يجوز في الصّفات الثّابتة أيضاً كـ: بليد ونجيب، وطويل وقصير، وعاقل وأحمق، وقائم وقاعد، وسقيم وصحيح، وفقير وغنيّ، وشريف ووضيع، ومكرم ومهان[1] بينما يجوز في مثل التّكاسل والتّطاول والتّحاور إلخ ممّا هو من الصّفات المنتقلة المفيدة للحركة أي لما يفعله الموصوف[2].

وقد رأينا رائز الظّرف من قبيل: اللّيلة والسّاعة والآن، وجميعه لا

1 ابن يعيش، 46/III.

2 نفسه، 55/II.

يتلاءم والأحداث الثّابتة.

انظر أيضاً:

* أقنعته بـ(*الحمق + التّحامق) أمام المحكمة
* أقبل (* أعرج + متعارجاً).

والرّوائز كثيرة، إلاّ أنّ الحيطة معها حذر منهجيّ لا بدّ منه؛ فقد لا يجوز القول:

* القنبلة بصدد الانفجار

مق القنابل بصدد الانفجار

على الجمع، إلاّ أنّه رائز لا يسحب آليًّا على ما كان من جنسه من نحو:

(الرّيح + الرّياح) بصدد الهبوب.

وقد يبدو هذا الحدث أو ذاك، عند التّحسّس الحدسيّ على صفة كذا كأن يُرى في كلمة «النّوم» حدث يلابسُ الأحوال، إلاّ أنّه في اللّغة عمل من الأعمال. لهذا قيل:

هو (بصدد + آخذ في) النّوم

بل وقيل:

هو ذاهب في النّوم،

ونقول:

نومك (السّاعةَ + ساعةً + ساعاتٍ) هدّأ من أعصابك

كذلك بالنّسبة إلى حدثِ الصّوت والرّيح وغيرهما، فقد يجمعهما كونهما من المتحقّق بين الأحداث فنقول:

سمعت صوتاً

و:

سمعت ريحاً (تعصف)

إلاّ أنّهما ليسا على نفس القدر من الخصائص في رجوعهما إلى هذا الحدث، فنحن نقول:

انتشر الصّوت

ولا نقول:

انتشرت الرّيح

ممّا يعني أنّ من بين هذه الأحداث ما هو فيزيائيّ كالصّوت وما هو أنوائيّ –

جوّي كالرّيح.

ونرى أنّنا على عتبة بحث آخر يتعلّق بطبقات الأشياء من الأسماء les classes d'objets وسوف نعود إليه مباشرة.

ما ينبغي الاحتفاظ به هو أنّ تقسيمات فاندلار VENDLER للأحداث تضع الباحث على طريق التّصنيف الدّلاليّ الجهيّ لها وأنّ اعتماد الرّوائز اللّسانيّة في شأنها مُدمجٌ لها في صميم التّحويل. ولعلّ هذا الإدماج هو ممّا يطال الدّلالة في ذلك فيجعل منها —أي الدّلالة— مبحثاً منضوياً تحت النّحو كما في نظريّة النّحو المعجم وإطار البحث في الطّبقات الدّلاليّة للأشياء، حمولاً وموضوعاتٍ.

وقبل عرض تصنيفات ق. قروس GROSS, G. للحمول الاسميّة نشير إلى أنّ حديث هاريس HARRIS (1991) في هذا السّياق يدور حول تعيينه لِما هو من الأحداث events فالأعمال[1] actions ثمّ الأحوال[2] states وجميعها عنده «أحداث» (= «جمل») تعكسها البنية.

يصنّف ق. قروس GROSS, G. (وهو صاحب المبحث في الطّبقات الدّلاليّة للأشياء) الأحداثَ (الحمول توسّعاً prédicats) إلى: أعمال وأحوال وأحداث طارئة وأحداث للعاقل. وقد اختصرناها قبل هذا إلى أحداث وأعمال وأحوال.

- **الأعمال** actions: تتطابق هذه الفئة وتصنيف فاندلار VENDLER. ويمكن روزها بواسطة الفعل العامّ «فعل»:

ضربتُه أكثر ممّا فعلتَ
بكتْ الخنساء أخاها أكثر ممّا فعل عمُّه
نصحتُه أكثر ممّا فعل أبوه
* سقط الحائط أكثر ممّا فعل زخرُفُه
ضرْبُك إيّاه كان فعلاً تُحْمَد عليه
بكاء الخنساء أخاها فعلٌ ينمّ عن حبّها له

(انظر: فعل الطّلب وفعل التّحضيض وفعل النّهي وغيرها ممّا هو «فعل

1 هاريس HARRIS (1991)، ص 331.
2 **نفسه**، ص 334.

عمل»).

والأعمال كثيرة ومتعدّدة ضمنها الإعمال العامّة (قام بـ(رحلة + جولة)) والسّلوك (تقمّص (شخصيّة + دور) W والجريمة (أتى (جريمة صفة + وزراً صفة)) والحرب (شنّ (الحرب + الهجوم)).

- **الأحوال**: وتقابل هذه الفئةُ فئةَ الأعمال بحيث لا يصحّ فيها مثلُ «فَعَلَ»:

* فِعْل سقوط الحائط

مق فِعْل إسقاط الحائط إلخ...

ومن قال فِعْل السّقوط فالمقصود بالفعل المفعول أي مفعول السّقوط:

تضرّرت السّيّارة بفعل سقوط الحائط

= تضرّرت السّيّارة بمفعول سقوط الحائط.

ومن الأحوال الأحوال الظّاهرة (أبدى (قلقاً + انزعاجاً)) (تماثل إلى الشّفاء + العافية)) والأحوال الباطنيّة (بـ(ـه سقم + عينيها (حور + حول)) لاحظ: (* به قلق؛ * أبدى سقماً). ومن الأحوال: (ذو (مال + رمّة + قرط)).

- **الأحداث الطّارئة**: ويصحّ فيها كلّ ما كان من قبيل حَدَثَ وهي الأفعال العامّة مثل طرأ وجدّ وحصل وغيرها:

حَدَثَ زلزال بالجزائر

جرت المقابلة أمس في ملعب الطّيّب المهيري

ومن هذه الطّبقة «حوادث» الطّرقات (جدّ الحادث على الطّريق السّيّارة) وحديثُ البعث والقيامة (حَقّت (النّازلة + القيامة)) والحدث الفرديّ (اعتنق حمزة الإسلام) والجماعيّ (سرت العدوى بين النّاس)[1].

أمّا **الأحداث الحاصلة للعاقل** فهي الأحداث المستفهم عنها بـ«مَنْ» بحيث لا تصحّ إلاّ من عاقل كأن يُسْتَفْهَمَ ممّن كان المنع في مثل:

- مَنْ منعك؟

---

1 بمعنى: أعْدتهم.

- زيدٌ
- ما مَنَعَك؟
- * زَيْدٌ

كذلك في مثل:

- مَنْ اجتمع ههنا في هذا المكان؟
- المصلّون مق * حيوانات البريّة

قارن بـ:

- مَنْ تجمّع ههنا في هذا المكان؟
- الأساتذة مق * كلاب الحيّ

حيث يقال: هذا مكان تجمّع الحيوانات ولا يقال: * هذا مكان اجتماع الحيوانات إذ يفترض في الاجتماع ما لا يفترض في «التّجمّع» من قصد ونيّة ممّا يعني أنّ فساد الجواب بـ«كلاب الحيّ» مردودٌ في النّهاية إلى السّؤال بـ«مَنْ»؟

أمّا المقولات الجهيّة في حدّ ذاتها فهي عند م. قروس[1] التّالية:

- **الجهة المنقطعة** aspect ponctuel كما في الفعل «اندلع»

اندلعت الحرب

* أخذت الحرب في الاندلاع

- **الجهة غير المنقطعة** وهي الجهة ذات المدّة وتقابل الجهة المنقطعة وخي كم قبيل الفعل «قرأ».

قرأت مدّة (امتدّت بي القراءة)

واصلت القراءة

وللحدث غير المنقطع بداية ونهاية وهما مقولتان صالحتان للتّعبير عن المُدد التي **تسبق**، **تلي** أو **تؤطّر** مدّة الحدث.

- **جهة التّواتر** fréquence وتوافق أحياناً تكرارَ الحدث (أو معاودته) (= ضربته ثلاث ضربات) وأحياناً تجزّئه إلى وحدات تشكّل الحدث كاملاً

وزّعته إلى ثلاثة أقساط

1 قروس، م. GROSS, M. (1999). *Langages*، عدد 135.

أعطيته إيّاه ملعقة ملعقةً.

ويضيف م. قروس .GROSS, M إلى هذه اللاّئحة معنى «**السّرعة**» vitesse، وهو معنى قريب من معنى التّواتر (والمثال الذي يذكره هو التّالي:

Luc se dépêche de manger

(أسرع لوك في الأكل).

أمّا ق. قروس .GROSS, G فيذكر الجهات التّالية[1]:

- جهة **الشّروع** aspect inchoatif أي بداية الحدث وفئة الأفعال فيها معروفة في العربيّة. ويلاحظ ق. قروس .GROSS, G أنّ هذه الجهة لا تتلاءم والحمولَ المنقطعة.
- جهة **الانتهاء** aspect terminatif وتوافق زمن نهاية الحدث (إذ قد يختار المتكلّم التّعبير عن نهاية الحدث بدل البداية أو الشّروع):

علّقت حماس عمليّاتها

وللتّعبير عن نهاية الحدث:

انقطع زيد عن الدّراسة

- الجهة **المتوّجة** aspect téléque والمقصود الحالة التي تستدعي عملاً سابقاً كما في المقابلة التّالية:

زيد مرتاح النّفس

مق بلغ زيد راحة النّفس المنشودة

حيث يعبّر فعل «بلغ» عن اتّصال راحة النّفس بعمل متقدّم عليه بحيث تعتبر الحالة الرّاهنة تتويجاً لسعي ناجح.

- جهة **الحدث المتكرّر**:

جدّد زيد العهد»

و:

أعاد زيد السّؤال

و:

---

1 انظر بحثه ضمن مجلّة *Langages*، العدد 121.

كرّر زيد التّحذير

و:

اجترّ زيد الكلام

- **جهة الصّدد**:

هو بصدد إعداد خطابه

ما زال يُعِدّ نفسه للمقابلة

- جهة «**أفعل**» aspect intensif ويشير ق. قروس GROSS, G. إلى أنّه يشمل الأعمال والحالات والأحداث الطّارئة:

أشبعه ضرباً

استشاط غضباً

وتعتبر الأفعال التّالية عُمداً (جهيّة) تفيد ما تفيده «أفعل» مع الصّفة:

أغلق ‹ أوصد

هدم ‹ دكّ

حك ‹ دلك وفرك

5.1. مكوّنات الأسماء الحمليّة

والمقصود مكوّنات الحمل التي تحملها هذه الأسماء وتشمل كلّ العَناصر المتعلّقة بالاسم الحمليّ ما عدا الحروف من قبيل «الباء» في مثل «قام بالزّيارة» التي تُعتبر علامة من علامات التّعميد كما في قام + الباء إذ يستعمل هذا الفعل عماداً كما يُستعمل توزيعيًّا كما في مثل: قام صباحاً وقام إليه وقام به أي بشؤونه، عالَه وقام عليه.

وننبّه إلى أنّ «الباء» في

قام به

هي غير «الباء» في

قام بالزّيارة

كما أنّ «إلى» في

قام إليه ليقبّله

هي غير «إلى» في

قام بزيارة إلى مأوى العجّز

كذلك «على» في

قاموا عليه قومةَ رجل واحد

هي غير «على» في

قام على بناء هذا المسجد الوليّ الصّالح

وترد الحروف كلّها —تقريباً— مع الأفعال المعمّدة؛ نقول مع «الباء»:

ألقى الوضع بظلاله على اللّقاء

حظي زيد بالاهتمام والعناية

أحاط زيد عمراً برعايته

ومع «إلى»:

ثاب زيد إلى رشده

ومع «على»:

طفا الكتاب على السّطح

وقف الضّيف على الوضع

ومع «في»:

دخل زيد في الطّاعة

وضع زيد عمراً في الصّورة

ومع حرف «اللام»:

لي أمل كبير في النّجاح

ومع «من»:

جاء من تحتُ[1]

وكأنّ المراد: «تَحَتَ»[2].

ومن العناصر المتعلّقة بالحمل الاسم الحمليّ نفسه ويكون بالأساس اسماً مجرّداً (مق جامد) أي مصدراً وتختلف صيغه باختلاف العماد فيه كقولنا:

أحاطه علماً

على المصدر غير الميميّ و

ضرب موعداً

1 انظر: **المنجد**، مادّة: (ت.ح.ت.).

2 ومن قبيله: طفا على السّطح = «سَطح».

على المصدر الميميّ

مق * ضرب وعداً.

ونقول:

أعطى (وعداً + موعداً)

مق أطلق وعداً

دون:

* أطلق موعداً

ونقول على المصدر الصّناعيّ كذلك:

أضفى المشروعيّة على حربه ضدّ الإرهاب

و:

اضطلع بالمسؤوليّة

وعلى مصدر المرّة:

عرف الاقتصاد انتعاشة

إلى آخر هذه الصّيغ من المصادر.

وقد يرد الاسم الحمليّ اسماً جامداً وهو من نحو:

وضع زيد حجر الأساس لمشروعه

وضع زيد حدًّا لشغبه

ركب زيد رأسه

ويلاحظ أنّ كلّ هذه الأسماء لا تحتفظ بكلّ خصائص الجماد في هذا الاستعمال. فنحن نقول حجر وحجارة وحدّ وحدود ورأس ورؤوس.

والجمع والتّبعيض خاصّتان من خصائص الجماد، غير أنّ هذا جميعه لا يجوز في مثل:

* وضع زيد حجارة الأساس لمشروعه

* وضع زيد حدوداً لشغبه

في معنى: كفّ؛ وقولنا:

ركبوا رؤوسهم

لا يلغي:

ركبوا رأسهم

كذلك إذا استعضنا عن هذه الأسماء بألفاظ مرادفةٍ لها في التّعبير نفسه

فإنّ المقابل لن يكون مفيداً لنفس المعنى:

* وضع زيد صخر (الأساس + الزّاوية) لمشروعه
* وضع زيد حاجزاً لسلوكه
* ركب زيد (قرنه + هامته + أنفه).

ويستفاد منه أنّ هناك تراتُباً بل واسترسالاً في النّهاية بين الحقيقة والمجاز من خلال هذه التّعابير. فإنْ كان التّأويل للعماد فيها يأخذ منحى المجرّد فإنّ هناك فرقاً —مع ذلك— بين:

وضعِ حجر الأساس ووضع حدًّا وركب رأسه في أنّ التّعبير الأخير يبدو أكثر «تجمّداً» من سابقَيْه وفي أنّ مركز الحمل —في التّعبير الأوّل— قد يكون في لفظة «الأساس» (〉 أسَّسَ) لا في كلّ الإضافة أي الكلمة المركّبة (= حجر الأساس).

كذلك قد يكون هناك تدريج من حيث التّجمّد في قولنا:

ركب زورقاً 〉 ركب البحر 〉 ركب رأسه.

إنّ معرفة الحقيقة من المجاز —وبناء عليه تخليص المقبول من عدم المقبول فيه – ليس أمراً هيّناً، فهو لا يقف عند حدّ الفرق بين المجرّد والجامد من الأسماء بقدر ما يقوم على علاقة كلّ منهما بالعماد المنتقى في هذا السّياق وبصفة أدقّ على درجة الملابسة بين الفئات الفرعيّة للمجرّد والجامد لهذه الأسماء وبين العماد الذي يتلاءم وإيّاها عند الاستعمال زَوجاً زوجاً؛ وفي كلّ الأحوال فإنّ استيفاء هذا التّوزيع هو الكفيل وحده بإقامة التّصنيف والانتهاء فيه إلى نحو معجم خاصّ به.

ونعتبر التّتمّة الضّروريّة[1] Le modifieur obligatoire في سياق معرفة مكوّنات الحمل مكوّناً أساسيًّا للاسم الحمليّ؛ والضّرورة فيها أنّ الكلام لا يستقيم دونها كقولنا على الإضافة:

وضع زيد قول عمرو محلّ الشّك

---

1 انظر: LAPORTE, E., (1995), in : *L.-G. comparés et traitement automatique*, Montréal.

مق وضع زيد قول عمرو (* المحلّ + * الشّكّ)
مدّ زيد يد المعونة إلى عمرو
مق * مدّ زيد (اليد + المعرفة) إلى عمرو
لمّ زيد شتات قواه
مق * لمّ زيد (قواه + الشّتات)

لاحظ:

استجمع قواه
مق * استجمع شتات قواه

ونقول على التّبع بالصّفة:

علّق زيد آمالاً (عريضة + لا توصف + ...) على نجاحه

وتبدو الصّفة ضروريّة في:

ركب مخاطر جمّة
مق * ركب مخاطر

وهو من التّعريف بالألف واللاّم
= ركب المخاطر 〈 ركب مخاطر معروفةً + معهودةً عواقبُها).

ومنه:

هو في خطر محدق

إذا أريد الإطناب على معنى:

أحدق به الخطر (من كلّ جانب)[1]

إذ يستقيم مجرّد:

هو في خطر

ومنه أيضاً التّشقيق التّركيبيّ التّالي:

* لزيد قامة
مق لزيد قامة طويلة = زيد طويلٌ 〈 زيد طويلة قامته = ؟ زيد طويل في قامته»

1 انظر: أحرم 〈 دخل الشّهر الحرام؛ وعلى نحو: أخلفه وأمّره وولاّه وملّكه وأمّن أي (جعله + سمّاه) أميناً عامًّا.

قارن:

زيد حسن في خلقه بهيّ في طَلْعَته إلخ.

وفيه تكافؤ دلاليّ[1].

ومن التّتمّات الضّروريّة على الصّلة:

لزيد المزاج (E * + الذي لأخيه)

وعلى الفضلة الحرفيّة تتمّة

قطع زيد عهداً أن ج

ويعني «على النّفس» ذُكِرَتْ أو لم تُذْكَر ومع اتّحاد الفاعلين

(أخذتَ + قطعتَ) عهداً على نفسك

ولا يجوز

* أخذتَ عهداً على نفسي

* أخذتُ عهداً على نفسك

كما لا يجوز

* قطع عهداً على أخيه

في حين يجوز

أخذَ عهداً على أخيه

حيث لا تماثل في سلوك «قطع» و«أخذ» على غير ما هما عليه مع النّفس (آنفاً).

وعلى **الظّرف** adverbe:

ترك زيد الخمر جانباً

والمعنى «جانَبَ» وفيه يحُلّ الظّرف في الحقيقة محلّ الاسم الحمليّ. بعبارة أخرى «جانباً» ظرف حمليّ وليس اسماً حمليًّا وإن كان الظّرف اسماً في الصّيغة الصّرفيّة. ومن أمثلة التّتمّة الضّروريّة على الظّرف نذكر:

ولّى زيد وجهه (نحو + صوت + شطر + جهة) المدينة

في معنى توجّه إليها.

---

1 ويورد إ. لابورت (1995) LAPORTE في البحث المشار إليه مثال:
Cette salle a une acoustique (* E + réverbérante) = cette salle est réverbérante.

ملاحظة: التّتمّة الضّروريّة غير الفضلة الأساسيّة le modifieur obligatoire، le complément essentiel

أنحى زيد باللاّئمة (E * + على عمرو).

أجزل زيد (E * + (الصّلة + العطاء) (لعمرو)

فضلتين أساسيّتين مقابل:

دخل زيد في (غيبوبة + سبات + نوم (E * + عميق)

سوف يمدّ زيد عمراً بالتّفاصيل في موعد (E * + لاحق)

حيث الصّفة ضروريّة.

2. في أسماء الجماد

تعالج النّظريّة أسماء الجماد بالطّريقة نفسها التي تعالج بها الأسماء الحمليّة. ونعني بالطّريقة أدوات التّحليل التي تُتناول بها اللغة. فإذا قلنا على سبيل المثال– أوّلاً بأوّل:

تناول التّلميذ (بالدّرس درسه + درسه بالدّرس)

فـ: «(بـ) الدّرس» اسم حمليّ و«درسه» اسم عاديّ كما نقول في: «دَرَسَ» في:

دَرَسَ التّلميذ درسه

إنّه فعل عاديّ و«درسَه» فيها اسم عاديّ؛ والجملتان بسيطتان ؛ إلاّ أنّ الأُولى قائمة على عماد (= تناول»). فمن الأسماء –إذن– ما هو عاديّ وما هو حمليّ؛ ومن الجمل (البسيطة) ما هي ذات عماد وما هي غير ذات عماد.

هب الآن:

تناول التّلميذ (قلمه + فطوره)

نقول في «قلم» و«فطور» إنّنا إزاء اسمين جامدين، إذ هما «ليسا كـ» «(الـ)درْس» عاديًّا أو حمليًّا وتتناولهما اللّغة –كما أسلفنا– بالطّريقة التّحليليّة نفسها التي تتناول بها الأسماء العاديّة والحمليّة أي بواسطة وحدة التّركيب الدّنيا التي تتمثّل في الجملة البسيطة. والجملة البسيطة المتعيّنة، في هذا السّياق، هي الجملة التّحليليّة analytique أو التّصنيفيّة classificatoire في الاصطلاح. وسنراها في موقعها من هذا العرض مع بعض ما يرافقها من الأسماء «الخاصّة».

وننظر أوّلاً في ما قابل الأسماء الجامدة من الأسماء المشتقّة ثمّ فيها نفسها وأخيراً في ما يفرّق بينها وبين الأسماء المشتقّة في علاقة كلّ منها ببعض المقولات النّحويّة كالزّمان والعدد.

1.2. المصدر في العربيّة

"المصدر [في العربيّة] كلّ اسم دلّ على حدث"[1]. وقد رأينا أنّ الأحداث كثيرة وهذا في حدّ ذاته يفسّر لنا كون المصادر كثيرة. وقد أحصينا للفعل الواحد أكثر من سبعة مصادر ويغلب على كلّ واحد منها، عندئذ، اختصاص بمعنى معيّن من قبيل الجنْي والجناية من «جَنَى» والتّلْو والتّلاوة من «تلا»[2] والرّمي والرّماية من رمى إلخ.

والمصدر، إلى هذا، خال في معناه من كلّ زيادة على ما دلّ عليه الفعل، وهو إن كان يدلّ على الفعل فليس هو، بل الفعل في عرف بعضهم هو الذي يدلّ على المصدر وهو فرع عليه والمصدر الأصل[3] وليس يعنينا، في هذا، الخلافُ في أيّهما الأصل وإنّما الذي يعنينا الجامع بينهما أي إفادة الحدث. فالمصدر الحدث «الصّافي»[4] و«ساذجُ الحدث»[5] بينما الفعل حدث مختصّ بزمان إمّا ماض وإمّا حاضر وإمّا مستقبل لذلك انقسم بانقسام الزّمان وسوف نعود إليه.

أمّا قولهم في تصنيف المصادر إنّها إمّا مبهمة أو مختصّة (ويقال مؤقّتة أيضاً) فالمقصود به أنّ الأحداث التي تتضمّنها هي التي إمّا لا تزيد على ما في

1 ابن جنّي، **اللّمع**، ص 101. يقول ابن برهان العكبري شارح «**اللّمع**»: "ومثال ذلك أنّك إذا نقلت ساجة [= نقلتُ ساجة] من موضع إلى موضِع فقد أحدثت أمراً ما وليس ذلك الحادث عينك ولا نفسك [= الفاعل: تاء المتكلم] ولا ذلك الحادث عين السّاجة ولا نفسها [= المنقول به] وإنّما الحادث امر ثالث وهو نقل السّاجة وتحريكها"، **شرح اللمع**، ص 100.
2 ومن «حَدَثَ» نقول الحدوث والحدَثان، والحدثان أوّل الشّيء فهو مشروع. (مادّة: ح.د.ث.) "والفعل مشتقّ من المصدر" ابن جنّي، **اللمع**، ص 101.
3 انظر ما ذكره السّيوطي عن ابن جنّي في **الخصائص**، الأشباه والنّظائر، 145/II.
4 الأستراباذي، **شرح الكافية**، 193/II.
5 نفسه.

الفعل وذلك في حال المبهم منها.

قمت قياماً

انطلقت انطلاقاً

أو تزيد عليه من خارج لفظه، كما في حال مختصّها:

قمت القيام الذي تعلم

ذهبت الذّهاب الحسن

انطلقت انطلاق المجتهد

إمّا على الوصف –الصّفة والصّلة– أو على الإضافة.

ونحمل عليه –ولعلّه هو أصلاً– أحداثَ مصادر الهيئة

مشى مِشْيَةً هادئة

عاش عيشة هنيئة

جَلَسَ جِلْسَتَهُ

لأنّ في بيان الهيئة على هذا النّحو تخصيصاً والمعنى أي معنى الهيئة فيه من قبيل التّمييز في مثل:

اشتريت رطلاً سكّراً وخاتماً فضّة

ولا ينبغي خلط المراد بالاختصاص والإبهام (المتعلّقين **بالحدث** ههنا) بالاختصاص والإبهام المتعلّقيْن **بالزّمان** في سياق غير هذا، إذ النّحويّون يحدّون المصدر بالزمن إضافة إلى حدّهم إيّاه بالحدث كقولهم: "المصدر كلّ اسم دلّ على حدث **وزمان مجهول**"[1]. فالزّمان المجهول الذي يدلّ عليه الحدث –الدّالّ عليه المصدر– زمان لا يعلم من لفظه دلالة على ماض أو حاضر أو مستقبل سواء كان الحدث مبهماً فيما يدلّ عليه أو مختصًّا.

ويقول ابن برهان العكبري: "ألا ترى أنّك تقول: الضّرب فيدلّك على وجود الحدث في زمن ما، من غير تعيين له"[2]، ثمّ يورد كلام أبي علي، قوله: "والضّرْب يصلح للأزمنة الثّلاثة، فضَرب ويضرب وسيضرب كلّ واحد منها ليس يصلح للأزمنة الثّلاثة"[3].

---

1 ابن جنّي، **اللّمع**، ص 101.

2 ابن برهان العكبري، **شرح اللّمع**، ص 101,

3 **نفسه**، ص 102.

ويقول الأستراباذي في السّياق نفسه مع التفات إلى الفعل: "الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لأنّه كان يحصل في نحو قلوك: لزيد ضَرب مقصود نسبةُ الضّرب إلى زيد لكنّهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدّالّ بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزّمان [ثمّ يضيف مباشرة] وسيبويه يسمّي المصدر فعلاً"[1].

أمّا في علاقة المصدر بالاسم الجامد فإنّه يمكن القول بأنّ كليهما من غير المشتقّ فالعلاقة عندئذ –بهذا الاعتبار– واحدة. ونحن نتحدّث عن المصادر غير الميميّة كالعلم والأدب والكتابة والقراءة إلخ.. فهذه وضعها –من هذه الجهة– وضع أسماء الأجناس كالحجر والسّقف والماء والزّيت والتّراب إذ جميعها ممّا لا يؤخذ من الفعل. والمأخوذ من الفعل –في هذا السّياق– اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزّمان والمكان والآلة إلخ...

أمّا ما يجمع الأسماء غير المشتقّة –أسماء جوامد ومصادر– بالإضافة إلى عدم الاشتقاق فكونها جميعاً من الأسماء غير الصّفات:

اسم الجنس	↖ اسم عين	↖ اسم غير صفة: سقف وحجر وزيت
		↙ اسم صفة: ضارب، قائم، ذاهب
	↙ اسم معنى	↖ اسم غير صفة: علم وكذب وأدب
		↙ اسم صفة: مضروب ومبهم ومختصّ

والذي يعنينا مباشرة في الصّورة أنّ المصادر (= علم وكذب وأدب) أسماء معنى تحت اسم الجنس بينما الجوامد (= سقف وحجر وزيت) فهي أسماء أعيان تحته. فإن كانت الجوامد لا تجمع ولا تثنّى من حيث هي أسماء للجنس فكذلك المصادر للعلّة نفسها. يقول الواسطي: "والمصدر لا يثنّى ولا يجمع من قبل أنّه –بلفظه– يدلّ على قليله وكثيره فأشبه –من هذا– أسماء الأجناس كالماء والزّيت؛ فكما لا تثنّى أسماء الأجناس فكذلك المصدر. فإن اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه بأن يكون ضربٌ أشدَّ من ضرب وكذا الماء، إذا كان بعضه أصفر وبعضُه أسودَ، جُمِعَ"[2]. ونذكر –في هذا السّياق–

1 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 2، ص 192.
2 ابن برهان العكبري، **شرح اللمع**، ص 69.

أنّ "الواضع —على حدّ قول الأستراباذي– [إنّما] نظر في المصدر إلى ماهية الحدث"[1]، أي مطلقاً.

2.2. الأسماء الجامدة

الأسماء الجامدة —كما ذكرنا– ما لا يكون مأخوذاً من الفعل. ويمكن القول باعتبار ما سبق في المصادر أنّ الاسم الجامد لا يتضمّن حدثاً ولا يحتمل زماناً نحويًا. والجمود —سواء كان في الاسم أو الفعل– عدمُ التّصرّف، إلاّ أنّه من علامات الأسماء، وإن كان يعرض للأفعال أن تكون كذلك، وهي فئة قليلة. الأسماء الجامدة إذن هي الأسماء المتمحّضة للاسميّة والتي يصحّ انتظامها في هذا النّسق أو ذاك من العلامات الدّلاليّة والجمل التّصنيفيّة الخاصّة بها.

ونعرض فيما يلي إلى نسقين: الأوّل لقسطون قروس GASTON GROSS والثّاني لموريس قروس MAURICE GROSS وهما نسقان يقوم كلاهما على مفهوم مدمج للنّحو يشمل النّحويّ الصّرفيّ la morphosyntaxe والنّحويّ الدّلاليّ le sémantico-syntaxique. بعبارة أخرى تتميّز العلامات الدّلاليّة في هذين النّسقين باقترانها المباشر بخصائص نحويّة صرفيّة دلاليّة محدّدة.

1.2.2. العلامات الدّلاليّة عند ق. قروس

يقترح ق. قروس في سعيه إلى إقامة نظام من طبقات الأسماء في الفرنسيّة ووسم الأفعال بحسب تلاؤمها وهذه الطّبقات ستّ طبقات كبرى: طبقة العاقل وطبقة الحيوان وطبقة النّبات وطبقة الجامد المادّي وطبقة المكان وطبقة أسماء الزّمان. ويُنظر في مدى قبول الحمول لموضوعاتها المتعيّنة من هذه الطّبقة فاعلين ومفعولين، على نحو ما تتميّز به هذه النّظريّة من إجراءات نحويّة.

- **طبقة العاقل**: حمل (موضوع، (موضوع))

  توبيخ ا0 ا1 = توبيخ زيد عمراً (أمر يعنيك)

  وصول ا0 = وصول المسافرين (أسعدني)

1 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 2، ص 194.

دعوة $_{i0}$ $_{i1}$ W = دعوة الإدارة المصالح المختصّة للاجتماع (لا يعجبني)

تأمّل:

دعا $_{i0}$ ⟨ مجرّد ⟩ $_{i1}$

= دعا الواجبُ زيداً

حيث لا يقال:

* دعوة الواجب زيداً

ويمكن اعتبار أنّنا بإزاء مدخلين لـ«دعا» ⟩ دعوة بناء على الحمل في ذلك ويتماشى والمبدأ الذي يرى في تغيير صورة موضوعات الحمل تغييراً في المعنى أي تعدّداً وتفريعاً في مداخله.

- **طبقة الحيوان**: وتتلاءم هذه الطّبقة والحمول المخصوصة الملابسة appropriés من قبيل:

«أرخم» للدّواجن

= أرخمت الدّجاجة على بيضها[1]

«ثغَا» للغنم

(* ثغت + هدرت) البعير

ومنه الشّيء الكثير فيما كان مختصًّا بالحيوان كالصّهيل والنّهيق إلخ..

- **طبقة الأسماء الخاصّة بالنّبات**. وتكون حمولها على نحو: غرس:

وعلى المجاز غرس الأرض شجراً

غرس فيه حبّ الرّمّان

وجنى وليست منه «الجناية» في مثل:

ارتكبت جناية في حقه

مق حقّه جني زيتونه

وطعّم وشذّب[2].

1 **القاموس المحيط**، مادّة: (ر.خ.م.) ورخم: حضن.

2 وليست منه قاعدة pruning في تشذيب مشجّرات تشومسكي إلاّ على سبيل المجاز، وكذلك مصطلح المشجّر (!) وهذا واضح وقد يختلف في شأن معرفة المجاز من الحقيقة: حشد (الزّرعُ + القومُ). انظر مادّة (ح.ش.د.).

وللنّخل: أبلح وأبسر وأرطبَ وللعنب: حصرم وزبّب إلخ...
زبّب الغلام وما زال حصرماً

- **طبقة الجامد المحسوس** l'inanimé concret. وينظر ههنا في كلّ الحمول التي تطلب في مواقع موضوعيّة معلومة اسماً ماديًّا، وتَذْكُر الأدبيّات في هذا السّياق مقادير الوزن والكيل والمساحة والأعداد.

يعدّ الصّندوق عشرين قلما[1]
سلمت (الجرّة ≠ العاقبة)

وفيه تحقيق.

- **طبقة أسماء المكان** وحمولها من قبيل أفعال الحركة كـ: دخل وخرج وذهب. وتتطلّب عناصر هذه الطّبقة توزيعاً إلى فئات فرعيّة كالطّرقات والسّاحات العموميّة والشّوارع والبلدان.

دخلت الشّام، وخرجت إلى بغداد وذهبت من خراسان إلى كرخ.

ونقول:

أتيتُ المدينةَ

في معنى قدمتُ إليها وليس كـ:

أتيتُ الشّيءَ

فعلتُه أو:

أتيتُ الرّجلَ

مررتُ به، كذلك مع الحرف: ليس قولنا:

أتيتُ على ذكره

كقولنا:

أتيتُ على بقيّة الطّعام
أتيتُ على جناح السّرعة

ويفسّره أنّ الموضوعات في موقع الفضلة إمّا تابعة إلى طبقة دون أخرى أو هي مجرّدة (= الذّكر) مقابل الجامد (= الطّعام) وحتّى المتجمّد (= جناح

1 انظر باب التّمييز

السّرعة)، ويعيّن قيـاي أ. لاكـلارك ك. (1992) GUILLET A. LECLÈRE C. هذه الموضوعات —في هذا السّياق– تحـت عنـوان: موضـوعات المكـان وتمثّل «الشّيء» في حال تنقّله مـن موضـع إلى موضـع، كمـا يعـيّن موضـع الانطلاق تحت اسم موضوع مجرى المكان وموضعَ الوصول تحـت موضـوع اسم المكان الهدف مع مكـوّن أساسـيّ يمثّـل المتسـبّب في التّنقـل ويسـمّيه الموضوع الفاعل[1]. ويتيح له هذا بتوزيع الموضوعات علـى حمولهـا بطريقـة تأخذ في الحساب ما يتلاءم وأفعال النّقل والتّنقّل مـن قيـود تأتيهـا أصـلاً مـن تفريعـات الشّـيء المتحـرّك ومـن / مـا يحرّكـه ومـن منطلـق الحركـة ومنتهاها. تأمّل:

نقلتُ السّاجة (من بيت إلى بيت)

(آنفاً) وفيها المكوّنات المشار إليها جميعُها، وبنيتُها القصوى

نقل $ا_0$ $ا_1$ من $ا_2$ إلى $ا_3$

= نقلت الكلام من زيد إلى عمرو

= نقلت الكتاب من لغة إلى لغة

وعلى نحوه تتمّ معالجة التّرادف (حوّل، روى، نسخ...).

- والطّبقة الكبرى الأخيرة هي **طبقة أسماء الزّمان** ويصح فيهـا مثـل «دام» و«استغرق» و«أجّلَ ... إلى».

ملاحظة عامّة: فائدة مثل هذه الطّبقات أنّها تتجاوز مجرّد السّمات الثّنائيّة من قبيل ماديّ مجرّد عاقل غـير عاقـل إلخ... والقائمـة في النّهايـة علـى معرفتنا للموجودات في الوجـود (!). وتُعتـبر طبقـات الأشـياء les classe d'objets في المقابل حاصل المعالجة النّحويّة التي تبرز القيود المسلّطة على الأسماء وعموماً في تواردها مع حمولها، إذ «الأشـياء» (/ الأسمـاء الجامـد هنا) لا تعدو أن تكون في هذا السّياق، موضوعات des arguments لحمول des prédicats يغلب عليها كونها فعليّة لجريـان الحمـول الاسميّـة علـى المجرّد دون الجامد.

---

1 قياي أ. لاكلار ك. (1992) GUILLET A. LECLÈRE C.، ص ص 32–33.

2.2.2 العلامات الدّلاليّة عند موريس قروس[1]

قبل عرض هذه «العلامات» نشير إلى أنّه سبق للمؤلّف (1975) أن لجأ إلى الثّنائيّات من قبيل عاقل مق غير عاقل خاصّة في موقع الفاعل وإراديّ مق غير إراديّ ومادّيّ جامد مق مجرّد وصرّح أنّ استعماله لها كان "مفهوميًّا دلاليًّا... [وإنْ] اصطحبتها خصائص شكليّة"[2].

وفي الحقيقة ليس الوصف المفهوميّ لكلمة جامدة ما مثل «حلوى» في جملة من قبيل:

أكلتُ حلوى

إلاّ حدَّ هذه الكلمة من حيث هي من الموجودات الصّلبة القابلة لأن تؤكل، فإذا تمثّلنا مجموع الأسماء القابلة للأكل والصّلبة الجامدة مثّلَ هذا المجموع توزيعاً لفعل «أكل». وبهذا لا يقوم التّوزيع على الحدْس والإدراك وإنّما على الإحصاء الكامل لهذه الأسماء في الموقع المتعيّن مع هذا الفعل أو ما رادفه وكان مقبولاً وهو ما يكفل الإحاطة بمادّة الوصف محيلاً إيّاه إلى ما يشبه مقاربة «طبقات الأشياء». يقول م. قروس (GROSS, M. (1995: "فأن نجعل للجوامد علامة مساو في بعض الحالات لإقامة طبقات للأشياء"[3].

لنتناول —للتّوضيح— العلامة محسوس (= جامد)، فهي عند م. قروس في مقابلة العلامة **عاقل** وهذا يعني أنّها جعلت **للجامد غير العاقل** وتتقاطع و«طبقةَ الأشياء» من **الجامد المحسوس** عند ق. قروس، ثمّ هي تتّسع للفئات الفرعيّة كالحيوان والنّبات واللّباس والأثاث والأواني إلى الأجزاء منها كما في النّبات كـ: الكروم وأغصانها وأوراقها وثمارها إلخ...

---

1 انظر بحثه (1995)
Quelques considérations sur les marques sémantiques d'un dictionnaire électronique.
« Décrite (s)... de manière intentionnelle et sémantique [bien que] associé (es) à des propriétés de forme » (1975) pp. 47-48.
« Le marquage des substantifs... est équivalents ans certains cas a la constitution des classes d'objets », p. 10.

2 « Décrite(s)... de manière intentionnelle et sémantique [bien que] associé(es) à des propriétés de forme » (1975) pp. 47-48.

3 « Le marquage des substantifs... est équivalent dans certains cas a la constitution des classes d'objets », p. 10.

وقد تتألّف العلامة من أكثر من واحدة كعلامة: **المحسوس العسكريّ** كالطّائرة (الحربيّة) والبندقيّـة والمسدّس و"كـان يمكـن —يقـول م. قـروس[1]— إدراج العلامة **سلاح** مباشرة» إلاّ أنّها تقصر في هذا السّياق عـن وصـف ألفـاظ كـ: الثّكنة وميدان الرّماية والبذلة (العسكريّة) التي تبدو أقرب إلى **المكان**.

أتيتُ (الثّكنة + الميدان + ... + * المسدّس)

أو اللّباس

(ابتذلت + لبست + ارتديت) البذلة

ولا يجوز لا محالة مع غيره وإن كان يقال:

امتهنت[2] (الثّوب + البذلة)

و:

امتهن طالب الأكاديميّة الحربيّة الخدمة

كذلك:

امتشقت السّيف

ولعلّه يجوز:

تطيّب ثمّ امتشق كسوته وخرج!

ومن العلامات المركّبة **المحسوس المعمـاريّ** كالعمـارة والجسـر والنّفـق وهو كلّ وجزؤه: الباب والنّافذة والشّرفة إلخ... وقد يصحّ من الحمول في هذه ما لا يصحّ في تلك:

عاد إلى (البيت + ... + * الشّبّاك) بعد غياب

أطلّ من (الشّرفة + ... + * الدّار + ؟ الباب)

ونقول:

عاد إلى رشده

و:

أطلّ عليه كالبدر

---

1 « Le marquage des substantifs... est équivalent dans certains cas a la constitution des classes d'objets », pp. 26-...

2 **المنجد**، مادّة: (ب.ذ.ل.) ومادّة: (م.هـ.ن.).

وفيه مجاز، إلاّ أنّ الاسم غير الاسم.

ويختم م. قروس بحثه بقوله: "إنّ النّتائج المتوقّعة من الوصف عن طريق «العلامات» ينبغي أن تخضع للتّقويم التّجريبيّ"[1].

3. في الفرق بين الأسماء المشتقّة وأسماء الجماد

إنّ الذي يعنينا –من وجهة النّظر اللّسانيّة– هو الفرق بين الأسماء الحمليّة والأسماء غير الحمليّة. لهذا لا ينبغي من وجهة النّظر هذه التّسوية بين الاسم المشتقّ والاسم الحمليّ من جهة والاسم الجامد والاسم غير الحمليّ من جهة ثانية إذ المسألة محسومة تجريبيًّا Empiriquement عن طريق ما يتوفّر من الوقائع اللّغويّة. وقد رأينا في هذا السّياق أنّ من الأسماء الجامدة ما يَردُ «محمولاً» وتسمّى هذه الأسماء –في الأدبيّات– بالأسماء «المستقلّة بذاتها» Autonomes لعدم توفر المقابل الفعليّ فيها من قبيل:

زيد يتعاطى الكحول

أدّى زيد اليمين

ارتكب جُناحاً

ممّا ذكرنا بعضه في موقعه، كما أنّ من الأسماء المُصاحبة للأفعال أي ممّا له مقابل فعليّ ما قد لا يكون له تأويل حمليّ أي غير معمّد. ولا يخلو من أن يكون إمّا توزيعيًّا محضاً كقولنا:

كتبت الدّرس

وأرسلت الكتاب إلخ

أو جامداً غير متصرّف كقولنا:

(ويحه + ويله) من رجل[2]

حيّ على الصّلاة

ومنه ليس –فيما يراه النّحو العربيّ– وعسى وحاشا بحيث يصنّف برأسه دون تفريع على المعمَّد.

1 « Les résultats à attendre d'une description par marques devront être évalués empiriquement », p. 29.

2 وهي مصادر (أسماء أفعال) لم يشتقّ منها فعل "حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعل[ها]"؛ السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 70.

1.3. في التّصريف

من الفروق بين الأسماء الحمليّة والأسماء غير الحمليّة التّصريف من عدمه إذ تُصَرَّفُ الأَسماء الحمليّة ولا تُصَرَّف الأَسماء غير الحمليّة. والتّصريف بهذا المعنى إدخال الاسم حيّز الخطاب أي إدراجه في الجملة: فإن وقع موقعَ الموضوعِ فهو غير حمليّ ولا يجوز فيه تصريف؛ أمّا إن وقع موقعاً حمليًّا فهو مما يصحّ تصريفه.

ويُعَدُّ الإدراجُ في الجملة الوسيلة الوحيدة للمباينة بين صنفي الأَسماء الحمليّ وغير الحمليّ كما أنّه الوسيلة الوحيدة للمباينة بين الاستعمال الحمليّ والاستعمال غير الحمليّ بالنّسبة إلى الاسم الواحد حال تعدّد معانيه ممّا يعني أنّ تعدّد المَعاني (للاسم الواحد) ليس إلاّ تعدّداً لجمله (البسيطة) في ذلك، واختصاص كلّ معنى بجملة؛ وفيه انعكاس، خاصّة إذا ما أردنا المحافظة على المنحى الشّكليّ للمسألة (= اختصاص كلّ جملة بمعنى)، إلاّ أنّ في معادلة البنى بالمعاني التي يمكن أن تؤدّيها هذه البنى مغالطةً لفظيّةً إذ لا تخلو بنية (أو تركيب) من أن تكون ملتبسة في الاستعمال ببنية أخرى؛ كذلك تبدو البنى —على الأقلّ من جهة المنهج— بنى غير مستقلّة عن التّمثّل المعجميّ لها؛ فإذا كان لا بدّ للنحّو من المعجم فإنّ هذا التّوجّه في المنهج المرادُ منه الإقبال على المعاجم لاستخراج المادّة المطلوبة منها (من قبيل الأسماء المصادر) ثمّ تصنيفها إلى طبقاتها المختلفة بحسب ما يباين بينها باعتبار الجمع والفرق فيما يناسبها من الجمل (البسيطة) والتّخلّي عن مجرّد الاستشهاد بالمثال أو حتّى المثال المضادّ فيما نستحضره عفويًّا وما نبتنيه عَرَضاً واستطراداً؛ فالذي يفترضه المنهج اعتبار الجمل (البسيطة) وحدات معنويّة قاعديّة على حيالها لا تجاريها في ذلك الأَلفاظ المفردة، والجمل البسيطة إلى ذلك بمثابة المداخل الضّروريّة للنّحو (= النّحو المعجم) وفيما يعنينا مباشرة فإنّ شرط إمكان تحديد شكل تصريف الأَسماء الحمليّة يكمن في إقامة المداخل المتعيّنة لها عن طريق الجمل التي تشتملها ويتطلّب تحديدُ شكل هذا التّصريف في هذا الصّدد النّظرَ في العناصر التّالية: الزّمن والجهة والتّعريف وفيه استدراك على ما سلف في قسم «الفعل».

1.1.3. زمن الاسم الحمليّ

زمن الاسم الحمليّ يأتيه من قرينه: العماد، فهو الذي –من هذه الجهة– يصرّفه إلى الماضي أو الحاضر أو المستقبل؛ العماد عندئذ من هذه الزّاوية عماد التّصريف إلى الزّمن. بعبارة أخرى الاسم الحمليّ يعمّده العماد زمنيًّا إذ ليس في الاسم لاصقةٌ مّا للزّمن يختصّ بها على غرار ما في الفعل أو ما يمكن أن يستقلّ به من أشكال اللّواصق المكنة. نقول:

سأقوم بزيارتك غداً

ويعني أنّ «الزّيارة» هي التي ستتمّ في الغد. وعندما نقول:

المجلس غداً

فيعني أنّ «المجلس» سيلتئم في الغد ويُنظر إلى الظّرف «غداً» على أنّه سند التّصريف إلى الآتي من طريق الفعل العامّ: «كائن» كالسّين لاصقة للاستقبال في «سيلتئم». وهذا بقطع النّظر عن أنّ لفظة «الغد» تفيد «الآتي» معجميًّا. وأكثر تعقيداً قولنا:

زيد (أب + أستاذ)

حيث «يخبر» عن زيد بـ«أب» و«أستاذ» على التّوالي فيكون التّأويل على نحو:

من زيد أبوّة

مَن زيد صفة الأستاذ

وعماد التّصريف في كليهما: كائن، حاصل إلخ أفعالاً عامّة

من زيد حاصلة أبوّة

من زيد حاصلة صفة الأستاذ

وفي «حاصل (ـة) ههنا زمان "بمعنى الاستمرار [أو] الإطلاق المفيد للاستمرار... أي ... بمعنى الماضي والحال والاستقبال"[1] كأنّنا قلنا:

زيد (أب + أستاذ) اليوم أمس وغداً[2]

يقول الأستراباذي: "أنا ضارب لزيد، أعجبني ضربك لزيد [...] يُعَمَّدا باللاّم"[3] والأَوْلَى القول فيه إنّه للجهة.

---

1 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 2، ص 201.

2 انظر نفسه، باب الإضافة.

3 **نفسه**، ج 2، ص 201. لاحظ لفظة «يعمّدا».

والزّمن أصلاً في منظور هاريس HARRIS يمكن النّظر إليه على أنّه جملة من اللّواصق بل إنّ التّفسير النّحويّ للواصق الزّمن أنّها ليست عبارةً عن مورفيمات للزّمن الذّاتيّ الماضي والحاضر والمستقبل أو ما اشتقّ منها وإنّما عبارة عن اختصار Réduction لعناصر الإعمال «قبل» و«بعد» و«في الآن» عندما تُستعمل مع فعلين اثنين علماً أنّ عناصر الإعمال تلك تعبير عن التّرتيب الخطّيّ الذي يشمل التّرتيبَ في الزّمن[1]. ويفترض هاريس أنّ عناصر الإعمال منتظمة أحدها تحت الثّاني فالثّالث حتّى العنصر الأعلى في الرّتبة وهو –أي العنصر الأعلى– "الواقع في حال التّكلّم"[2] ومعناه أقول (لك) أو ما عادله محذوفاً دون أن يكون هناك حاجة لبيان «الآن»[3] maintenant. وفيه توضيح لقولنا: "عندما تُستعمل [عناصر الإعمال] مع فعلين اثنين"، فكأنّنا قلنا في مثل:

سأقوم بزيارتك غداً

〉 (قلت + أقول) سأقوم بزيارتك غداً

فـ«الغد» (أي زمن الزّيارة) باعتبار ذلك إمّا تحت «قُلْتُ» للماضي أو تحت «أَقُولُ» للحال أو للمستقبل القريب. وعليه يتقوّم معنى «الغد».

ليست نيّة هاريس من هذا الذي يقترحه في «أصل» الزّمن مجرّد اشتقاق وصفيّ أو اشتقاق تاريخيّ للمسألة وإنّما غرضه –فيما يذكره– أن يُبرز أنّه يمكن تركيب الجملة عن طريق الإعمال[4]. ونحن نفهم ألاّ يكون هذا التّناول مجرّد عرْض وصفيّ أو تاريخيّ. لذلك نقدّر مع هاريس أنّه لتبرير أنّ

---

1 انظر هاريس (1976) HARRIS، ص 158.

2 والعبارة للأستراباديّ، **شرح الكافية**، ج 2، ص 200.

3 انظر: هاريس (1976) HARRIS، ص 158. ويقول الأستراباديّ في حكاية الحال الماضية: "قال الأندلسيّ: معنى حكاية الحال أن تقدّر نفسك كأنّك موجود في ذلك الزّمان أو تقدّر ذلك الزّمان كأنّه موجود الآن ولا يريدون به أنّ اللّفظ الذي في ذلك الزّمان محكيّ الآن على ما نلفظ به كما في قوله: دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ. قال جار الله ونعم ما قال: معنى حكاية الحال أن يُقدّر أنّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التّكلّم كما في قوله تعالى ﴿تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ {2 البقرة / 91} وإنّما يُفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنّكَ تُحضره للمخاطب وتصوّره له ليتعجّب منه" **شرح الكافية**، ج 2، ص 200.

4 انظر **نفسه**، ص 160.

التّركيب —أيًّا كان– حاصل عن طريق الإعمال أي بإدراج الفعل:

باب من حديد 〈 باب قدّ من حديد
المجلس غداً 〈 المجلس حاصل في الغد[1]

وأنّه لا يخرج عن الوصف الاعتباريّ لمسألة نظريّة.

ذكرنا أنّ زمان الاسم الحمليّ يتسرّب إليه من قرينه المتمثّل في العماد وأنّ العماد مصرّف هذا الصّنف من الأسماء إلى الأزمنة المعروفة دون غيرها، كذلك الشّأن بالنّسبة إلى المقولات الأخرى كالشّخص والجنس والعدد فالعماد —في هذا الصّدد– هو ما يقوم على تصريف الأسماء إليها.

فإذا قلنا:

أدليت بتصريح

فالتّصريح للمتكلّم، كما أنّه لمجموع المتكلّمين إذا قلنا:

أدلينا بتصريح

لهذا كان غير مقبول أن نقول:

* أدليت بتصريحـ(ك + ـها)

أو

* أدلينا بتصريحـ(هم + هنّ)

وفيه رائز على أنّنا بإزاء عماد؛ فلو قلنا:

نقلتُ تصريحـ(ك + ها)

أو

نقلنا تصريحـ(كم + هنّ)

كان مقبولاً ويفيد أنّ «نَقَلَ» ليس عماداً ولا يصرّف «التّصريح» بحال من الأحوال كما يعني أنّ «التّصريح» في هذا الاستعمال ليس من الحمول؛ أمّا إذا قلنا:

نقلنا (ساجتها + أريكتهنّ)
نقلنا مخطوطهم

1 وإدراج الأفعال (= الحمول) مساو في الحقيقة لتعاطي الجمل في كلّ المستويات. لاحظ قولهم: «المفتاح» أداة جعلت لأن يفتح بها وكذلك «مغرفة القهوة» أداة جعلت لغرفان القهوة.

فـ«نقل» ههنا غير «نقل» هناك. والاسم غـير الاسم ممّـا يعـني أنّـه مثلمـا لا يعرض للجوامد أن تكون مصرّفة إلى زمان فإنّه لا ينتقيها الفعل على نحو مـا ينتفي الأسماء المجرّدة سواء وقعت في استعمال حمليّ أو لم تقع.

2.1.3. جهة الاسم الحمليّ

جهة الاسم الحمليّ يضطلع بها العماد مثلما يضطلع بزمنه؛ فإن كـان الزّمان المُعبَّرُ عنه بالفعل بمختلف أشكاله مجرّد تمثيل لوقت الحدث باعتبار فعل الحال الذي به يعبّر المتكلّم عن هذا الحدث والذي تنتظم حولـه الأزمنـة المرادة في الكلام، فإنّ الجهة قد تكون في أكثر من مجرّد النّظر إلى الحدث في الزّمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل أي في تناول الحدث مسـتغرقاً في الـزّمن باعتبار مدّته فيه "مقدّرة بابتداء معيّن ونهاية معروفة"[1] أو باعتبار جريانه أو انتهائه منه ولعلّها أيضاً في معاني فعل الحمل الدّلاليّة التي بمقتضاها ينتقـي الحمل عماده بحيث يكون العماد الحامل لجهة حدث الحمل على صلة بتلك المعاني وإن بصفة غير مباشرة، فنحن نقول على سبيل المثال

ألقى بـ(ظلّه + ظلاله)

حيث تعتبر جهة الجمع في الحمل (= «ظلاله») دالّة على انتشـار أكـبر مـن جهة المفرد وذلك فيما يُفهم من قولنا «ألقى» بحيث يكـون العمـاد موجَّهـاً في الحقيقة من قِبَل الحمْل إلاّ أنّه من المسلّم به في الأدبيّات أنّ العماد هو الموجِّه للجهة ولعلّ تبرير ذلك عائد إلى أنّ الجهة محمولة على الزّمن، والـزّمن —في التّصريف— مـن خاصّيات الأفعـال. ولا ينبغـي في هـذا التّأويـل الخلـطُ بـين التّوجيه المعجميّ الذي تضطلع به الحمول (الاسميّة) في اقتضائها لهذا العماد دون ذاك والتّوجيه الزّمنيّ —وإنْ على معنى الجهة— الذي لا يمكن أن يكون إلاّ من خاصّيات الأفعال «اللّفظيّة» ولا تخرج أفعال العماد في هذا الإطار عـن هذا الذي يميّز الأفعال.

ومن الأمثلة المعروفة التي يمكن إيرادها للاستدلال على أنّ الجهـة قـد تكون في معاني الحمول الدّلاليّة، مع الضّوابط التي أشرنا إليها قولنا:

كان منه (قيام + نشـاط + عمـل + غضـب + كـرم + إحسـان

1 ابن جنّي، **اللمَع**، ص 111.

إلخ...)

فلو تأمّلنا مثل هذه الأسماء لوجدناها من أسماء الأحداث المتداولة، لهذا تلاءمت وفعلَ الحدوث النّموذجيّ أي فعل العبارة الذي هو «كان». ونحن نعلم أنّ «كائن» من الأفعال العامّة وأنّ نظائرها في هذا المجال كثيرة، لهذا ناسبتْ أسماءُ الأحداث المذكورة نظائرَ «كائن» هذه بما يعني أنّ الطّبقة الدّلاليّة الواحدة للحمول عادة ما تنتقي العماد الذي يلائمها في خصائصها الدّلاليّة؛ وقد يكون العماد أكثر من واحد إلاّ أنّه غالباً ما يشكّل فئة واحدة مع ما يرادفه في الاستعمال. ولهذه الملاحظة مردود على ما يمكن أن تكون عليه جهة الحدث وذلك بالصّورة التي يُبرزها العماد في ذلك. فمن أمثلة الأفعال العامّة: «تلوّن» و«تجدّد» و«تقلّب» ويلاحظ أنّها جميعَها تتوافق وفئةَ الأحداث المذكورة ويعزّز الرّأيَ الذي تذهب إليه الأدبيّات في هذه الصّدد.

كذلك الأمر بالنّسبة إلى الأحداث الأخرى من قبيل الأصوات والأنواء والكوارث إلخ...

وقد يلابس بعضها عماداً دون آخر وتحقيقَ جهة دون أخرى من ذلك «اندلع» للحدث الطّارئ:

اندلعت الحرب

مق * اندلع الزّلزال

و«جرى» للحدث المتوقّع في «جريانه»:

جرت (المقابلة + الامتحانات) في جوّ هادئ

مق ؟ * جرى الإعلان عن المناقصة في جوّ مشحون

قارن بين:

قامت (المفاوضات + ؟ المحادثات)

وبين

قامت (؟؟ التّفاهمات + ؟ المشاورات)

قارن أيضاً بين:

(؟ جرى + تمّ) بيعي لهذا العقار أمس

وبين

(جرت + تمّت) مبايعتي له في السّقيفة

أمّا في الطّرف المقابل فنحن نكاد لا نقول في الشّأن اليوميّ:

* جرت حلاقة رأسه أمس استعداداً للعيد

أو

* أجريت له حلاقة الذّقن، ككلّ مرّة، عند العمّ صالح، في الدّكّان برواق Bel coif !!

ذكرنا أنّ الجهة قد تكون في الزّمن المستغرَق على نحو أو آخر، كما ذكرنا أنّها قد تكون في تلاؤم الحمل مع عماده أو بالأحرى في انتقاء أحدهما للثّاني يبقي أنّ جميعه لا يُماشي لا الأفعال التّوزيعيّة العاديّة ولا الأسماء الجامدة إلاّ ما كان دالاًّ في أصل وضعه المعجميّ على مثل هذه المعاني الجهيّة كأن نقول في تواتر الحدث:

تردّد الرّجل على البيت
ردّد الرّجل كلاماً غير مفهوم

أو تكاثره:

تعدّدت الأطباق على السّفرة

ويقال:

تعدّد الطّبق على السّفرة

والمراد تكرّره، كما يقال:

تكدّس الكتاب في بيته

والمرادف اسم الجنس le générique ويساوي:

تكدّست الكتب في بيته

والمقصود جهة التّراكم ومنه:

تزاحمت (الكتب + الإعلانات + الإشهارات) W

والمقصود تزاحم العاقل وفيه مجاز.

= تزاحم الكتب في البيت (مثلما[1] يتزاحم + تزاحم) النّاس في السّوق!

---

1 يشتقّ هاريس (1991) HARRIS المجاز عن طريق «حرف» العقد « connective » – « as » الذي بمنزلة «مثل» والرّابط بين جملتين (ج مثل ج) ثمّ يُعمل تحويل الاختصار المفضي إلى الجملة الهدف. ص 114.

3.1.3 التّعريف

في إطار ما دأبنا عليه في التّفريق بين الأسماء الجامدة والأسماء الحمليّة يمكن التّفكير في التّفريق بين صنفين من التّعريف أو بالأحرى في صنفين من القيود على التّعريف:

- **الصّنف الأوّل** من القيود صنف نصطلح عليه بالتّوزيعيّ (على غرار التّفريق بين الأفعال التّوزيعيّة أي الأفعال العاديّة والأفعال العماد) وهو صنف بسيط التّوزيع يكاد يقوم على علاقة أوّل بثان كما في النّحو العربيّ (انظر قولهم: «الألف واللاّم وصاحبها»، ... «الصّفة وموصوفها») ويتعلّق بالأسماء الجامدة.
- **الصّنف الثّاني**. ويطال الأسماء الحمليّة. وهو صنف توليفيّ تراكبيّ أي متعدّد العناصر، وهو بالأساس نحويّ معجميّ وذاتُ طبيعة تجريبيّة empirique أي هو متعلّق —في بنيته وفيما يمكن أن يكون وصفاً له— بوقائع اللّغة ولا يقوم على نحوٍ من الافتراض أو القياس. من ذلك المقابلات التّالية:

أبلغت تحيّاتك إلى أمّك
مق * وجّهت تحيّاتك إلى أمّك

فتحت لهم بابنا
مق * فتحت لهم صدرنا...

احتلّ (الصّدارة + صدارة المجلس)
مق * احتلّ صدارة

أنحى باللاّئمة عليك
مق * أنحى بلائمة عليك

عرفت البلاد أحداثاً (E * + جساماً في الآونة الأخيرة]

تفيد هذه الأمثلة، بالإضافة إلى ما يمكن أن يدور حولها من تعليق أنّ التّعريف في حدّ ذاته لا يقف عند حدّ التّعريف بالألف واللاّم وإنّما يتجاوزه إلى بعض المعارف الأخرى وإلى التّوابع (في العربيّة) والإضافة بل وأشباه المفاعيل ويلاحظ أنّ مجموع هذه العناصر بما فيها الألف واللاّم تنقسم إلى ما هو قبل الاسم المعرّف كالألف واللاّم نفسه والإشارة والنّداء وما هو **بعده** كالصّلة والضّمير إلخ...

ويفيد التّصنيف نفسه أشياء منها أنّ الاسم المعرّف ليس كتلة صمّاء compacte وإنّما ينتظم حول مركز هو الرّأس[1] ممّا يجعل من توسعات الاسم بمثابة العَناصر المكوِّنة للتّعريف. وتتّضح منه أهمّية أن يعتبر التّعريف توليفاً une combinaison على نحو التّوليف المنبثق عن علاقة الأفعال (الحمول) بالأسماء (الموضوعات). ولا غرو في ذلك فهو في نهاية المطاف تكملات وتتمّات modifieurs.

وتعتبر عناصر التّعريف وعلاقة هذه العَناصر بعضها ببعض أمراً حاسماً في هذا السّياق خاصّة فيما تعلّق منه بالمنهج إذ أنّ اعتبار المعجم قاعدة للنّحو منعطف في النّماذج الوصفيّة اللّسانيّة وما يعتدّ به ههنا مسألة استيفاء المُعطيات بل واستخراج القواعد بما فيها قواعد التّعريف من النّحو نفسه بما هو توليف أصلاً. فالتّعريف إن كان متعلّقاً في نفسه بطبيعة الاسم الحمليّ الدّلاليّة والفعل العماد المختار معاً فإنّ هذا ليس غريباً عمّا نتأوّل به جهة الحمل على سبيل المثال. ومنه قولنا:

أخْذ الإجراءات (أمر صفة)

و

وضْع التّرتيبات (أمر صفة)

و

إطلاق المبادرات (أمر صفة)

حيث يفيد الجمع فيه الكثرة بالإضافة إلى ما تفيده الألف واللاّم من «عهد» كأنّنا قلنا باستعمال وسيلة أخرى في التّعريف:

كم أُخذت من إجراءات!

و

كم وُضعت من ترتيبات!

و

كم أُطلقت من مبادرات!

ولا يصحّ فيها من النّعوت إلاّ ما كان متلائماً وَجِهَةَ الجموع فيها. ومنه قولنا

---

1 حول أهمّية مفهوم «الرّأس» في التّعريف انظر: BURRT, P.A. (2002).

أيضاً في تصريف الحمل على نحو من المبنيّ لغير الفاعل:

أُعطيتُ حصّتي من العذاب

و

أُلْزِمَ الرّجلُ صمته

وفيه تحمل الإضافة محمل المشار إليه. وقد تكون الإضافة بطبيعة الحال من حيث هي من أساليب التّعريف مسؤولة عن المباينة بين الحَمليّ والتّوزيعيّ في التّركيب كقولنا:

أخذ زيد (الصّورة + صورتك) وخرج

مق أخذ (زيد + الطّلّ + السّحاب) صورة الوحش

وقد رأينا بعضه.

2.3 الجُمل التّصنيفيّة

الجمل التّصنيفيّة أداة جعلت لمقاربة الأسماء الجامدة وتقابل الجمل الأوّليّة (البسيطة)، فكما أنّ الأسماء الجامدة تختلف عن الأسماء الحمليّة فكذلك يختلف الصّنفان من الجمل أحدهما عن الثّاني. ويُنظر إلى اعتماد الجُمل في الوصف أيًّا كان الموضوع الموصوف (الاسم الجامد مق الاسم الحمليّ) على أنّه سعي من النّظريّة إلى توحيد أدوات الوصف. هب للتّقريب الجملة التّالية:

ف $ا_0$ $ا_1$

= أكل سقراط ثَمَرَة

هذه الجملة تساوي في البنية

= أكل سقراط تينة

يقول م. قروس (.....) GROS, M.: "من ثَمَّ الاقتراح التّالي: توجد جمل قاعديّة بسيطة؛ في كلّ منها إمكانات لاستبدال بعض الأسماء بأسماء قاعديّة"[1]؛ على هذا النّحو تعتبر الجملة:

أكل إنسان طعاماً

جملة قاعديّة ولا تحدّد الألفاظ من قبيل «إنسان» و«طعام» و«ثمار» في هذا

1 م. قروس (1983) GROSS, M.، ص 97.

السّياق سلفاً a priori وإنّما تراقبها في ذلك منظومة دلاليّة في هيئة جمل تحليليّة[1] من جنس:

سقراط إنسان

التّينة ثمرة

الثّمرة طعام

متولّدة عن الإجراء نفسه الذي تخضع له الجمل الأوّليّة التي بها تعالَج الأسماء الحمليّة:

أكل إنسان طعاماً

= أكل (الـ)إنسان (الذي هو) سقراط (الـ)طعام (الذي هو) تينة

[(الذي) هو] = E

= أكل إنسان سقراط طعاماً تينة

[الحشو] = E

= أكل سقراط تينة

وليس في الكلام إسقاط لا لسمات دلاليّة مجرّدة: [± طعام] ولا لأسماء حدسيّة وإنْ ضمن فئاتها المباشرة: [أ $_{\text{طعام}}$]؛ في المقابل يتيح هذا الاشتقاق استغلال نماذج التّوارد النّحويّة من قبيل النّموذج الإبتنائيّ لهاريس[2] أو النّموذج في «طبقات الأشياء» أو «العلامات الدّلاليّة»، وهي نماذج قائمة على انتقاء الحمول لموضوعاتها وإمكان تواردها حقيقة أو مجازاً في سلّميّة تترتّب بين الإمكان القويّ (= الحقيقة) إلى ضعيفه (= المجاز) فأضعفه[3]

أكل القطّ حوتاً

أكلت الأَرَضة الخشب

أكلت النّار بعضها بعضاً

وجميعه مقبول إلاّ أنّه ترصده في ذلك الجمل التّصنيفيّة كما ترصده، فيما تعلّق بالمجاز، بعض الإجراء في اشتقاق الجمل بعضها من بعض:

---

1 م. قروس (GROSS, M. (1983، ص 97.

2 هاريس (HARRIS (1991 وانظر كذلك أ. دالادياي (DALADIER, A. (1996.

3 نفسه (1991)، ص 78.

تأكل الأَرَضة الخشب مثلما يأكل سقراط تينة[1]

وتتميّز الجمل التّصنيفيّة من نظيراتها ذوات العماد (اف $_{عماد}$ o_1 (حرف $_{حمليّ}$ W) أو التّوزيعيّة الحرّة (ف o_1 W) بأنّ موضوعـ(ـات)ـها أسماء خاصّة هي الأسماء التّصنيفيّة كإنسان وحيوان ونبات وآنية إلخ...

1.2.3 الاسم التّصنيفيّ classifieur مق اسم الجنس le générique

ونحيل –للمراد باسم الجنس في العربيّة– إلى المدوّنة النّحويّة في التّراث ونكتفي بإيراد بعض الشّاهد فيها من قبيل:

الدّينار خير من الدّرهم

ويفيد الجنس بدليل أنّ «كلّ» خلف للألف واللاّم:

= كلّ دينار خير من الدّرهم

وأنّه يوصف بالجمع

= الدّينار الحمرُ أهلك النّاس

كما يستثنى منه على صيغة الجمع:

= الدّينار خير من الدّرهم إلاّ دنانيرك فالدّرهم خير منها[2]

واسم الجنس كذلك، قولنا:

الإنسان فان

و

الخفّاش من الثّدييّات

فإذا قلنا:

الإنسان من الثّدييّات

«فالثّدييّات» اسم تصنيفيّ «للإنسان» و«الخفافيش»، لاحظ:

النّعام من الطّيور

حث «النّعام» اسم جنس و«الطّيور» اسم تصنيفيّ، فإذا قيل:

؟؟ نعام المزرعة من الطّيور

---

1 هاريس (1991) HARRIS، ص 114.

2 انظر صالح الكشو (1997). ص ص 85–89 والإحالات المذكورة في ذلك.

بدا غريباً في حين لا يبدو غريباً أن يقال:

النّعام والخفافيش والدّجاج من الطّيور

إذ فيه تفريع على الجنس ليس في «نعام المزرعة»:

نعام المزرعة من الطّيور لا محالة

*؟ النّعام والخفافيش والدّجاج من الطّيور لا محالة

والفرق بين (*) و(؟) هو الفرق بين الجملة نفسها و:

* الببّغاوات من الطّيور لا محالة

؟ النّعام والدّجاج من الطّيور لا محالة

وتساوي «لا محالة» معرفتنا أنّ «النّعام» و«الدّجاج» لا تطير في العالم الخارجيّ وأنّ «الببّغاوات» طيّارة دون أدنى شكّ. هب الآن:

؟؟ الدّجاج البُلْق من الطّيور

وتكمن الغرابة فيها أنّ اللّون ليس ممّا يدخل الدّجاج أو يخرجه من جنس الطّيور، لهذا صحّ في جملة: الدّجاج منها الطّيور:

الدّجاج من الطّيور وإن لم يكن منه طيران

وغَرُب مثل:

(؟؟ طار + * حلّق) دجاج القنّ!

ويبقى أنّ «الطّيران» شيء وأنّ التّمييز بخاصّة «الأجنحة» شيء ثان. أمّا في عالم اللّغة فغالباً ما تكون الأسماء التّصنيفيّة صرفيّة نحويّة، على الأقلّ ما كان منها مشتقًّا: نقول:

يدرّس زيد النّحو

شرب زيد ماء

أوصى زيد عمراً بفعل الخير

فـ«زيد» الفاعل (في الجملة الأولى) «مدرِّس» و«الماء» المفعول به من «المشروب» و«فعل الخير» في موضع المفعول الثّاني «الوصيّة»[1] وهذه الأسماء الثّلاثة بمنزلة الأسماء التّصنيفيّة وتنتظم في جمل من قبيل:

الذي يدرّس مدرِّس

الماء من المشروب

1 انظر أ. قياي (1986) GUILLET, A.، *Langue française*، عدد 69، ص 96.

ما يوصَى به وصيّة

هي الجمل التّصنيفيّة، على غرار:

زيد عاقل

الماء سائل (يُشرَب)

الوصيّة ما يوصَى به

ويلاحظ أنّ حدّ «الوصيّة» الدّلاليّ المحض مربكٌ في مضمونه، كذلك بالنّسبة إلى «الماء» وحتّى الأسماء الأعلام كزيد وغيره؛ فليس «الماء» وحده السّائل الذي يشربه «العاقل»، كما في الجملة وليس العاقل وحده مَنْ يشرب «الماء»، لهذا يعسر الاعتداد بمثل هذه المضامين؛ وتَبْرُزُ به أهمّية مراقبة الأسماء التّصنيفيّة عن طريق الجمل التّحليليّة من داخل اللّغة كما تبرز أهمّية تخيّر الاسم التّصنيفيّ بوضعه موضع الموضوع فاعل أو مفعول لفعل (= حمل) يراقبه بحيث يشكّل توزيعاً مقبولاً لهذا الفعل؛ فلو أخذنا «احتسى» مقابل «شرب» لصعب أن نقبل مثل:

* الماء سائل (يُحتسى)

مق الخمر سائل (يُحتسى)

وكذلك باعتبار الفاعل:

* (شربتْ + احتستْ) الإبل خمراً

ممّا يعني، سواء مع «شرب» أو «احتسى» أنّ الأساس علاقة الفعل بموضوعاته حتّى في حالة الجمل التّصنيفيّة وما تحتمله من أسماء تصنيفيّة تتفاضل بينها.

لنتأمّل، لمزيد التّحقيق، موقع الفاعل مع «أصاب» مق «أعدى» في علاقة كلّ منهما بفئة «الأمراض»؛ نقول:

(أصاب + أعدا)ـه المرض

ونقول:

(أصاب + أعدا)ـه (السّلّ + الجرب + الطّاعون)

ولا نقول:

* أعداه (السّرطان + السُّداد + الكُساح...)

في حين أنّ جميعه مقبول مع «أصاب». ويتبيّن منه أنّ فعل «أصاب» أعمّ من «أعدَى» أي يفوقه تقبّلاً للموضوعات من فئة **مرض** في موقع الفاعل، وهو يماشي في هذا اسم «مرَض» الذي يفضل عندئذ الأسماء المنافسة في خاصّته التّصنيفيّة وإنْ تحفظنا على مثل:

؟ السّداد مرض[1]

أمّا في موقع المفعول فإنّ أسماء كثيرة قد تتأهّل للاضطلاع بدور الاسم التّصنيفيّ في سياق أفعال هي نفسها كثيرة من قبيل: ركب وارتكب وقرف وقارف واقترف وفرى وافترى وجرّ وجرّر وأتى إلخ... ويكفي مجرّد العود (السّريع) إلى موادّ هذه الأفعال في مظانّها من القواميس لاكتشاف الكمّ الكبير من الألفاظ الدّاخلة تحتها كـ: الخطر والهوى والكذب والذّنب والجريرة والإثم والجُناح (والجنحة) والخطأ والخطيئة والجُرم والجريمة والمفسدة والمعصية إلخ... فما الاسم التّصنيفيّ الممكن والممثّل للتّوزيع المقدَّر؟ نقترح مؤقّتاً[2] الاسم «جريرة» ومعه الجذر من فعل «ركب» (ر.ك.ب)، فهما الكفيلان باستيعاب كلّ (أو جلّ) التّوزيع؛ لنا على سبيل المثال:

ر ك ب (زيد، هواه)
= ركب زيد هواه
ركب زيد الإنسان هواه الذي هو جريرة

أمّا لماذا الجذر فلأنّ الكلام لا يستقيم مع فعل «ركب» المجرّد إذا ورد مع «الجرم» في حين يستقيم مع «ارتكب»:

(* ركب + ارتكب) زيد جرماً (لا يغتفر)[3]

لاحظ أنّ كليهما يستقيم مع «ذنْب»:

(ركب + ارتكب) زيد ذنباً[4]

2.2.3 الاسم «التّعريفيّ» مق الاسم الملابس approprié

يستشفّ ممّا تقدّم من الأسماء التّصنيفيّة أنّ لبعضها ما يمكن أن يسمّى بالإحالة الخارجيّة (= القطّ **حيوان** لاحم) وأنْ ليس لبعضها مثل هذه الإحالة (= يحبّ زيد ركوب **المخاطر** كالبحر والجياد العنيدة إلخ...) إلاّ أنّ من

1 انظر ج. لابال (1986) LABELLE, J.، *Langue française*، عدد 39.
2 لأنّه يتطلّب الاستقصاء.
3 وقد يقال: ركب زيد الجرم (بالألف واللاّم) إلاّ أنّه –فيما نرى– من المجاز: ركب زيد الجرم كما يركب الإنسان الدّابّة.
4 يذكر «**المنجد**» مثال: ركب الذّنب، مادّة: (ر.ك.ب).

الأسماء المحيلة معجميًّا ما يجمع بينها كـ: صنف ونوع وفئة ورهط وطغمة إلخ...

زيد لا يحبّ هذا النّوع من (القطط + المخاطر)
= زيد لا يحبّ نوع هذه (القطط + المخاطر)
= زيد لا يحبّ هذه (القطط + المخاطر)

والمراد: «نوعها» محذوفاً. وفي مادّة: (ر.هـ.ط)
زيد لا يحبّ هذا الرّهط

تذكر المعاجم[1] "ولا واحد له من لفظه" ولا حاجة إلى إضافة الاسم المخصّص؛ ولعلّ ذلك مردود إلى الذّمّ فيه (اليوم؟). نقول:

أَحبّ زيد هذا اللّون (E + من الأغاني)
ساء زيداً هذا الضّرب (E * + من التّأويل)
أُعجب زيد بهذا الوجه (E؟ + من المعاني)

وعليها قيود كما نرى، ما يجعل الأسماء كـ«اللّون» و«الضّرب» و«الوجه» أقرب إلى الأسماء المخصِّصة لما بعدها (وهي تعريفيّة بهذا المعنى) منها إلى فئة أخرى أي ما قابلها من الملابسة. أمّا الأسماء كـ: «الأغاني» و«التّأويل» و«المعاني» -في أمثلتنا- فهي موضوعات للأفعال المذكورة[2].

ومن الأسماء المخصِّصة لغيرها: حفنة وقبضة (وكمشة) وقطعة ونفخة وذرّة ونفحة وهي أسماء المرّة ومنها: ملعقة وكيس وقفّة وزنبيل إلخ... وتفيد المحتوى:

ذرّة من تراب
= ذرّة تراب

زنبيل من تمر
= ملء زنبيل تمراً
= زنبيل تمر

---

1 **المنجد**، على سبيل المثال.
2 انظر م. قروس (1977) Gross, M.، ص ص 52، 59.

وقد استعمل هاريس (1976 و1982)[1] HARRIS مثيلاتها في اشتقاق التّراكيب المعمّدة:

He took a bit of walking

(نال قسطاً من «(الـ)راحة»)

= He took a walk

(نال «راحة)»

A bit of (*walk + walking)

قسط من («الرّاحة» + فعل «الرّاحة»)

He commited a piece of aggressing against Jack

(مارس حصّة من «العذاب» ضدّ دجاك)

= He commited against Jack a piece of aggressing tack

(مارس ضدّ دجاك حصّة من «عذاب» دجاك)

A piece of aggressing

(حصّة «عذاب»)

والحقيقة أنّ هاريس إنّما أراد بهذه الأسماء المقاطعَ المقصورة من الحدث[2] من قبيل أسماء المرّة في العربيّة بحيث تصلح هذه المقاطع عوامل opérateurs اشتقاق في علاقة الجملة بالجملة؛ ومن المثير على الصّعيد النّظريّ مقارنة دور هذه الأسماء في الاشتقاق بدور المصادر أصلاً، إذ تبدو المصادر، في هذا السّياق من الاشتقاق، أكثر تجريداً من أسماء المرّة:

ضرب زيد عمراً

= أعطى زيد عمراً ضربة

والتّجريد، ههنا، ما قابل الجماد؛ ويعني أنّ أسماء المرّة أقرب إلى «الجماد» منها إلى المجرّد؛ ولمّا أفادت أسماء المرّة العدد، فهو عندئذ ممّا يشمله الجماد؛ فإذا تأكّد العدد، فهو عندئذ ممّا يشمله الجماد؛ فإذا تأكّد أنّ اسم المرّة غالب في الاشتقاق على المصدر شكّل ذلك لبنة إضافيّة في فرضيّة أوّلويّة

1 ص 303. وانظر كذلك أ. دالادياي (1996) DALADIER, A.، مجلّة *Langages*، عدد 121، ص ص 38-39.

2 انظر في مقدّمات هذا القسم حول الاسم.

الأسماء «المستقلّة» على الأسماء الحمليّة[1]. ولا حاجة إلى الاحتياط له بصيغ المصادر الأخرى الملابسة له.

وينقلنا هذا إلى ما اصطلحنا عليه بالأسماء الملابسة. ونعطي أمثلة عليه ثمّ نعود إلى الإصلاح.

أسلفنا في التّمثيل للأسماء «المستقلّة» (/ «المعزولة» عن الاشتقاق) قولنا:

يتعاطى زيد الحدادة

يمارس زيد كرة القدم

وذكرنا أنّه قول يتكافأ و:

يتعاطى زيد (مهنة + صناعة + حرفة) الحدادة

يمارس زيد رياضة كرة القدم

فـ«مهنة» و«صناعة» و«حرفة» أسماء تلابس اسم «الحدادة» مثلما تلابس «الرّياضة «كرة القدم»»، وهي في بابها أسماء تصنيفيّة وليس منها قولنا:

الكتاب غال

= ثمن الكتاب غال

= غلا الكتاب

غلا ثمن الكتاب

حيث «الثّمن اسم ملابس لـ«غلا»» و«غال». وعليه قيود خاصّةٌ وبالتّحديد كون الملابسة حاصلة من الموضوعـ(ات) بالحمـ(و)ـل المخصوصـ(ـة)[2]؛ لهذا لا يقال، حتّى في حالات الشّبه المعنويّ:

؟؟ ارتفع الكتاب

ارتفع ثمن الكتاب

ارتفع الكتاب ثمنه

1 انظر في مقدّمات هذا القسم حول الاسم.

2 يقول هاريس (1976) HARRIS:

« Dans certaines combinaisons opérateurs-arguments, nous nous trouvons en présence d'une situation très importante [...] Nous parlerons alors de mots appropriés à l'opérateur ou à l'argument donné ».

"نجد أنفسنا في بعض التّوليفات حمل-موضوع إزاء وضع هامّ جدًّا [...] نتحدّث عندئذ عن ألفاظ ملابسة للحمل أو للموضوع المتعيّن"، ص ص 113-114.

ثمن الكتاب مرتفع

؟؟ الكتاب مرتفع

الكتاب مرتفع ثمنه

وكذا مع الفعل «شطّ» والاسم «سعر»

؟ شطّ الكتاب

شطّ الكتاب في سعره

ونقول:

الذّهب يتلألأ[1]

وهي اختصار لـ:

الذّهب معدن يتلألأ بريقه

حيث «معدن» اسم تصنيفيّ و«بريق» اسم ملابس؛ ويلاحظ أنّ «معدن» حمل لـ «الذّهب» عن طريق «كائن» والمراد الإخبار عن الذّهب بصفة المعدن فيه أي «معدنيّته» مصدراً (صناعيًّا) وهو من قبيل قولنا، على التّسلسل:

للذّهب (كائن) بريق

للبريق (كائن) تلألؤ

ويُظهر أنّ الإجراء في الاشتقاق واحد بين الأسماء التّصنيفيّة والأسماء الملابسة ولا يبعد أن تخضع جميعها لنفس القيود في التّحويل:

الذّهب يتلألأ في بريقه

المعدن يتلألأ في بريقه ذهباً

أي حال كونه ذهباً، فكأنّنا قلنا:

(التّلألؤ + البريق) للذّهب

(التّلألؤ + البريق) للمعدن ذهباً

ونورد في الأسماء الملابسة من القبيل نفسه:

كثر (E + عدد) القادمـ(ـو + يـ)ن

ارتفعت (E + درجة) الحرارة

انخفضـ(ـت) (E + منسوب + مستوى) المياه

تراجعت (E + قيمة) العملة

1 وفي القواميس: لألأ الشّيء: لمع وبرق وأضاء أي كان منه بريق ولمعان وضوء. انظر مادّة (ل.م.ع.) و(ب.ر.ق.) و(ل.ء.ل.ء.).

ومن قبيلٍ مغاير في بنى مغايرة في سياق: «ــــ أفعل» الأمثلة التّالية:

أكلتُ أكثرٍ ممّا أكل

= أكلتُ قدراً هو أكثر من القدر الذي أكل

ونعتبر، بعد هاريس (1976) Harris[1]، «أكثر من» العامل في مجمل الكلام (ج1 = أكلت وج2 = أكل)، و«قدراً» موضوعاً ملابساً لـ«أكثر». وليس تقدير اللّفظ الملابس على هذه الدّرجة من السّهولة في الحقيقة؛ قارن:

أكلت قدراً هو أكبر من القدر الذي أكل

⟩ * أكلت أكبر ممّا أكل

فـ«أكبر» تبدو مخصوصة بالمقادير دون الأعداد massif في حين قد تلائم «أكثر» بين هذه وتلك massif et dénombrable.

ويتّسع هذا القبيل من الأسماء الملابسة إلى أسماء الزّمان والمكان المفيدة عموماً للظّرف:

جاء زيد (E + في وقت قبل[2] هذا)

ولد الشّابّي بالشّابيّة

= الشّابيّة (مكان ولادة + مسقط رأس) الشّابّي[3]

يرد فعل الملابسة في مواقع كثيرة من النّحو العربيّ وقد تنافسه في ذلك معان أخرى كالاختصاص[4] والمجانسة والتّضمّن والاشتمال إلخ... وكان يمكن أن نقف عند هذا اللّفظ أو ذاك في الاصطلاح لأنّ جميعه من وسائل التّعريف والتّعيين فيما نرى وإن توزّعته أبواب غير قليلة في المصنّفات النّحويّة، إلاّ أنّ اختصاص بعضها بسياق دون آخر جعلنا نميل إلى اللّفظ العامّ بينها حتّى يختصّ الاختصاص الذي ننشده فيما تضمّنه من الملابسات التّركيبيّة من تركيب إلى تركيب، ونعني فعل الملابسة نفسه؛ ففي قولنا:

هذه طريقي (أسلكها + أنفذ منها + أسير فيها)

---

1 ص ص 116-.....

2 انظر القسم الأخير من الكتاب حول الحرف.

3 انظر الأسترابادي، **شرح الكافية**، ج 1، ص ص 184، 189-190.

4 يقول الأسترابادي: "ويختصّ الشّيء بغيره بأدنى ملابسة"، **شرح الكافية**، ج 1، ص 191.

إضافة لأدنى ملابسة هي «السّلك» و«النّفاذ» و«السّير» على نحو من الملكيّة، وإن لم تكن هي. كذلك في قولنا (وقد سبق):

غلا الكتاب ثمنه

بدل لأنّ «الثّمن» ممّا يشتمل عليه «الكتاب» وإذ كان على هذا المعنى صحّ أن يكون الثّاني فيه معتمد الفائدة في باب الإضافة:

غلا ثمن الكتاب

وذلك بتحويل التّتمّة (= البدل) إلىالفاعل عن طريق إعادة بناء (= تكسير الجملة البدليّة[1] إلى الجملة البسيطة ذات البنية: ف l_0 تتمّة.

وتكون التّتمّة صفة[2]:

الكتاب غال

أو صلة:

هذه طريقي التي (أسلكها + أنفذ منها + أسير فيها)

= هذه طريقي (السّالكة + النّافذة + السّيّارة)

أو حالاً:

هذا كتابي غالياً

هذه طريقي (سالكة + نافذة + سيّارة)

وفي معانيها من الملابسة ما فيها[3] ويُسهّل إطلاق الاصطلاح.

---

1 وهي جملة مركّبة: غلا الكتاب ثمنه (غلا الكتاب؛ (غلا + ارتفع) ثمنه.

2 وهي نوع خبر. والأصل الكتاب (كائن) غال.

3 الأسترابادي، **شرح الكافية**، ج 1، ص 339.

الحرف

0. تمهيد: المسألة في التّراث النّحويّ العربيّ

نتناول بالدّرس مسألة «ما ليس باسم ولا فعل» والمراد —بطبيعة الحال— الحرف كما يراه النّحاة العرب. فإذا افترضنا سلفاً أنّهم إنّما أرادوا بالاسم مجرّد الاسم وبالفعل مجرّد الفعل حدًّا بحدّ أي دون ما يحمل محملها فهذا يعني أنّ كلّ ما سواهما —أي الاسم والفعل— حرف.

هبْ أنّنا بإزاء خطّة عمل تقضي في مرحلة من مراحلها —ولعلّها الأولى— بإقامة لوائح في الاسم وأخرى في الفعل فاللاّئحة الباقية لائحة في الحرف لا محالة إلاّ أنّ لوائح الكلمات لا تجري طبقاً لما هو من الحدود وإن اعتمدت الحدود الدّنيا في ذلك.

1.0 الحدّ الأدنى في الحرف

الحدّ الأدنى في الحرف قولهم: الحرف ما جاء لمعنى في غيره أي ممّا كان في غير نفسه وما هو غير نفسه الاسم والفعل. وهذا مدخول من الجهتين:

- جهة الاسم من حيث لا ندري ما عساه يكون معنى الاسم في نفسه، فإنْ كان المقصود مرجع الاسم أي ما يحيل إليه في الموجودات الخارجيّة فهذا لا شيء في النّحو حتّى باعتبار الحالة الخاصّة فيه أي العلميّة فلعلّها لا شيء أيضاً لأنّها ممّا يقع على كلّ شيء أي على الشّيء وضدّه.

أمّا إن كان المقصود الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة فهذا ليس ممّا في نفس الحرف وحده.

وجهة الفعل من حيث لا يدل الفعل على حدث واحد هو معناه
وإنّما دلالته على أكثر من حدث واحد ونعني الفعل العامّ[1] من حيث هو جنس تختلف أنواعه فيكون لكلّ نوع معناه؛ ولعلّ الفعل الخاصّ من مثل ضرب وأكل وجلس هو كذلك لأنّ الجالس —على سبيل المثال لا يجلس جلوساً مثلما يجلس القرفصاء.

وللمسألة في الحقيقة أبعاد تتجاوز الجنس وأنواعه في الفعل أو مجرّد الإحالةفي الاسم.

2.0 التّركيب مق الحدّ

يستشفّ ممّا سبق في 1.0 أنّ المعاني المقصودة في الحدّ الأدني المذكور المعاني المفردة. ولا نريد الاستدراك على النّحو العربيّ من خارج أي بما ليس منه، ففي بعض مسالكه ما يوفيه حقّه وحقّ المسألة من النّظر. يقول الأستراباذي: "التّركيب العقليّ بين الثّلاثة أشياء أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستّة أقسام الاسمان والاسم مع الفعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان"[2].

فالمعنى قائم في الاسم مع الاسم وفي الاسم مع الفعل[3] (وهما القسيمتان الأولى والثّانية) وغير قائم في الاسم مع الحرف (القسيمة الثّالثة) وفي الفعل مع الفعل (القسيمة الرّابعة) وفي الفعل مع الحرف (القسيمة الخامسة) وفي الحرف مع الحرف (القسيمة السّادسة).

والمعنى ههنا هو المعنى المنبثق عن التّركيب ولولاه لكان الاسم والفعل والحرف "كقِطَعِ الكلام متفرّقة"[4].

1.2.0

وتعدّ مسألة علاقة الحرف بالاسم أو الفعل في التّركيب من المسائل

---

1 انظر: «الفعل» ضمن هذا الكتاب.

2 الأستراباذي، **شرح الكافية**، ج 1، ص ص 8-9.

3 أو الفعل مع الاسم لأنّ الأستراباذي أورد القسيمة دون ترتيب.

4 الزّجّاجي، **الإيضاح**، ص 44.

التي يطرحها النّحو العربيّ على المحقّقين فيه ويُرى فيها إشكال يتلخّص في عدم قيام الحرف بنفسه من جهة اللّفظ فإن كان كذلك فكيف للسّائل أن يسأل عن معنى ما له؟!

يقول ابن يعيش: "تقول: مررت بزيد وعمرو وعمراً وذلك من قبل أنّ الحرف[1] يتنزّل منزلة الجزء من الفعل من جهة أنّه به وصل إلى الاسم فكان كالهمزة في أذهبت والتّضعيف في فرّحته وتارة يتنزّل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنّصب، والجرّ على الاسم وحده والنّصب على موضع الحرف والاسم معاً"[2].

2.2.0

قوله: مررت بزيد وعمرو يساوي: مررت بزيد وبعمرو أمّا قوله: مررت بزيد وعمراً فيساوي: مررت بزيد وجزت عمراً وذلك لمعنى جاز في مرَّ بـ؛ فإذا كان كذلك فكون الحرف كالجزء من الفعل أولى من كونه كالجزء من الاسم.

3.0 الحروف وما جاء منها لمعان في التّركيب

1.3.0

وجملة الحروف —حسب السّيرافي[3]— هي:

1. حروف العطف وهي الواو والفاء ثمّ.
2. أ الألف واللاّم.
2. ب السّين وسوف.
3. ما ولاَ ولن ولم وما أجري مجراهنّ.
4. أ إنّ وما هو منها.
4. ب اللاّم (= لتقومنَّ)

1 والمقصود حرف الجرّ.
2 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 65.
3 السّيرافي، **شرح الكتاب لسيبويه**، ج 1، ص 50.

5. حروف الجرّ أو الإضافة وهي: من وإلى وعن وعلى وفي والباء.
6. حروف الاستفهام
7. وحروف العقد (= إن تأتني آتك)

ويختم السّيرافي هذا الذي يذكره بقوله: "وما لم نذكره فهو يجري مجراه"[1].

ولن نُعنى بجملة هذه الحروف وإنّما سوف ينحصر اهتمامنا في هذا التّمهيد على أن نعود إليها لاحقاً في: الألف واللاّم (= 2. أ) وحروف الإضافة (= 5) وحروف العقد (= 7) فهي التي تمثّل مدوّنتنا.

2.3.0

أمّا المعاني —وفي إطار رؤية النّحو العربيّ في هذا التّمهيد– فهي حسب السّيرافي[2] ونكتفي بذكر ما يعنينا منها:

1. التّعيين، وذلك الألف واللاّم كقولك الرّجل والغلام.
2. أ والرّبط، وهو ربط الاسم بالفعل كقولك: مررت بزيد. وعليه فالحرف «رباط»[3] بينهما.
2. ب والإيصال، وهو إيصال الفعل إلى الاسم كقولك: قمت إلى زيد.
3. والعقد، وهو عقد الجملة بالجملة كقولك: إنْ يقم أقم.

ويلاحظ أنّ التّعيين تعريف ولعلّه نوع منه[4] فيكون التّعريف بذلك أوسع؛ كما يلاحظ أنّ الإيصال وساطة[5]. أمّا العقد فإعمال ميدانه الجمل بأن يعمل بعضها في بعض[6].

4.0

1 السّيرافي، **شرح الكتاب لسيبويه**، ج 1، ص 50.
2 **نفسه**، ص 50.
3 انظر الزّجّاجي، **الإيضاح**، ص 44.
4 انظر صالح الكشو (2000) و(2007).
5 **نفسه**.
6 انظر ابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجي**،

الألف واللاّم. إنّ ما يمكن الاعتداد به في هذا الحرف هو أنّه آلة في صناعة النّحو العربيّ ويعني أنّه يجري على اللفظ (مق المعنى) في التّعريف / التّعيين. فقولنا «تعريف» عندئذ هو استحضار لهذا الإجراء على أنّه دخول ال على الأسماء.

يقول السّهيلي: "والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظيّ لأنّ صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللاّم"[1] وتلفت الانتباه صيغة الإضمار في مثل: زيد كريم وهو ما أعجبني في الرّجل وصيغة الإبهام في مثل: زيد كريم، هذا الذي أعجبني في الرّجل. فالضّمير «هو» مع المذكور قبله والمبهم «ذو» مع صلته بعده.

5.0 حروف الإضافة

وننظر في «اللاّم» و«الباء» و«في»

1.5.0 اللاّم

يرى النّحو العربيّ أنّ اللاّم في المثالين: المال لزيد وجاءني أخ له اختصاص وأنّ الاختصاص ملكيّة في الأوّل واستحقاق بطريق الملابسة في الثّاني.

2.5.0 الباء

نقول: قام زيد والتّعدية فيه —حسب النّحاة العرب— قولنا: أقمته بالهمزة، وأقمته —يضيفون— بمنزلة: قمت به وكذلك: ذهب زيد 〉 أذهبته = ذهبت به[2].

1 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 215.
2 انظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 73. وانظر أيضاً: ابن هشام، **مغني اللبيب**، مادّة حرف الباء

ومن التّعدية الإلصاق —وهي بـالزّاي أحيانـا بـدل الصّـاد: بـه (داء + مرض + عاهة...) والمعنى يقول ابن يعيش: "التصق به وخامره"[1].

والإلصاق كذلك انطلاقاً من: أمسكت زيداً قولنـا: أمسكت بزيـد إذ: أمسكتُ زيداً تحتمل أن يكون المتكلّم قد باشر إمساك زيد بنفسه كما تحتمـل أن يكون فعل ذلك من غير مباشرة له[2]. ولرفع اللّبس قيـل: أمسكت بزيـد وفيه إعلام أنّ الإمساك من فعل المتكلّم نفسه، قول ابن يعـيش: "فـإذا قلـت أمسكت بزيد فقد أعلمت أنّك باشرته بنفسك"[3].

والإلصاق فيه على معنى الملابسة والاختلاط.

3.5.0 في

نقول: زيد في البيت والماء في الكأس علـى معنـى الاسـتقرار والاحتـواء كأنّنا قلنا: البيت محلّ لزيد والكـأس وعـاء للمـاء علـى أنّ كـلاّ مـن البيـت والكأس من «المكان».

ونقول: سعيت في الحاجة ونظرت في الأمر فلا الحاجـة مـن «المكـان» ولا الأمر منه أيضاً إلاّ أنّ مـا يمكـن قولـه هـو أنّهمـا —حدسـاً— غـير البيـت والكأس ممّا يتلوّن له معنى «في»!

وخلاصته جميعاً أنّ معنى الإضافة في هذه الحروف هـو، علـى وجـه مـن الوجوه إضافة معنى الفعل إلى الاسم الذي يتعدّى إليه الفعـل بواسـطة الحـرف، والمقصود التّعدية. وقد يحـذف الحـرف: شـكرت لزيـد فعلـه 〉 شـكرت لزيـد 〉 شكرت زيداً 〉 وهو من: مدحت زيداً وذلك لأنّ "الفعـل قـد يتضـمّن معنـى فعـل آخر متعدّ بغير حرف فيسقط حرف الجرّ من أجلـه؛ وربّـمـا كـان الفعـل يتعـدّى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف فيدخل الحرف من أجله"[4] ومنه: استغفر زيد ذنبه 〉 استغفر زيد 〉 استغفر زيد من ذنبه: خرج زيد من ذنبه.

---

1 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص 73.
2 **نفسه**، ج 8، ص 22.
3 **نفسه**.
4 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 352.

6.0 حروف العقد

وهي الحروف التي من قبيل إنْ (إنْ تقم أقم) ونسندها إلى لفظ العقد الذي أورده السّيرافي لأنّ العقد خاصّة فيها؛ ومن قبيل إنْ: أَنْ وأنّ... نقول: أعجبني أنْ قدِمت وأؤكّد أنّك قادم. وحاصلُ هذا القبيل عند التّركيب تكافؤه مع: إنْ تقم يكن قيامي وأعجبني قدومك وأؤكّد قدومك.

ونورد في هذا السّياق ذكرهم لـ: «لمّا» في مثل: أكرمتك لمّا جاء زيد؛ ويزيدون «أنْ» بعدها: أكرمتك لمّا أنْ جاء زيد وذلك لِمَا لـ«لمَّا»من دور حاسم في هذه الحروف. ومعها يقولون: يعجبني (ما تفعل + فعلك) ولا يقولون: * يعجبني ما تجلس بينما يقولون في هذه: يعجبني أن تجلس. وسنراه في 3.2 حول عبارات العقد (3.2).

1. المسألة في الدّرس اللّسانيّ

إذا أخذنا في الاعتبار أنّ المسألة في الدّرس اللّسانيّ غير منقطعة عن المسألة نفسها في التّراث النّحويّ فإنّ مجرّد التّمهيد النّحويّ —ما فعلناه— هو تمهيد لسانيّ في حدّ ذاته؛ وقد تخيّرنا في هذا السّياق بعض المسالك في النّحو لعلّها ممّا يقرّب الوصف اللّسانيّ إلى الأذهان فلا يحتجّ بشيء على المناهج في اللّسانيّات على أنّها غيرٌ للمناهج النّحويّة التّقليديّة وإن اختلفت الرّؤى وزوايا النّظر أو بأن يقال إنّ في اللّسانيّات إسقاطاً على النّحو أو إنّها أي اللّسانيّات بضاعة مستوردة.

ونحن نزعم أنّ الطّرح على هذا النّحو مغلوط في كلّ الأحوال لأنّ القضيّة محسومة بما يتناول من معطيات؛ وهذه من حيث هي مادّة الدّرس اللّسانيّ والدّرس النّحويّ على السّواء لا تخرج —في العموم— عمّا هو من اللّغة العربيّة ما يتكلّم به وما لا يتكلّم به.

إنّ «ما ليس باسم ولا فعل» ليس كياناً يحدّ بصفة مسبّقة فلا يتوقّع أحد أنّ في الحدود اللّسانيّة —بهذا المعنى— ما يمكن أن يستدرك به على الحدود النّحويّة ممّا ذكر وما لم يذكر.

هب، ونحن نبحث عن حدّ، أنّ الحرف هو فعلاً «ما ليس باسم ولا فعل» فإنّ من شأن هذا الكلام أن يجعل من الاسم والفعل والحرف مقولات منفصلة وهذا لا يكون لأنّه يناقض قانون التّوليف في اللّغات الإنسانيّة فضلاً عن أنّه يؤول —منطقيًّا— إلى احتساب «لغات» فرعيّة تقوم كلّ لغة منها على فئات قوامها إمّا الاسم أو الفعل أو الحرف وفي هذا من الفوضى والاعتباط ما فيه حتّى وإن جمع هذه اللّغات الفرعيّة جامع قد يقدّر أنّه اللّغة نفسها ككلّ.

1.1 إطار المقاربة

تتلخّص المقاربة في مزاولة اللّغة على أنّ اللّفظ فيها يستقدم اللّفظ، فلا الألفاظ منقطع بعضها عن بعض ولا هي كلّ لا يتجزّأ والحاجة تدعو عندئذ إلى وصف معطياتنا في سياقها من الاسم والفعل والمقصود الجمل في نهاية المطاف لأنّها وحدها الكفيلة على هذا النّحو بإبراز خصائص «ما ليس باسم ولا فعل» – فيما يعنينا.

1.1.1

هب —على سبيل المثال— صورة الجملة التّالية:

كتب ا$_{0}$ ا$_{1}$

= كتب زيد (رواية + رسالة)

فكتب هو الحمل (= الفعل) واه وا$_{1}$ موضوعان لهذا الحمل: ا$_{0}$ = الموضوع الفاعل وا$_{1}$ الموضوع المفعول، والصّورة أعلاه، إن اختزلت، فهي تساوي:

ف ا$_{0}$ ا$_{1}$

وكلّ من الرّمزين ا$_{0}$ وا$_{1}$، على هذا النّحو من المواضعة، أي بكتابتهما على شكل مقاطع لمقولة الاسم، هما بمثابة المتغيّرين لأنّ قيمهما متعلّقتان بالحمل وبالتّحديد لأنّ ما يسند إليهما من مضامين إنّما يقوم على تواردهما في ذات السّياق لفعل كتب ـــ.

وتقبل «كتب» بطبيعة الحال أمثلة من قبيل:

كتب زيد رسالة إلى عمرو

(؟ كتب زيد رواية إلى عمرو)

وصورة الجملة هي على نحو:

كتب ا$_0$ ا$_1$ إلى ا$_2$

وفيها «يصوَّر» الحرف (= على) على أنّه كالجزء من الفعل (= كتب ... إلى) أو الواسطة للوصول إلى الفضلة (= ا$_2$) فلا هو بالحمل ولا هو بالمتغيّر.

وللفعل «كتب» نظائره ممّا يتعدّى بالحرف «إلى» فيكون الحديث عن فئة هذا الفعل مع «إلى» سواء كانت البنية من نحو: ف ا$_0$ ا$_1$ إلى ا$_2$ أو من نحو: ف ا$_0$ إلى ا$_1$ (=: (قام + جلس + ... + نظر + تحدّث) زيد إلى عمرو) أو حتّى من نحو: ف ا$_0$ إلى أنّ ج (=: انتهى زيد إلى أنّ الأرض تدور)؛ ويلاحظ في جميعها أنّ الحرف «على» باق لا يتغيّر. والحقّ أنّ هذا وضعه كحرف فهو لامتغيّر.

نحن إذن بإزاء وضعيّة جديدة للكلمات فمنها المتغيّر كالأسماء ومنها اللاّمتغيّر كالحروف؛ أمّا الأفعال فهي حمول، لا تنطبق عليها لا صفة المتغيّر ولا صفة اللاّمتغيّر وتذكّر وضعيّتها هذه بوضعيّة الدّالّة fonction في الرّياضيّات: د (س، ي).

2.1.1

ويعتبر الخزل العامّ

ف ا$_0$ (ا$_1$ (حرف ا$_2$))

من حيث هو بنية ممثّلاً للبنى الفرعيّة التّالية:

ف ا$_0$ (= : كتب زيد)

ف ا$_0$ ا$_1$ (= : كتب زيد رسالة)

ف ا$_0$ ا$_1$ حرف ا$_2$ (= : كتب زيد رسالة إلى عمرو)

ف ا$_0$ حرف ا$_2$ (= : كتب زيد إلى عمرو)

وجميعها بمنزلة الصّورة أو البنية الموضوعيّة:

حمل (موضوع$_1$ ، موضوع$_2$ ، ...)

(= د (س، ي،...))

فإذا ما استحضرنا أنّ حروف التّعدية هي: من وإلى وعن وعلى وفي وبـ فإنّ تخصيص الرّمز «حرف» في كلّ بنية يتبع في ذلك تخصيص الرّمز «ف»

وتعكسه صورة الحمل الموضوعيّة أعلاه من حيث يتضمن الحمل «الحرف» تضمّناً فلا يُرمز له بشيء وقد وُصفت الصّورة أو البنية الموضوعيّة بالموضوعيّة نسبة إلى «الموضوع» الذي هو الاسم دون الحرف ويُنظر إلى الفعل والاسم —في هذا السّياق— على أنّهما المقولتان الكبريان أمّا الحرف فمن المقولات الصّغرى.

3.1.1

وقد استتبع هذا أن عولجت الحروف —عند الوصف— في علاقتها الجامعة بالمقولات الكبرى أي أن كانت معالجتها «إجمالاً» globalement في إطار الجملة البسيطة / الأوّليّة من حيث هي الوحدة القاعديّة de base / الأوّليّة élémentaire للمعنى.

والمعنى —عندئذ— هو المعنى التّوليفيّ compositionnel؛ والمقاربة الإجماليّة المشار إليه لا تعدو أن تكون هذه، إلاّ أنّ للحروف —في الصّفة الإجماليّة للمقاربة— دوراً حاسماً لأنّها صرافم morphèmes نحويّة تتميّز عن الصّرافم المعجميّة (= المَقولات الكبرى) بكونها فارغة معجميًّا ولهذا السّبب نفسه نظر إليها على أنّها من اللاّمتغيّر.

والحروف في الاستعمال أنواع ولكلّ نوع منها خصائصه.

2. تصنيف الحروف

الحروف في الاستعمال حروف تعدية وحروف زوائد وعبارات حرفيّة locutions prépositionnelles وعِبارات عقد locutions conjonctives.

1.2 حُروف التّعدية

هي حُروف الإضافة فيما مرّ بنا وهي فيما ألمحنا إليه أغلب ما تكون كالجزء من الفعل خاصّة إذا اعتددنا بالبنى الموضوعيّة أعلاه لأنّها لا تحتمل في الصّورة: حمل (موضوع$_1$، موضوع$_2$، ...) موقعاً غير موقع الحمل أو الموضوع؛ وقد تخيّرنا موقع الحمل، إمّا فيه أو في جواره الأقرب حتّى كأنّه يتّصل به اتّصالاً.

ولعلّ الحلّ الذي تأخذ به النّظريّة فيما يخصّ العلاقة بين غير المتعدّي (اللاّزم =) والمتعدّي بنفسه[1] من قبيل:

أَمْلَى زيد شيئاً أمس ← أملى زيد أمس

بعد حذف «شيئاً»، هو الذي يمكن الأخذ به في العلاقة بين المتعدّي بنفسه والمتعدّي بحرف –كلّما أمكن ذلك– من قبيل المثال المعروف:

دخل زيد إلى البيت ← دخل زيد البيت

حيث يحذف الحرف «إلى».

ومنه على المفعولين:

اخترت من الكتب نسختين ← اخترت الكتب نسختين

من ← E، بل إنّ حذف الحُروف في الأدبيّات اللّسانيّة أسهل –من حيث هي صرافم فارغة– على اللّسانيّين من حذف الصّرافم المليئة كـ«شيء»[2] وإن كانت «شيء» كالفارغة لإطلاقها على كلّ شيء! أمّا لماذا حذْف الصّرافم الفارغة وكان يمكن –في الإجراء– إمّا حذفها أو إدراجها insertion (= زيادتها) فلأنّ الإدراج قد يستتبع عوارض غير مرغوب فيها في اشتقاق الجمل بعضها من بعض كما في قولنا:

عجبتُ أن رأيتك في السّوق

المرادف –بعد الإدراج– لـ:

عجبت من أن رأيتك في السّوق

والذي لا يستقيم في:

* عجبت رؤيتك في السّوق

[الإدراج] عجبت من رؤيتك في السّوق

فالعارض غير المرغوب فيه من طريق الإدراج ضرورةُ المرور بالشّكل اللاّحن: * عجبت رؤيتك في السّوق؛ والشّيء نفسه مع: رغب، فالاستعمال الدّائر إمّا بفي أو عن، فإن كان الحلّ بالإدراج كانت الضّرورةُ الأصلَ المنقطع: رغب #:

رغبت (E * + في + عن) لقياك

1 انظر هاريس (HARRIS (1991، ص 244.

2 انظر موريس قروس (GROSS, M. (1975، ص 27.

بينما يكتفي حلّ الحذف بالاحتكام إلى معاجم الأفعال وهي لا تذكر —في هذا السّياق– استعمالاً لـ«رغب» بدون حرف (لاحظ الاستعمال: رغب به عن غيره مق * رغبه عن غيره).

ومن الآثار الجانبيّة في إجراء الإدراج أنّه يفسد الحلّ القاضي بمباشرة الفعل مع الحرف كتلة واحدة إذ من مُقتضيات هذا الإجراء تمثّله الحرف خارجاً عن متعلّقه الذي هو الفعل —فيما يعنينا ههنا، وهو في نهاية المطاف —من النّاحية المنهجيّة– معقّد للوصف بارتفاع الكلفة فيه إذ تبدو هذه الكلفة أرفع مع الإدراج منها مع الحذف حتّى إن كان الظّاهر أنّهما أي الإدراج والحذف منعكسان.

وقد يُتوقّف عند التّبرير الذي يقدّمه النّحو العربيّ في الحذف وهو تبرير قائم على تضمين معنى في معنى آخر[1] على نحو ما رأيناه في 3.5.0 من قبيل:

أمرتك بالخير

الباء ← E (أمرتك + كلّفتك + ألزمتك) الخيرَ

حيث «أمر» و«كلّف» و«ألزم» مترادفة في المعنى؛ ولا غضاضة في أن يكون هذا النّوع من الحذف من غير اللّفظ[2] وإنّما الغضاضة في أنّه —إن أريد به نهجاً لسانيًّا– يخرق مبدأ اللاّمتغيّر المورفيميّ le principe d'invariance morphémique في تكافؤ الجمل. فـ«أمر» و«كلّف» و«ألزم» في المثال أعلاه سواء؛ نعم، إلاّ أنّه لم يتأكّد أنّ الأمر كذلك في كلّ ما يُحمل على «أمر» وما يرادفها عند التّركيب أو النّقل المقوليّ: أمَر 〉 الأمْر:

لأمر ما كان كذا

= لأمر ما (بأنّ + أنّ) ج كان كذا

فهل تتكافأ العبارة و:

لـ (تكليف + إلزام) ما (* بأنّ + أنّ) ج كان كذا؟

وليس النّهي عن فعل الشّرّ كالأمر به في حذف الحرف في الثّاني وامتناعه في الأوّل حسب النّحو العربيّ، لأنّ ليس في هذا الأوّل ما يتضمّن

1 انظر ههنا الفقرة: 3.5.0

2 يقول السّهيلي: "لأنّ المعنى الذي من أجله حذفت «الباء» ليس بلفظ وإنّما هو معنى في الكلمة" **نتائج الفكر في النّحو**، ص 366.

النّصب، ومع ذلك ففي النّهي ترك وتحريم وكلاهما ممّا يطلب النّصب ويتكافآن و«الإبعاد» والكفّ والزّجر -فيما ذكره السّهيلي- ممّا لا يطلب[1] النّصب وإنّما الجرّ وهذا يعني أنّ تجريد المعاجم لبيان المعطيات خطوة أولى نحو إقامة فئات التّكافؤ بين الجمل حتّى وإن اختلف التّركيب[2]، على الأقلّ في حال اعتماد التّرادف المعجميّ في ذلك. وهو تمشّ جديد نسبيًّا وليس من قبيل ممّا يؤاخذ عليه القائلون[3] بربط مثل:

قطع زيد اللّحم بالمنشار
= استعمل زيد المنشار لقطع اللّحم

لا في زجّهم بمورفيمات زائدة تخرج عن مبدأ اللاّمتغيّر المورفيميّ فحسب ولكن -في الأصل- لتعميم الإدراج بصفة غير مقيّدة في القواعد المجراة وفي شكل الإطار المنهجيّ العامّ على حدّ السّواء.

ومن مضاعفات أسباب حذف الحُروف في النّحو العربيّ اختصار المسألة في النّصب مقابل الجرّ كما يلخّص ذلك السّهيلي (الهامش 3 ص 178) ويتماشى ونظريّة العامل، إلاّ أنّ المسألة تتجاوز ذلك لتنحصر في الحُروف وكيفيّة تناولها مجملة إمّا بالحذف أو الإدراج أو «الإبعاد» أو حتّى التّعويض.

فإذا ما تعلّق الأمر بحذفها (أعلاه) فإنّه يفترض أنّ حذف إحداها كحذف الأخرى وكذلك إدراجها، إلاّ أنّ الحديث عن المعاني كالنّهي والإبعاد والكفّ والزّجر كما في مثالنا هو ما حدا بالنّحو العربيّ إلى اعتبار أنّ «عن» هو المقصود دون حرف آخر، والحال أنّ هذا الآخر يبقى ممكناً، بل إنّ هذا الإمكان لا يطال المعنى نفسه كما في الإبعاد أو ما اشتقّ منه مثل التّباعد الذي ورد فيه الاستعمال مع «من»، ولعلّه تضمين حرف في حرف كتضمين الفعل في الفعل! وقد أسميناه تعويضاً أي تعويض حرف بحرف لأنّ التّضمين للمعاني: تضمين معنى فعل في فعل وتضمين معنى حرف في حرف ومن ثمّ سمّيت هذه

1 "أما نهيتك عن الشّرّ فلا يجوز حذف الحرف الجارّ فتقول نهيتك الشّرّ لأن ليس في الكلام ما يتضمّن النّصب، والنّهي عن الشّيء إبعاد عنه وكفّ وزجر وكلّ هذه المعاني متعدّية بـ«عن» "، نفسه، ص 337.

2 انظر موريس قروس (1997) .GROSS, M، ص ص 87–89.

3 الدّلاليّون التّوليديّون.

الحُروف حروف المَعاني في النّحو العربيّ مجازاً حملاً لها على مَعاني الأَفعال لأنّ المَعاني للأفعال في الحقيقة من حيث هي من حيّز الجمل.

يبقى في هذه المهمّات اللّفظيّة ما ذكرنا أنّه «إبعاد» والمراد تباعد الحرف مع فضلته من الفعل لأنّه -أي هذا التّباعد- ممّا يقبح له الحذف:

أمره الله الخيرَ
أمر الله الإنسانَ الخيرَ
؟* أمر الله الإنسان في الدّنيا الخيرَ

والأولى في هذه:

أمر الله الإنسان في الدّنيا بالخير

كما أنّ الأولى في:

* أمر الله الخلقَ الذي عقل الخيرَ

إثباتُ الحرف:

أمر الله الخلقَ الذي عقل بالخير

لطول المسافة بالصّلة[1].

1.1.2 المكان مق التّعدية

نريد أن نركّز في هذه الفقرة على بعض الحُروف التي غالباً ما تُمحّض إلى معنى المكان مق التّعدية لأنّها جاورت في ذلك الاسم المراد بالمكان أي فضلته في التّركيب (= الجملة) إلاّ أنّ هذه الخصيصة في المجاورة تكاد تشمل كلّ الحُروف، نقول:

الرّكض في الميدان
مق الغطس في البحر
المكوث بالبيت
مق المرور بالطّريق
السّير إلى البيت
مق السّفر إلى تونس
الخروج من الغابة

1 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 336.

مق الدّخول من الباب
الابتعاد عن الثّكنة
مق التّرحّل عن الأوطان
المجيء للقصر
مق الإسراع للباخرة

فلم يكن بدّ، من ملاحظة أنّ الحرف في ذاته لا يشكّل مقياساً كافياً وكذلك الحسّ للبتّ في طبيعة الفضلة (المكان ههنا) كذلك القول بأنّ الاسم هو الذي يدلّ على المكان غير كاف فلم يبق في السّياق إلاّ الفعل / الحمل لروز حقيقة «المكان» ويتمثّل التّجريب في رائز التّعويض باستبدال الحمل بحمله المصاحب في كلّ من الأزواج أعلاه:

* الغطس في الميدان
* الرّكض في البحر

المرور بالبيت
؟ المكوث بالطّريق

؟ السّفر إلى البيت
؟ السّير إلى تونس

* الدّخول من الغابة
الخروج من الباب

* التّرحّل عن الثّكنة
؟ الابتعاد عن الأوطان

الإسراع للقصر
؟ المجيء للباخرة

وتشير العلامة * / ؟ إلى أنّ «المكان» لا يتبيّن إلاّ بالحمل الملائم له في ملابسة تقلّباته في التّركيب. ومهما يكن من أمر فإنّ المعنى لن يكون منوطاً بلفظ دون آخر كما رأيناه ولا حاجة إلى مزيد الإلحاح باستدعاء مثل:

الخوض في المسألة (أو السّعي في الحاجة — آنفاً)
التّلبّس بالقضيّة

الدّعوة إلى السّلام
الخروج من الذّنب
الابتعاد عن الرّذيلة
الانتصار للحقّ

حيث الفضلة أبعد ما تكون للمكان لدلالة الرّأس فيها على مجرّد وهو معروف:

فئة 1: الميدان، البيت...
فئة 2: البحر، الطّريق...
فئة 3: المسألة، القضيّة...

وقد قابل السّهيلي في زمانه بين ذكرهم لـ: أمرتك بالخير 〉 أمرتك الخير مق أمرتك بزيد 〉* أمرتك زيداً، قال: لأنّ شرطه "أن يكون المأمور به حدثاً فإن كان جسماً أو جوهراً لم تحذف الباء... [وأضاف] كأنّك قلت: أمرتك بضرب زيد أو إكرامه، ثمّ حذفت"[1].

ولعلّ استحضار المُلابسات التّركيبيّة للمكان ممّا تتبلور به مهمّات التّعدية؛ فالمكان من حيث هو اسم تصنيفيّ أي اسم للجنس واسع الانتقاء للحمول وقد يصلح رائزاً تتميّز به الأنواع تحته فيجوز في مثل:

الرّكض في المكان الذي هو الميدان

و:

المكوث بالمكان الذي هو البيت

إلخ... وقد لا يجوز فيه مثل:

؟ الغطس في المكان الذي هو البحر

أو مثل:

؟ المرور بالمكان الذي هو الطّريق

بينما لا يجوز فيه البتّة مثل:

* الخوض في المكان الذي هو المسألة
* التّلبّس بالمكان الذي هو القضيّة إلخ...

---

1 السّهيلي، **المصدر**، ص ص 336-337.

وتعتبر إضافة هذه الحمول جميعها إلى اسم المكان غير مقبولة:

* ركض المكان
* مكوث المكان
* غطس المكان
؟ مرور المكان

المكان = الميدان، البيت، ...، البحر، الطّريق، ...، المسألة، القضيّة إلخ... ويلاحَظ أنّ الفئات الثّلاث من الأسماء سواءٌ في عدم القبول وسببُه الحرف في التّعدية إلاّ ما كان من قبيل المرور والمجيء (= مجيء القصر) اللّذين يكونان بواسطة وبغير واسطة.

هب الحمول التّالية: الإتيان، الحضور، القدوم، الوصول وجميعها على معنى «الانتهاء إلى المكان ويصحّ فيها دون واسطة:

إتيان المكان
حضور المكان[1]
قدوم المكان
وصول المكان[2]

ومع الواسطة: الإتيان إلى المكان والحضور والقدوم والوصول إليه ممّا يعني أنّ المجيء والمرور أعلاه من فئة الإتيان والحضور والقدوم والوصول وأنّ سلوك المجيء والمرور ليس اعتباطاً:

مجيء المكان = المجيء إلى المكان
؟ مرور المكان = المرور بالمكان

أمّا العلامة ؟ مع «المرور» فليست لمجرّد التّردّد وهو إن كان –أي المرور– على تضمين المجاوزة –كما مرّ– إلاّ أنّه مع الباء –في الاستقراء– حاصل لربط الاسم بالفعل. ولعلّ هذا الرّابط أصل فيه على عكس المجيء حيث الحرف (= إلى) فيه للإيصال أي إيصال الفعل إلى الاسم –كما يقول السّيرافي[3]– وهو

1 انظر «**المنجد**»، مادّة (أ.ت.ي.). – المكان = حضره.
2 **نفسه**، مادة (و.ص.ل.) – المكان = بلغه.
3 انظر آنفاً تعليق المصنّف على المسألة.

معنى التّعدية؛ ومهما يكن الأصل فالمقترح —تبعاً لهاريس— حذف الحرف:

الحمل الحرف ← الحرف: E = الحمل

(انظر: 1.2)

2.1.2 حروف التّعدية آثاراً

لنتأمّل الكلام التّالي:

تحدّث زيد لساعتين
= تحدّث زيد لمدّة ساعتين
= تحدّث زيد مدّة ساعتين
= تحدّث زيد ساعتين

ويلاحظ فيه —فيما يعنينا— حذف حرف اللاّم وهو حذف للاسم التّصنيفيّ «مدّة» فـ«اللاّم»، على التّدريج؛ ويمكن اعتبار هذه اللاّم، إن أثبتت، أثراً شاهداً على الاسم «مدّة» كأنّها نائبة عنه؛ كما يمكن اعتبارها أي اللاّم أثراً في درجة الصّفر وذلك حال اختفائها[1]. ويذكّر بحذف الحرف (= اللاّم نفسها) عند الإضافة في النّحو العربيّ:

مئذنة المسجد
= مئذنة حصلت للمسجد
[حذف الفعل العامّ] = مئذنة للمسجد
[حذف الحرف] = مئذنة المسجد

والأسماء التّصنيفيّة كالأفعال العامّة ممّا يَسهُل حذفها من حيث هي مورفيمات شبه فارغة معجميًّا وذلك لسعة طاقتها على تقبّل الجمول المنتقية لها.

ومن هذا الكلام باستعمال «الباء»:

سار زيد باللّيل
= سار زيد (؟ بـ + في) وقت اللّيل
= سار زيد وقت اللّيل

---

1 انظر زماريس (1991)، ص ص 209–210.

= سار زيد اللّيل

فالباء (وفي) أثر والوقت اسم تصنيفيّ عامّ لعموميّة حصوله تحت طائلة حمول واسعة.

وبقطع النّظر عن غلبة استعمال اللاّم والباء في العربيّة[1] فإنه ترد في هذا السّياق الحروف الأخرى وخاصّة «في»[2]:

عاش زيد في فقر شديد
= عاش زيد في حالة فقر شديد
= عاش زيد حالة فقر شديد
= عاش زيد فقراً شديداً

وهذا الحرف أي الـ«في» منتج كثيراً حيث يقع في بنى عامّة على صورة

$ا_0$ في ا تتمّة
= : زيد في فقر شديد

وتتواتر على نحوها العبارات من قبيل: في حزن، في فرح، في غمّ، إلخ... ولعلّها مشتقّة من مثل: عاش $ا_0$ في ا تتمّة (= عاش زيد في فقر شديد) حيث يبدو الفعل «عاش» شبه خال من مضمونه المعجميّ وشبه[3] متحوّل إلى عماد من قبيل: عرف:

(عاش + عرف) زيد حالة فقر شديد
= (عاش + عرف) زيد فقراً شديداً

وخاصّةُ العماد في قابليّته للحذف مع قيام «في» بهذا الدّور بدل الفعل أو مجرّد شكله:

زيد في حالة فقر شديد
= زيد في فقر شديد

---

1 أصل حروف الإضافة اللاّم عند ابن مالك (**شرح الحافظ**، ص 482) وأصلها الباء عند ابن الطّراوة (**رسالة الإفصاح**، ص 87).
2 على الإضافة: سائر الليل = سائر في (E + وقت) اللّيل.
3 نقول «شبه» لعدم اكتمال الإنحاء في التّحوّل الطّارئ عليه.

زيد في حيرة من أمره
زيد في (خلاف + ائتلاف) مع (غيره + نفسه)

وبصفة عامّة فالحروف سواء حُجبت في لفظها أو قامت مقام ألفاظ مصاحبة مطلقة تُعدّ في عداد الأثر لإجراءٍ مّا في التّحويل إن بالإدراج أو الحذف أو الاستبدال الموقعيّ.

وفي هذا السّياق يُعتبر الحرف في بروزه حال التّحويل إلى الاسم عبر فعل العماد أثراً من الآثار التي يتركها هذا التّحويل:

رحم الله زيداً
= كلأ الله زيداً برحمته

أرغبُ في لقائك
= لي رغبة في لقائك

أجمل زيد الكلام
= لخّصه في جملـ(ـة)

وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى التّحويل إلى غير الفاعل:

عَنى الأمرُ الجميع
= عُني الجميع بالأمر[1]

ويُعدّ الفعل منقولاً، ويكون النّقل في الأفعال إذا صيّر فاعلها مفعولاً[2] وكذلك ببروز الحرف عن طريق التّحويل إلى الاسم:

عنى الطّفل الجميعَ
= رعى الجميعُ الطّفلَ بعنايتهم

3.1.2 الحروف عواملَ

رأينا آنفاً كيف يتأصّل النّحاة العرب في تقديرهم للإضافة وهو تأصيل يُظهرون من خلاله الحرف ويمكّن بطبيعة الحال النّظر إلى أثر الإعراب في الإضافة على أنّه من عمل هذا الحرف وهو محذوف أي بعبارة أخرى أن

1 انظر عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربيّ**، ص 64.
2 انظر السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 327 وص 334.

ينظر إليه على أنّه أثر –بالمعنى الهاريسيّ– من آثار حذف الحرف[1] وعليه يكون هذا الحرف حال ظهوره وكذلك في صورته الصّفر «عاملاً» ذا موضوعين على شكل:

عامل (موضوع1، موضوع2)

اللام (مئذنة، المسجد)

كما يمكن، إذا اعتددنا بنبر «المسجد» في قولنا: باب المسجد أن ينظر إلى هذا النّبر على أنّه أثر من الحرف محذوفاً أو في هيئة الصّفر وكأنّه منطوق به.

وفي السّياق نفسه وإذا اعتبرنا «الأسماء التّصنيفيّة» فإنّ الحروف تصبح بمنزلة المختصرات لهذه الأسماء أو ما يحمل عليها فيما يحسن تقديره وفي هذا تمحيض لها للقيام بمجرّد دور الرّابطة النّحويّة كما في:

اليد بعض زيد 〉 يد لزيد 〉 يد زيد

حيث «بعض» لفظ عامّ يفيد الفرد من الشّيء القابل للتّبعيض دون أن يحدّه في ذلك شيء وإن كان كلا له، بعبارة أخرى: يتميّز لفظ «بعض» وهو اسم كالأسماء التّصنيفيّة بسعة إحاطة انتقائه لموضوعاته وهي المتمثّلة في الأسماء المضافة إليه على أنّها فضلات له.

وليست ألفاظ الإحاطة والعموم كـ«بعض» وجلّ وكلّ أو الأسماء التّصنيفيّة وحدها التي يطالها الإنحاء أو شبهه وإنّما الألفاظ كثيرة في هذا المجال من قبيل: رغم وأجْل وفضل ودون وحيث وعند إلخ... وسوف نراها في موقعها من الفقرة المخصّصة للعقد.

أمّا الحروف من مثل: على وعن، ...، وثمّ وسوف فلعلّها الشّاهد على ما طال الحروف عموماً وما قد يطال بعضها الآخر في تطوّره؛ فعَلَى –على سبيل المثال حرف، نعم إلاّ أنّه من عَلِي يعلى. — السّطح: صعده ويَرد في قولهم: أقام من على جناح الهيكل وهو أي «من على» اسم بمعنى فوق[2]؛

---

1 بل لعلّه بديل لإعراب الجرّ وعوض له إذا افترضنا تلاشي هذا الإعراب نفسه على نحو ما يراه هاريس (1991) HARRIS في تطوّر بعض اللغات. يقول:
The gradual phonetic subsidence of case endings left prepositions to fill their syntactic place, p. 379.

2 **المنجد**، مادّة (ع.ل.ى.).

والاسميّة فيه بيّنة بدخول «من» عليه إذ الحروف هذه التي للإضافة لا تدخل إلاّ على الأسماء. لاحظ:

جلس من عن يسار الخليفة

وقد ورد كذلك في الاستعمال:

عليك بـ (زيد + دينار + الأمر)

في معنى اللّزوم وهو عندئذ اسم فِعل؛ ومنه:

عليّ دَينٌ دينارٌ

والمعنى البُدّ والوجوب كما في «انبغى» النّاقص التّصريف[1] فقارب هو نفسه بهذا أسماء الأفعال فحُملت جميعاً ذات المَحْمَل.

وقد أوردت المعاجم، كما أورد السّهيلي[2] في ثمّ وسوف[3] قبل إنحائهما أنّ الأوّل من لفظ الثّمّ... وأصله من ثمَمْتث البيتَ إذا كانت فيه فرَج فسُدّ بالثُّمام وهو نبات يُسدّ به خَصَاص البيوت؛ ثمّ أضاف في «سوف» أنّ لفظه على لفظ السّوف الذي هو الشّمّ لرائحة ما ليس بحاضر فأصابها الإنحاء لطول الاستعمال واختصّت الاختصاص المعروف بل واختصرت إلى السّين للمباينة بين الاستقبال القريب والبعيد.

وقد يسهل في ضوء هذا الإنحاء تقبّل الصّورة العامّة للحرف في وظيفة العامل آنفاً:

الحرف (موضوع1، موضوع2)

حيث الحرف خلف للظّرف وقد يكون أحدهما بديلاً للثّاني:

أقام من على جناح الهيكل

= أقام فوق جناح الهيكل

= أقام من فوق جناح الهيكل

ومنه إن جازت الصّياغة:

غادر زيد بدوني

لي رجال على غير رجالك

1 كون ماضيه يكاد لا يستعمل

2 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 124.

3 وقد مثّل سيبويه للحرف أوّل ما مثّل بثمّ وسوف.

والتّمثيل له على نحو

بدون (غادر زيد، ـي)

على غير (لي رجال، رجالك)

والصّورة

بدون (ج، ا)

على غير (ج، ا)

أي: ع$_{ع، ا}$ ع = العامل، $_{ع}$ = الموضوع الأوّل في شكل الجملة، $_{ا}$ = الموضوع الثّاني في شكل الاسم.

وقد ينظر إلى مثل «من فوق» و«بدون» و«على غير» أو «من طرف» و«في شأن» إلخ... على أنّها عبارات تغلب عليها الظّرفيّة أو حتّى الحرفيّة نظرا لجواز:

غادر زيد دون عمرو

لي رجال غير رجالك

قال زيد في شأن عمرو إنّه كسول

= قال زيد في عمرو إنّه كسول[1]

2.2 الحروف الزّوائد: الزّمان والاشتقاق

نريد أن نبيّن ههنا —بناء على فرضيّة لهاريس[2]— أنّ للزّوائد وضعاً اعتباريًّا خاصًّا يتمثّل في كونها بمنزلة العامل فهي لذلك تتطلّب موضوعا(ت) لها يمليها حضورها ولكن قبل هذا نشير إلى ما يؤطّر هذا التّناول ونعني الصّرف الاشتقاقيّ la morphologie dérivationnelle نفسه ضمن العلاقة عامل–موضوع.

1.2.2 إطار الصّرف الاشتقاقي

وندرج ضمن هذا الإطار العلاقة

1 انظر موريس قروس (1975) Gross, M.، ص ص 137–138.

2 هاريس (1991) Harris، ص 80.

ف ا$_0$ ← ف $_{عماد}$ ا$_0$ ا$_1$

= تزكّى زيد ← أدّى زيد الزّكاة

ف ا$_0$ ا$_1$ ← ف $_{عماد}$ ا$_0$ ا$_1$ ا$_2$

= أنشد زيد القصيدة ← تولّى زيد إنشاد القصيدة

ف ا$_0$ حرف ا$_1$ ← ف $_{عماد}$ ا$_0$ ا$_1$ حرف ا$_2$

= اتّفق زيد مع عمرو[1] على السّفر ← أبرم زيد مع عمرو اتّفاقاً على السّفر

والمقصود أنّه لا يشتقّ الاسم (= ف$_{إ}$: V.n) من الفعل مباشرة وإنّما الجملة الاسميّة من الجملة الفعليّة[2].

ونجد هذه العلاقة في مثل:

ف ا$_0$ ا$_1$ ا$_2$ ← ف $_{عماد}$ ا$_0$ ا$_1$ ا$_2$ ا$_3$

ويبرّر التّنزيل الموحّد في الإطار نفسه من الصّرف الاشتقاقيّ، فإذا تأمّلنا في:
أرى زيد عمراً الحقّ باطلاً
فمعناها:

= جعل زيد عمراً يرى الحقّ باطلاً

حيث «جعله... يرى» مختصرة إلى «أراه» مع اعتبار العلاقة عامل–موضوع؛ "ولا يعني –يقول هاريس (1991)– أنّه ليس لنا أن ننظر إلى التّركيب الدّاخليّ [للكلمات] ولكنْ أنّ مثل هذه التّراكيب لا يمكن لها أن تشتقّ، بصفة مفيدة، من مورفيمات أو كلمات تستغلّ بطريقة معزولة بعضها عن بعض رديفاً للعلاقة عامل–موضوع"[3]. وتعتبر هذه العلاقة في أصل الصّرف الاشتقاقيّ، لهذا يُنظر إلى حدّ التّحويل كالاختصار من قبيل «جعلته... يرى» ← «أراه» على أنّ ميدان عمله هو العلاقة عامل–موضوع، بل و"يُعالَج غالب الصّرف على أنّه بقايا تحويل"[4] كأن نقول في «صرف» فتحت الباب فانفتح، إنّ «كون الباب

---

1 زيد مع عمرو = ا$_0$ وهو من القيود على «اتّفق» التي تقتضي فاعلاً في الجمع.

2 انظر هذا الكتاب (القسم الأوّل).

3 « That is not to say that one may not see internal construction… but that such constructions cannot usefully derived from separately functioning morphemes or words, joining in the operation-argument relation ». p. 105.

4 « And much of morphology is created as residues of transformations », *Ibid*, p. 229

منفتحاً» أصلٌ لـ: «الباب منفتح» وكذلك بالنّسبة إلى زوائد الزّمان.

2.2.2 زوائد الزّمان حق زوائد الاشتقاق

يمكن القول إنّ تصنيف زوائد الزّمان غير تصنيف زوائد الاشتقاق إلاّ أنّ هذا لا يمنع من معالجتها جميعاً معالجة تحويليّة على غرار حروف الزّيادة. ونعني بالتّحويليّة —ههنا— مجرّد الارتقاء بالأشكال اللّغويّة، أيًّا كانت طبيعتها نحويّة أو صرفيّة أو صوتيّة، من ظاهرها إلى خفيّها ولا تخرج زوائد الزّمان —فيما يزعم أهل النّظريّة— عن هذا التّناول[1]؛ نقول:

سيقوم

وهو محوّل من:

= قيامه في وقت بعد حديثي

وكذلك أحرف الماضي:

قامت سُعدى

= قيامها في وقت قبل حديثي

وهذه أصول مفهوميّة في الحقيقة أُسّس لها في إطار نظريّ. ولا تخلو الأنحاء التّقليديّة من مشاكلتها. يقول السّهيلي في «فعلتُ» هو "فعلته في اليوم الذي فَرَط قَبْلَ هذا اليوم الذي نحن فيه" وقياس «أفعلُ» عليه: "أفعله في اليوم الذي يأتي بعد هذا اليوم الذي نحن فيه"[2].

وصرافم الزّمان —وهي الزّوائد الأربع الهمزة والتّاء والياء والنّون المسبقة على أصل الكلمة— لا تختصر المتكلّمين والمخاطبين والغائبين كما نقول في الضّمائر إنّها تختصر الأسماء وإنّما هي مقاطع من الزّمان[3] المجعولة له وليست الزّوائد الاشتقاقيّة كذلك، كما أنّ المعاني التي تحملها هذه غير المعاني التي تحملها تلك.

---

1 حتّى علامات التّأنيث والجمع والتّصغير إلخ... انظر هاريس (1991) HARRIS، ص ص 238–.....

2 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 113.

3 يستعمل السّهيلي عبارة «الجزء من الزّمان». **نفسه**، ص 117.

3.2.2 هل صرافم الزّمان عوامل؟

ونعني بصرافم الزّمان الزّوائد التّصريفيّة أي تلك التي تصرّف الفعل إلى المضيّ والاستقبال؛ ويُقتصر فيها أحياناً على «الزّمان» إلاّ أنّه في نظرنا يحجب المسألة اللّسانيّة في حدّ ذاتها؛ ومعروف منذ القِدَم أنّ مقولة لفعل هي التي دأب الفلاسفة والنّحاة على تحميلها مقولة الزّمان مقابل تحميل الأسماء مقولتي الجنس والعدد؛ والمفروض عندئذ باعتبار الألفاظ التي تشكّل مادّة صرافم الزّمان —وهي زوائد على الحروف الأصليّة والمزيدة للأفعال— أنْ ينحصر النّقاش على ما هو من لفظها؛ وممّا حال دون هذا النّقاش أيضاً أنّه أخذ منعطفات نظريّة في ثوب لسانيّ ومنه الجدال حول معرفة أجدى طرق التّمثيل الخطّي[1] له دون التّساؤل عن جدوى ذلك أصلاً.

ويبدو تناول هاريس للمسألة، في ضوء هذا، أكثر تلبّساً بالوقائع اللّغويّة من أيّ تناول فلسفيّ أو نظريّ.

يرى هاريس أنّ صرافم الزّمان تدخل على الفعل فتؤثّر فيه بتوجيهه نحو زمان دون آخر، وهي تُشتقّ —في التّحليل— من صيغ تتناول في تأثيرها الجملة ككلّ ويمرّ هذا الاشتقاق بمراحل تبدأ بأقلّها اختصاراً انتهاء إلى الاختصار الأمثل. ومثال هاريس[2] في هذه الصّدد هو He went (ذهب) واشتقاقه هو التّالي:

I state that his going is before my stating it

(أقرّ أنّ ذهابه حصل قبل تقريري ذلك)

→ I state that his going is before

(أقرّ أنّ ذهابه حصل قبل)

→ I state that he went

(أقرّ أنّه ذهب)

→ he went

(ذهب)

1 انظر موريس قروس (GROSS, M. (1975، ص ص 39–41.

2 هاريس (HARRIS (1991، ص 85.

وتتلخّص الصّيغة الأولى في «تقدير» العوامل التّالية: العامل الأوّل I state that (أقرّر أن) وهو عامل ميتالسانيّ لاندراج كلّ الكلام تحته وهو عادة من أفعال القول (أقول، أصرّح، أحدّث...) ويسند إلى المتلفّظ حال تلفّظه وتطبيقه يكون تكراريًّا.

ويتمثّل العامل الثّاني في before[1] (قبل) ويفيد الزّمانَ الماضي باعتبار زمان التّلفّظ في I state (أقرّر (الآن)).

أمّا العامل الثّالث —ههنا– فهو الزّائدة ed – المفيدة للزّمان الماضي ويتمّ إعمالها في الفعل go (ذهب) والصّيغة النّهائيّة هي He went (ذهب) وهي بديل مورفوفونيميّ لـ: go + ed.

ويطال الحذفُ أوّلاً بأوّل my stating it (تقريري ذلك) لأجل التّكرار، فـ: before (قَبْل) بعد أن عملت في his going is (ذهابه حصل) وحوّلتها إلى He went، ثمّ I state that (أقرّر أنّ)؛ والحاصل: He went.

فإذا نقلنا هذا إلى العربيّة فالإجراء فيه على النّحو التّالي وقد أبرزنا بعض لفظه للبيان:

سيذهب زيد
← أقول إنّ ذهاب زيد سيحصل بعد قولي ذلك
← أقول إنّ ذهاب زيد سيحصل بعد ذلك
← أقول إنّ زيداً سيذهب
← سيذهب زيد

وما أبرزناه هو التّالي: أوّلاً، إدراج زائدة الزّمان بنقل الفعل من الماضي إلى المضارع؛ ثانياً، استعمال فعل الحدوث العامّ (= حصل) بدل فعل الوجود be (→ is) لغياب الحال (الآن) منه وحتّى يظهر حذفه في المراحل اللاّحقة؛ ثالثاً: إثبات الإشاريّ «ذلك» مع «بعد» ثمّ تولّي حذفه معه ككتلة واحدة للزوم الإضافة في «بعد».

---

1 ويقابل هذا العامل، بعدَ للاستقبال والآن للحال. وهي بدائل لـ: أمس وغد واليوم (انظر السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص ص 113–.....).

أمّا خاصّة العربيّة في كلّ هذا فتعكسها الجملة الفعليّة النّهائيّة بعد حذف العامل الميتالسانيّ:

أقول ← E: زيد سيذهب

= سيذهب زيد

ولا يخرج التّكافؤ فيهما عن العلاقة عامل–موضوع.

ويؤكّد هاريس (1991) HARRIS أنّ دفع هذه العلاقة إلى حيّز الظّاهر وإن كان يهدف إلى استجلاء المعنى، إنّما يرمي في الحقيقة إلى التّعويض عن الزّوائد من مثل مقولات الزّمان وغيرها "التي لم تصغ بصفة صريحة في شكلها العامليّ"[1].

4.2.2 وضع زوائد الاشتقاق

وبالعود إلى زوائد الاشتقاق (مق زوائد الزّمان) يلاحظ أنّ العلاقة التي تختصّ بها أفعال العماد ومصحوبوها التّوزيعيّة في عدد موضوعاتها —وذلك بين البنية والبنية– علاقةٌ حاضرة مع حضور الزّوائد أو غيابها:

تفاعل ا$_0$ → فاعل ا$_0$ ا$_1$

= تخاصم زيد وعمرو → خاصم زيد عمراً

تفاعل ا$_0$ ا$_1$ → فاعل ا$_0$ ا$_1$ ا$_2$

= تنازع زيد وعمرو المسألة → نازع زيد وعمراً المسألة

انفعل ا$_0$ → فعل ا$_0$ ا$_1$

= انفتح الباب → فتح أحدهم الباب

ومنه:

تفعّل ا$_0$ → فعّل ا$_0$ ا$_1$

= تكسّر الباب → كسّر أحدهم الباب

افتعل ا$_0$ → أفعل ا$_0$ ا$_1$

= اقتنع عمرو → أقنع أحدهم عمراً

---

1 « … which are not expressed overtly in operator form. »
هاريس (1991) HARRIS، ص 86.

ومع حروف الإضافة:

افتعل ا$_0$ حرف ا$_1$ ← أفعل ا$_0$ ا$_1$ حرف ا$_2$

= اقتنع عمرو بالمسألة ← أقنع أحدهم عمراً بالمسألة

تفاعل ا$_0$ حرف ا$_1$ ← فاعل ا$_0$ ا$_1$ حرف ا$_2$

= تنازع زيد وعمرو في المسألة ← نازع زيد عمراً في المسألة
← نازع عمرو زيداً في المسألة.

ويلاحظ أنّه بينما تتزايد الموضوعات مع أفعال العماد تتناقص مع الزّوائد ولعلّ مردّ بعضه في التّناقص راجع إلى علاقة النّقل بين البنية والبنية كما في: كسّر أحدهم الباب ← تكسّر الباب، أو في: فتح أحدهم الباب ← انفتح الباب، أو في: أقنع أحدهم عمراً ← اقتنع عمرو حيث يُنقل الفاعل إلى المفعول وعلاقة النّقل هذه من جنس علاقة إعادة البناء la restructuration في الأدبيّات اللّسانيّة[1] وهي أخصّ لاكتفائها بالعلاقة ف ا$_0$ ا$_1$ ← ف ا$_0$ كما أنّها نظير البناء لغير الفاعل (= «المجهول») وليست هي لأنّه لا تُحمل صيغة المجهول محمل صيغة المنقول فهذه من الحروف (الزّوائد) وتلك من غيرها ثمّ إن فعل الفاعل –في المنقول– في نفسه وليس الأمر كذلك بالنّسبة إلى المبنيّ لغير الفاعل وإن نُظر إلى مثل: تخاصم زيد وعمرو على أنّ الفاعلين فيه كلاهما فاعل ومفعول:

= خاصم زيد عمراً وخاصم عمرو زيداً

ويخوّل المعنى –أي قولُنا بحصول فعل الفاعل في نفسه عند النّقل– اعتبار أنّ الحروف الزّوائد كالنّون في انفعل والتّاء في افتعل وتفعّل هي بمنزلة الفواعل الدّاخليّة وضمائر لها؛ يقول ابن جنّي في شبه التّاءين في فعلت وافتعل و"وجه شبه تاء فعلت بتاء افتعل أنّها ضمير الفاعل وضمير الفاعل قد أجري في كثير من أحكامه مجرَى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة وذلك لشدّة اتّصال الفعل بالفاعل"[2].

ويذكّر بحديثهم في حروف الإضافة وشبهها بهمزة أفعل كونها كالجزء

---

1 GROSS, M. (1975) و GUILLET, A. – LECLÈRE, C. (1981).

2 ابن جنّي، **سرّ صناعة الإعراب**، ج 1، ص 220.

من الفعل لا من جهة المعنى فحسب (كالمباشرة والإلصاق إلخ.. انظر 1.2.0 و1.5.0) ولكن من جهة اللّفظ كذلك وقد رأينا أنّ بعض الاستعمال في حروف الإضافة والتّعدية استعمال عاملي بالمعنى الذي تسنده النّظريّة للعامل.

فهل لزوائد الاشتقاق وضع العامل؟ لنأخذ همزة أفعل في:

ف ا$_0$ ا$_1$ ا$_2$ ا$_3$

= أعلمت زيداً عمراً منطلقاً

→ علم زيد شيئاً؛ حدّث المتكلّم زيداً؛ عمرو منطلق

ويبرّره —في مرحلته الأولى– أنّ الموضوع ا$_1$ فاعل في المعنى وأنّ «حدّث» فعل قول بمنزلة العماد: أحاط علماً.

→ أعلم المتكلّم زيداً شيئاً: عمرو منطلق

وتبريره النّقل نفسه أي تصيير الفاعل مفعولاً إذ البنيتان: ف ا$_0$ ا$_1$ (= علم زيد شيئاً) و ف ا$_0$ ا$_1$ (= حدّث المتكلّم زيداً) مهيّأتان لذلك، والعامل l'opérateur الهمزة.

→ أعلم المتكلّم زيداً عمراً منطلقاً

والتّبرير في حذف «شيئاً» أنّه غير مخصّص في نفسه ويعني أنّ تخصيصه في غيره (= انطلاق زيد — ههنا).

وأخيراً:

→ أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً

ولا إشكال فيه.

وما يقال في الهمزة يمكن أن يقال في الزّوائد الأخرى.

لنأخذ الزّائدة الثّلاثيّة «است» في استغفر على سبيل المثال:

ف ا$_0$ ا$_1$ ا$_2$

= استغفر زيد ربّه ذنبَه

→ غفر الرّبّ شيئاً؛ طلب زيد ربّه شيئاً، أذنب زيد

ويقوم على معنى أنّ «ربّه» فاعل في الحقيقة وأنّ فعل الطّلب مضمّن في «استغفر» وأنّ «ذنبه» من جملة «أذنب زيد» في الأصل:

→ استغفر زيد ربّه شيئاً؛ ارتكب زيد ذنباً

وفيه نقل و«إنشاء» للزّائدة وحذف «شيئاً» الثّانية نتيجة «صهر» الجملتين «غفر الرّبّ شيئاً» و«طلب زيد ربّه شيئاً» وتحويل الجملة الفعليّة «أذنب زيد»

إلى اسميّة عن طريق تعميدها.

→ استغفر زيد ربّه شيئاً؛ ذنبُ زيد

ويتناول أساساً تحويل الجملة «ارتكب زيد ذنباً» إلى المركّب الاسميّ المكافئ لها.

وأخيراً:

→ استغفر زيد ربّه ذنبه

عبر حذف «شيئاً»: → استغفر زيد ربّه ذنب زيد فحذف «زيد» الثّانية للاقتران الإحاليّ بين الزيدين (ـه)، وليس حذفاً على وجه الحقيقة وإنّما هو «تضمير» أي تحويل اختصار إلى ضمير.

أمّا الزّوائد الأخرى غير «است» و«الهمزة» كالتّضعيف و«التّاء» و«النّون» في مثل: كسّر وتكسّر وانكسر:

كسّر زيد الباب

→ كسَر كَسَر زيد الباب

→ كسر زيد الباب؛ كسَر زيد الباب

فإعمال الجملتين، إحداهما في الثّانية هو الكفيل بإنشاء زائدة التّضعيف وكذلك بالنّسبة إلى «التّاء»:

تكسّر الباب

→ كسَر كسَر أحدهم الباب؛ كان من الباب كسْر

→ كسَر أحدهم الباب؛ كسَر أحدهم الباب؛ كان من الباب كسْر

→ كسَّر أحدهم الباب؛ كان من الباب تكسُّرٌ

→ كسَّر أحدهم الباب؛ تكسُّرُ البابِ

→ تكسَّر الباب

وإلى «النّون»:

→ انكسر البابُ

→ كسَر أحدهم البابَ؛ كان من الباب كسْر

→ انكسر البابُ؛ كان من الباب انكسار

→ انكسر الباب؛ انكسار الباب

→ انكسر الباب

وفي اشتقاق كليهما —أي «التّاء» و«النّون»— إعمال للجمل، وهو —أي إعمالُ أشكال الاشتقاق بعضها في بعض— مضمون فرضيّة أن تكون للحروف الزّوائد جميعها وضع العامل.

ويلاحظ أنّ التّمشّي شامل في الاشتقاق وأنّه يتضمّن في عناصره المرادفَ المعجميّ المصاحب واختصاره إلى زائدته المتعيّنة له[1] دون أن يقتصر عليه.

3.2 أدوات العقد

نذكّر أوّلا أنّ مثال العقد في شرح كتاب سيبويه للسّيرافي هو: إنْ تقم أقم[2] ويعني اصطلاح العقد عندئذ بالنّسبة إلى نظام النّحو العربيّ الإعمال وهو أن نعمل جملة في جملة. وما دام نظام النّحو العربيّ هو المقصود فإنّه قد يكون من المفيد الإشارة إلى أمرين:

1. أنّ دخول «إنْ» —على رأي، وهو رأي ابن يعيش[3]— إنّما يكون على الجملتين اللّتين تصيران بفعل ذلك كالجملة الواحدة. أمّا الإعمال في حدّ ذاته فهو إعمالٌ للجملة الأولى مع «إنْ» في الجملة الثّانية. والذي يعنينا من وراء هذا ليس العمل (= الجزم) لنفسه وإنّما ما يصيّر العامل أي «إنْ + ج١» عاملاً؛ فهو كائن مزدوج أحد عنصريه جملة وهو وضع خاصّ لعلّ اللاّفت فيه أنّ «إنْ ج» تساوي الاسم في التّراكيب المصدريّة من قبيل أريدك أن تقوم = أريد قيامك وهو تكافؤ يجعل من جملتين (= أريد، تقوم) جملة واحدة[4] ممّا يبرّر كونَ إن تقم أقم كالجملة الواحدة والحال أنّ الأصل فيها: تقوم أقوم[5].
2. والأمر الثّاني ويتعلّق بالاصطلاح أنّ لفظ العقد الذي نعتمده يختلط ولفظ الرّبط عند ابن يعيش يقول في معنى «إنْ» و"إنْ تدخل على جملتين فتربط

---

1 كأن يقال في الهمزة «جعل» وفي التّضعيف «أكّد» وفي التّاء والنّون «المطاوعة» وفي الهمزة والسّين والتّاء من استفعل «الطّلب» إلخ...
وانظر هاريس (1991) HARRIS، ص ص 80–83.

2 وهو في **شرح المفصّل** لابن يعيش: إن تأتني آتك (**شرح المفصّل**، ج 7، ص: 156).

3 **نفسه** ج 7، ص: 156.

4 وليس الأمر كذلك عند هاريس HARRIS في مثل: أريد قيامك.

5 تأتيني آتيك (ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص: 156).

إحداهما بالأخرى"[1] والرّبط عند السّيرافي كما مرّ وفي مقابلة العقد ربط الاسم بالفعل كما في مررت بزيد[2] ونبقي على اصطلاح العقد فيما هو من مسألتنا في «ربط» جملتين لأنّهما خصيصة في هذا التّركيب ونحمل الرّبط عندئذ على إلصاق المجاز الذي في مثل مررت بزيد[3] ربطاً للاسم بالفعل وحفاظاً على معنى الإلصاق وهو المعنى العامّ الذي في الباء. ونرى أنّ جميعه —أي الرّبط والإلصاق— من التّعدية كما نرى أنّ الإيصال في بابه هو كذلك، فلا نفرّق بين ربط اسم بفعل أو إلصاقه به ولا إيصال فعل (قاصر) إلى اسم، على أنّ التّعدية —عندهم— للتّذكير:

ذهب زيد 〉 أذهبت زيداً 〉 ذهبت بزيد

والإيصالَ: قمت إلى زيد.

يبقى إن أُريد التّحقيق أنّ المقصود بالفعل في عبارتي ربط اسم بفعل وإيصال فعل إلى اسم الفعلُ والفاعل لأنّه من حيّز الجمل وأنّ المقصود بالاسم الفضلةُ سواء كان الرّبط أو الإيصال. فإن كان كذلك —ولا نخاله إلاّ كذلك— فالسّؤال هو: ما وضع الجملة الثّانية عند العقد؟ أهو وضع الخبر عن الحديث في الجملة الأولى أم هو وضع التّتمّة / التّكملة modifieur أم هو وضع الفضلة؟ وسنوضّحه عند النّظر في البنية العامّة لعبارات العقد.

1.3.2 المعطيات

ذكرنا أنّ من مدوّنتنا الحروف التي للعقد من قبيل إنْ ومثيلاتها وإحصاؤها ثلاثَ عشْرَةَ ومنها ما وإذا ما ومهما وحيثما وكيفما وأينما ومتى إلخ... ومن قبيل الحروف التي للعقد أيضاً: أنْ وأنّ وكي وما إلخ...، وهي مع الحديث بعدها المؤوّلة بالمصدر؛ ومن مدوّنتنا كذلك —وما اعتبرناه عبارات عقد: بحيث، بحجّة، بغرض، بسبب، بدعوى، برغم، بنيّة، باعتبار، في ظلّ، في غياب، في خضمّ، في انتظار، لأجل، إلى درجة، على أمل، تحت

1 ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 7، ص: 156.
2 ولعلّ اللفظ عامّ فيعسر تمحيضه وقد استعمله ابن هشام في تحليل «ارتباط» الصّفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.
3 انظر **نفسه** ج 1، ص: 101.

طائلة، ...، تبعاً لـ، نظراً إلى، سعياً إلى، خوفاً من إلخ... وهـذه لا إحصـاء لها يذكر ولن يكون ذلك إلاّ بتجريد المعاجم والاستعانة ببنوك الأرصدة اللّغويّة والعودِ إلى ما يتكلّم به بين أهل اللّغة ومواليدها. فما ذكرنـاه لا يتعـدّى كونـه تمثيلاً بالإضافة إلى كونه عشوائيًّا ودون ترتيب ومع ذلـك يبقـى —فيمـا نريـد التّوقّف عنده— حاسماً ضمن معطياتنا.ويـبرز ضـمنها —فيمـا أثبتنـاه— ثـلاث فئات هي فئة «إنْ» وهي المعروفة في التّراث بحروف الشّـرط ففئـة «أنْ» وهـي المعروفة بالمصدريّة ثمّ فئة عبـارات العقـد، تسـهيلاً للتّعـيين، إلاّ أنّ جميعـه ليس تصنيفاً وسننظر فيمـا يلـي في مقياسـين لعلّهمـا يصـلحان للمباينـة بـين خصائص هذه وتلك ضمن عناصر الفئة الأولى فالثّانية.

1.1.3.2 الحرفيّة مق الاسميّة

المؤكّد في «إنْ» وأخواتها أنّ «إنْ» وحدها هي الحرف أمّا الأخوات فهنّ إمّا أسماء أو تغلب عليهنّ الاسميّة لأنّهـنّ ظـروف. ولا يغيّـر ذلـك في طبيعـة «إنْ» الحرفيّة شيئاً حتّى إن افترضنا فيها، على المعنى، مثل:

شرط (ج1، ج2)
= إنْ (تعمل، تكسب)

لأنّه فعلاً على المعنى، واللّفظ باق على حرفيّته؛ ولعلّ مزيّة هذا الافتراض — إن كانت له من مزيّة— أنّه يوحّد وصفنا لعناصر هـذه الفئـة،بل ويحسـم في الخلاف حول «إذما» وهي أخت مـن الأخـوات: أهـي مـن الحـروف أم مـن الأسماء؟ وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى «مهما» ضمن الفئة نفسها.

أمّا الفئة المصدريّة فعناصرها حرفيّة باتّفاق، إلاّ ما كان مـن ملابسـات معنى التّركيب كما في «كي» عندما تلحقها لام التّعليل: أهي عندئذ حرف أم اسم؟

اِعمل كي تكسب
= اِعمل لكي تكسب
= اِعمل (لـ + من) أجْل الكسب

وصورته الموضوعيّة — إن صحّ:
أجْل (ج1، ج2)

وليست لام التّعليل وحدها المثيرة للسّؤال حول طبيعة «كي» الحرفيّة، فلدينا:

رغبت في أنْ تقدم

سررت مِنْ أنّك قادم

سعدت لِمَا تقدمُ

فإذا ثبت أنّ "حروف الجرّ —زائدة كانت أو غير زائدة– لا تدخل إلاّ على الاسم أو ما في تأويله" كما يقول ابن هشام[1] فإنّ «في» و«من» و«اللاّم» في دخولها على «أنْ» و«أنّ» و«ما» على التّوالي مثيرة للسّؤال نفسه حول طبيعة هذه الحروف أحرفيّة هي أم اسميّة؟ ولمّا كان من العسير تسليمها إلى الاسميّة فإنّ الذي يمكن قوله هو أنّ حروف الجرّ لم تدخل في الحقيقة ههنا على «أنْ» و«أنّ» و«ما» المصدريّة وإنّما عليها مع الجمل بعدها، ومجموعه ممّا يتأوّل بالاسم المصدر فلا تزيد هذه الحروف —أي التي للجرّ– على تأكيد تأويل ما دخلت عليه جميعاً تأويلَ المصدر:

رغبت في قدومك

سررت من قدومك

سعدت لقدومك

ولعلّه أظهر على هذا النّحو أن يقال إنّ حروف الجرّ هذه إنّما جاءت لتعدية الفعل وإيصاله إلى المصدر، فكأنّها جزء منه فلا مجال لاستمالتها إلى الاسميّة وإن كان الغرض جعلها والشّرطيّة على منوال حروف العقد التي لا شكّ في اسميّتها؛ أمّا إن لم يكن من الاسم بدّ فمن جهة غير التي نحاولها بإدراج اسم ملابس للحدث في ج$_2$ من قبيل الأمر والشّأن والقصّة:

رغبتُ في أمر (أن تقدم + قدومك)

سررت من أمر (أن تقدم + قدومك)

سعدت بأمر (أن تقدم + قدومك)

ثمّ: أمر ← E كأنّنا قلنا في «الشّرط

أقوم شرط أن تقوم

آتيك شرط أن تأتيني

---

1 ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ج 1، ص 30.

2.1.3.2 البساطة مق التّركيب

تشترك معطياتنا من الفئتين الأولى والثّانية في البساطة والتّركيب بغضّ النّظر عن انتماء كلّ منها إلى فئتها المخصوصة. فـ«إنْ» و«ما» بسيطتان فإذا تركّبتا بطريقة ما خرجتا بوجه من الوجوه عن تركيبهما الأوّل في خصائصه كما بالنّسبة إلى «لئن» في «إنْ» أو «ممّا» في «ما»؛ كذلك في حالة الحروف المصدريّة التي لم يعرف عنها تركيب في ذاتها لا يخرج بها هي أيضاً عن استعمالها المصدريّ: «كأنْ» في «أنْ» أو «كأنّ» و«كأنّما» في «أنّ» أو «كيما» في «كي» وإنْ كانت «ما» ههنا مصدريّة —على رأي— والصّواب فيها أنّ «كي»، حرف تعليل، هي الدّاخلة على «ما» المصدريّة، وهي غير «كَيْمَ» حيث «مـ(ـا)» استفهاميّة وتذكر القواميس في هذا الصّدد مثال: كيْم جئت؟ والمعنى: لِمَ جئت؟

وقد اعتددنا بالمقترن في تركيب الحرف في نفسه كما جعلنا غير المقترن نوع تركيب فيه يحكمه التّلازم كما في مجيء «إنّ» بعد «لو» وتحوّلها إلى «أنّ» في مثل:

لو أنّك قائم لقمتُ

ممّا اقتضى التّأويل بالمصدر:

= لو كان منك قيام لقمت

أو تقدُّمِ «حيث» عليها:

جلستُ حيث إنّ زيداً جالس

= جلست حيث جلوس زيد

وهذا تركّب في الحروف البسيطة من قبيل ما تتركّب على نحوه حروف العقد من مثل: على أنْ، على أنّ، لمّا أنْ، إلاّ أنّ، مع أنّ...

يحضر زيد على أنْ يتغيّب عمرو

يحضر زيد على أنّ عمراً متغيّب

والتّحقيق في تأويل: جلست حيث إنّ زيداً جالس هو:

جلست حيث جلوس زيد

لأنّ المنطلق في الجملتين: جلست؛ إنّ زيداً جالس لا: جلست؛ جلس زيد.

ومن التّركيب المنقطع غير المتّصل في إنْ: ما إنْ... حتّى، ما إنْ دخل

حتّى خرج؛ ومنه أيضاً مع «ما» وهي المتّصلة بـالظّرف: بينمـا... إذ؛ بينمـا زيد في البيت إذ دخل عمرو.

3.1.3.2 في تبعات المقياسين التّركيبيّة

إنّ النّظر إلى المقياسين أعلاه مجتمعين يضعنا أمام مهمّة أنْ نقرّب ما بين الحروف الأمّهات أي: حروف العقد «إنْ» (وإنّ) من جهـة وأنْ وأنّ مـن جهة ثانية، وهي مهمّة توطّئ إلى مسألة العلاقة بين التّراكيـب علـى بساطة الحروف أمّهات الباب أو طبيعتها الحرفيّة؛ فـ«إنْ» مخففة من «إنّ» في بعض الملابسات التّركيبيّة كما في:

إنْ (عمراً + *عمرو) لمنطلق
= إنّ (عمراً + عمرو) لمنطلق

و«إنّ» أصلٌ في «أنّ»، نقول:

بلغني أنّ عمراً منطلق
〈 [بلغني] إنّ عمراً منطلق

و«أنّ عمراً منطلق» في سياق «بلغني» هو الجملة المؤوّلة بالمصدر:

بلغني أنّ عمراً ينطلق (E + غداً)
〉 بلغني أنّ عمراً منطلق (E + غداً)
〉 بلغني انطلاق عمرو (E + غداً)

وهو و:

بلغني أمر انطلاق زيد (E + غداً)

سواء. ويلاحظ أنّ قولنا:

* بلغني الأمر غداً

غير مقبول والصّحيح المقبول:

بلغني الأمر كونه حاصلاً غداً
= بلغني حصول الأمر غداً

بحذف «كون» فعل عماد.

أمّا «أنْ» فهي بدورها مخفّفة من «أنّ»:

بلغني أنْ سيكونُ انطلاق زيد غداً

〉 بلغني أنّه سيكونُ انطلاق زيد غداً
= بلغني (أمر + شأن + ...) انطلاق زيد كونه حاصلاً غداً
لأنّ الضّمير فيه ضمير الشّأن أي الحديث والجملة. وبالإضافة إلى هذا فـ«أنْ» مثل «إنْ» في:

(أَنْ + إنْ) جئتني أكرَمتُك

إذ المعنى واحد سواء مع أنْ أو مع إنْ:

شرط (الإكرام، الإتيان)
= أُكْرِمُك لإتيانك إيّاي

ولعلّ ذلك حاصل جرّاء سياق «الماضي» في المجيء والإكرام وقد تحقّق وقوعهما وفيه من حيث الجهة التفات إلى الاستقبال لأنّه كذلك على الشّرط، والمعنى العلّة والسّبب لجواز حضور لام التّعليل في التّكافؤ ولا غرو فالشّرط والعلّة متجاوران وق حُمل أحدهما على الثّاني للعلاقة بين الجمل:

سبب (الإكرام، الإتيان)

ومن مسبّبات هذه العلاقة دور «ما» بين الحرفيّة والاسميّة والبساطة والتّركيب في نفسها وفي ملابساتها لتراكيب عديدة. وسنراه مباشرة بعد الإشارة إلى الأصل في بعض مثل هذه التّراكيب، فأن نقول:

جئتك (لـ + كي) أسأل

أصله عندهم:

جئتك لأنْ أسأل.

وليس الأمر كذلك بالنّسبة إلى:

ما جئتك (لـ + كي) أسأل
= *ما جئتك لأنْ أسأل

لأنّ قولنا: «لأسأل» بمنزلة (سوف + سـ) أسأل للمستقبل على المعاقبة؛ والقول نفسه في سياق: ما — لِـ بمنزلة «لن[1] أسأل» حيث لا يقال * لن سأسأل.

و«أنْ» هذه كما هو بيّن من الأصل مضمرة وإذا قدّرت فهي عندئذ محذوفة في الفرع، أمّا إذا قلنا مع مجرّد «كي»

1 و«لن» عن سيبويه عند الخليل مركّبة من «لا» و«أن» وهي لنفي الإمكان بـ«أنْ». وانظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 8، ص: 112.

* جئتك كي أنْ أسأل

فلا يجوز إظهارها بل إنّ إضمارها واجب. وقد تزاد مجرّد زيادة كما في سياق: لمّا — التي للتّوقيت:

لمّا جئتك سألت

= لمّا أنْ جئتك سألت

وفيه ملابسة للتّسبيب والتّعقيب. يقول السّهيلي: "فإذا كان التّسبيب حَسُنَ إدخال «أنْ» بعد [لمّا] زائدة... وإذا كان التّعقيب مجرّداً من التّسبيب لم يحسن زيادة «أن» بعدها"[1].

وسواء كان التّسبيب إذن أي العلّة من وراء «المجيء» في مثالنا أو التّعقيب أي معاقبة حدث «السّؤال» لحدث «المجيء» ففي كليهما توقيت، لهذا عادَلاَ:

حين جئتك سألت[2]

فإنْ زيدت في هذا «أنْ»:

؟ حين أنْ جئتك سألت

كان حدث «المجيء» مشدّداً علّة للسّؤال وإن لم تُزد أو لم تحسن زيادتها تَساوَى الحدثان وكانت فيهما معاقبة الثّاني للأوّل. قيل[3] ولا تزاد «أنْ» بعد الظّروف سوى «لمّا» لأنّها ليست ظرفاً في الحقيقة. ويقال:

حينما جئتك سألت

ولعلّه بديل عن: ؟ حين أنْ —

نودّ الآن أنْ نمحّض «أنْ» لِلَعِب دور عنصر العقد المجرّد بين حديثين هما $ج_1$ و$ج_2$، وهذا ممكن؛ فقد أظهر تقليب التّراكيب الملابسة لـ«أنْ» —على الأقلّ— أنّ هذا الحرف متعدّد الوظائف وأنّه بالنّسبة إلى الحروف البسيطة مثل الأسماء الحمليّة في عبارات العقد المركّبة حيث:

$ج_1$ أنْ $ج_2$

---

1 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص 128.

2 لاحظ أنّه يقال: حين أجيؤك أسأل ولا يقال: * لمّا أجئك أسأل على العقد وهو غير لمّا أجئك #.

3 **نفسه**، ص: 127.

أنْ = إنْ، إنّ، أنّ، كي[1]

سواء و:

ج1 ع ع ع ج2

ع = العامل[2]، ع = الموضوع ج1، ع = الموضوع2. أمّا ما كان للعقد وشكّلت «ما» وصلة فيه من قبيل ما ذكرناه كـ: إذا ما، مهما، حيثما، كيفما، أينما أو لم نذكره كـ: كيما، متى ما، عندما، وقت ما، (قلّ + كثر + طال) ما، كلّما، مثلما فمحمول على ع ع ع في ج1 ع ع ع ج2 حيث ع = إذا ما إلخ، ...، كيما إلخ وحيث ع ع = ج1 وج2 على التّوالي موضوعان لـ: ع ونذكر أنّ ع ع ع في الخزل هو العامل (= ع) المتطلّب لجملتين (= ء وء).

واللاّفت للانتباه في هذا السّياق أنّ «ما» الموصولة التي في معنى «(الشّيء) الذي» هي من ألفاظ «العقد» التي يمكن أن يشملها الرّمز «أنْ»

ج1 «أنْ» ج2

= : أرى ما تراه

كأنّنا بإزاء مثل

أرى أنْ تغادر

وهو على غرار ما وصف به كلّ من هاريس وم. قروس اللّغتين الإنقليزيّة والفرنسيّة في توحيدهما

Je sais que le livre est couteux

(أعلم أنّ الكتاب غال)

و:

I report his returning which is because of their telephoning

(أنقل عودته التي حدثت بسبب مكالمتهم)

على نحو:

P_1 Qu- P_2

(ج1 أنْ ج2)

1 وهو على منوال -Qu الفرنسيّة أو –Wh الإنقليزيّة. انظر موريس قروس (1976) GROSS, M.، ص 191 وهاريس (1991) HARRIS، ص ص 81، 256–257. ويمكن الاكتفاء بالنّون (= ن) مجرّدة بدل «أنْ».

2 ويمثّل الاسم الحمليّ داخل بنية عبارة العقد.

و:

S_1 wh- S_2

(ج1 الذي ج2)

ويصادف أنْ: أرى ما تراه و: أرى أنْ تغادرهما على التّوالي في تأويل:

أرى رأيك

أرى مغادرتك

ممّا يسهّل إجراء العقد بين طرفي كلّ جملة باستعمال رمز واحد أي «أنْ» فيما نقترحه، ومردّ التّسهيل في ذلك أنّ المصادر بدورها في تأويل الجملة من طريق الاسم التّصنيفيّ «الأمر»:

أرى الأمر الذي هو رأيك

أرى الأمر الذي هو مغادرتك

ولعلّ ما يعزّزه أنّ قولنا

أرى الأمر [الذي هو ما تراه]

أرى الأمر [الذي هو أن تغادر]

هو على التّفسير[1] في الجملتين بغضّ النّظر عن كونه على الوصف.

ويؤكّد هاريس هذا التّمشّي بقوله: "يتحصّل على الظّروف وحروف العقد التي هي تكملات للعوامل والجمل من أشباه جمل الصّلة -wh (ذو) وذلك مثل كل التّكملات"[2].

إنّ دور «ما» إذن حاسم سواء كانت هي في نفسها عنصر عقد أو تركّبت مع غيرها —حرفاً أو اسماً— لتشكّل عنصر العقد هذا؛ ثمّ إنّ دورها في تأصيل العلاقة بين الجمل يبدو، على غرار دورها في العقد، مهمًّا سواء في التّكافؤ أو في المباينة:

جاء زيد بعدَما ذهب عمرو

---

1 انظر السّهيلي في تخريجه «أنْ» التي للتّفسير تخريج «أنْ» التي مع فعلها بتأويل المصدر"، المصدر، ص 129.

2 « The adverbs and subordinate conjonctions which are the modifiers of operators and of sentences, are obtained like all modifiers, from wh-relation clauses » Operator-grammar of English

هاريس (1978)، ص: 67.

مق * جاء زيد قبلَما ذهب عمرو

فلا تصحّ العلاقة حينئذ بين هذه الأخيرة و:

جاء زيد قبل ذهاب عمرو

وإنّما هذه على علاقة بـ:

جاء زيد قبل أن يذهب عمرو

في حين تتكافأ:

جاء زيد بعدما ذهب عمرو

و:

جاء زيد بعد أن ذهب عمرو

لتساويهما بإزاء:

جاء زيد بعد ذهاب عمرو

ونقول

كلّما أتى زيد كلّمه عمرو

و«ما» فيه بمعنى «الوقت»:

= كلّ وقت أتى زيد فيه كلّمه عمرو

وهذه غير «ما» التي بمعنى «الشّيء»

كلّ ما أتاه زيد أغضب عمراً

فـ«أتى» الأولى فعل خاصّ، و«أتى» الثّانية فعل عامّ:

* كلّما قام به زيد كلّمه عمرو

كلّ ما قام به زيد أغضب عمراً

و«قام بـ» غير «قام» بطبيعة الحال:

كلّما قام زيد كلّمه عمرو

؟ * كلّ ما قام زيد أغضب عمراً

وهذه الأخيرة —وهي لاحنة– غير:

كلّما قام زيد أغضب (E + ذلك + الأمر) عمراً

ولا تتلخّص المسألة في اتّصال «ما» بـ«كلّ» أو انفصالها عنه وإنّما في العائد الإحاليّ الذي يعتبر شاهد الارتباط بين الجملتين.

هب البنية التّالية

ف ا٥ (حرف) ا١

حيث ا1 = ما ج

فعل زيد ما أمرتُه به

أمر زيد بما قال

فكأنّنا قلنا على الموصوليّة وعلى سبيل التّمثيل:

فعل زيد شيئاً؛ أمرتُ زيداً بـ(فعل) هذا الشّيء

أمر زيد بشيء: قال زيد هذا الشّيء

= فعل زيد شيئاً؛ أمرتُ زيداً بـ(فعل) الشّيء الذي هو ما

أمر زيد بشيء؛ قال زيد الشّيء الذي هو «ما»

فإذا وضعنا أنّ «الشّيء الذي» = ما[1] تضمّنت «ما» هذه «التّعريف» أو نوعاً منه هو التّعيين والتّخصيص اللّذين في «الشّيء الذي» في إحالة إلى مضمون ج2 المساوي لـ ا1 وليس عنصر التّعريف هذا إشاريًّا بقدر ما هو عهدي لذلك طابق مضمونه مضمون «التّكملة» التي هي ج2.

كذلك إذا افترضنا على المصدريّة:

أعجبني ما صنعتَ

عاملتُ زيداً بما فعل

فالتّمثيل له على نحو:

أعجبني (كون أنْ = كونك) صنعتَ

عاملتُ زيداً بـ(كون أنْ = كونه) فعل

فإذا وضعنا أنّ «كون أنْ» = ما[2] فالتّعريف –على التّخصيص والتّعيين– في مضمون «ما» ويتيح وحده التّحويلَ إلى الاسم أي التّأويل بالمصدر:

أعجبني صنيعك

عاملتُ زيداً بفعله

وقد يبدو توزيع «ما» هذه ظاهرة منقطعة مظاهرها إحداها عن الثّانية: الموصوليّة مق المصدريّة –ولا يخلو الأمر من أن يكون كذلك– إلاّ أنّ حدّي

---

1 انظر عمرو حلمي إبراهيم (1978)
La structure de base des complétives en arabe égyptien et en arabe moderne comparée à celle du français.

2 نفسه، ص 318.

التّعريف في الاثنتين يبقى مكمّلاً الأوّل للثّاني وموحّداً بينهما، إذ التّعريف بـ«ذو» الموصولة بمنزلة التّعريف بـ«كون»[1] المصدريّة و«كون» ههنا من الألفاظ العامّة الملابسة للأعمال والأحداث والأحوال (= الهيئات).

2.3.2 البنية العامّة لعبارات العقد

عبارات العقد، ضمن معطياتنا هي ما تعارفنا على الإشارة إليها بالفئة الثّالثة وخاصّتها أنّها تشتمل في بنيتها الدّاخليّة على «اسم» (= ا).

البنية العامّة لعبارات العقد:

حرف «تعريف» ا جملة[2]
= على الـ رغم من جملة

وتتطلّب تحليلاً.

- **الحرف**. والمقصود حروف الإضافة وتَرِدُ جميعها تقريباً في البنية العامّة:

(1) تضرّرت المنازل من جرّاء تهاطل الأمطار
(2) تهاطلت الأمطار إلى حدّ الفيضان
(3) أهداه كتاباً عن رغبة في التّقرّب إليه
(4) أهداه كتاباً على أمل قراءته (= أنْ يقرأه)
(5) كتب إليه في انتظار الاتّصال به
(6) كتب إليه بنيّة التّقرّب إليه
(7) أهداه الكتاب لأجل معرفة رأيه
إلخ...

وقد يحذف هذا الحرف، فإذا حذف تغيّرت له أسباب بنية العبارة إلى بنية بديلة:

(1') تضرّرت المنازل جرّاءَ تهاطل الأمطار

---

1 وانظر كذلك موريس قروس (GROSS, M. (1975، ص ص 52–55 وخاصّة ما تعلّق بتقرير الاسم وراء جملة الفضلة le fait (كون) وتخصيصاً في التّعريف عن طريق ce (ذو)

2 انظر موريس قروس (GROSS, M. (2002، « Locutions conjonctives et détermination ».

(2') تهاطلت الأمطار حدّ الفيضان
(3') أهداه كتاباً رغبةً في التّقرّب إليه
(4') أهداه كتاباً (؟ أملَ + أملاً في) قراءته
(5') كتب إليه (؟ انتظارَ + انتظاراً لـ) الاتّصال به
(6') كتب إليه (؟ نيّة + نيّة في) التّقرّب إليه
(7') * أهداه كتاباً أجلَ معرفة رأيه

ويعني أنّنا لسنا بإزاء تحويل صرفصوتميّ بسيط وإنّما بإزاء بنيتين للعبارة متنافستين على الأقلّ على المستوى البنيويّ، أمّا على مستوى التّطوّر اللّغويّ فقد يكون الحرف عوضاً من الإعراب[1] وأثراً لسقوطه. ويلاحظ أنّه مثلما لا يقال:

(''3) ؟ أهداه كتاباً عن رغبة التّقرّب إليه

فإنّه يكاد لا يقال:

('''3) ؟ أهداه كتاباً رغبةَ التّقرّب إليه

ويتلاءم ونسبة مقبوليّة (4') و(5') و(6') ، كما يلاحظ أنّه لا يقال:

(''4) * أهداه كتاباً على أمل في قراءته
(''5) * كتب إليه (؟ انتظارٍ + انتظاراً لـ) الاتّصال به
(''6) * كتب إليه بنيّة في التّقرّب إليه

في حين تبدو (3) مقبولة على الأقلّ اجتناباً للمعاضلة التي يمكن أن تُردّ إليها:

؟ أهداه كتاباً في رغبةٍ في التّقرّب إليه

بحيث تكون «في» تضميناً لـ«عن»؛ والأَوْلى في توارد الحرفين في العموم أن يكون الأوّل على علقة بما قبله وأن يكون الثّاني على علقة بالاسم الحمليّ في عبارة العقد. ونعني بعلقة الحرف بحمله انتقاءَه إيّاه فإنْ لم ينتق الحرفَ حملٌ فالحرف حمل في نفسه، وهذه حالة ممكنة[2].

---

1 انظر هاريس (HARRIS (1991، ص 379.

2 ولعلّ الحرف في: «عن رغبةٍ» أو «على أمل» ممّا قد يحتمل مثل هذا الافتراض (انظر للإنقليزيّة هاريس 1991، ص: 84-...). ويذكر هاريس مثال wash up و(stop in) وللعربيّة في هذا السّياق ما هو من قبيله مثل: أتى على الشّيء (* أنفذه) أو حتّى: غسَل > فرك ودلك وحكّ حتّى التّفتّت. **المنجد**، مادّة (ف.ر.ك.).

والمقبـول علـى الصّـفة بالنّسـبة إلى (3)–('3) و(4)–('4) و(5)–('5) و(6)–('6):

أهداه كتاباً راغباً (E ؟ + في) التّقرّب إليه
أهداه كتاباً آملاً (E + ؟ في) قراءته
كتب إليه منتظراً (E + ؟ في) الاتّصال به
كتب إليه ناوياً (E + * في) التّقرّب إليه

أمّا (1)–('1) و(2)–('2) و(7)–('7) وما تُبديه من قبول أو عدم قبـول إثر حذف الحرف: من جرّاء / جرّاءَ، إلى حدّ / حدَّ، لأجـل / * أجـلَ فمـا يمكن قوله في هذا الموقع قبل التّعرّض له في مكانه من «الاسم» (= ا) في البنية العامّة لعبارات العقد هو أنّ في سلوك «لأجل – * أجْلَ» مقارنة بسلوك «مـن جرّاء – جرّاءَ» و«إلى حدّ – حدَّ» ما يشبه التّجمّد وإن كان لـ «لأجل» بديل في «من أجل» وهو ما يعتبر في حدّ ذاته عنواناً لعدم التّجمّد. وتذكر القواميس أنّه في معنى «من جرّاء – جرّاءَ» فعلتُ ذلك من جرّائك أي من أجلـك. والأجْـل السّبب مصدر من أَجَلَ أي تأخّر كما أنّ جرّاء (والجُـرّة) الأجْـل مـن جـرّ أي جذب إلاّ أنّ «الأجْل» أخصّ من السّبب[1] وكونه أخصّ من السّبب يعني أنّـه علّة غائيّة للفعل "وليس بمعلول له" كما يقول الأستراباديّ[2].

• «**التّعريف**»: وسـائل التّعريـف في العربيّـة كـثيرة وتطـال الأسمـاء المتمكّنة كرجل وفرس وحائط وغير المتمكّنة كأجل ونيّة وحدّ إلخ...

وطالما أنّ المقصود بالتّعريف ههنا التّعريف في عبارة العقد فهـذا يعـني تعريف الاسم (= ا) فيها وهو –مبدئيًّا– من الأسماء غير المتمكّنة –وسنراه–؛ أمّا ما يشغلنا من تعريفه مباشرة فكونه إمّا حاصل عن طريق الألف والـلاّم أو عن طريق الصّفة أو الصّلة أو الإضافة أو البدل إلخ...

استقدمه في شوق كبير لرؤيته
استقدمه مع الشّوق الكبير الذي تعرفونه عنه لرؤيته
استقدمه في شوقه لرؤيته

1 و«لأجل» في: Hans Wehr Arabic-English dictionnary تعني because of و for the sake.
2 الأستراباديّ، **شرح الكافية**، ج 1، ص 192.

استقدمه في شوق بل في حرقة لرؤيته

وقد يكون هذا التّعريف ضروريًّا

استقدمه في وعد (E * + صادق) لإنصافه

* استقدمه مع شوق لرؤيته

وليس التّنكير —فيما نرى– مجرّد اطّراح للألف واللاّم، فربّ تنكير هو بمنزلة الدّرجة الصّفر للتّعريف كما في:

استقدمه بنيّة أن يصالحه

حيث «نيّة» هي حتماً محيلة (انظر أسفله)، وليس كالتّنوين لأنّه عنوان النّكرات (مق المعارف)[1]:

فارقه على رغمٍ من مصالحته إيّاه

أسلفنا أنّ عبارات العقد تتمثّل في البنية:

حرف تعريف ا جملة

ويُذْكر في تمثيل سابق على هذا:

حرف تعريف ا تكملة[2]

حيث تُستبدَل الجملة «بالتّكملة» ونميل إلى الاعتقاد أنّ هذه من تلك سوى أنّ التّكملة وظيفة للجملة والجملة مجرّد مقولة ويتأكّد هذا الإحساس بالتّأمّل في المراد بـ«الجملة» وسنراه عند الحديث عنها من حيث هي مكوّن من مكوّنات العبارة وأهمّ أوجه الاتّفاق في تناول هذا التّمثيل بالتّحليل سواء ذكرنا الجملة أو التّكملة أنّه تحليل يقطع مع التّناول التّقليديّ الذي ينظر إلى «العقد» على أنّه مجرّد رابطة بين جملتين دون التّحقيق في بنيته وما تستتبعه من نتائج.

أمّا قولنا «تكملة» فيُفهم منه أنّ الجملة التّكملة جزء من التّعريف (أي «التّعريف» من حيث هو مكوّن في البنية العامّة لعبارات العقد) الذي يطال الاسم (= ا) في عبارة العقد بل هي تعرّفه (= تخصّصه) كما يستفاد من الاصطلاح أنّه يشمل الظّروف عامّة وليس جملة العقد فحسب:

---

1 انظر صالح الكشو (1997) مظاهر التّعريف في العربيّة.

2 انظر موريس قروس (GROSS, M. (1988، واتّبعه في ذلك كثيرون ومنهم ق. قروس (GROSS, G. (1988. ونذكر أنّ قولنا «تكملة» أو «تتمّة» هو الشّيء نفسه.

ف $ا_0$ $ا_1$ تكملة

= قبل زيد العرض [بروح رياضيّة]

ف $ا_0$ حرف $ا_1$ تكملة

= استمعتُ إليه [بأذن صاغية]

ويستجيب إلى البنية: حرف تعريف (= E) ا تكملة، والتّكملة ههنا الصّفةُ مثلما أنّ جملة العقد تكملة بمنزلة الصّفة وهي مع العناصر الأخرى لعبارة العقد حسب البنية: حرف تعريف ا تكملة، وهذه البنية —كما نرى— قابلة للتّعميم على كلّ «الظّروف» إذا أخذنا بفرضيّة م. قروس (1988) في توحيد الوصف ليشمل الظّرف (= ليلاً) وفضلة الظّرف (= في اللّيل) وجملة الظّرف (عندما يقدم اللّيل):

آتيك (ليلاً + في اللّيل + عندما يقدم اللّيل)

فالتّكملة إذن في التّمثيل البديل إبراز لعلاقة جملة الظّرف بالتّعريف في الاسم الحمليّ (= ا) وهي لذلك علاقة محلّيّة لها قيودها المخصوصة بما أنّها تفترض أنّ شكلَ التّعريف على صلة بطبيعة جملة العقد:

استقدمه مع سابق إضمار في (أن يؤثّر عليه + * التّأثير عليه)

استقدمه مع سابق إضمار في (أن يؤثّر عليه + التّأثير عليه)

استقدمه مع سابق الإضمار في (أن يؤثّر عليه + التّأثير عليه)

استقدمه مع سابق الإضمار في (أن يؤثّر عليه + * التّأثير عليه)

• **ا (= الاسم)**. يعتبر هذا المكوّن مركز الثّقل في عبارة العقد، وهو ذو طبيعة حمليّة هي التي تؤهّله للاضطلاع بهذا الدّور، ونحيل على القسم الثّاني من هذا المؤلّف لفهم المراد بالاسم الحمليّ إلاّ أنّه يبدو غير متوقّع أن يرد مثل هذا الاسم في هذا السّياق من عبارات العقد. وفعلاً فقد أهملت الأنحاء التّقليديّة طبيعته أو هي لم تعتدّ به حملاً وإن فرّقت عموماً بين المفرد الجامد والمشتقّ أو بين الإضافة المعنويّة والإضافة اللّفظيّة التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً أو قالت بإعمال المصدر بل وقوّته في ذلك. قال الجرجاني: "أقوى إعمال المصدر منوّناً لأنّه نكرة كالفعل ثمّ مضافاً لأنّ إضافته في نيّة الانفصال فهو نكرة أيضاً..."[1]. والاسم الذي يعنينا (= ا) مصدر.

---

1 ذكره السّيوطي في: **كتاب الأشباه والنّظائر**، ج 2، ص 112.

ثمّ إنّه —كالمصدر– مجرّد عن الزّمان، ويحتاج وهو في موقعه من العبارة إلى ما يصرّفه، إن أريد تصريفه؛ نقول:

أقبل زيد بدعوى الحديث معك

وهي جملة يمكن تحليلها إلى:

أقبل زيد؛ كانت دعوى من زيد؛ تحدّث زيد معك

والفعل كائن (/كون) فعل عامّ من قبيل الفعل العماد[1] وهو مرتكز تعريف «دعوى» ويلاحظ أنّه للماضي، فإذا انطلقنا من حاصل هذا التّحليل صير أوّلاً إلى حذف الفعل العماد فبروز الباء جرّاء ذلك على أنّها أثر من آثار التّحويل (= الحذف) ثمّ تحويل جملة: تحدّث زيد معك إلى الاسميّة باتّباع التّمشّي نفسه عن طريق تقدير الفعل العامّ / العماد فحذفه: كان حديث من زيد معك ← حديث زيد معك. ويتمثّل إجراء التّحويل الموالي في حذف «زيد» للاقتران الإحاليّ الذي فيه إذ الدّعوى دعوى زيد المقبل والحديثُ حديثُه؛ والنّتيجة:

أقبل زيد بدعوى الحديث معك

ويمكن اعتبار الألف واللاّم في «الحديث» عوضاً مورفيميًّا عن ضميره:

أقبل زيد بدعوى حديثه معك

والاعتبار نفسه مع «دعوى»

أقبل زيد بدعواه الحديث معك

ويصحّ:

أقبل زيد بدعواه حديثه معك

والمصادر من فئة «دعوى» كثيرة وخاصّةُ هذه الفئة أنّها محيلة.

لنتأمّل الجملة التّالية:

حضر زيد رغم مرضه

ويبدو لفظ «رغم» غير محيل لا على الفاعل (فاعل «حضر»)

* حضر زيد رغمه مرضه

ولا مع المفعول:

* دعا زيد عمراً مرّة أخرى رغمه لم يلبّ الدّعوة السّابقة

---

1 انظر القسم الأوّل من هذا الكتاب.

ورغم كونه غير محيل فليس شبهه بالفعل هو الضّرر وإنّما هذا يخرج به إلى خصائص مختلفة في التّركيب وخاصّة فيما هو من عماده:

(كانت + حصلت + جدّت...) من زيد (دعوى + حجّة + نيّة)

* (كان + حصل + جدّ) لزيد (رغم + سبب + * أجْل...)

عرض لزيد (رغم (فهو راغم) + سبب + * أجل...)

زيد على (رغم[1] + * دعوى...)

ولا نعتقد أنّ الأمر محصور في دلالة هذه المصادر، فهي متقاربة بل ومترادفة أحياناً كما في الأجْل حين يفيد السّبب ومع ذلك فلا يعمَّد الأجْل على نحو السّبب: * عرض له أجْل كما أنّه لا يقال: * حضر زيد (مضضَ + مضاضةَ) مرضه وإن قيل: على (مضض + مضاضةٍ) كما قيل على رغمٍ. وتبدو —عندئذ— رغمَ من حيث هي جارية في العقد كأنّها من خارج عكس دعوى ولا عجب فهذه مُحيلة على «فاعل» وتلك غير محيلة وإنّما هي «موضوعة» من أجل علاقة «خارجيّة» ما تعقد بين جملتين يمكن أن توصف تعميماً بالمنطقيّة وتتطلّب المباينة الدّراسة والتّصنيف.

ونحمل على «رغْم» في الاستعمال:

ج1 على الرّغم من أنّ ج2[2]

= حضر زيد على الرّغم من أنّه مريض

= حضر زيد على رغمٍ من أنّه مريض

والجملة (= ج2) في النّحو العربيّ جملة اسميّة لصدارة الاسم: وأصل التّركيب: زيد مريض وفي التّحقيق أنّها وصفيّة: زيد [مريض زيد] لأنّ الحمْل فيها صفة وإنْ دخلت عليها «إنّ» التي فيها شبه الفعل من طريق «التّأكيد» الذي يعتبر عندهم من معاني الأفعال ولا حاجة إلى افتراض أنّ دخول «إنّ» هو ما استدعى تصدير الاسم (= زيد) لأنّ العلّة في اصطلاح الاسميّة بمجرّد الصّدارة قائمة في الجمل الاسميّة من دون النّاسخ؛ وهذه وصفيّة كذلك، أمّا

---

1 يقال أرغمَ أهلَه = هجرهم على رغم (المنجد، مادّة [ر.غ.م.]). ولعلّ قولهم: أتى على رغمه هو في تقدير: على رغم أنفسه اشتمالاً إذ رغم المتكلم هو رغم أنفه.

2 ويقال بالرّغم عن وبالرّغم من... انظر Hans Wehr

الاسميّة على الحقيقة فـ:

= حضور زيد (على الرّغم من + على رغمٍ من) مَرَضِهِ

وكما هو بيّن فـ: «على رغمٍ من» بـديلُ «على الـرّغم مـن» وبحـذف الحـرف «على» نكون بإزاء: «رغماً من»:

= حضر زيد رغماً من مرضه

ويعقبه حذف «من»:

= حضر زيد رغمَ مرضه

ونفضّل لِحذف الحرف اعتماد: «على رغم من» وكأنّها أصلُ «رغماً من» بـدل اعتماد: «على الرّغم من» لأنّ هذه أرفع كلفةً في الحذف (+ حذف ال) ثمّ إنّه حذفٌ غير جارٍ ويسمح هذا الاختيار بالمرور من «رغماً» إلى «رغمَ» وهو أَوْلى من مرورٍ غيره.

والخلاصـة فيـه جميعـاً أنّ ا (= الاسـم) في بنيـة عبـارة العقـد العامّـة الصّرفيّة إمّا من قبيل «دعوى» أو من قبيل «رغم» ولا يكون جامداً البتّة، أمّـا نحويًّا فبالإضافة إلى خاصّـة الإحالـة في القبيـل الأوّل مـق غيابهـا في القبيـل الثّاني فالقبيلان يفترقان في اقتضائهما الأوّل للفاعل العاقـل دون غـير العاقـل والثّاني للاثنين معاً العاقل وغير العاقل؛ نقول:

أبطأت الحافلة بدعوى الاكتظاظ

وتأويلها الوحيد:

أبطأت الحافلة بدعوى السّائق[1] أنّ هناك اكتظاظاً

* أبطأت الحافلة بدعواها أنّ هناك اكتظاظاً

لم يبطئ السّائق على رغم الاكتظاظ

لم تبطئ الحافلة على رغم الاكتظاظ

وفي المقابل لا يجوز:

* أبطأت الحافلة بدعوى السّائق #

كما لا يجوز

* لم (يـ + تـ)ـبطئ (السّائق + الحافلة) على رغم المسافرين

1 أو كلّ فاعل يناسب السّياق اللّفظيّ.

إلاّ بتقدير المصدر:

* لم (يـ + تـ)ـبطئ (السّائق + الحافلة) على رغم تباطؤ المسافرين

ويوطّئ لاستعراض خصائص «الجملة» في البنية العامّة لعبارات العقد.

- **الجملة**. وننظر في لفظها ففي معناها ثمّ في وظيفتها.

بيّنٌ ممّا تقدّم أنّ «جملة» العقد لا تكون إلاّ جملة! والمراد أنّها إنْ لم تكن كذلك أو ما هو بمنزلتها كأنْ تَرد اسماً جامداً تغيّرت لها طبيعة أداة «العقد» وهكذا فإنّ عبارة «بفضل» في مثل:

جالَ في الحيّ بفضل درّاجته النّاريّة

مجرّد عبارة حرفيّة ولا غرابة في هذا لأنّها نظير أسماء العقد المتداولة كـ: مذ ومنذ[1]:

لم أره منذ (غادر + مغادرته + سنوات)

حيث «منذ» إمّا لعقد وذلك مع «غادر» و«مغادرة» أو لمجرّد الإضافة (/ الجرّ). وقد سبقت الإشارة إلى أنّ الأسماء المفردة مثل «المغادرة» محوّلة من جملة وعليه فإنّ إضافتها إضافة إلى ما هو بمنزلة الجملة والتّأويل:

= لم أره من (زمن+ وقت + ساعة + ...) مغادرته

أي «أنْ غادر»، كما سبقت الإشارة أيضاً إلى أنّ هذه هي الأوْلى بإطلاق صفة الاسميّة عليها ولا تخلو «الاسميّة» -على اصطلاح النّحاة العرب- من أن يكون تأويلها تأويل «المغادرة» وإن بَعُد:

غادر منذ (هو + أن كان) صبيّـ(ـا)

= غادر من وقت صباه

ويؤكّد ابن هشام[2] "أنّ الإضافة إلى الجملة كَلاَ إضافة" وهذا يعني وهي مرادة أنّها أوّلَ ما تكون للمصادر سواء كانت الجملة المضاف إليها اسميّة أو فعليّة:

منذ صباه 〉 منذ (أن) كان صبيًّا

منذ مغادرته 〉 منذ (أن) غادر

---

1 "ومذ مركّبة من كلمتين من وذو الطّائية" ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ج 1، ص 131.

2 **نفسه**، ج 1، ص 131.

ومن جهة الشّكل دائماً فإنّ وضع هذه الجملة وضع خاصّ إذ هي في موقع الموضوع لجملة سابقة لِنَقُلْ هي ج1 في الصّورة ج1 عقد ج2، وكونها موضوعاً من حيث اشتملت على عامل يجعلها في حاجة إلى مؤشّر لبيان وضعها الجديد كموضوع وهذا المؤشّر هو «العقد» حرفاً واسماً ونراه أيضاً في «الإعراب» نفسه إذ قولنا: غادر زيد جملةً مستقلّة برأسها ليس كقولنا –من جهة الإعراب–: أريده [أن يغادر] في محلّ النّصب لأنّ حركات الإعراب لا تظهر على الجمل في حين تظهر على الأسماء: أريد مغادرتَه، فحركة الإعراب هذه البارزة من المحلّ إلى اللّفظ علامة لانتقال الجملة (= ج2) من وضع إلى وضع كما تر يده النّظريّة، مثلها مثل «أنْ» عنواناً على تغيّر وضع الجملة بعدها؛ هذا من ناحية وهي من ناحية ثانية دليل على أحقّية الأسماء المأخوذة من الأفعال بأن تكون مدخلَ التّحويل (= المشتقّ ← أن ج بدَل: أن ج ← المشتقّ)، كما مرّ، لا لتقدّم البسيط على المركّب فحسب ولكن لحمل النّحو العربيّ المحلّ على اللّفظ في الإعراب إن أخذنا به، عندئذ يكون التّحويل إلى الفعل هو التّحويل المعتمد وتكون حركة الإعراب مهيّئة حاملها لعلاقة جديدة على نحو ما تُهَيَّأُ به الزّوائد (/ اللّواصق — affix) حواملها لاقتضاء تركيبيّ جديد[1].

ومن الشّكل أيضاً وعلى مستوى آخر يشبّه سيبويه وضع «أنْ» مع الجملة بوضع «الذي» وصلته، يقول: "أنْ وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أنّ الذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت هو الذيُ فعل فكأنّك قلت: هو الفاعل"[2] ويقرّب –في الوظيفة– بين الجملتين وكأنّنا بإزاء أشباه جمل وسنراه، إلاّ أنّ سيبويه لا يقف في التّمثيل للكلام عند حدّ المقبول منه فيورد في السّياق نفسه قوله: "وتقول: لو أنّ زيداً جاء لكان كذا وكذا، فمعناه: لو

1 انظر هاريس (1991) HARRIS، قوله: « In English and in many languages an operator (with its arguments) which is appearing as an argument of a further operator receives a marker (affix or word…) to indicate its new status as argument » p. 99.

يلحق العاملَ (مع موضوعاته) في الإنقليزيّة ولغات أخرى كثيرة علامةٌ (زائدة أو كلمة…) تفيد وضعه الجديد كموضوع وذلك إذا وقع موقع موضوع لعامل ثان.

2 سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 6.

مجيء زيد [ويضيف:] ولا يقال: لو مجيء زيد"[1]، فبغضّ النّظر عن أنّ الاسميّة عندنا هي: * لو مجيء زيد دون لو أنّ زيداً جاء وأنّ: * لو مجيء زيد صالحة كذلك لمثل: لو جاء زيد الفعليّة فإنّ هذا الذي لا يتكلّم به صالح إذن في الصّياغة أن يكون مدخلاً لما يتكلّم به على نحو:

لو جاء زيد W

= لو أنّ زيداً جاء W

= * لو مجيء زيد W

= لو (كان + حصل + وقع + حدث + جدّ...) من زيد مجيء W

ولا يخرج البتّة عن بعض الإجراء في المناهج التّحويليّة[2].

أمّا من حيث المعنى والمقصود معنى «عقد ج2» واختصارها إلى المصدر فالمعروف، بما على التّحويل عموماً من قيود[3] أنّ هذا المعنى واحد كأن نقول في:

أخشى أن تفعل

و:

أخشى فعلَك

أو في:

ج1 خشيةَ أنْ تفعل

و:

ج1 خشيةَ فعلِك

إنّ المعنى واحد، كذلك بالنّسبة إلى:

بلغني أنّ زيداً جاء·

1 سيبويه، **الكتاب**، ج 3، ص 11.

2 انظر موريس قروس (GROSS, M. (1977، في استخدام الأشكال غير المقبولة كتجريد في وصف المستعمل منها، ص 44.
وكذلك ن. تشومسكي (CHOMSKY, N. (1977 وهـ. لسنيك LASNIK, H.، ص ص 425–432.

3 والقيد الذي يعنينا عدم تغيّر المعنى عند التّحويل من جملة إلى جملة. انظر المدخل في «الاشتقاق» (ههنا).

و:

بلغني مجيء زيد

كون المعنى واحداً، والمعنى المراد عادة هو مضمون الإخبار دون سواه أي المعنى المنبثق عن علاقة الحمول بموضوعاتها وهو الذي يشمل الحدث دون ملابسات الزّمن والجهة فيه، فإذا قلنا على سبيل المثال:

آتيك رغبةً في أن أراك

تتكافأ لا محالة و:

آتيك رغبةً في رؤيتك

لأنّ رؤيتك هي الحدث وتمثّل الخبر المتعلّق بـ«الرّغبة» إلاّ أنّ فيه معاني زائدة على مجرّد معنى الحدث وهي معاني جهيّة ولا تخلّ -كما نرى- بالتّكافؤ مع أنْ + الفعل:

آتيك رغبةً في جميل رؤيتك

لما تحتمله من الهيئات والكيفيّات التي لا تحتملها «أنْ» مع الفعل على الأقلّ لِما يقال من أنّ «أنْ» تمحّض الفعل لمعنى الحدث دون سواه:

؟ آتيك رغبة في أن أراك جميلاً

والمقصود كونه لا يكون خبراً عن «أنْ»، أمّا الزّمان (مق الجهة) فلا يكون للحال مع «أنْ»

* آتيك غداً رغبة في أنْ أراك (الآن + في الحال)

بينما يكون مع المصدر مثل المضيّ والاستقبال وإنْ كان ليس في صيغته ما يدلّ على شيء منه وإنّما هو يرث ذلك عن غيره كما في: (آتيك + أتيتك) رغبة في رؤيتك حيث زمان «الرّؤية» هو زمان الرّغبة التي بدورها ترثه عن «آتيك» إمّا للاستقبال أو للحال وعن «أتيتك» للمضيّ.

ولعلّه جميعه أوضح مع السّهيلي حين يقول: "تقول:

أعجبني قدومك

وفيه يحتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيآته وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنّها عبارة عن الكيفيّات و[يـ]حتمل أيضاً أن تريد أنّك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت:

أعجبني أن قدمت

كانت «أنْ» بمنزلة الطّابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصوّرة في الأذهان... [ويضيف:] أنّ الحدث قد يكون فيما مضى وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدلّ على مضيّ ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتقّ منه مع «أن» ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدّلالة على الزّمان"[1].

يبقى أن ننظر في المعاني الوظيفيّة لـ«جملة» البنية العامّة لعبارات العقد وقد سبق أن تساءلنا عن وضع هذه الجملة أهو وضع الخبر أم التّكملة أم الفضلة؟

ولعلّه يحسن في تناول مفهوم الخبر أن نؤكّد أنّ المقصود ليس الخبر الذي يجيء لمبتدأ وإنّما كلّ ما يخبر به عموماً وإن كان الفعل هو الخبرُ[2] في الأصل ويعني مثلاً أنّ قولنا:

قدمت (على أمل + مؤمّلاً) أن أراك

الـ«أمل» والـ«مؤمّل» فيه خبر المتكلّم (التّاء في قدم) أنّ له أملاً وأنّه مؤمّل شيئاً؛ أمّا جملة «أن أراك» -وهي «الجملة» محلّ النّظر- فليست خبراً بهذا المعنى إلاّ إذا توسّعنا في مفهوم الخبر ليشمل «التّكملة» والفضلة فتكون عندئذ نوع خبر كما يقول النّحاة العرب في الصّفة والصّلة إنّهما نوع خبر أي تكملة وتتمّة «لأمل» و«مؤمّل» أو في الفضلة إنّها خبر من قبيل المضاف إليه فضلة يُخبَر به عن اختصاص أو استحقاق للمضاف ويُرى في:

قدمت (على أمل + مؤمّلاً) رؤيتك

حيث «الرّؤية» مضاف إليه يفيد أنّ المضاف مقيّد هذا القيد وأنّه غير:

قدمت (على أمل + مؤمّلاً) عقابك

على سبيل المثال، وعليه تكون الفضلة كالصّفة كلّ منهما مخرجة لأوائلهما من الاشتراك والعموم إلى الاختصاص بل وحتّى «التّعريف».

وقد قارنوا من جهات متعدّدة -حاشا الإعراب- الحال بالخبر لأنّهما جاءا لفائدة كما قارنوا الحال بالمفعول لفيه وخصوصاً ظرف الزّمان[3]:

جاء زيداً راكباً

1 السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، ص ص 126–127.
2 انظر ابن يعيش، **شرح المفصّل**، ج 1، ص: 25.
3 انظر السّيوطي، **الأشباه والنّظائر**، ج 2، ص ص 232–233.

= جاء زيد في حال الرّكوب

جاء زيد اليوم

= جاء زيد في اليوم

وجملة العقد أي «الجملة» مع العقد (= «أن» ج2) «ظرف» لـ ج1 كما نقول في خبر:

السّماء ممطرة

إنّه «ظرف» إذ هو لا يعدو أن يكون إخباراً عن حال من أحوال السّماء

= السّماء الحال فيها أنّها تمطر

والقيد فيه أي في الإخبار أنّه لا يكون إلاّ بما «يتضمّنه» المخبَر عنه

* السّماء متساوية الأضلاع

* السّماء تساوت أضلاعها

(* تساوت أضلاع السّماء)

والمراد قيود الانتقاء وتجري على العمد كما تجري على الفضلات والـتّكملات وما يعنينا منها:

* تمطر السّماء كلّما تساوت أضلاعها

وعليه فإنّ التّساؤل عن وضع «جملة» العقد أهي «خبر» ليس بالمبتذل ولا يبدو فيها لا الشّكل ولا المعنى منفصلين لا عن البنية الموضوعيّة العامّة: عقد (ج1، ج2) ولا عن نسبة توقّع توارد الموضوعات من عواملها[1].

ومن ههنا التّحقيق في كون «الجملة» –أي جملة العقد– تتمّة وتكملة modif(ieur)، والتّكملات كثيرة بهذا المعنى في اللّفظ والوظيفة[2] وهي وإن تمثّلت في «التّوابع» في العربيّة

استضفتك رغبة في الحديث معك أنت نفسك

استضفتك رغبة في الحديث معك بل ومشاكستك

فهي تتجاوزها إلى مثل:

استضفتك رغبة في رؤيتك (ساعة + وإن ساعة)

و«تُلوّن» جميعُها «الجملة».

1 انظر هاريس (1991) HARRIS، ص ص 61–.....

2 انظر موريس قروس (1988) GROSS, M.، ص ص 66–68.

ولطالما تمثّل هاريس (1991) بـ«الصّلات» تكملةً بل ولخّصها فيها[1] وليس ذلك اعتباطاً منه وإنّما الأمر مردود في ذلك إلى مفردات النّظريّة وأدواتها بصفة عامّة إذ يضطلع «الإطناب» بدور حاسم في «الاشتقاق» الذي يقوم لفظه «المقدّر» –دخلاً– على الأشكال التّكراريّة (الموصولات والضّمائر والأفعال العامّة والأسماء التّصنيفيّة) بينما تقوم صِيَغُه النّهائيّة (الجمل) –خرجاً– على الحذف والاختصار:

I phoned Mary which was after I met you

〉 I phoned Mary after I met you

(خاطبت ماري الأمر الذي حصل بعد أن لقيتك) 〉

(خاطبت ماري بعد أن لقيتك)

The money which is new is not counted

〉 The new money is not counted

(العملة التي تُعَدّ حديثة ليست محسوبة) 〉

(العملة الحديثة ليست محسوبة)

والصّلات من حيث هي تتمّة وتكملة كالصّفة المرادُ بها مجموع العقد وجملة العقد وبيّن أنّه مثلما للصّلات موصوفها فإنّه لجملة العقد «موصوفها» متمثّلاً في ج1؛ كذلك مثلما لا يجوز [ا موصول #] فإنّه لا يجوز [ج1 عقد #]؛ إلاّ أنّ هذا الاشتراك في الخصائص اللّفظيّة بين الصّلة والتّكملة، بما فيها «أن» ج، لا ينفي أن تكون التّكملة أعمّ حتّى من جهة الاصطلاح إذ لا قيد عليها إلاّ وظيفيًّا ولا نرى غضاضة في التّوسّع بها إلى ما هو منوط عادة بوظيفة الفضلة؛ فهل جملة العقد أي الـ«جملة» في بنية عبارة العقد العامّة– فضلة؟

إنّ ما يبدو تحوّلاً من اعتبار «أنْ» ج2 في علاقة مباشرة مع ج1 إلى اعتبارها بالأحرى في علاقة مع الاسم الحمليّ (= ا) داخل العبارة[2] قد لا يكون كذلك عند التّحقيق. ولكن وقبل التّحقيق، لننظر في كيفيّة تبرير العلاقة بين جملة العقد (= «أن» ج2) والاسم الحمليّ داخل العبارة. هب الجملة التّالية:

تغيّبتُ بحجّة أنّي متعب

حيث «أنا متعب» تساوي ج2 (= الـ«جملة» في البنية العامّة) و«بحجّة أنّ»

1 انظر هاريس (1991) HARRIS، ص 82.

2 انظر ق. قروس (2002) GROSS, G.، ص ص 9–.....

بمنزلة «أنّ»؛ فإن كنّا لسنا في حاجة إلى الاحتجاج لأسباب اعتبار «بحجة أنّ» بمنزلة «أنْ» -لأنّه أوّلاً وآخراً من وقائع اللغة- فإنّ الاستدلال على علاقة «أنا متعب» بـ «بحجّة» مطلوب ولا يخرج هذا الاستدلال عن كون هذه العلاقة هي علاقة الموضوع (أنّي متعب) بعامله (= حجّة) أي بعبارة أخرى الفضلة (= أنّي متعب) بحمله ا(حجّة)، فكأنّنا قلنا:

(اِدَّعَيْتُ + أتيتُ) بحجّة تعبي[1]

وهو قول في تحويل:

احتججت بتعبي

إلى الاسم عن طريق العماد «ادّعى» أو «أتى» وواضح موقع الفضلة مع «احتجّ» وهو موضعها مع «حجّة» في الحقيقة وإن بدت الإضافة فيها (حجّة تعبي) على التّعيين؛ ولا يبعد أن يكون لوظيفة الفضلة النّحويّة دور التّعيين والتّخصيص، لهذا تُتناول «الحجّة» -ههنا- بالسّؤال بـ: ماذا؟ أي بحجّة ماذا؟ - بحجّة تعبي (= بحجّة أنّي متعب). ولا يخفى ما للتّعيين والتّخصيص، أي التّعريف في نهاية المطاف من علاقة بالتّتمّات والتّكملات.

وليس لنا من بدّ -عند التّحقيق- من إضافة أنّه حتّى في حال اعتبار علاقة الـ«جملة» فضلةً للاسم الحمليّ ضمن البنية: حرف تعريف ا «جملة» فإنّ علاقة هذه البنية ككلّ بـ ج1 تقتضي كون هذه العلاقة هي من جنس التّتمّة والتّكملة بل و«الظّرف (انظر أعلاه 2.3.2) وتُتناول بسؤال: بسبب ماذا؟ كما تتناول علاقة الزّمان في سياقها بـ: متى؟

- متى تغيّب؟
- عندما تعب[2]

فسواء عندئذ أاعتبرنا جملة العقد (= «جملة») خبراً أم تكملة أم فضلة فالأمر سيّان خاصّة في علاقة ج2 بـ ج1 -وهي علاقة التّتمّة بما تتمّمه-.

---

1 انظر **المنجد**، مادّة (ح.ج.ج.) التي منها احتجّ

2 انظر موريس قروس (GROSS, M. (1988، ص ص 11–12.

التّجمّد
العبارات الجامدة

0. الظّاهرة

«العبارة الجامدة» ظاهرة لسانيّة في العربيّة كما في اللّغات الطّبيعيّة الأخرى قديماً وحديثاً. وتطلق كلمة العبارة على المفرد

إيه، صه، مرحى...

والمركّب (ما كان منه بمنزلة المفرد) كقولنا

كبش الفداء
بيضة الدّيك (للشّيء النّادر)
بيت العنكبوت (للشّيء الضّعيف)
سحابة صيف
ليلة القدر (يقال للشّيء الخفيّ)
جناح بعوضة (للشّيء التّافه)
أمّ الفناء (للدّنيا)
ابن السّبيل (للمسافر)
بنات الأفكار
بنات الدّهر (للمصائب)
ذات البين
ذات الخمار
ذات الصّدور
بنت شفة
يد الدّهر

وما كان جملة كقولنا:

أخذ على عاتقه
* E على عاتقه

وقع في حيص بيص

؟ * حيص بيص

ولفظة «الجامد» مق المشتقّ صفة في العربيّة كقولنا

رجل وفرس وحائط

أسماء للجامد، و«الجامد» صفة فيما جاوز الواحد كذلك كقولنا

لبّيك وسبحان

وهو غير المتصرّف من الكلام كما يقول سيبويه[1]. ولا تجوز خاصّةُ «غير التّصرّف» في الجامد المفرد من قبيل رجل وفرس وحائط.

وقولنا «ظاهرة» المراد منه الصّفة الطّبيعيّة في الشّيء: فكما أنّ التجمّد في الماء صفة للماء في الطّبيعة في ظروف معيّنة فكذلكُ التّجمّد في العبارة في اللّغة صفة للعبارة في الكون أي الطّبيعة، ولا تخرج اللُّغات عن هذا الكون في شيء. ولا تعدو العربيّة أن تكون لغة طبيعيّة كبقيّة اللُّغات البشريّة وهو اصطلاح في اللّسانيّات معروف مقابل اللُّغات الاصطناعيّة. لهذا ينبغي النّظر إلى الموضوع على أنّه ليس ممّا يُتناول به الكلام الشّاذّ أو النّادر وإنّما هو دراسة الكلام في هيئة من هيآته.

لهذا نصطلح على أمثلتنا بلفظ «الجامد» وهو لفظ في المدوّنة النّحويّة ولا نعتدّ بألفاظ من قبيل الجاهز والمتكلّس والمسكوك وحتّى الخاصّ.

1.0 المعطيات

مدوّنتنا –عفويًّا– ثلاثة أقسام: المعطيات موضوع هذا الفصل والأمثال والحِكَم.

1.1.0 المعطيات موضوع الدّرس

نسوق هذه المعطيات دون ترتيب أو تبويب، ومع ذلك فإنّنا ننبّه إلى أنّ الدّرس اللّسانيّ يقسّمها قسمين بقطع النّظر عن بناها الدّاخليّة: قسم من المركّب المحمول على المفرد كما ذكرنا وهو ما قابل المصطلح الفرنسيّ Les noms composés

---

1 وهي ألفاظ قوله: "وضعت موضعاً واحداً لا تتصرّف في الكلام". سيبويه، ج 1، ص 322.

حزام الأمان

الطّريق السّريعة

علامات المرور

وينضوي تحت الأسماء، ومنه ما تغلب عليه صفة الجملة[1] وهو الكلام «المجمل» ويأخذ هيأة الاسم المركّب كقولنا:

ولاية الفقيه

السّير على الأقدام

تسريح العمّال

إقامة الصّلاة

إيتاء الزّكاة

ولعلّ صفة الجملة فيه مأتاها صفة المشتقّ في الاسم الأوّل: ولايةٍ وتسريح وإقامة وإيتاء، وسوف نذكر بعضها إلاّ أنّنا لا نتناولها بالدّرس حصراً.

أمّا القسم الثّاني والذي نركّز عليه فقولنا:

لقي حتفه

قضى نحبه

طار طائره

رجع أدراجه

أهدر دمه

ركب رأسه

كسّر شوكته

هام على وجهه

اختلط الحابل بالنّابل

هو نسيج وحده

هو عبد بطنه

عدا طوره

شقّ العصا

حفظ الشّيء عن ظهر قلب

---

[1] انظر: قسم «الاسم» في هذا الكتاب.

جاء تغلي مراجله
وقع في ورطة
دارت عليه الدّوائر...
هو على كفّ عفريت
هو مضروب على يده
هم في هياط ومياط
هو ليّن العريكة
رابط الجأش
هو على قاب قوسين (أو أدنى) من كذا
على قدم وساق
هو أخضر القفا (Métis)
ثقيل الظلّ
خفيف الدّم
خالي الوفاض
لا شيء في جعبته
طاهر الذّيل
منتفخ الأوداج
الحبل على الغارب
(هو) ذرّ للرّماد في العيون
أثرٌ بعد عين

2.1.0 الأمثال

الأمثال والحِكَم هي كذلك ممّا تجمّدت عبارته ولم يَتصرّف لفظه ولا ننظر فيها وإن كانت تعنينا من حيث الظّاهرة ومن أمثلتها:

الصّيفَ ضيَّعْتِ اللّبن (في إضاعة الفرصة)
جزاء سِنمّار (للغدر)
مواعيد عرقوب
رجَعَ بخُفَّيْ حُنَيْن (لصفر اليدين)
تجوع الحرّةُ ولا تأكل بثدييها

3.1.0 الحِكَم

أخو الظّلماء أعشى باللّيل
خير الحلال حفظ اللّسان
الرّفيق قبل الطّريق
الإنسان بأصغريه قلبه ولسان
من قنع بما هو فيه قرّت عينُه
جمال الرّجل فصاحة لسانه
من يَهُنْ يسهُل الهوان عليه
بدن وافر وقلبٌ كافر
الدّين النّصيحة
قل الحقّ ولو (كان مرًّا + على نفسك).

1. بعض المقدّمات النّظريّة

النّظريّة التي نعتمدها –للتّذكير– هي النّحو المعجم. يتميّز هذا النّحو باعتباره الجملةَ البسيطة / الأوّليّة وحدةً دنيا لدراسة المعنى. وتختصّ هذه الجملة بكونها قابلة أوّلاً للاختزال وثانياً التّحويل. وننظر أوّلاً في المقصود بالجملة البسيطة.

1.1 ما الجملة البسيطة؟

الجملة البسيطة الفعل والفاعل والفضلة الضّروريّة من قبيل:

بعت الفرس

و

بعت الفرس لزيد

فـ«زيد» فضلة ضروريّة باعتبار علاقة الجملة هذه بـ:

اشترى زيد الفرس

وكذلك فيما هو من قبيل:

أهديت الفرس لزيد

نظراً إلى أنّ الجملة في علاقة بـ:

تلقّى زيد هديّة الفرس

حيث لا يتصوّر فعل «تلقى» بدون فاعل (أي «تلقى» دون «أهدى»).

وتورد المدوّنة النّحويّة القديمة جملاً من قبيل:

أعلم زيد عمراً بكراً صاحبَ الجريمة.

فبقطع النّظر عن أنّ هذه الفئة من الجمل محصورة في أفعال قليلة جدًّا فإنّنا لا نراها جملاً بسيطة لبروز «إنّ» في ما نعتبره أصلاً لها:

أعلم زيد عمراً بكراً بأنّه أي بكر صاحب الجريمة

← أعلم زيد عمراً صاحب الجريمة

بالإضافة إلى هذا فنحن لا نرى الجملة:

أعلم زيد عمراً بكراً صاحب الجريمة

على علاقة بـ:

أعلم زيد عمراً

بحذف الفضلتين «عمراً» و«صاحب الجريمة». فضلاً عن علاقتها بـ:

* أعلم زيد عمراً بكراً

لسبب عدم قبولنا لهذه الجملة، بينما تبدو —في المقابل– علاقة:

أعلم زيد عمراً بالأمر

بـ

أعلم زيد عمراً

واضحة بحذف «بالأمر» أي: أنّ ج

أعلم زيد عمراً بأنّه غير مرغوب فيه

والخلاصة أنّ: «عمراً» و«بالأمر» فضلتان ضروريّتان فيما هو من الجمل البسيطة وعليه فإنّ الفضلة الضّروريّة محصورة فيما يطلبه الفعل من مفعولين دون الثّالث وهي إلى ذلك محدودة بعلاقة تكافؤ مع جملة بسيطة أخرى[1].

1 لاحِظ في تكافؤ: أعلم زيد عمراً (E + بالأمر) قولنا: أحاط زيد عمراً علماً (E + بالأمر)، وقولنا: أحاط.. علماً = عماد + حمل في معنى «أعلم»، ويشبه «لقي حتفه»، وليس هو؛ وقد ينظر إلى الأفعال التي تطلب ثلاثة مفاعيل على أنّها نوع تجمّد على غرار ما يلاحظ في «لقي حتفه» و«أحاط علماً». (انظر لاحقاً).

1.1.1 اللّفظ المفرد مق اللّفظ المركّب

تعتبر الجملة البسيطة أدنى ما تركّب من اللّفظ، وهي المقصودة ههنا باللّفظ المركّب. أمّا اللّفظ المفرد فلا يمثّل إلاّ مادّتها المعجميّة إلاّ أنّها –أي هذه المادّة– ليست كلّ اللّفظ المفرد. ولعلّ بعض معانيها ما لا يدرك خارج التّركيب، من ذلك قولنا:

ألقى الحجر

و

ألقى الخطاب

فالمعاجم لا تذكر –عموماً– في معنى «ألقى» إلاّ «رمى»، ولا يستقيم مع الخطاب كذلك في معنى «الحجر» لا يستقيم مثل

* ألقى حجر (الأساس + الزّاوية)

وإن استقام

ألقى الحجر

ولا يجوز في مثال ثان مثل قولنا:

* تشييد سقف المطالب

ويجوز

تشييد سقف البيت

بينما يجوز في كلا المعنيين (سقف البيت وسقف المطالب)

رفع السّقف

كلّ هذه المعاني لا تكون من اللّفظ المفرد بل لعلّها لا تكون إلاّ من اللّفظ المركّب بالدّرجة التي يقتضيها التّركيب ورفع اللّبس؛ فـ

سقف

لفظ ملبس و

رفع السّقف

دونه في ذلك و

رفع سقف المطالب

مق رفع سقف البيت

لا لبس فيهما. وبالإضافة إلى ذلك ليس

رفع المطالب

كـ

رفع السّقف

لهذا كان لا بدّ من اللّفظ المركّب مقابل اللّفظ المفرد.

بعبارة: يسمح اللّفظ المركّب بما لا يسمح به اللّفظ المفرد كتحديد المعنى المراد عند تعدّد المعاني للّفظ الواحد وإطلاق الحكم بالقبول من عدمه.

2.1.1 الحدس بالمعنى مق الحكم النّحويّ

إذا ثبت أنّ الجملة البسيطة وحدها هي التي تستقدم الحكم النّحويّ دون اللّفظ المفرد فإنّ هذا الأخير يشارك الجملة البسيطة في استقدام الحدس بالمعنى وليس المقصود أنّنا بإزاء معنيين (المعنى المفرد مق المعنى المركّب) يضطلع فيهما كلّ من اللّفظ المفرد والجملة البسيطة بالمعنى الذي يناسبه: المفرد من المفرد والمركّب من المركّب مع قاسم مشترك هو «البساطة». المقصود –كما ذكرنا– المعنى المنبثق كوحدة دنيا معنويّة من الجملة البسيطة. ويفترض اللّسانيّون[1] بأنّ الحدس بالمعنى المتأتّي عن طريق اللّفظ المفرد مردّه الجمل الممكنة التي يحتملها هذا اللّفظ. من ذلك أنّ مجرّد استحضار لفظة «سقف» يفترض بالقوّة والاستعداد ملفوظات لعلّها لا تخرج عن تجربة المتكلّم الإنسانيّة في مجال لغته من قبيل:

سقف البيت

أو

رفع سقف البيت

أو حتّى

سقف المطالب

ورفعها عند بعض المتكلّمين. كذلك بالنّظر إلى استحضار حدث «الرّفع» فإنّ أوّل ما يتبادر إلى الذّهن لا يخرج بدوره عن متصوّره في إطار التّوارد الممكن من قبيل: الأثقال ورافعيها أو الأسقف ومشيّديها والمطالب ومريديها. ويبقى ممكناً بطبيعة الحال أن يشتقّ الدّارس من معنى مشترك جملة المعاني التي

1 انظر أ. لابورت (1999) LAPORTE, E.، «المدخل» مجلّة *Langages*، عدد 133، وانظر أيضاً هاريس (1991) HARRIS، ص 200.

يتخيّلها حقيقة ومجازاً من قبيل: الأثقال {الأسقف، ...، المطالب} والرّفع {التّشييد، ... ، الإرادة}. ولا تخلو السّاحة من هذه النّظريّات !

هب الآن —في إطار مسألة التّعابير الجامدة— مثل:

أُسْقِطَ في يده (زلّ وأخطأ وندم وتحيّر)

ففيمَ عساه يحدس المتكلّم في شأنها؟ لا شيء تقريباً. وهذا يعزّز فكرة أنّ اللّفظ المركب من هذا القبيل أي التّعبير المتجمّد مثلهُ في هذا الصّدد مثل الكلمة المفردة، كلاهما لا يثير حدساً معيّناً عند السّامع — المتكلّم، وإنّما يحفظ فيهما المعنى حفظاً. فإنْ سأل سائل لِمَ الجملة البسيطة قيل للحدس الممكن الكامن وراءها.

2.1 ما الاختزال؟

ليس الاختزال ههنا العناية بالمحذوف والمضمر سواء عن طريق إعادة التّقدير، أو بيان طرق الاستغناء عنه. لقد درج بعضنا على النّظر إلى مثل:

سبحان الله

أو

لبّيك

أو حتّى

إيه

على أنّها جمل مختزلة فيها حذف وإضمار إلاّ أنّ الاختزال بهذا المعنى لا يعدو أن يكون وجهاً من وجوه التّحويل (ههنا التّحويل إلى الاسم). يقول سيبويه: "وخزُل الفعل ههنا لأنّه بدلٌ من اللّفظ بقوله: أسبّحك ..."[1] ويؤكّد ذلك في مثال:

عمرَك اللهَ

بقوله "ولكنّهم خزلوا الفعل لأنّهم جعلوه بدلاً من اللّفظ به"[2] فكأنّنا قلنا فيه:

عمّرتُك اللهَ عمْراً

حيث يحوّل الفعل إلى المصدر. وقد لا يكون من الاسم فعل كما في قولهم:

قِعدك اللهَ[1]

1 سيبويه، **الكتاب**، ج 1 ، ص 322.
2 **نفسه**، ص 322.

ويذكّر بالمعمّد في الكلام من قبيل:

قام بدور

اضطلع بالمسؤوليّة

اللّتين تجريان مجرى

قام بالزّيارة

وإن لم يكن منهما فعل: دور ⟨ دار؟ ومسؤوليّة ⟨ سأل؟ في حين أنّ «الزّيارة» من «زار»، والاختزالُ —ويقول سيبويه الخزل– إذن ضربٌ من ضروب التّحويل النّحويّ التّركيبيّ لا الصّرفيّ المرفولوجيّ فقط إذ يشتقّ سيبويه —كما رأينا– كلاً من

سبحان الله

و

عمرك اللهَ

من

أسبّح الله

و

أعمّرُك اللهَ

أي اشتقاق جملة مخزولة من جملة (أصل) وهذا موقف في اللّسانيّات الهاريسيّة معروف باعتبار التّحويل نفسه (= التّحويل إلى الاسم)

الاختزال كذلك —في سياقنا من الجملة البسيطة وما ينبغي إيراده في خصائصها– هو أنّ الجملة البسيطة يُمَثّل لها بحسب المركّبات المؤلّفة لها[2] فيما هو من الإرث البنيويّ كما في:

ف ا0 ا1

= ضرب زيد عمراً

ف ا0 حرف ا1

= ضرب زيد في الأرض

---

1 "فقعدَك اللهَ يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل"، سيبويه، **الكتاب**، ج 1، ص 323.

2 انظر قروس م. (1978) GROSS, M. «التّقديم» لـ: بونس ج. ب. وقياي أ. ولاكلار ك. (1976) BOONS J. P. GUILLET A. LECLÈRE C.

ف $ا_0$ $ا_1$ حرف $ا_2$

= ضرب زيد أخماسه في أسداسه

وتعتبر ف $ا_0$ $ا_1$، ف $ا_0$ حرف $ا_1$ ، ف $ا_0$ $ا_1$ حرف $ا_2$ بمثابة البنى الصّوريّة لكلّ الجمل الممكنة المنضوية تحتها بما فيها جملنا المتحقّقة أعلاه.

وتسمح هذه البنى —نظراً إلى عموميّتها– باختصار المدوّنات النّحويّة عبر التّصنيف الذي يمكن أن تُتَناول به إذ بات معروفاً أنّ المدوّنات لامتناهية في مقابل تناهي البنى.

اختزال الجمل إذن تترجم عنه البنى الصّوريّة الموافقة لها تماماً كما تترجم المختصرات والرّموز في الكيمياء عن الموجودات الكيمياويّة ولا حاجة إلى التّأكيد أنّ الاختزال نفسه —من حيث هو كذلك– قابل إلى أن يشكّل موضوعاً للخزل:

ف $ا_0$ ($ا_1$ (حرف $ا_2$))

= ف $ا_0$ = ضرب زيد

ف $ا_0$ $ا_1$ = ضرب زيد عمراً

ف $ا_0$ حرف $ا_2$ = ضرب زيد في الأرض

ف $ا_0$ $ا_1$ حرف $ا_2$ = ضرب زيد أخماسه في أسداسه

إلاّ أنّ جميعه مرتهن بالمعطيات إذ أنّ مجمل القضيّة في أنّها تجريبيّة أمبيريّة.

ويرى بعض اللّسانيّين[1] أنّ البنية الصّوريّة ينبغي أن تتضمّن العنصر المعجميّ الحمليّ.

1.2.1 الخزل في ضوء نظريّة عامل – موضوع[2]

تَعتبر هذه النّظريّة أنّ الصّورة المجرّدة للجملة لا تخرج عن «فعل» و«اسم»، ونحن نقول «الفعل» للتّقريب لأنّه يمثّل الحدث أي ما يخبر به،

1 لابورت أ. LAPORTE, E. (1999)، التّقديم، *Langages* 133.

2 لنظريّة عامل—موضوع (Opérateur – argument.) انظر هاريس HARRIS (1976) و«هاريس (1991) HARRIS و«قروس م.» GROSS, M. (1981).

ويكون منه حُكْم أي إسناد ورابطة. لهذا كان "التّركيب العقليّ —حسب الأستراباذي– لا يعدو ستّة أقسام... **الاسمان** ويكُونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا **الاسم مع الفعل** لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه **والاسم مع الحرف** لا يكون كلاماً إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند... **والفعل مع الفعل** أو **الحرف** لا يكون كلاماً لعدم المسنَد إليه. وأمّا **الحرف مع الحرف** فلا مسند فيهما ولا مسند إليه"[1]. أي بعبارة أخرى:

اا

ف ا[2]

* ا حرف
* ا ف ف
* ا ف حرف
* ا حرف حرف

وهي الصّورة المجرّدة (= التّركيب العقليّ) أو البنية فيما ذكرنا آنفاً. أمّا التّمثيل للحدث بقولنا: «الفعل» فوجه التّقريب فيه أنّ الحدث في الاسم والصّفة محمول على الفعل:

أرغب في هذا ↔ لي رغبة في هذا ↔ أنا راغب في هذا

ويُستعاض عن لفظة الفعل بلفظة «العامل» نظراً إلى التّوسّع في مفهوم الحدث إلى الاسم والصّفة؛ فالعامل إذن الفعل والاسم والصّفة وغيرها (الظّرف وحتّى الحرف !) إذا كان منها رابطة إسناد؛ أمّا الاسم والصّفة إذا لم يكن منهما رابطة إسناد فالأوّل «موضوع» ونقول «موضوع» حتّى لا يلتبس والقسمة الأولى —أي الاسم– (أي الأسماء التي منها رابطة إسناد) والاصطلاح متمحّض له أي لهذا الاسم؛ أمّا الصّفة إذا لم يكن منها إسناد فتتمّة / تكملة أي modifieur في المقابل الفرنسيّ.

---

1 الأستراباذي، شرح الكافية، ج 1، ص 8.

2 ترجمة لـ«الاسم مع الفعل» دون ترتيب أي «الفعل مع الاسم» وهي الجملة الفعليّة، أمّا «الاسم مع الفعل» مع التّرتيب فتحت «الاسمان» (= اا وهي الجملة الاسميّة عنده من قبيل: زيد قادم) وقد ذكره. والدّليل على ذلك أنّه يذكر في «الاسم مع الحرف» مثال: يا زيد وهو «الحرف مع الاسم» فلا إشكال.

نظريّة العامل والموضوع (= عامل – موضوع) إذن مضمونها المصطلحيّ ما أشرنا إليه ولا نخرج فيه عمّا أراده هاريس ولعلّ البدائل الاصطلاحيّة السّائدة لا تعدو أن تكون بدائل بهذا المعنى أي اصطلاحيّة لفظيّة. لهذا لا نرى حرجاً في تعويض كلمة «عامل» بكلمة «حمل»[1] ويقال «محمول» مع تخصيص كلمة «حمل» أي للعمليّة الحمليّة / «الإسناديّة» نفسها من حيث أنّ خاصّتها الضّمّ والرّبط.

بهذا تستقيم لدينا نظريّة في الحمل فنقول –مع التّخصيص– حمل اسميّ وحمل صِفِيّ وحمل ظرفيّ... ولكلّ حمل موضوع.

2.2.1 المتغيّر مق اللاّمتغيّر

لقد أثّرت هذه النّظريّة بوجه من الوجوه في طرائق الخزل فإذا علمنا أنّ ما تتميّز به إنّما هو إدراج المعجم في أولويّاتها المنهجيّة فهِمْنَا لِمَ تَحَوَّلَ الخزْل في مثل:

ف $ا_0$ ($ا_1$ (حرف $ا_2$))

–على سبيل المثال– إلى:

ضرب $ا_0$ ($ا_1$ (حرف $ا_2$))

أو في مثل:

اا (اسم اسم)

إلى:

ا جميل

ا = الولد، الطّقس، الصّبر

حيث الحمل (= ضرب، جميل) عنصر معجميّ متعيّن وهو بمثابة اللاّمتغيّر (constante) وحيث الموضوع (زيد، عمرو، الأرض) بمثابة المتغيّر (Variable) ولا يتعيّن معجميًّا وإنّما يبقى مخزولاً. أمّا

ف $ا_0$ $ا_1$ حرف $ا_2$

---

1 يستعمل «م. قروس» M. Gross لفظة عامل Opérateur في معنى عماد أي الاصطلاح الذي ظهر لاحقاً بعد م. قروس (1975) M. Gross (انظر: م. قروس، 1975، III) .Gross, M.

(= ضرب زيد أخماسه في أسداسه)

فعلى النّحو التّالي:

ضرب $_{0}$ا أخماسه في أسداسه

باعتبار تجمّد الفضلة فهي كاللاّمتغيّر:

* ضرب زيد أخماسه #
* ضرب زيد أسداسه #
* ضرب زيد أسداسه في أخماسه #
* ضرب زيد أخماسك في أسداسك #
* ضرب زيد الأخماسَ في الأسداس #

ويمكن أن يصطلح على خزل الفضلة من حيث هي عنصر جامد (غير متصرّف) بـ: م (= موقع الموضوع المتجمّد) أو مجرّد مقيّد مقابل c = Contraint. فيكون التّمثيل المعياريّ على نحو:

ضرب $_{0}$ا م$_{1}$ حرف م$_{2}$.[1]

(= ضرب زيد أخماسه في أسداسه)

بينما التّمثيل بتعيين اللاّمتغيّر –كما رأينا– فعلى نحو:

ضرب $_{0}$ا أخماسه في أسداسه

ونشير إلى أنّ هناك فرقاً بين تعيين الحمل وتعيين الموضوع. فتعيين الموضوع يكون لجموده وتعيين الحمل يكون لاختصاصه وملابساته (التّركيبيّة) لموضوعاته. وقد نتجت ولا شكّ هذه الملابسة بين الحمل وموضوعاته عن إحلال المعجم الإحلال الذي ذكرنا وتنزيل مادّته التّنزيل الآليّ حتّى لا يستدرك على نتائج البحث بخاصّةٍ مّا للفظة مّا وقد تبيّن أنّه يكاد لا يوجد حملان لهما نفس الخصائص فأوحى ذلك بإمكان إدراج المداخل المعجميّة بلفظها في الأشكال الصّوريّة القاعديّة[2] أي بتجسيد العامل اللاّمتغيّر –في نظريّة عامل – موضوع– معجميًّا واعتبار ذلك من باب الخزل[3].

---

1 والتّمثيل المعياريّ مع اعتبار العامل «ضرب»: ف $_{0}$ا م$_{1}$ حرف م$_{2}$.

2 انظر بونس قيّاي لاكلار (1976) BOONS GUILLET LECLÈRE

3 وإلاّ –أي باعتبار الخزل المعياريّ– فإنّ ما ينجم عنه هو تأويل «ف» على أنّها في حكم المتغيّر.

3.1 ما التّحويل؟

قلنا إنّ خصائص الجملة البسيطة أنّها قابلة للتّحويل. وهذا في حدّ ذاته يجعل من نظريّة النّحو المعجم نظريّة تحويليّة إذ تشكّل الجملة البسيطة La phrase élémentaire في مفهومها بالنّسبة إلى هذه النّظريّة العمود الفقريّ لها من حيث تُعتبَر -أي الجملة البسيطة- المدخلَ الوحيدَ للمعجم وذلك مكان الكلمة؛ وكون الجملة البسيطة -أو بنيتها المجرّدة- قابلة للتّحويل يعني أنّها في علاقة مع بنية أخرى تتكافأ وإيّاها أي أنّ البنية الأصل والبنية المحوّل إليها تحدِّدان معاً من خلال العلاقة بينهما فئةَ تكافؤ Une classe d'équivalence يُفترض أنّها ذاتُ طبيعة معنويّة، أوّلاً نظراً إلى التّخصيص أو التّعيين المعجميّ الذي تقوم عليه البنى المجرّدةُ المحدِّدةُ لفئات التّكافؤ، ثانياً لاشتراط عدم تغيّر الوحدات المعجميّة من بنية إلى أخرى عبر إجراء التّحويل. فالتّحويل بهذا المعنى -إذن- علاقة «صوريّة» Formelle بما أنّها تقوم بين بنيتين، وهي كذلك أيضاً -أي لفظيّة- لأنّ الوسائل المعتمدة لبيان الصّلة بين البنية وهي وسائل لا تعتدّ إلاّ باللّفظ، إلاّ أنّه يمكن اعتبار علاقة التّحويل هذه علاقة «معنويّة» بما أنّها تهتمّ -في الخرْج- بما يَؤُول إليه «المعنى» في الانتقال من بنية إلى بنية من خلال ما يمكن أن يطرأ على «الألفاظ» من تغيير، من ذلك رصد معنى:

خطب N_0

= خطب زيد

عبر حاصل معنى

ألقى N_0 خطاباً

= ألقى زيد خطاباً

فإن كان واحداً قيل إنّه تحويل ويكتب [تحويل]:

خطب زيد

[اسم] ألقى زيد خطاباً

والحقيقة أنّ الحُكم بوحدة المعنى أكثرُ تعقيداً ممّا ذكرنا إذ الذي ينبغي تقييمه هو فارق المعنى: هب أنّ ما ينتج عن تحويل: خطب N_0 إلى: ألقى N_0 خطاباً هو الفارق نفسه الذي ينتج عن تحويل:

صرّح N_0

إلى:

أدلى ا$_0$ حرف تصريح[1]

أو عن

زار ا$_0$ ا$_1$

إلى:

قام ا$_0$ حرف ا[2]

إن كان كذلك فلا تغيّر في المعنى إلاّ ما كان من المعاني غير المعجميّة كالمعاني الجهيّة وغيرها. فيكون التّحويل عندئذ هو الانتقال من جملة إلى جملة مع الحفاظ على المعنى كما ذكرنا.

1.3.1 تعدّد التّحويل

التّغييرات التي تطرأ على الجملة كثيرة وما التّحويل إلى الاسم إلاّ واحداً ضمن هذه التّغييرات ومنه بطبيعة الحال التّحويل إلى الضّمير Pronominalisation وأبسط حالاته ما لم يخرج عن قائمة الضّمائر العربيّة عدداً وسماتٍ:

ضرب زيد عمراً

= عمرو ضربه زيد

ضرب زيد

= ضرب E

ويحمل على هذا الضّرب قولنا:

خرج الأولاد (النّساء)

= خرجـ(ـوا (ـن))

فهل يُعدّ —في ضوئه— مثل:

تحدّث عن الخروج إلى الحرب

= تحدّث عن ذلك

تحويلاً إلى الضّمير؟ وهل نحمل عليه مثل:

---

1 صرّح زيد = أدلى زيد بتصريح.

2 زار زيد المدينة = قام زيد بزيارة المدينة.

تحدّث عن الخروج إلى الحرب وأراه مستحيلاً
أم هل نحمله على الضّرب الأوّل في معنى:
أراه مستحيلاً = أرى الأمر مستحيلاً؟

ولا حاجة —في هذا المجال من الجملة البسيطة إلى الإغراق في تعداد التّحويل لأنّ المسألة في نظرنا تتعلّق بالمعطيات وطبيعة اللّغة المدروسة.

2.3.1 تصنيف التّحويل

ذكرنا أنّ التّغييرات الطّارئة على الجمل كثيرة، فهي أكثر من الجمل نفسها، بل الجمل لا تكاد تتجاوز البسيطة والمركّبة في حين تفوق التّغييرات هذا العدد وهو يفوقه حتّى إذا قلنا إنّ التّغيير الذي يُعتدّ به هو ما كان تحويلاً لأنّه ليس كلّ تغيير تحويلاً، على الأقلّ بعد محاولات التّقعيد التي تعرض له التّحويل فأخرجت منه كلّ تغيير لا يرقى إلى تحويل ومنه الجدال حول الجملة «الاسميّة» والجملة الفعليّة: أنحن إزاء تحويل من إحداهما إلى الثّانية أم إزاء مجرّد تغيير؟

خرج زيد
↔ زيد خرج

فإن كان تحويلاً فهذا يعني **نقلاً** للفاعل إلى صدر الجملة ويعني أنّ موضع الفاعل غير موقع «المبتدأ» وهو ما قد يجادل فيه الكثيرون؛ وإن كان مجرّد تغيير فلعلّه تغيير من غير جنس التّحويل (إلى الضّمير) المتعارف عليه:

زيد خرج E

حيث E أثر من آثار **نقل** «زيد» أي «استتار» لـ«زيد» وليس بالضّمير العاديّ.

وقد صنّف هاريس[1] التّحويل إلى: تحويل إدراج وحذف واستبدال (مواقع).

- **الإدراج**، وهو زيادة كلمة أو تقديرها على نحو: الحاسوب ⟨ آلة الحاسوب ⟨ الحاسوب آلة، أو نحو: هذا زيد ⟨ هذا صاحب هذا الاسم

---

1 هاريس (1991) Harris، ص 232، وص ص 208–209

زيد 〈 هو صاحب هذا الاسم الذي هو زيد. وقد ينظر إلى الحرف (= «الباء») في مثل: قام بإنزال البضاعة 〉 أنزل البضاعة على أنّه من الإدراج.

- **الحذف**، وهو (الـ)اختصار. وهو عكس الإدراج: آلة الحاسوب آلة 〉 الحاسوب آلة 〉 آلة الحاسوب. ومنه: دعا القوم بعضهم بعضاً 〉 تداعى القوم.
- **الاستبدال** وهو (الـ)نّقل: أفضل الإخوة زيد 〉 زيد أفضل الإخوة و: تفقأ شحم الكبش 〉 تفقّأ الكبش شحماً. ومنه: عجّت رياح الأسى بصدره 〉 عجّ صدره برياح الأسى.

أمّا م. قروس فصنّف[1] التّحويل إلى:

- **التّحويل الصّوتميّ الصّرفيّ** la morphophonétique (انظر صيغ الجمع: كتاب = كتب، ولد = أولاد والتّصغير: كتاب صغير = كُتَيِّبُ. ويشمل هذا التّحويل عند هاريس أشكال التّراكيب الموازية المختلفة paraphrases التي تطال الجمل.
- **تحويل الاختصار** la réduction ويدخل تحته الحذف بجميع أنواعه كالإضمار والاستغناء إلخ. كما يدخل تحته اللّواصق كـ: لواصق الزّمن ومورفيمات أخرى.
- وأخيراً **تحويل الاستبدال** la permutation وهو تغيير مواقع الكَلمات كالتّقديم والتّأخير. إلخ... ويدخل تحته محلّ الفاعل مفعولاً أو في العموم جعل العمد فضلات وفيه إعادة بناء restructuration وينعكس:

أعطيته قلماً: أخذُ القلم

4 .1 مقدّمة في التّوزيع والتّوارد

1.4.1 ما التّوزيع؟

والمراد توزيع الألفاظ في الكلام. فأن نوزّع لفظاً باعتبار لفظ آخر هو أن نجعل الواحد بسبب من الثّاني. هذا يعني —إذا كنّا بإزاء سلسلة من المواقع—

1 انظر: «تقديم» م. قروس .GROSS, M، ص 7، الفقرة الأخيرة. هاريس (1976) .HARRIS

أنّ ترتيب المواقع لا يكون إلاّ بما لبعضها من علقة ببعض. ينتج عنه أنّه ليس كلّ متوالية Suite من العناصر اللّغويّة هي من اللّغة[1] ولا هي تقيم معنى.

فإذا اعتبرنا لفظاً من الألفاظ فإنّ حدّ التّوزيع فيه هو حاصل المواقع المتعلّقة به أي بعبارة أخرى هو كلّ ما جاوره وكان متوارداً معه[2]. فما التّوارد؟

2.4.1 ما التّوارد؟ la co-occurence

كثيراً ما يرد هذا المفهوم في النّظريّات التّوزيعيّة. والحقيقة أنّه إذا افترضنا عنصراً مّا ضمن فئة متجانسة من العناصر، حيث يعدّ العنصر المفترض أحدَ عناصر membres هذه الفئة فإنّ التّوارد لا يعدو أن يكون بناءَ هذا العنصر على عنصر ثان (من فئة ثانية) بحيث يصحّ أن يقال في شأنهما –أي في شأن العنصرين– إنّهما تَوَارَدَا. فالتّوارد –بهذا المعنى– هو الانتقاء أي أن ينتقي اللّفظُ اللّفظ ويتوارد وإيّاه؛ يقول هاريس (1954): "يُسَمَّى ما يتوارد مع (أ) في موقع معيّن انتقاءً لـ(أ) في هذا الموقع"[3].

3.4.1 الانتقاء la sélection

الانتقاء، إذن، هو فعلُ تخيّر اللّفظ للّفظ بحيث تتلاءم خصائص أحدهما مع خصائص الثّاني في موقع معيّن. فإذا أخذنا الأفعال على سبيل المثال ومنها فئة أفعال ‹الإخبار› من قبيل: أخبر وأنبأ واعتقد وزعم وعلم وأراد. فإنّه يمكن القول إنّها تنتقي فاعلاً عاقلاً بحيث إذا قيل:

زعم الجبل

أو

أراد الحائط

كان غير مناسب لخصائص الفعل في طلبه فاعلاً عاقلاً. وفي موقع المفعول يُعتبر قولنا:

---

1 انظر ما سلف من ذكر للأسترابادي في خصائص الجملة البسيطة.

2 انظر هاريس (1954): HARRIS 1970 *Langages*، عدد 20.

3 « Les co-occurents de A, dans une position déterminée sont appelés la sélection de A pour cette position ». نفسه.

زعم زيد عمرا
واختبرتُ الحائط

قولاً ينقض قيد التّلاؤم أعلاه. هذه أبسط المُعطيات. ومن المُعطيات المعقّدة بعض الشّيء في الانتقاء أن يقال —على سبيل المثال-:

* خرج زيد أنّ الله غفور رحيم
مق علم زيد أنّ الله غفور رحيم

أو أن يقال:

أنبأت الطّين بلّة
مق زدت الطّين بلّة

وسوف نعود إليه.

لقد فضّلنا التّمثيل للانتقاء انطلاقاً من الأَفعال لأنّه غالباً ما يقال إنّها المسؤولة عن ذلك، فيُعزى فعلُ الانتقاء إليها دون الأَسماء (مثلاً)، فهي التي تنتقي الأسماء وهي التي تنتقي الحروف:

خرج من البيت
خرج إلى السّوق
خرجت من بغداد **إلى** الصّين.

وأقلّ ما يقال في شأنها —من بعضة المنظور- أنّها تتطلّب التّحقيق وليست كقولنا في التّعدّي:

مررت به
نظرت إليه
سلّمت عليه

وينظر إلى علاقة الأَسماء بالصّفات —من هذه الزّاوية- على نحو ما ينظر به إلى علاقة الأَفعال بالأسماء وعلى نحو ما ينظر به إلى علاقتهما معاً بالحروف: فإن كان لا اعتراض مع الصّفة —من جهة الانتقاء- على مثل:

الأواني الفخّاريّة

وحتّى

الأحلام الورديّة
مق * الطّقس المتكلّس
الأنواء العرجاء

فإنّ السّؤال هو —وليس سؤالاً ملحًّا بالقدر الذي عليه السّؤال في علاقة الأفعال بالأسماء– أيّهما ينتقي صاحبه: الاسم الصّفة أم الصّفة الاسم؟

يتبيّن ممّا تقدّم أنّ الانتقاء يقوم على أمرين الجوار: جوار اللّفظ المفترض والتّوليف: توليف الألفاظ المتجاورة وننظر فيهما تباعاً.

4.4.1 الجوار l'environnement

هب العبارة التّالية المتداولة:

هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٌ

فهي على الجرّ بإجراء الصّفة «خَرِب» على «ضَبّ» في حين أنّها ليست له. وفي المسألة مسائل منها الجوار والملابسة والقيد على الانسجام الذي مرّ بنا.

ففي الجوار —وهذا ما يعنينا مباشرة– تبرير لحمل صفة على غير موصوفها من قبيل مثالنا وهي قاعدة "يُعطى فيها الشّيء حكم الشّيء إذا جاوره" حسب ابن هشام[1]. وهذه القاعدة تتجاوز إعراب الجوار في الصّفة والموصوف إلى التّوابع عموماً كالتّوكيد: «بلِّغْ ذوي الزّوجاتِ كلِّهم» وحتّى العطف وإن كان "العاطف —يقول ابن هشام– يمنَع من التّجاور"[2] إذ هو على تقدير العامل. يقول ابن هشام في هذا السّياق: "وقيل في «وأرجلِكم» بالخفض: إنه عطف على «أيديكم» لا على «رؤوسكم»، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ولكنّه خفض لمجاورة «رؤوسكم»"[3].

وممّا يُحمل على

جحر ضبّ خرب

قولهم:

مررتُ برجل قائم أبوه

"فتُجري —يقول ابن جنّي– «قائماً» وصفاً على «رجل» وإن كان القيام للأب

---

1 ابن هشام، **مغني اللّبيب**، ج 2، ص 682.
2 **نفسه**، ص 683.
3 **نفسه**، ص 683.

لا للرّجل"[1]. والمثال ههنا من نعت السّبب إذ الرّجل بسبب من الأب، والسّبب علّة لا محالة وهي علّة ملابسة: * مررت برجل قائم أبوك.

ومن المعطيات في الجوار كذلك —ويمثّل له ابن هشام في سياق «جحر ضبّ خرب» قولهم:

هو رجس نِجس

والأصل «نَجِس»، يقول ابن هشام: "فيكون محلّ الاستشهاد إنّما هو الالتزام للتّناسب"[2]، ويسمّيه بعضهم بالتّجانس اللّفظيّ. وهو كذلك، وفيه تجاوز لمجرّد التّبع في حركة الإعراب إلى التّأثير الصّوتيّ بالمجاورة. لهذا ضمّنوا في سياق هذه الظّاهرة معطيات أخرى من قبيل:

ارجِعْنَ مَأزورات غيرَ مأجوراتٍ (حديث)،

ويطال التّغيير فيها «مأجورات» المهموزة وإن كان أصلها: «موزورات» (من الوزر). ويضيف ابن هشام وهي: "على إعطاء الواو المجاورة للضّمّة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قيل في وجوه: أوجه"[3].

جميع هذه المُعطيات والمعاملات اللّفظيّة فيها تدور على معنى التّجمّد، إنّما "يتناوله —كما يقول ابن جنّي— آخِر عن أوّل، وتال عن ماض [...] ولا يجوز ردّ غيره إليه"[4].

أمّا الجوار في اللّسانيّات الحديثة فيمكن التّمثيل له —في هذا السّياق— بمبحث الصّوتيّات الذي غالباً ما احتذاه اللّسانيّون في بناء الأشكال الصّوريّة لقواعدهم في كلّ العصور:

يذكر م. هالي M. HALLE أنّ قولنا: يستعاض عن الصّوت /a/ بـ /æ/ إذا تبعه /i/[5] مثال في الجوار فيُترجم إلى:

---

1 ويضيف: "... لِما ضمن من ذكره"، والذّكر هو الضّمير أي لما ضمِن من الضّمير في «أبوه» عائداً على «رجل». وهو دليل من اللفظ يدخل في مسوّغات من هذا النّوع من الإعراب القائم على الجوار. ابن جنّي، **الخصائص**، ج 1، ص192.

2 ابن هشام، **مغني اللبيب**، 684/II.

3 **نفسه**، 684/II–685. (انظر «أواول» ← «أوائل» حيث "اكتنفت الألفَ واوان [...] [فـ] قرّبت الثّانية منهما من الطّرَف"، ابن جنّي، **الخصائص**، 194.

4 **الخصائص**، 192/I.

5 /a/ est remplacé par /æ/ s'il est suivi de /i/.

/ a/ ← (تعاد كتابتها إلى) 〉 /æ/ في الجوار /i/[1]

ومثله قولنا:

"يستعاض عن [الصّوت] /a/ بـ /æ/ إذا سبقه وتبعه /i/)"[2] الذي يترجم إلى الجوار التّالي (في السّبق والتّبع)[3]:

/ a/ ← (تعاد كتابتها إلى) 〉 /æ/ في الجوار /i/ – /i/

ويُمثَّل للجوار l'environnement بالمطّة الطّويلة (—) ويلاحظ أنّ له يميناً ويساراً وهو جوار قريب. وقد يبعد الجوار بطبيعة الحال (انظر مثال الهامش «أواول» آنفاً).

الجوار إذن —فيما يعنينا وعلى سبيل المثال-: بـ و ج بالنّسبة إلى ا إذا كتبنا ب ا ج وهو مجرّد ب إذا كتبنا: ب ا أو مجرّد ج إذا كتبنا: ا ج وهو أيضاً بالنّسبة إلى اس... ب و ج ... ي إذا كتبنا: س... ب ا ج ... ي إلخ...

وللجوار تطبيقات في النّحو (مق الصّوتيّات) بطبيعة الحال. ويذكر بحدّ التّوزيع ومنه كلام هاريس: "يحدّ توزيع عنصر ما على أنّه مجموع جوار هذا العنصر"[4]

وهو تجاور —في الحقيقة- أكثر منه جوار لهذا كان المفهوم على علاقة بمفهوم التّوارد ويخضعان معاً لقانون واحد: أن ليس في تسلسل الكلمات في اللّغة من اعتباط وإنّما تعرض الكَلمات في مواقعها باعتبار مواقع كلمات أخرى وهو «اعتبار» في معنى الانتقاء والتّأثير المتبادل.

1 /a/ → /æ/ dans l'environnement /i/

2 /a/ est remplacé par /æ/ s'il est précédé et suivi de /i/
هاريس 1934، *Langages*، عدد: 20.

3 /a/ → /æ/ dans l'environnement /i/ — /i/

4 « La distribution d'un élément sera définie comme la somme de tous les environnements de cet élément »
هاريس HARRIS 1934، *Langages*، عدد: 20.

5.4.1 التّوليف

إذا ثبت أنّ اللُّغات تقوم على جملة من العَناصر المتناهية (= الألفاظ) وأنّ هذه العَناصر تنضوي إلى أقسام وأنّ هذه الأقسام تتوزّع —بدورها— إلى فئات وفئات فرعيّة فإنّه لا مناص من الإقرار بأنّها —أي اللّغات— إنّما تقوم على نظام توزيعيّ يشمل كلّ العناصر اللّغويّة دون استثناء. وليس التّوليف في هذا الصّدد إلاّ قيداً على التّوزيع وينعكس المفهومان (التّوليف والتّوزيع) وقد يترادفان.

ولعلّ هذا الفهم للتّوليف أي باعتباره قيداً هو ما ينبغي الاعتداد به حتّى في مقاربتنا للانتقاء. يقول «م. قروس» (1975): "إنّ القواعد المسمّاة بـ[قواعد] الانتقاء بعيدة عن أن تكون مجرّد قواعد توليفيّة"[1].

وفي هذا الإطار يتحدّث هاريس عن الأنموذج التّوليفيّ le modèle combinatoire، ويعني بالتّحديد الأنموذج ذا المفردات le modèle à items الذي يتميّز بإقامته لِلَوائح المُفردات وتواردها بحيث يكون قادراً على وصف كلّ المَلفوظات (الألفاظ المفردة والمُركّبات والجمل وحتّى الخطاب) على أنّها تَوليفات للعناصر المتعيّنة (الفونيمات بالنّسبة إلى الألفاظ المفردة، والكَلمات بالنّسبة إلى المُركّبات والجمل بالنّسبة إلى الخطاب). فإذا افترضنا —على سبيل المثال— الشّكل ا أو قلنا إنّه يشتمل على العنصرين ع + غ فإنّه يمكن القول إنّ الشّكل ب يشتمل على العنصرين ع + ف؛ وواضح في هذا الأنموذج أنّ الشّكل ا غير الشّكل ب لاختلاف العَناصر التي اشتملا عليها.

ويوازي هذا الأنموذجَ —في الأنظمة البنيويّة التي يعرض لها هاريس— الأنموذجُ الإجرائيّ le modèle à procès الذي بإمكانه وصف الشّكلين السّابقين ا و ب على على أنّ الواحد منهما مشتقّ من الآخر، فـ ا —مثلاً— مشتقّ من ب عن طريق استبدال العنصر ف (الذي اشتمل عليه الشّكل ب) بالعنصر ا (الذي اشتمل عليه الشّكل أ).

ويغلب على هذا الأنموذج اعتبارُ التّأصيل بحمله الفروعَ على الأصول في «التّأريخ» الاشتقاقيّ للأشكال اللّغويّة. وهذا الأنموذج وإن لم يكن توليفيًّا

---

1 م. قروس GROSS, M. (1975)، « Les règles dites de sélection sont loin d'être de simples règles combinatoires… » ص 50.

بالمعنى المذكور فإنّه لا يعدو أن يكون ترجمة بنيويّة «موازية» للأنموذج الأوّل ذي المفردات إذ يقوم كلّ منهما على التّوارد النّسبيّ للعناصر اللّغويّة؛ فهما بذلك أنموذجان توزيعيّان[1].

ويمكن القول، تلخيصاً، إنّ التّوليف شكل من أشكال الصّيغ في وصف الأنظمة البنيويّة القائمة على التّوزيع والانتقاء على الأقلّ في تطبيقاته اللّغويّة اللّسانيّة ولا تعدو اللّسانيّات التّوزيعيّة –بهذا المعنى– أن تكون –في اصطلاح مرادف– لسانيّات توليفيّة[2].

2. خصائص العِبارات الجامدة

من خصائص العِبارات الجامدة أنّها تصنّف حسب توزيع العناصر المكوّنة لها أي حسب العوامل والموضوعات فيها، كما أنّه من خصائصها القيود على توزيع عناصرها والتّحويل الذي يمكن أن يطالها.

1.2. التّصنيف حسب الموضوعات

ويطال التّجمّد المَوضوعات سواء كانت فواعل أو فضلات.

ومن أمثلة الفواعل المتجمّدة نورد:

ف $م_0$[3]

= ارتعدت فرائصه

= غلت مراجله

وهي كثيرة نسبيًّا خاصّة إذا اعتبرنا أشكالها وما يدخل عليها من تكملات (= تتمّات) أو ظروف:

ف $م_0$ ظرف

= اشتعل رأسه شيباً

ف $م_0$ صفة

= ارتفعت روحه المعنويّة

1 انظر: هاريس (1954) HARRIS، ص ص 17–18، *Langages*، عدد: 20.

2 انظر: هاريس (1952) HARRIS، *Langages*، عدد: 13.

3 نذكر أنّ المختصر «م» يفيد القيد في الجمود.

ويلاحظ أنّ التّكملة والظّرف ههنا ضروريًّان:

* اشتعل رأسه #
* ارتفعت روحه #[1]

ووجه الضّرورة فيهما أنّ تأوّلهما لا يكون إلاّ على معنى:

= شاب رأسه (أو شاب شاب رأسه)

= ارتفعت معنويّاته

وهذه الأمثلة الفعل فيها لازم غير متعدّ. وفي أمثلة أخرى من قبيل:

ف م$_0$ ا$_1$

= وافاه الأجل

يرد الفعل متعدّياً إلى مفعول واحد غير جامد، والفاعل جامداً حسب التّصنيف. وقد يكون الفعل متعدّياً بواسطة (مع تجمّد الفاعل):

ف م$_0$ حرف ا$_1$.

= اختلطت عليه السّبل

أو يتجمّد الفاعل والمفعول (بدون واسطة) معاً:

ف م$_0$ م$_1$

= بلغ السّيل الزّبى

وبواسطة:

ف م$_0$ حرف م$_1$

= اختلط الحابل بالنّابل

وهو كثير، ودونه كثرة:

ف م$_0$ م$_1$ حرف م$_2$

= ردّ الله كيده إلى نحره

وقد اعتبرنا اسم الجلالة فيه متجمّداً ونحمل عليه:

ردّت (الآلهة + الأقدار + الأيّام) كيدهم إلى نحرهم.

وقد يرى غير ذلك

ردّت قوّاتنا كيد العدوّ إلى نحره.

وقد تتجمّد المفاعيل دون الفاعلين في المثال الواحد، وهي الحالة الأكثر تواتراً:

---

1 اشتعل رأسه = احترق.
ارتفعت روحه = توفي.

ف $ا_0$ $م_1$

= أثلج (الموقف + التّعاون + الجواب...) صدره + ؟ قلبه + ؟ فؤاده + * كبده)

= أسلم (روحه + ؟ أنفاسه + * نفسه).

ولنا باعتبار البنية:

ف $ا_0$ حرف $م_1$

مثل:

= أخذت بـ (يده + * ذراعه)[1]

= أشاح زيد بوجهه

= حزّ (كلامه + موقفه + تصريحه) في (نفسي + ؟ قلبي)

= سقط من (عينه + * أنفه)

وقد يتجمّد المفعولان:

ف $ا_0$ $م_1$ $م_2$

= زاد الرّجل الطّين بلّة

أو يتجمّد مفعول دون آخر:

ف $ا_0$ $ا_1$ حرف $م_2$

= ردّته على عقبيه

= أخذت المسألة في الاعتبار[2]

= حفظت الدّرس عن ظهر قلب

ف $ا_0$ $م_1$ حرف $ا_2$

= أماط زيد اللّثام عن الجريمة

= غضضت الطّرف عن غياب زيد

ف $ا_0$ $ا_1$ $ا_2$ $ا_3$ حرف $م_4$

= أعلمته الخبر صحيحاً لوجه الله

---

1 تأمّل: أخذت بـ(خاطره + رأيه + خناقه + تلابيبه...) وبغير الباء: أخذت على (عاتقي + نفسي...) أن ج.

2 وللمثال بدائله: أخذت المسألة بعين الاعتبار. والعماد فيه مركّب ويساوي «اعتبر» وكما نرى فهذا يعني أنّ المثال قد يحمل على التّعميد.

وفي تجمّد المفعولين:

ف ا$_0$ م$_1$ حرف م$_2$ حرف ا$_3$

= تركت له الحبل على الغارب

ويلاحظ أنّ الأمثلة جميعها على درجة متفاوتة من التّجمّد؛ وسوف نعود إلى المسألة.

2.2. التّصنيف حسب العوامل

والحقيقة أنّه ليس في الأدبيّات (على الأقلّ في النّحو المعجم) ما يوحي بإمكان تصنيف المُعطيات في العِبارات المتجمّدة حسب الحمول فيها، وخاصّة الأَفعال منها إلاّ أنّ النّقاش دار ويمكن أن يدور حول معرفة إن كانت المَوضوعات في مثل هذه العِبارات التّالية –على سبيل المثال–: وافاه الأجل، لقي حتفه، انتقل إلى جوار ربّه، هي المتجمّدة (أي على التّوالي: ا$_0$، ا$_1$ وحرف ا$_1$) أم الحمل وموضوعه معاً أي تواردهما في حدّ ذاته. ويشكّل تعويض كلّ من الموضوع والحمل بما يُرادِفهما رائزاً في هذا الصّدد للاستدلال على اللّحمة Soudure بينهما بحيث لا يمكن شقّها كأنْ لا يقال في مثل:

بلغ السّيل الزّبى

* أدرك السّيل الزّبى

* بلغ الماء الزّبى

* بلغ السّيل الرّابية

وفي مثل:

شمّرت الحرب عن ساقها

* شمّرت الحرب عن رجلها

؟ * كشفت الحرب عن ساقها

وقد تُعتبر جملة: «كشفت الحرب عن ساقها» –وهي جملة ممكنة– بديلاً une variante لـ: «شمّرت الحرب عن ساقها» بتعويض «شمّر» بـ«كشف» ممّا يعني أنّ العُلقة وثقى بين الحمل وموضوعه بحيث لا يمكن خصمها وإن بمرادف فيكون التّصنيف بحسب الحمل والموضوع معاً كتلة

واحدة ممكنا عندئذ. وقد تحدّث م. قروس[1] عن الأفعال المركّبة (وهي التي تَرِدُ في الجمل المتجمّدة) وساق من الأمثلة:

Prendre en compte, prendre mal, avoir grand mal à, avoir soin de, tenir compte de, avoir quelque chose à redire à[2]...

ويستفاد منه أنّ التّصنيف باعتماد الفعل والمَوضوعات معاً يبقى ممكناً.

أمّا في أمثلتنا الثّلاثة: وافاه الأجل ولقي حتفه وانتقل إلى جوا ربّه فإنّ تطبيق الرّائز المشار إليه لا يفضي إلى نتيجة حاسمة تسمح بإقامة اللّحمة بين الحمل والموضوع المتعيّنين:

أتاه[3] أجله
وافته المنيّة[4]

أو

(صادف + استقبل[5]) حتفه[6]
* لقي[7] موته

أو

تحوّل[8] إلى جوار[9] ربّه
انتقل إلى ذمّه[10] ربّه

ونحمل هذه النّتيجة على البديل الجهي ويلاحظ أنّ التّوزيع فيها يبقى محدوداً ممّا لا يوحي بتراخ ما بين الحمل والموضوع بصفة قاطعة. ولعلّ

---

1 **النّحو التّحويليّ**، المقدّمة، ص 5.
2 أخذ في الحساب، حمل [محملاً] شيئاً، شقّ عليه، اعتنى، بالى بـ، كان له ما يقوله.
3 أتيت القوم: وافيتُهم (**الوسيط**).
4 الأجل: غاية الوقت،في الموت/والمنيّة الموت (الوسيط).
5 واجه (**المنجد**)
6 الحتف: الموت (**الوسيط**).
7 لقيَ: رأى (انظر **نفسه**، مادّة (ل.ق.ي.).
8 حوّله: نقله فانتقل وتحوّل (**نفسه**).
9 الجوار: أن تعطي الرّجل ذمّة فيكون بها جارك فتجيره. الأمان والعهد (**المنجد**).

10 الذّمّة: (العهد والكفالة (**نفسه**).

عدم استقرار النّتائج هذه بل وعسر التّحكّم الأمبيريّ Empirique في المُعطيات، خاصّة بالاحتكام إلى التّوارد، هو الذي جعل التّصنيف يقوم على المَوضوعات دون الحمول[1]. ولعلّ الاعتداد بمواقع الألفاظ أينما كانت من الأسباب التي جعلت الأمر كذلك خاصّة في ضوء اختلاف هذه المواقع وتعدّدها:

ف م$_0$ حرف م$_1$
= ارتفعت روحه إلى الرّفيق الأعلى
ف م$_0$ صفة
= ارتفعت روحه المعنويّة

حيث: الفاعل = ($_0$ م ا) = «روحه» أي بتحليل الفاعل المتجمّد إلى مكوّن متجمّد مضافاً إلى مكوّن غير متجمّد وحيث: الفضلة = ($_1$م صفة) = «الرّفيق الأعلى» أي بتحليل الفضلة المتجمّدة إلى مكوّن متجمّد موصوفاً لصفة متجمّدة. ولم نرمز إلى الاقتران الإحاليّ في الصّفة اكتفاء بالقرينة الدّاخليّة للفضلة. هذا بالنّسبة إلى المثال الأوّل.

أمّا المثال الثّاني فالموقع المتجمّد فيه هو موقع الفاعل بمكوّناته الثّلاثة: الاسم الرّأس الفاعل والاسم الضّمير المضاف إليه والصّفة صفةً للاسم الموصوف الفاعل مع قرينة الفاعل (= روح) أي ($_0$م ا صفة) = روحه المعنويّة.

ولا إشكال في إطار النّحو العربيّ، على الأقلّ في بعض مسالكه، في الاعتداد بمواقع الألفاظ؛ فالمواقع فيه تبدو خاصّة بالأسماء دون الأَفعال (بالموضوعات دون العَوامل)، بل إنّ المواقع «الوظيفيّة»، هي المواقع «المعمول فيها»، سواء أَظهَرَ اللّفظُ معجميًّا أم اسْتَتَرَ وفي هذه الحالة يكون له موضعه («من الإعراب») ويسمّى المحلّ؛ وطبيعيّ –في ضوئه– أن لا ينظر إلى الفعل على أنّ له موقعاً لأنّه منشئ الواقع والعامل فيها.

3.2 القيود على التّوزيع: الاستبدال

والمقصود استبدال المُكوّنات الأساسيّة (الحمول و/أو الموضوعات) إمّا

1 انظر: م. قروس GROSS, M. (1984)، ودانلوس DANLOS (1988)، *Langages*، ص 31–...

عن طريق اللّفظ المرادف أو عن طريق ما يمكن أن يحمل محمله ومنه في تناول الحمول:

ف م$_0$
= (اختلط + * امتزج) عقله
ف ا$_0$ م$_1$
= (ركب + * اعتلى) رأسَه
ف ا$_0$ حرف م$_1$
= (هام + * تقلّب) على وجهه

ويقال في: أمدّ الله في أنفاسه وفيه تناول للموضوعات

ف م$_0$ حرف م$_1$
= أطال (الله الخالق + الباري + ربّه + ملك يوم الدّين) في أنفاسه

وهو من البدائل، إلاّ أنّه لا يقال باعتبار ضدّه: «قصّر الله في أنفاسه» إلاّ على سبيل الموازنة والقياس ونعتبر «قصّر» ممّا يحمل محمل المرادف. كذلك لا يقال في حاصل ناتج آخر بعد الاستبدال

ف ا$_0$ حرف م$_1$
= (أخذ + ≠ أمسك) بيده
≠ * أمسك بيده

إذ المعنى في «أمسك بيده» غير المعنى المراد من «أخذ بيده»:

أخذ بيده (E + في محنته) (* وأراه الطّريق + وواساه).

لقد تعمّدنا إيقاع الاستبدال بالأفعال (= الحمول) أوّلاً لأنّها الكفيلة — في نظرنا— بالمباينة بين ما نقبلُه وما لا نقبله من المَوضوعات. وهو تثبّت في الأصل من توزيع الأَفعال نفسها ممّا يقرّبنا أكثر —إذا تمّ هذا التّثبّت على أوسع نطاق ممكن— من هدف الحصول على الفئات التّوزيعيّة للأفعال التي يُنظر فيها.

وعلى سبيل المثال ولتقريب الإجراء نتناول فعلَيْ «نكّس» و«طأطأ»

ثمّ فعلَيْ «امتدّ» و«اشرأبّ» في التّمثيل التّالي، نقول:

نكّس زيد (رأسه + العلم)

ممّا يوحي بإمكان جمع «رأس» و«علَم» في فئة توزيعيّة واحدة، إلاّ أنّه باعتبار «نكّس»؛ والمفروض أن يتأكد هذا باعتبار ما يرادفه، غير أنّه يقال:

طأطأ زيد رأسه

ولا يقال:

* طأطأ زيد العلَم

ممّا يعني أنّنا بإزاء فئتين باعتبار «طأطأ». فليس لـ«طأطأ» نفس التّوزيع الذي لـ«نكّس». كذلك بالنّسبة إلى «امتدّ» و«اشرأبّ».:

(امتدّت+ اشرأبّت) الأعناق

(امتدّت + * اشرأبّت) الأيادي

فـ«الأعناق» و«الأيادي» وإن كانت من الأعضاء إلاّ أنّها أعضاء «متوزّعة» باعتبار الحمول. كذلك بالنّظر إلى «رأس» و«علَم» وما رادفهما كـ: «هامة» و«راية» وإن أوهمت الميادين المعجميّة «المفهوميّة» أو جملها البسيطة المنقوصة أنّها متجانسة.

والحاصل أنّ النّظر في توزيع الحمول مُفْض -بالنّتيجة- إلى المَوضوعات المنتهية إليها هذه الحمول؛ فالنّظر في الحمول نظر في المَوضوعات والنّظر في المَوضوعات لا يمكن أن يَؤُول إلاّ إلى الحمول لأنّها وحدها أداة الجمع والفرق في المَوضوعات، فئاتها الكبرى و/أو فئاتها التّابعة.

وفي تناول المَوضوعات -وفيما يعنينا من أمر روز تجمّدها- نشير إلى أنّها قد ترد مركّبة وأنّه في هذه الحال ينبغي النّظر في بنيتها الدّاخليّة وهو ما سنحاول بيان بعض وجوهه. نقول:

ف م٥

= سال لعابه

ولا يجوز فيه:

≠ سال (ريقه + رضابه)

مع إرادة نفس المعنى و م٥ مضاف ومضاف إليه مركّباً ويلاحظ أنّ المضاف وحده هو المتجمّد على غير ما يلاحظ في مثل

* ركب زيد (رأسهم + رؤوسهم)

قارن مع:

نكس زيد (رأسهم + رؤوسهم)

نكّس زيد علمهم

وجميعها من التّراكيب الجعليّة ومنها –كما نرى– المقبول وغير المقبول.

وإذا ما تأمّلنا مثال:

رفع زيد رأس أبيه

كان هذا على معنى ليس عليه مثال:

رفع زيد رأسه

ويمثّل لبنيتيهما على النّحو التّالي

للمثال الأوّل:

ف ا$_0$ م$_1$

وللمثال الثّاني

ف ا$_0$ ا$_1$

أو مثال:

ف ا$_0$ (م$_1$)

= جسّ المتفاوضون نبض بعضهم بعضاً

ف ا$_0$ا$_1$

= جسّ الطّبيب نبض المريض

وفيه تتوفّر البنية الدّاخليّة للفضلة (المتجمّدة) على عناصر شتّى وذلك بقطع النّظر عن الفاعل تجمّد أو لم يتجمّد ومنه:

ف ا$_0$ (م$_1$ حرف ا$_1$ عطف ا$_2$))

= جاؤوا بقضّهم وقضيضهم

وتعكس البنى جملة القيود المضروبة على الموضوعات الفضلة.

4.2 القيود على التّحويل

رأينا أنّ التّحويل متعدّد وأنّه تبعاً لـهاريس وم. قروس على أربعة أضرب نذكّر بها:

- تحويل الاختصار أو الحذف
- تحويل الإدراج

– التّحويل الصّرفيّ الصّوتـ(مـ)ـيّ
– وتحويل الاستبدال.

من تحويل الإدراج الذي يطال العبارات المتجمّدة أو شبه المتجمّدة التّحويل إلى الاسم ويتمّ عن طريق إدراج أفعال العماد وهو تحويل جملة إلى جملة :

ضرب الله غشاوة على بصره
= أغشى الله بصره

كلأَهُ الله برحمته
= رحمة الله

والتّحويل إلى الاسم كذلك في العربيّة تحويلُ الجملة الفعليّة إلى الجملة «الاسميّة» وهي –تبعاً لطبيعة الحمل فيها– جملة وصفيّة أي إدراج للصّفة ونقول «اسميّة» لأنّ العربيّة تصنّف الصّفة تحت الاسم :

عزّ جانبه
= جانبه عزيز

خلا لك الجوّ (فبيضي واصفري)
= الجوّ خال لك (فبيضي واصفري)

ولتحويل الاستبدال أثر على مُكوِّنات الجملة في علاقة بعضها ببعض ممّا يعني أحياناً بروزاً لبنية مختلفة عن البنية الأصل من طريق ما يصطلح عليه بإعادة البناء Restructuration كأن نقول في :

ملأ المتظاهرون الشّارعَ
= امتلأ الشّارع بالمتظاهرين

ومثاله في المتجمّد أو شبهه باستبدال موقع بموقع :

جاؤوا قضُّهم وقضيضُهم
= جاؤوا بقضّهم وقضيضهم

وفي التّحويل نفسه :

أوْغَرَ الحقدُ صدرَه
= أُوغِر صدرُه (E + بالحقد)
= عملوا على إيغار صدره (E + حقداً + بالحقد)

ويقال:

ارتعدت فرائصه استشعاراً بالخطر

= في ارتعاد الفرائص استشعار بالخطر

طفحت الكأس إيذاناً بنفاد الصّبر

= أن تطفح الكأس إيذان بنفاد الصّبر

وفي باب الاختصار يمكن أن نذكر (والمقصود حذف العنصر المتجمّد):

تمخّض الجبل #

وهو اقتصار في الحقيقة، أو

أبدى الشّرُّ #

= أبدى الشّرّ عن ناجذيه

أو حتّى

هو ذرّ للرّماد #

إلاّ أنّه من الإجراء المردود في العبارة المتجمّدة وغالباً -إن حصل- أن يكون مصدر تشكيك في جماد العنصر المستهدف:

أراق زيد ماء وجهه

= * أراق زيد ماء

تركت الأمر جانباً

تركت الأمر #

فإذا أبقينا على «جانباً» كان في معنى:

جانبتُ الأمر.

وليس قولنا:

قضى

-في هذا السّياق- كقولنا:

قضى نحبه

بحذف «النّحب» وإن كان المعنى واحداً.

وفي التّحويل الصّرفيّ الصّوتـ(مـ)ـيّ يمكن إيراد:

احذر وإلاّ فسوف يختلط الحابل بالنّابل

لا خوف ستدور عليه الدّوائر

والزّمن الصّرفيّ فيه مستبدل من: «اختلط» و«دارت» وهو مقبول. قارن بـ:

* الصّيف ستُضيّعين اللّبن !

مق الصّيف ضيّعتِ اللّبن!

وبـ:

* (سأتحدّث + حدّثتُ) ولا حرج !

مق حدّثْ ولا حرج

أو بـ:

قُدَّ قلبُه من صخر

قد علمنا من أين تُؤْكَلُ الكتف !

أمر لا يستهان به

أُسقِطَ في أيدينا

وهي للمبنيّ لغير الفاعل ولا تتحوّل عنه. وفي غير الواجب:

هذا لا يسمن ولا يغني من جوع

(لا + لم) ينبس ببنت شفة

ولا يكون إلاّ على هذه الصّيغ من النّصّ.

وفي التّعجّب:

ليت شعري!

وفي القريب من الجهة:

على قاب قوسين

وفي انتهاء الجهة وانقضائها:

لاتَ حينَ

ودائماً في التّحويل الصّرفيّ الصّوتيّ قولنا في الجمع دون المفرد أو المثنّى:

دارت عليه (الدّوائر + * الدّائرة + * الدّائرتان)

وفي المثنّى دون الجمع أو المفرد:

(عصفورين + * عصافير + * عصفور) بحجر

وفي المفرد ولا يكون لغيره:

تركت له الحبل (* الحبال + الحبلين) على الغارب.

وفي المؤنّث دون المذكّر

الصّيف (ضيّعتِ + * ضيّعتَ) اللّبن

أحصى عليها أنفاسها

مق ؟ أحصت عليه أنفاسه.

3. الجمود في العبارات الجامدة

ونتعرّض تباعاً لمفهوم الجمود في سياق العِبارات الجامدة فدرجات الجمود ثمّ فكّ الجمود.

1.3 ما الجمود؟

لقد اعتمدنا فيما سبق توزيع المَوضوعات مقياساً لتصنيف العِبارات الجامدة؛ نعتمد المقياس نفسه في تحديد المقصود بالجمود: الجمود في العِبارات الجامدة، إذن- ألاّ يتّصف موضوع من مَوضوعات العبارة بتوزيع حَر ممكن ويتطلّب هذا النّظرَ في بنية الموضوع الدّاخليّة لبيان العنصر «المتجمّد» فيه لأنّه لا يخلو موضوع من أن يكون بعضه أو كلّه من المتجمّد[1].

ولكن قبل التّعرّض لبنية المَوضوعات المتجمّدة الدّاخليّة (انظر لاحقاً) نريد أن نلفت الانتباه إلى مسألة الفرق بين المَوضوعات وتتضمّن الفرق بين الموضوع عندما يكون فاعلاً (ا0) والموضوع عندما يكون فضلة (اء)، فالفرقَ بين الفضلات عندما تتراتب اء، (ء = 1، 2، 3) هو فرق يستوجب التّفريق في طبيعة كلّ فضلة ولزومِ ما لا يلزم فيها.

أمّا الفاعل في مقابلة الفضلة فلا مناص للفعل منه والفعل من حيّز الجملة ولا يخلو من أن يكون -عند «م. قروس» على الأقلّ- إمّا للعاقل أو لغير العاقل أو من غير المحدود (Nnr)، ويفيد الجملة في العموم عندما ترد فاعلاً؛ وهذه العَلامات على أهمّيتها الدّلاليّة لا تعدو أن تكون وسائل لبيان توزيع الأسماء في هذا الموقع[2] دون أن يكون لها الانعكاس الحاسم لا على تحديد الطّبقة الدّلاليّة للفاعل ولا على خصائص الفعل المستعمل بله المباينة بين الأفعال عامّة إذ المراد أو المستهدف اليوم هو «الحمول»، لهذا لم تعد الجمل تتوزّع إلى فاعل وحمل وإنّما إلى حمل ومَوضوعات ممّا يبرز دور الحمل ويضعف دور الفاعل -من حيث هو موضوع وذلك لفائدة الفضلة، فالفضلة

1 انظر ل. دانلوس (1981) DANLOS, L.، *Langages*، عدد: 63.

2 انظر: م. قروس 1975، ص 49.

بهذا الاعتبار أقرب إلى بيان طبيعة الفعل الدلالية وخصائصه النحوية من الفاعل في بيان ذلك[2]؛ كذلك وبحسب المقابلة حمل / موضوعات لم تعد الفضلة (المفعول) منضوية تحت الفعل لتكوّن معه المركّب الفعليّ بل انفصلت عنه وأصبحت في تقابل مع الفعل + الفاعل أي حيّز الجملة، وفيما يعنينا من العِبارات الجامدة يرى ق. قروس أنّ "مفهوم المركّب الفعليّ أضعف المقابلة بين التّراكيب التّوليفيّة [الحرّة] والبنى المتجمّدة"[3]. ولهذا السّبب ولا شكّ قامت تصنيفات م. GROSS, M. للعبارات الجامدة باعتبار الموضوعات وخاصّة منها الفضلات[4].

أمّا من جهة التّصنيف الدّلاليّ فالفضلة تبدو أرحب توزيعاً لأنّها أكثر من واحدة ولأنّها أذهب في تخصيص الفعل.

وللتّمثيل لجميعه نتناول «المتجمّدات» التّالية:

1. طار طائره، نقّت ضفادع بطنه، دارت عليه الدّوائر
2. وقع في ورطة مق عاد أدراجه، لا يعرف قبيلاً من دبير

إنّ مجرّد اعتبار ما يمكن أن ينتقيه فعل «طار» (المجموعة الأولى) من فاعلين لا يكاد يجعلنا نجزم بشيء فيما يخصّ علاقة الفعل بالفاعل عموماً؛ وقد يسعفنا إسقاط المعنى المعجميّ للفعل على الفاعل في الاهتداء إلى تصنيف الأفعال تصنيفاً مّا إلاّ أنّ ذلك لن يكون حاسماً إذ

طار الطّائر

مثلاً ليس كـ:

طار الوزير (E + إلى القاهرة)

ولا هو كـ:

طار طائره

---

1 خاصّة دروها في رفع اللّبس.

2 انظر ق. قروس، *Structuration d'une base de données en vue de l'élaboration d'un dictionnaire bilingue.* (إحالة خاصّة).

3 « La notion de groupe verbal banalise, de plus, l'opposition entre les constructions compositionnelles et les structures figées »، **نفسه**.

4 انظر آنفاً في تصنيف العِبارات الجامدة وللتّشكيك في جدوى المركّب الفعليّ انظر م. قروس GROSS, M. (1975)، ص 34.

بالإضافة إلى هذا ففي

طار الوزير

معنى «طير به» خلاف ما في «طار الطّائر» التي تفيد أنّ الطّائر طار بنفسه، لا بـواسطة

طار الطّائر بجناحيه

طائر الطّائر بجناح مكسور

وتفيد الأخيرة فيما تفيد أنّ الطّائر قد طار رغم كسر جناحيه وكـأنّ «الإعـلام» حاصل في «رغم» = رغم (طيران، كسر). أمّا قولنا «طار طائره» فتفيـد —وهـي المتجمّدة— ما يمكن أن يقال في شأن «طار»، تماماً كما يفعل «نق» للضّفدع من حيث يختصّ لهذا النّوع من البرمائيّات، إذ الاختصـاص (= الملابسـة) نـوعُ تجمّد، وسنراه في درجـات التّجمّد. «طـار» إذن لا تنفكّ عـن المجمـوعتين {الطّائر، ...، الوزير} {طائره، ...، عقله} ولا جامع بينهما في الحقيقة[1].

أمّا ما تجمّد في «ضفادع بطنه» في توزيع «نقّ»

نقّت ضفادع بطنه

فقد يكون حاصلاً في «بطنه» لأنّ المعنى هو «جـاع» أو لما تحدثـه الـبطن مـن قرقرة عند الجوع فيما يشبه نقيق الضّفادع، إلاّ أنّه ليس ذا بال إلاّ إذا سلّمنا بحذف «ضفادع» فتصبح «نق» للبطن أيضاً لأنّ الـبطن هـي الفاعـل عندئـذ لا ضفادعها:

نقّت بطنه مثلما تنقّ الضّفادع

= مثلما (نقّت بطنه، تنقّ الضّفادع)

أمّا

دارت عليه الدّوائر

وهي من جنس

طار طائره

في كون الفاعل فيها من لفظ الفعل فإنّ «الدّوائر» تكاد لا تفيد شيئاً في تحديـد طيف «دار» النّحويّ الدّلاليّ، بل إنّ ابتداع مثلها يبدو ممكناً لا فقط من قبيل المتداول كـ.

1 لـ«طار عقله» انظر الفقرة حول المجاز.

أصابته المصائب

بل من قبيل

خبَرَته المخابرُ!

و

جمعته المجامع !

وهذا الممكن لا يعدو أن يكون من عبث اللّغة. ومع ذلك نقول مع الإطلاق بالعود إلى: «دارت عليه الدّوائر»

دارت الدّوائر

ممّا يقلّص من دور الفضلة «عليه» في تأويل العبارة وجعل اختبار دور الفاعل في تصنيف الفعل فيها قائماً غير ساقط.

ولبيان دور الفضلة / الفَضلات في التّحرّي في تشقيق «مداخل» الفعل نتأمّل المجموعة الثّانية من «متجمّداتنا». فقولنا وقع # ليس كقولنا:

وقع في ورطة

مق وقع مغشيًّا عليه

فـ«وقع» في «وقع في ورطة» عماد مفرَّغ يكاد لا يمتّ بصلة بـ«وقع» التي في معنى الوقوع على الأرض أو مجرّد «القبض» البوليسيّ الجنائيّ إلاّ ما كان من حروف المادّة وهو من قبيل الصّدفة التي تحصل تقريباً في كلّ الكائنات الحيّة.

كذلك بالنّسبة إلى «عاد» في

عاد أدراجه

فرغم أنّه يمكن النّظر إلى «أدراجه» على أنّها مفعول «داخليّ» من قبيل المفعول المطلق وهي —في هذا– لا تبتعد كثيراً عن عناصر المجموعة الأولى[1] إلاّ أنّ «أدراجه» تضفي —مع ذلك– على «عاد» معنى جهيًّا يتلوّن له جهيًّا معنى «عاد» في مثل

عاد الرّجل

لهذا نرى أنّ «عاد الرّجل» ليس كـ: «عاد الرّجل أدراجه»؛ تأمّل:

1 وقد يجوز: «دَرَجَ الرّجل» في معنى «عاد الرّجل درجه»، التي هي من بدائل «عاد أدراجه».

عاد الرّجل من السّفر

مق عاد الرّجل أدراجه من السّفر!

أمّا جملة

لا يعرف قبيلاً من دبير

(ضمن المجموعة 2) فرغم اتّساع دائرة فعل «عرف» في توزيعه إلى فضلاته الممكنة فإنّ القيود التي تسلّطها عليه فضلتّا م1 «القبيل» و م2 «الدّبير» تجعل منه مختصًّا للاتّجاه:

لا يعرف قبيلاً من دبير

= لا يعرف أين يتّجه أقبيلاً أم دبيراً

هذا فضلاً عن قيد الحرف الوارد في هذا الاستعمال أي: «من» والذي يمكن أن يقارن بنفس القيد في «من... إلى» مع أفعال «الانطلاق» وهو قيد يطال الأفعال فيخرج بها من التّوزيع شبه الحرّ إلى التّوزيع المقيّد:

هو لا يعرف (* قبيلاً + * دبيراً)

هو لا يعرف (خيراً + شرّ)

هو لا يعرف خيراً من شرّ

كما أنّ «من» قيد في تمييز الشّيء من الشّيء[1] كما ههنا في تمييز جهة القبيل من جهة الدّبير. ويلاحظ أنّ الفرق بين الفضلتين ليس في تجمّد إحداهما دون الثّانية ولا في صفة الضّرورة لفضلة دون أخرى إذ كلتاهما ضروريّة وإنّما في مجرّد جهة الابتداء في الأولى وجهة الانتهاء في الثّانية.

2.3 في درجات الجمود

التّجمّد درجات ويمكن أن ينظر إلى درجات التّجمّد على مستويين: مستوى الظّاهرة نفسها ومستوى التّعميد أي ما قابل التّوزيعيّ وكان شبه متجمّد أو على درجة منه. ففي مستوى الظّاهرة أن نقول في شأن:

1 يقول ابن هشام والوجه فيها أي «من» "الفصل، وهي الدّاخلة على ثاني المتضادّين نحو «والله يعلم المفسِدَ مِنَ المُصْلِح» [و] «حتّى يميّز الخبيث من الطّيّب» قاله ابن مالك، وفيه نظر لأنّ الفصل مستفاد من العامل، فإنّ ماز وميّز بمعنى فَصَل، والعلم صفة توجب التّمييز. والظّاهر أنّ «من» في الآيتين للابتداء أو بمعنى «عن»". **مغني اللّبيب**، ج 1، ص 322.

لقي حتفه

–على سبيل المثال– أنّ العلاقة بين الفعل والفضلة علاقة كاملة التّجمّد مقارنة بـ: «قضى نحبه» التي تبدو فيها العلاقة نفسها علاقة متراخية بعض الشّيء:

قضى نحبه

= قضى (E + أجله)

ولا يقال في «لقي حتفه»:

لقي * (E + نحبه + أجله)

كذلك في العلاقة بين الفعل والفاعل في مثل:

حمي الوطيس

فالوطيس: التّنّور وما أشبهه[1]. المعركة ج. أوطسة ووُطُس، فإذا قلنا:

حمي (التّنّور + الفرن)

لم يكن مقبولاً في المعنى المراد، في حين يقال:

حميت المعركة.

لاحظ أنّه لا يقال:

حميت (أوطستهم + وطسهم).

مق حميت معاركهم.

ومن الظّاهرة نفسها المعطيات التّالية:

يد الدّهر مق يد المنون

و

جناح السّرعة مق جناح الذّلّ

و

ماء الوجه مق نماء الورد

فإن كانت يد و«المنون» قابلة للاستبدال في طرفها الثّاني على نحو معلوم:

يد المنيّة

دون

---

1 انظر **المنجد**، مادّة: (و.ط.س.).

* يد الموت

فإنّ «يد الدّهر» باقية على حالها عند هذا الحدّ إلاّ أنّها تتميّز باستعمال ظرفيّ لا يجوز في «يد المنون»:

والله لا أفعل هذا يد الدّهر!

* والله لا أفعل هذا يدَ (المنون + المنيّة)

والشّيء نفسه في درجات التّجمّد بالنّسبة إلى جناح (السّرعة + مق الذّلّ).

فإن كان لكلّ عبارة خاصّتها التّركيبيّة (الظّرف مق الفضلة) بحيث لا تبرز سعة إحداهما على الثّانية في تدريج التّجمّد:

جاء على جناح (السّرعة + * الذّلّ)

خفضت له جناح (الذّل + * السّرعة)

فإنّ مجرّد التّمثيل بالجمل التّصنيفيّة فيها من قبيل:

جناح الطّائر بعض الطّائر

كفيل بإظهار السّعة التي نبحث عنها للمباينة بين العبارتين: «جناح الذّلّ» و«جناح السّرعة»:

جناح السّرعة وجه من وجوه السّرعة في الحركة

؟ جناح الذّل بعض من وجوه الذّلّ في (الحماية + الرّعاية)

بحيث تبدو العبارة الثّانية (= «جناح الذّل») أوغلَ في المجاز أو التّجريد، على وجه من الوجوه.

ولعلّ ما يؤيّد هذه النّتيجة في تدريج التّجمّد أنّنا نقول:

بسط الذُّلّ جناحه

ولا نقول:

* بسطت السّرعة جناحها

والمراد عدم تناظر العبارتين في الاستعمال.

أمّا «ماء الوجه» مق «ماء الورد» فـ«ماء الوجه» إن كانت بمعنى النّضارة فهي تتساوى وماء الشّباب[1] باستبدال لفظ «الوجه» بلفظ «الشّباب» وإن كانت

1 **المنجد**، مادّة: (م.و.ه.)

بمعنى «الحياء» فلا مكان للاستبدال فيها إلاّ أنّه يصحّ «فَقَدَ» في كلا المعنيين:

فَقَدَ ماء وجهه

فهي في معنى النّضارة تتكافأ و:

فَقَدَ شبابه ⟨ فَقَدَ ماء شبابه

وفي معنى الحياء تتكافأ و:

فَقَدَ حياءَه

دون:

* فقد ماء حيائِه

وليس من السّهل تبيّن درجات التّجمّد في عبارة «ماء الوجه» وإن كانت العبارة عبارتين كما رأينا.

هَبْ الآن عبارة: «ماء الورد». لا تختلف هذه العبارة في سلوكها النّحويّ عن سلوك لفظتي «الماء» و«الورد» -كلّ على حدة- إذ هي بمنزلة المفرد ممّا يعني أنّ التّركيب فيها لم يغيّر شيئاً على هذا المستوى من النّحو

الماء مائع

ماء الورد مائع

هذه الخاصّة لا تتمتّع بها عبارة «ماء الوجه».

الماء مائع معروف

* ماء الوجه مائع معروف

كذلك على مستوى الدّلالة لأنّه إن أفادت عبارة «ماء الوجه» معنى «الحياء» من حيث أنّ «الحياء» شيء مجرّد فإنّ هذه السّمة ليست «للماء» ولا «للوجه». وهذا من شأنه أن تتمايز به العبارتان.

أمّا على مستوى درجات التّجمّد فنكتفي بالملاحظات التّالية:

1. التّعميد غير التّوزيع الحرّ

فليس قولنا:

عقد حبلاً

كقولنا

عقد اجتماعاً

2. والتّعميد غير التّجمّد إذ ليس قولنا: «عقد اجتماعاً» كقولنا:

عقد ناصيته

3. والتّوزيع الحرّ غير التّجمّد:
فاضت الكأس
مق فاضت روحه

والنّتيجة أنّ هناك استرسالاً لغويًّا تعكسه المعطيات —على الأقلّ بعضها— إلاّ أنّ النّظريّات —فيما يلاحظ— تبقى دونه في تغييبها لدور المعاجم أو الاكتفاء منها بالاقتطاع والشّاهد.

وفي ما يعنينا مباشرة يبرّر م. قورس (1988) .GROSS, M الاسترسال اللّغويّ بقوله: "إنّ القواعد التي تتحكّم في [بعض الجمل] قواعد لا تجري إلاّ بعض العناصر المعجميّة فيها. وما يعطي هذه الجمل هيأة الأشكال المتجمّدة لا يتجاوز القليل من التّوليفات وهذا ممّا يثير الإحساس بنوع من الاسترسال بين الجمل المتجمّدة والجمل ذات الأفعال العاديّة و/أو ذات الفعل العماد"[1].

3.3 فكّ الجمود

عمليّة فكّ التّجمّد عمليّة أسلوبيّة، يعتدّ بها في النّصّ الأدبيّ وإن كانت غالباً ما تخرج عن دائرة الاهتمام في الوصف اللّسانيّ حتّى في إطار مفهوم للّسانيّات والأدب معاً يرى أنّ "موضوع اللّسانيّات قام على النّصّ الأدبيّ"[2].

ومن الأمثلة التي يوردها —في هذا السّياق— محمّد الهادي الطّرابلسي قوله: "قال [شوقي]: السّلم العُقام... وقالت العرب الدّاء العُقام والحرب العُقام، وقال [...] رجعتُ أدراج الشّباب وقالوا رجعت أدراج الرّياح...

1 « Les règles qui, composent [certaines phrases] sont des règles générales qui ne s'appliquent qu'à certains éléments lexicaux. C'est le petit nombre de combinaisons de mots qui donne aux phrases concernées l'allure de formes figées et donc ordinaires et/ou celles à verbe support. »
مجلّة *Langages*، عدد 90، ص 21.

2 « L'objet de la linguistique a été construit sur le texte littéraire »
م. قروس (2002) GROSS M.، *Langage*، ص 145.

وزاوج [شوقي] بين ركب الصعب [...] وبين ركب الحِمامِ وفي العبارة المشتقة [...] قاب قوسين أو أدنى [...] صرت من المجلس قاباً [...] والقال والقيل بدل القيل والقال [...] [وفي] هذا برق خلّب [...] أخُلّب برقُهم [...] [وفي] أنت ما تزورني إلاّ لِماماً [...] فالمزار لِمامُ"[1] .

وقد ينظر إلى المسألة في فكّ التّجمّد وبالأحرى في البدائل les variantes من زاوية غير هذه أي زاوية الإبداع فيدور التّحقيق في مدى حملها محمل الأشكال المتنافسة سواء في مصدرها (مصادرها؟) أو في تقبّلها ودوَرانها، من ذلك:

دارت الدّوائر / دارت الدّائرات
نال قصب السّبق / نال قصب الرّهان
لقي حتفه / لقي مصرعه / مات حتف أنفه.

1 محمّد الهادي الطّرابلسي، (1981) **خصائص الأسلوب في الشّوقيّات**، ص ص 319–

المصادر والمراجع

الأستراباذي، **شرح الكافية**، دار الكتب العلميّة (1979)، لبنان.

ابن برهان العكبري، **شرح اللّمع**، الكويت (1984).

ابن جنّي، **الخصائص**، دار الكتاب العربيّ (1962)، لبنان.

ابن جنّي، **اللّمع**، عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة (1985)، لبنان.

ابن جنّي، **سرّ صناعة الإعراب**، دار القلم (1985)، دمشق.

الزّجّاجي، **الإيضاح**، دار النّفائس (1982)، لبنان.

ابن السّرّاج، **الأصول في النّحو**، مؤسّسة الرّسالة (1985)، سوريا.

سلكوف، (م.) (1988)

السّهيلي، **نتائج الفكر في النّحو**، مطابع الشّروق (1978)، بيروت.

سيبويه، **الكتاب**، دار القلم (1966)، القاهرة.

السّيرافي، **شرح الكتاب لسيبويه**، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب (1986)، القاهرة.

السّيوطي، **كتاب الأشباه والنّظائر**، دار الكتاب العربيّ (1984)، لبنان.

الطّرابلسي (محمّد الهادي)، (1981) **خصائص الأسلوب في الشّوقيّات**، منشورات الجامعة التّونسيّة.

الطّراوة (**رسالة الإفصاح**، دار الشّؤون الثّقافيّة (1990)، بغداد.ابن

ابن عصفور، **شرح جمل الزّجّاجي**، إحياء التّراث الإسلاميّ (1980)، العراق.

الفارسي (أبو علي)، **المسائل الحلبيّات**.

الفاسي الفهري (عبد القادر)، (1986)، **المعجم العربيّ**، دار توبقال للنّشر، المغرب.

الكشو (صالح) (2000)، **خمسة دروس في فقه اللّغة العربيّة**، مركز النّشر الجامعيّ، تونس.

الكشو (صالح) (1997)، **مظاهر التّعريف في العربيّة**، منشورات كلّية الآداب بصفاقس، تونس.

ابن هشام، **مغني اللّبيب**، دار إحياء التّراث العربيّ، لبنان.

ابن يعيش، **شرح المفصّل**، دار الطّباعة المنيريّة، مصر.

ARISTOTE, *Organon*, II. Vrin (1977), Paris.

BOONS GUILLET LECLÈRE (1976), *La structure des phrases simples en français*, Droz, Genève.

CHOMSKY, N. (1965), *Aspects de la théorie syntaxique*, Seuil, Paris.

COHEN, D. (1989), *L'aspect verbal*, PUF. Paris.

DALADIER, A. (1996), « Le rôle des verbes supports dans un système de conjugaison nominale », *Langages* n° 121, Larousse, Paris.

DANLOS, L. (1981), « La motphosyntaxe des expressions figées, *Langages* n° 63, Larousse, Paris.

DANLOS (1988), « Les expressions figées construites avec le verbe support être Prép. », *Langages* n° 90, Larousse, Paris.

GROSS, G. (1988), « Réflexions sur la notion de locution conjonctive », *Langage française,* n° 77, Larousse, Paris.

GROSS, G. (1989), *Les constructions converses du français*, Droz, Genève.

GROSS, G. (1993), « Trois applications de la notion de verbe support », in *L'Information grammaticale*, n° 59, éds Peeters, Belgique.

GROSS, G. (1994), « Classes d'objets et description des verbes », *Langages* n° 115, Larousse, Paris.

GROSS, G. (1996), « Les verbes supports d'adjectifs et le passif », *Langages* n° 121, Larousse, Paris.

GROSS, G. (1998), « Pour une véritable fonction "synonymie" dans un traitement de texte », *Langages*, n° 104, Larousse, Paris.

GROSS, G. (2002), « Locution conjonctives et détermination », *Langages* n° 145, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1968), *Grammaire transformationnelle du français, Syntaxe du verbe*, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1975), *Méthodes en syntaxe*, Hermann, Paris.

GROSS, M. (1977), *Grammaire transformationnelle du français, Syntaxe du nom*, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1981), « Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique », *Langages* n° 63, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1983), « Syntaxe et localisation de l'information », in *Information et communication*, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1984), « Une famille d'adverbes figés : les constructions comparatives en *comme* », *Revue Québécoise de Linguistique*, Montréal, UQAM.

GROSS, M. (1986), « Les nominalisations d'expressions figées », *Langages* n° 69, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1986), *Grammaire tranformationnelle du français, syntaxe de l'adverbe*, Asstril, Paris.

GROSS, M. (1988), « Sur les phrases figées complexes du français », *Langue française* , n° 77, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1989), *De la grammaire transformationnelle*, traduction par Salah Kechaou, Baït Al Hikma, Carthage, Tunisie.

GROSS, M. (1990), « Sur la notion de transformation et son application au français », *Langages* n° 99, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1994), La structure d'argument des phrases élémentaires, *Lingua franca* n° 1, Scheno editore, Italie.

GROSS, M. (1996), « Prédicats nominaux et compatibilité aspectuelle », *Langages* n° 121, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1997), « Synonymie, morphologie dérivationnelle et tranformations », *Langages* n° 128, Larousse, Paris.

GROSS, M. (1999), « Sur la définition d'auxiliaire du verbe », *Langages* n° 135, Larousse, Paris.

GROSS, M. (2002), « Les déterminants numéraux, un exemple de date horaire », *Langages* n° 145, Larousse, Paris.

GUILLET A. LECLÈRE C. (1981), « Représentation du groupe nominal », *Langages* n° 81, Larousse, Paris.

GUILLET A. LECLÈRE C. (1992), *La structure des phrases simples en français,* Droz, Genève.

GUILLET, A. (1986), « Représentation des distributions dans un lexique-grammaire », *Langages* n° 135, Larousse, Paris.

HARRIS, JAMES (1972), *Hermès ou recherches philosophiques sur la grammaire universelle*, Droz, Genève.

HARRIS, Z. (1952), « L'analyse du discours », *Langages* n° 13, (1969), Larousse, Paris.

HARRIS, Z. (1954), « La structure distributionnelle », *Langages* n° 20, (1970), Larousse, Paris.

HARRIS, Z. (1976), *Notes du cours de syntaxe*, Traduction de M. Gross, Le Seuil, Paris.

HARRIS, Z. (1978), « Operator-grammar of English », *Linguisticae Investigationes*, t. II, fac. 1, Holland.

HARRIS, Z. (1990), « La genèse de l'analyse des transformations et de la métalangue », *Langages* n° 99, Larousse, Paris.

HARRIS, Z. (1991), *A theory of language and information*, Clarendon Press Oxford.

IBRAHIM, A. H. (1978), « La structure de base des complétives en arabe », *Linguisticae Investigationes*, t. II, Fasc. 2, Hollande.

IBRAHIM, A. H. (1996), « Peut-on reconnaître automatiquement les supports lexico-sémantiques du non-fini en français et en arabe ? » *Revue Linx*, n° 34-35, Paris, Nanterre.

KECHAOU, S. (1998), « Les verbes en arabe : A propos des verbes dits généraux », *IBLA*, n° 181, Tunis.

KECHAOU, S. (2006), « Reduction in language, The case of Arabic », *Linguisticae Investigationes,* t. XXIX : II, Amsterdam / Philadelphia : John Benjamins.

LABELLE, J. (1986), « Grammaire des noms de maladie », *Langue française*, n° 69, Larousse, Paris.

LAPORTE, E. (1995), « L'analyse des phrases adjectivales par rétablissement de noms appropriés », *Langages* n° 126, Larousse, Paris.

LAPORTE, E. (1997), « Présentation », *Langages* n° 133, Larousse, Paris.

LAPORTE, E., (1995), « Noms appropriés à modifieur obligatoire » in : *L.-G. comparés et traitement automatique*, Montréal.

PORT ROYAL, *Grammaire générale et raisonnée*, Paulet (1969), Paris.

REINCHEN BACH, H. (1947) : *Elements of symbolic logic*, New York, Free Press.

SALKOFF, M. (1988), « Analysis by fusion », *Linguisticae Investtigationes*, t. XII, fac. 1, Holland.

VENDLER Z. (1967), *Linguistics in Philosopy*, Ithacs, New York.

فهرس الموضوعات

الاشتقاق 6

الفعل 23
0. الأزمنة النّحويّة 24
1.0 التّمثيل للزّمان 24
2.0 الزّمان عند هار يس 26
3.0 الجهة 32
1. في تصنيف الأفعال 36
1.1 في بعض خصائص اللاّزم والمتعدّي 36
2.1 في بعض خصائص الأفعال النّاقصة 41
1.2.1 الشّروع 43
2.2.1 الانتهاء 46
3.2.1 الاستمرار 50
3.1 الأفعال العامّة 52
1.3.1 أفعال الحدوث 52
2.3.1 الأفعال العامّة مق الأفعال الخاصّة 54
3.3.1 خصائص الأفعال العامّة 57
2. أفعال العماد 67
1.2 خصائص العماد العامّة 70
1.1.2 طبيعته 70
2.1.2 دور فعل العماد في الجملة 73
2.2 خصائص العماد النّحويّة 81
1.2.2 حذف العماد 82
2.2.2 خصائص أخرى 89
3. قيود «التّعريف» 94
4. التّناسب الجهيّ 98

الاسم 103
0. في بعض المقدّمات 103
1.0 الجملة الاسميّة مق الجملة الفعليّة 103
2.0 الكلمة مق الجملة 105

1. ظاهرة الأسماء الحمليّة 109
1.1 الظّاهرة نحويًّا 109
2.1. فئة الأفعال U عند هاريس: تذكير 110
3.1. في طبيعة الأسماء الحمليّة 113
4.1 في تصنيف الأحداث 118
5.1. مكوّنات الأسماء الحمليّة 126
2. في أسماء الجماد 132
1.2. المصدر في العربيّة 133
2.2. الأسماء الجامدة 136
1.2.2. العلامات الدّلاليّة عند ق. قروس 136
2.2.2 العلامات الدّلاليّة عند موريس قروس 140
3. في الفرق بين الأسماء المشتقّة وأسماء الجماد 142
1.3. في التّصريف 143
1.1.3. زمن الاسم الحمليّ 144
2.1.3. جهة الاسم الحمليّ 147
3.1.3 التّعريف 150
2.3 الجُمل التّصنيفيّة 152
1.2.3 الاسم التّصنيفيّ مق اسم الجنس 154
2.2.3 الاسم «التّعريفيّ» مق الاسم الملابس 157

الحرف 165
0. تمهيد: المسألة في التّراث النّحويّ العربيّ 165
1.0 الحدّ الأدنى في الحرف 165
2.0 التّركيب مق الحدّ 166
3.0 الحروف وما جاء منها لمعان في التّركيب 167
4.0 168
5.0 حروف الإضافة 169
1.5.0 اللاّم 169
2.5.0 الباء 169
3.5.0 في 170
6.0 حروف العقد 171
1. المسألة في الدّرس اللّسانيّ 171
1.1 إطار المقاربة 172
2. تصنيف الحروف 174
1.2 حُروف التّعدية 174
1.1.2 المكان مق التّعدية 178
2.1.2 حروف التّعدية آثاراً 182

3.1.2 الحروف عواملَ 184
2.2 الحروف الزّوائد: الزّمان والاشتقاق 187
1.2.2 إطار الصّرف الاشتقاقي 187
2.2.2 زوائد الزّمان مق زوائد الاشتقاق 189
3.2.2 هل صرافم الزّمان عوامل؟ 190
4.2.2 وضع زوائد الاشتقاق 192
3.2 أدوات العقد 196
1.3.2 المعطيات 197
1.1.3.2 الحرفيّة مق الاسميّة 198
2.1.3.2 البساطة مق التّركيب 200
3.1.3.2 في تبعات المقاسين التّركيبيّة 201
2.3.2 البنية العامّة لعبارات العقد 208

التّجمّد العبارات الجامدة 225
0. الظّاهرة 225
1.0 المعطيات 226
1.1.0 المعطيات موضوع الدّرس 226
2.1.0 الأمثال 228
3.1.0 الحِكَم 229
1. بعض المقدّمات النّظريّة 229
1.1 ما الجملة البسيطة؟ 229
1.1.1 اللّفظ المفرد مق اللّفظ المركّب 231
2.1.1 الحدس بالمعنى مق الحكم النّحويّ 232
2.1 ما الاختزال؟ 233
1.2.1 الخزل في ضوء نظريّة عامل — موضوع 235
2.2.1 المتغيّر مق اللامتغيّر 237
3.1 ما التّحويل؟ 239
1.3.1 تعدّد التّحويل 240
2.3.1 تصنيف التّحويل 241
1. 4 مقدّمة في التّوزيع والتّوارد 242
1.4.1 ما التّوزيع؟ 242
2.4.1 ما التّوارد؟ 243
3.4.1 الانتقاء 243
4.4.1 الجوار 245
5.4.1 التّوليف 248
2. خصائص العِبارات الجامدة 249

1.2. التّصنيف حسب الموضوعات 249
2.2. التّصنيف حسب العوامل 252
3.2 القيود على التّوزيع : الاستبدال 254
4.2 القيود على التّحويل 257
3. الجمود في العبارات الجامدة 261
1.3 ما الجمود؟ 261
2.3 في درجات الجمود 265
3.3 فكّ الجمود 269

المصادر والمراجع 271
فهرس الموضوعات 275